A

WIPO
المنظمة العالمية
للملكية الفكرية

WO/PBC/29/8
الأصل: بالإنكليزية
التاريخ: 20 أغسطس 2019

لجنة البرنامج والميزانية

الدورة التاسعة والعشرون
جنيف، من 6 إلى 10 مايو 2019

التقرير

الذي اعتمدته لجنة البرنامج والميزانية

المحتويات

البند 1 افتتاح الدورة 3

البند 2: اعتماد جدول الأعمال 7

البند 3: التعاقب على عضوية لجنة الويبو الاستشارية
المستقلة للرقابة – تقرير مرحلي من هيئة التحكيم المخصصة 11

البند 4 لمحة أولية شاملة عن أداء الويبو المالي والبرنامجي في عام 2018 13

البند 5 مستجدات عن مشروع المقاصة التجريبي 17

البند 6 مشروع اقتراح البرنامج والميزانية للثنائية 21/2020 19

البند 7 الصيغة المحدثة لإطار الويبو للمساءلة 147

البند 8: الصيغة المحدثة لبيان الويبو بشأن قابلية تحمّل المخاطر 152

البند 9: خطة تمويلية لاستعادة تغطية استحقاقات الموظفين الطويلة الأجل في الويبو 155

البند 10 اختتام الدورة 159

المرفق: قائمة المشاركين .....

1. عقدت لجنة البرنامج والميزانية في الويبو دورتها التاسعة والعشرين في مقر الويبو في الفترة من 6 إلى 10 مايو 2019.

2. وفي الفترة من أكتوبر 2017 إلى أكتوبر 2019، تتألف اللجنة من الدول الأعضاء التالية: الجزائر وأنغولا والأرجنتين وأذربيجان وبنغلاديش والبرازيل وبلغاريا والكاميرون وكندا وشيلي والصين وكولومبيا (2019) وكوستاريكا (2018) والجمهورية التشيكية وإكوادور ومصر والسلفادور وإستونيا وإثيوبيا وفرنسا وغابون وألمانيا واليونان وغواتيمالا وهنغاريا والهند وإيران (جمهورية - الإسلامية) وإيطاليا واليابان وكازاخستان وقيرغيزستان ولاتفيا وليتوانيا وماليزيا والمكسيك والمغرب ونيجيريا وعمان وبنما وجمهورية كوريا ورومانيا والاتحاد الروسي وسنغافورة وجنوب أفريقيا وإسبانيا والسويد وسويسرا (بحكم الموقع) وطاجيكستان وتايلند وتركيا وأوغندا والإمارات العربية المتحدة والمملكة المتحدة والولايات المتحدة الأمريكية (54).

3. وكان أعضاء اللجنة الممثلين في هذه الدورة هم: الجزائر والأرجنتين والبرازيل وكندا والصين والجمهورية التشيكية وإكوادور والسلفادور وفرنسا وألمانيا وغواتيمالا وهنغاريا والهند وإيران (جمهورية - الإسلامية) وإيطاليا واليابان وكازاخستان وقيرغيزستان ولاتفيا وليتوانيا وماليزيا والمكسيك وعمان وجمهورية كوريا ورومانيا والاتحاد الروسي وسنغافورة وإسبانيا والسويد وسويسرا (بحكم الموقع) وطاجيكستان وتركيا وأوغندا وأوكرانيا والإمارات العربية المتحدة والمملكة المتحدة والولايات المتحدة الأمريكية (37).

4. وإضافة إلى ذلك، كانت الدول التالية الأعضاء في الويبو وغير الأعضاء في اللجنة ممثلة بصفة مراقب: أفغانستان وأستراليا وجزر البهاما وبلجيكا وبوليفيا (دولة - المتعددة القوميات) وبوروندي وكرواتيا وجيبوتي وفنلندا وغانا وهندوراس وجزر كوك وإندونيسيا والعراق وإسرائيل وجامايكا وكينيا والكويت ومالطا وميانمار وناميبيا ونيبال ونيكاراغوا وباكستان وهولندا وبيرو وبولندا والبرتغال وجمهورية مولدوفا والكرسي الرسولي والسنغال وتونس وترينيداد وتوباغو وأوكرانيا وفييت نام واليمن (36).

البند 1 افتتاح الدورة

5. افتتح الرئيس الدورة التاسعة والعشرين للجنة البرنامج والميزانية وأشار إلى أمله بمناقشات مثمرة خلال أسبوع العمل المقبل، ودعا المدير العام إلى تقديم تعليقاته الأولية.

6. ورحب المدير العام بكل المشاركين في الدورة التاسعة والعشرين للجنة البرنامج والميزانية وشكر الرئيس على عمله الدؤوب ولا سيما طوال الاثني عشر شهرا الماضية وعلى المساعدة التي قدمها في إعداد مشروع البرنامج والميزانية للثنائية 21/2020. وأعرب المدير العام عن رغبته في تقسيم ملاحظاته إلى ثلاثة أجزاء، يخصص أولها لعرض نتائج عام 2018، وهو العام الأول من الثنائية الحالية، وبعد ذلك، سيبدي عددا قليلا من الملاحظات الموجزة بشأن التقدم المحرز حتى الآن في عام 2019 والتوقعات المتعلقة ببقية عام 2019، وهو العام الثاني من الثنائية الجارية. وثانيا، أوضح المدير العام أنه سينتقل إلى مشروع البرنامج والميزانية للثنائية 21/2020، مضيفا أن الثنائية 19/2018 قدمت سياقا للاقتراحات المقدمة بشأن الثنائية 21/2020 الجديدة. ثم سيتطرق المدير العام بإيجاز إلى بعض العناصر المالية والبرنامجية الرئيسية، ولكن سيتحدث عن أبرز معالمها فقط، وتليها بعض السمات الإدارية. وأخيرا، سيتحدث عن بعض جوانب الإدارة المالية والمساءلة أمام اللجنة. وأوضح المدير العام أن ملاحظاته ستكون بالضرورة موجزة فيما يتعلق بأي بند بعينه نظراً لعدد البنود المدرجة في جدول الأعمال. وابتدأ بالنتائج التي تحققت في عام 2018، والمعروفة لجميع الحاضرين، فأوضح المدير العام أن المنظمة شهدت زيادة في الطلب على خدماتها. وذلك في كل مجالات الخدمات، سواء أنظمة الملكية الفكرية العالمية للمنظمة أو الخدمات الإنمائية التي تقدمها

المنظمة. وقال إن ذلك يتضح من نسبة انخراط الدول الأعضاء، مثلما حدث خلال العام السابق أي 2018، الذي كان عاما قياسيا في حالات الانضمام إلى المعاهدات التي تديرها المنظمة، مع 46 حالة انضمام إلى المعاهدات. واستمر هذا التوجه في العام الحالي بوتيرة مماثلة، أو حتى بوتيرة أعلى، وهو علامة إيجابية أدت إلى تسجيلات قياسية في جميع أنحاء العالم، فيما يتعلق بنظم الملكية الفكرية العالمية للمنظمة. وبلغ عدد الطلبات الدولية المودعة بناء على معاهدة البراءات 000 253 طلب، وبمعدل نمو أحسن من السنة السابقة، وأعلى من المعدل المدرج في الميزانية بنسبة واحد في المائة. وشهد نظام مدريد معدل نمو كبير بلغ أكثر من سبعة في المائة، أي نحو 000 61 طلب دولي، وهو مستوى أعلى بنسبة 5 في المائة عن الرقم المدرج في الميزانية. وفي نظام لاهاي، كان مستوى التسجيلات أقل من الرقم المدرج في الميزانية، ولكن هذا النظام ما زال قيد التكوين وهو أقل نضجا من النظامين السابقين. وكان الطلب على خدمات مركز التحكيم والوساطة جيداً للغاية، سواء على خدمات تسوية المنازعات المتعلقة بأسماء الحقول على الإنترنت أو خدمات التحكيم والوساطة العامة. واستطرد المدير العام قائلا إن كل هذا النشاط وتكاثف الطلب قد أسفر عن صورة مالية إيجابية للغاية للمنظمة. وبلغ الفائض الإجمالي 42.5 مليون فرنك سويسري في السنة الأولى من الثنائية، أي عام 2018. وبلغ صافي أصول المنظمة في 31 ديسمبر 2018 ما مقداره 261 مليون فرنك سويسري. وقال المدير العام إنه لن يدخل في مختلف تفاصيل الإيرادات والنفقات لأنها متاحة للجميع، ولكن أبدى رغبته في الإشارة إلى أن نفقات الموظفين، وهي مصدر قلق دائم بالنسبة للدول الأعضاء، بلغت 58.7 في المائة، وهو رقم ممتاز. وفيما يخص عام 2019، أي السنة الثانية من الثنائية، فجميع البيانات حتى الآن مماثلة لتلك المسجلة في عام 2018. وذكر أن المنظمة على المسار الصحيح لعام 2019، والطلب الإيجابي على خدمات المنظمة مستمر، ومعدل الانضمام إلى المعاهدات مؤشر إضافي على ذلك. وقال المدير العام إن التوقعات، التي هي مجرد توقعات وإصدارها أمر خطير لا سيما في المناخ الاقتصادي المتقلب الذي يؤثر على الاقتصاد العالمي في الوقت الحالي، تفيد بفائض إجمالي قدره 80 مليون فرنك سويسري تقريبا في الثنائية 19/2018 إن لم تحدث صدمات اقتصادية كبيرة من الخارج. وأضاف المدير العام قائلا إن ذلك يوفر سياقا إيجابيا لمشروع البرنامج والميزانية للثنائية 21/2020، الذي سينظر فيه الأعضاء. وبنظرة موجزة إلى المقترحات المقدمة لكي ينظر فيها الأعضاء في الفترة 21/2020، يقدّر أن دخل المنظمة سيرتفع بنحو 7.1 في المائة. واستندت تقديرات الإيرادات إلى تحليل أجراه كبير الاقتصاديين ومكتبه بناء على تقديرات نمو الاقتصاد العالمي، لا سيما من جانب صندوق النقد الدولي. واستندت أيضا إلى بيانات تاريخية لمكاتب الإيداع الرئيسية العشرة نظراً لأن هذه البيانات كانت أساس ما أصبح يعرف بعدها بطلبات البراءات الدولية، بما أن المرء يسجل عادة طلبات معاهدة البراءات على الصعيد الوطني ثم بعد ذلك بغضون 12 شهرا على المستوى الدولي. ولذلك فإن البيانات التاريخية بالغة الأهمية في توفير مؤشر لما هو آت. وبلغت الزيادة المقدرة في الإيرادات للثنائية 21/2020 نحو 7.1 في المائة، مما سيعطي إيرادات بقيمة 900 مليون فرنك سويسري تقريباً (888 مليون فرنك سويسري) للثنائية. ويستند هذا التقدير إلى الحالة الأساسية، أي أن مكتب كبير الاقتصاديين أعد أفضل حالة وأدنى حالة وأن الأرقام تستند إلى نهج محافظ يأخذ بالحالة الأدنى للتقديرات. ورغم أنّ من المتوقع حدوث ارتفاع بنسبة 7.1 في المائة، فقد اقترح احتواء الزيادة في النفقات إلى 3.7 في المائة، وهو مبلغ أقل بكثير؛ 753 مليون فرنك سويسري. وتشمل بعض السمات البارزة احتواء النفقات وتحقيق فائض إجمالي قدره 116 مليون فرنك سويسري في الثنائية المقبلة 21/2020. وأشار المدير العام إلى عدم اقتراح إنشاء وظائف جديدة للثنائية الرابعة على التوالي. وقد افتتحت أربع وظائف جديدة في الأشهر الأخيرة، وكانت نتيجة تطبيق معادلة المرونة في نظام مدريد. وذكر المدير العام بمعادلة المرونة التي تنص على أنّه في حال تجاوز مستوى الطلب المستوى المدرج في الميزانية بهامش معين، فهناك مجال لإنشاء وظيفة جديدة. وفيما عدا ذلك، لم تقترح وظائف جديدة للفترة 21/2020. وبالمثل، لم تطرأ أية زيادات في الرسوم للفترة 21/2020. وفيما يتعلق بحصة الموظفين في النفقات، ذكر أن انخفاضا من 63 في المائة إلى 61 في المائة قد أدرج في الميزانية، ولذلك وضعت

بعض المعايير في مشروع الاقتراح لمعالجة الشواغل التي أعربت عنها الدول الأعضاء باستمرار فيما يتعلق بمختلف البنود. وانتقل المدير العام إلى بنود البرنامج وبعيدا عن المعطيات المالية، وقال إنه لن يعرض قدرا كبيرا من التفاصيل ولكن يرغب في تأكيد بضعة نقاط. فأولا، لا تزال الأنظمة العالمية ذات أهمية قصوى للمنظمة، فهي توفر 93 في المائة من إيرادات المنظمة، وهي النشاط الأساسي للمنظمة الذي لا يمكن بدونه تحقيق أي شيء آخر. والتركيز هنا هو على تحسين بيئة تكنولوجيا المعلومات التي يعمل فيها كل نظام من أجل مواصلة تحسين نطاق الانتشار الجغرافي للأنظمة. وهناك بعض الأخبار الإيجابية في هذا الصدد، نتيجة حالات الانضمام إلى المعاهدات في السنوات الأخيرة. وبسبب احتواء التكاليف لم ترتفع الرسوم. وقد تحسنت الإنتاجية التي كانت إلى حد كبير، لا حصرا، نتيجة للاستثمارات في بيئات تكنولوجيا المعلومات لتلك الأنظمة. ومن وجهة نظر البرنامج، فمن المتوقع استمرار الطلب على نظام معاهدة البراءات وتوسيع نطاقه. ويضم النظام 152طرفا متعاقدا يغطون جزءا كبيرا من البلدان التي تكوّن الناتج المحلي الإجمالي العالمي. وفي حالة نظام مدريد، لوحظ تسارع وتيرة الانضمام وعدد البلدان التي تغطيها الأطراف المتعاقدة. ونظام لاهاي أقل نضجا، ولكنه آخذ في التحسن. ومن المتوقع أن تدخل وثيقة جنيف لاتفاق لشبونة حيز النفاذ في الثنائية المقبلة، أو حتّى قبل ذلك. وهذا نظام عالمي آخر سيكون له أثر كبير على عمليات المنظمة؛ أثر طفيف من حيث الموارد المالية ولكن كبير من حيث التغطية والموضوع.

وشرح المدير العام أسباب اقتراح إدراج خدمة جديدة، وهي خدمة أختام التوقيت الرقمية. فقد أعرب كثير من الوفود عن اهتمامه بهذه الخدمة لأنها ليست سجلا، بل هي عكس السجل في بعض النواحي لأن السجل مفتوح وشفاف. ولكن ختم التوقيت الرقمي ليس سجلا مفتوحا إلى أن يختار الشخص، الذي أودع الشيء وقدّم دليلا على إيداعه، الإعلان عنه. ولذلك فهو ليس سجلا، لأنه لا ينشئ حقوقا في الملكية. وكل خدمات المنظمة، أي معاهدة البراءات ونظامي مدريد ولاهاي، جزء من عملية تنشأ عنها حقوق ملكية. وقال إن المقصود من دائرة ختم التوقيت الرقمي هو توفير سجل راسخ لوجود الأشياء الرقمية، وهو لا يعدو أن يكون دليلا على وجود هذه الأشياء، ومسعى للاستجابة لنظرة تستند إلى مشورة الخبراء المعنيين بمجال معين استجابة لما يحدث في الاقتصاد الرقمي. ففي الاقتصاد الرقمي، وفيما يتعلق بالبيانات، هناك عناصر أو مكونات رئيسية مما يثير الكثير من الشواغل بشأن الأمن والنزاهة. وتوفر خدمة ختم التوقيت الرقمي ببساطة سجلا يدل على وجود مجموعة من البيانات - شيء رقمي - في فترة زمنية محددة. وقد يكون ذلك مهما بالنسبة إلى المبدعين، كمؤلف أغنية قلق من أن يحصل أو يستخدم الغير على أغنيته. وتقتصر الخدمة على تدوين تسجيل بأن شخصا ما أودع شيئا في ذلك التاريخ، وهو ما قد يكون مفيدا للغاية في التقاضي أو في تأكيد وجود الأغنية في تاريخ سابق لاستخدامها من قبل الغير. ويمكن استخدام الخدمة في تسجيل رواية أو مصنف أدبي في طور الكتابة، ويمكن استخدامها لإثبات وجود مجموعة أو مجموعات من البيانات العلمية التي يجري جمعها في تجربة أو ابتكار، ولذلك توجد خدمات مماثلة في جميع أنحاء العالم. وقال المدير العام إنه سيعود إلى هذه المسألة بمعلومات وأسئلة وأجوبة إضافية. وبشأن الخدمات الإنمائية للمنظمة، أكد المدير العام على أنّ قائمة غنية أصبحت متاحة للدول الأعضاء فيما يخص تكوين الكفاءات من أجل نظام ملائم للابتكار أو نظام صناعات إبداعية يستند إلى الملكية الفكرية. ويشمل ذلك مجموعة واسعة من نظم تكنولوجيا المعلومات والأدوات اللازمة لتزويد الدول الأعضاء، بدءا من نظم التشغيل الآلي للمكاتب وانتهاء بنظم الإدارة الجماعية ومراكز دعم التكنولوجيا والابتكار وغيرها. كما أن المشورة التشريعية والإدارية متاحة، كذلك تكوين الكفاءات البشرية من خلال الأكاديمية والشراكات العالمية مثل اتحاد الكتب الميسرة، أو قاعدة بيانات ويبو ريسورتش. والقائمة غنية جدا وهي عنصر رئيسي من عناصر برنامج الخدمات الإنمائية على النحو المقترح للثنائية 21/2020. وكنقطة ثالثة في البرنامج، شدد المدير العام على أهمية التحول الرقمي المستمر للمنظمة. لأنه أمر يؤثر على كل شيء. ومن شأن إنشاء مجموعة متكاملة من البيانات أن يخدم النظم الإدارية للمنظمة لما فيه منفعة المديرين وهيئات الرقابة وجميع الدول الأعضاء. ويؤثر ذلك أيضا على تقديم الخدمات بكل الطرق؛ ليس فقط النظم العالمية بل أيضا

كل أشكال الخدمات التي تقدمها الخدمات الإنمائية. وأعرب المدير العام عن رغبته في شرح نقطتين أخيرتين. أولا، فيما يتعلق بالخدمات المقدمة في مجال الإدارة القضائية للملكية الفكرية، ذكر المدير العام أن الرد على إدراج هذا البند مرة أخرى في الثنائية المقبلة كان إيجابيا للغاية. وأخيرا، أبلغ المدير العام عن بعض الصعوبات في التقدم في وضع قواعد جديدة في الإطار المتعدد الأطراف للملكية الفكرية. فرغم أن المناقشات التي جرت في جميع اللجان وشاركت فيها الدول الأعضاء كانت بناءة للغاية، إلا أن بعض الصعوبات برزت في عبور خط النهاية في عدد كبير من المجالات. وهذا بالطبع مصدر قلق كبير لمنظمة دولية تتعامل مع موضوعات تتغيّر بسرعة فائقة. وقال إن جدول الأعمال المعياري هو عمل يخص الدول الأعضاء أساسا، ولذا يعود للدول الأعضاء أن تقرر ما ينبغي فعله في هذا المجال. وأعرب المدير العام عن رغبته في الإشارة إلى نقطتين هامتين في هذا الصدد. أولا، نقطة تتعلق بالتركيز الكبير القائم بشأن الذكاء الاصطناعي. وفي هذا الموضوع، صدر تقرير عن واقع البراءات وتقرير عن النشر العلمي في وقت سابق من هذا العام، وحظي التقريران باستحسان شديد باعتبارهما يوفران أساسا مبنيا على التجربة للمناقشات العديدة الجارية في مجالات مختلفة بشأن الذكاء الاصطناعي. وهناك محاولة من المجتمع الدولي لصياغة القضايا المختلفة التي تشمل طيفا واسعا من المجالات مثل النزاهة والبيانات والأمن والملكية والمنافسة وقانون الملكية. وأعرب المدير العام عن أمله في استهلال نقاش بشأن هذه القضايا خلال السنة الجارية وعقد اجتماع قبل الجمعيات المقبلة مباشرة. إذ ستكون هذه المجالات محط اهتمام في الثنائية المقبلة. ولم يُقترح أي نشاط لوضع القواعد، بل تبادل دولي أوسع للمعلومات في هذا المجال الذي يبدو ذا أهمية أساسية، كي يتمكن الجميع من فهم المسائل التي يلزم صياغتها في هذا المجال على نحو أفضل. وثانيا، هناك مسألة حماية الأسرار التجارية أو حماية المعلومات السرية التي شهدت الكثير من النشاط على الصعيد الوطني. وهي أيضا جزء من برنامج الثنائية الجارية منذ التخطيط لعقد مؤتمر دولي بشأن هذا الموضوع في نوفمبر من ذلك العام. وتحدث المدير العام عن الفائض فقال إن الفائض الإجمالي بلغ 42.5 مليون فرنك سويسري في السنة الماضية. وقد أشارت التوقعات إلى فائض إجمالي قدره حوالي 80 مليون فرنك سويسري للثنائية بأكملها. وأشار اقتراح الميزانية المقدم إلى الدول الأعضاء إلى فائض إجمالي قدره 116 مليون فرنك سويسري في الثنائية المقبلة. وهذه أرقام كبيرة إلى حد معقول، وقد أكد المدير العام على ثلاث نقاط بشأن الفائض وأسباب أهميته. فأولا، هناك استثمارات كبيرة للغاية تقوم بها المنظمة. ويلزم الاستمرار بها لضمان الطابع التنافسي للنظم العالمية للمنظمة، لأنها أساس توليد الدخل لها. وهناك الكثير من البرامج في مجال تكنولوجيا المعلومات، وقد ذكر بعضها في مقدمة المدير العام. فعلى سبيل المثال، هناك برنامج لإنشاء بوابة عالمية للملكية الفكرية بهدف توفير تجربة عرفية موحدة عبر مختلف إدارات المنظمة. إضافة إلى نقل العديد من النظم، ولكن ليس بالضرورة جميعها، إلى الحوسبة السحابية على أساس تدريجي وتجريبي، والاستثمارات في قدرة النظم على الصمود وأمانها، ومتابعة تطوير قواعد البيانات وأدوات الذكاء الاصطناعي لأغراض الإدارة الفعالة لعدد متزايد من طلبات الملكية الفكرية في جميع أنحاء العالم. وتتعلق هذه النقطة الأخيرة بحالتين رئيسيتين: الترجمة بواسطة خدمة قائمة على شبكة عصبية؛ والبحث عن الصور في العلامات التجارية، وبعدها، في التصاميم. وفيما يتعلق بالنموذج المالي، اقترحت خطة رأسمالية رئيسية تتسلم الدول الأعضاء تحديثات منتظمة بشأنها. وستعرض الخطة الرأسمالية الرئيسية لهذا العام على الدول الأعضاء في دورة لجنة البرنامج والميزانية في شهر يوليو. وتتناول الخطة الرأسمالية الرئيسية بشكل أساسي مسائل استثمارات تكنولوجيا المعلومات ذات الطابع الرأسمالي وصيانة المباني والمجمع. وتمول الخطة من الفائض عن طريق الأموال الاحتياطية. إذ يصبح الفائض في نهاية فترة مالية معينة جزءا من الأموال الاحتياطية، وتمول الخطة الرأسمالية الرئيسية من هذه الأموال الاحتياطية. وذلك أمر مهم للغاية يبرر حاجة المنظمة لأموال احتياطية سليمة. والسبب الثاني لأهمية الأموال الاحتياطية ومستوى سليم من الفائض، هو التعامل مع الالتزامات الطويلة الأجل المرتبطة أساسا بموظفي المنظمة. وفي هذا الصدد، قدّمت ورقة تقترح زيادة مستوى تمويل التأمين الصحي بعد انتهاء الخدمة من المستوى الحالي الذي يزيد قليلا عن 30 في

المائة إلى 50 في المائة. وثالثا، السبب التقليدي لوجود الأموال الاحتياطية هو التعامل مع حالات الانكماش ذات الطبيعة غير المتوقعة التي قد تؤثر على مستويات الدخل. والمنظمة معرضة للتغيرات في الطلب واضطرابات الاقتصاد العالمي، وقد بدا ذلك بوضوح في 09/2008. وهناك أيضا حاجة إلى الأموال الاحتياطية نظراً لأن أساس تمويل المنظمة هو الخدمات التي تقدّمها وليس اشتراكات الدول الأعضاء، التي تبلغ حوالي 4.1 في المائة. وأخيرا، قال المدير العام إن الرقابة، أي تقارير مختلف هيئات الرقابة، ستكزن على جدول أعمال لجنة البرنامج والميزانية في شهر يوليو، وأضاف أن الجزء الوحيد من الرقابة الوارد في جدول أعمال الاجتماع الحالي هو تحديث بشأن اختيار العضوين الجديدين في اللجنة الاستشارية المستقلة للرقابة. وانتقل المدير العام بعد ذلك إلى الخطة التجريبية للمقاصة قائلا إن تعاون الدول الأعضاء أثمر عن إحراز تقدم كبير في تنفيذ الخطة في إطار معاهدة التعاون بشأن البراءات. وأضاف أن نظام معاهدة التعاون بشأن البراءات لا يقتصر كنظام على ضمان تدفق البيانات بين مختلف المشاركين، أي مكاتب تسلم الطلبات والمكتب الدولي والمكاتب المعينة والإدارات الدولية، ولكنه يشمل تدفقات مالية وهذه التدفقات عرضة لتقلبات أسعار العملات. والهدف من خطة المقاصة هو تشجيع التعاون بين الدول الأعضاء على الحد من التعرض لتقلبات أسعار الصرف، ومن ثم التوصل إلى نظام أكثر كفاءة. وأشار إلى طرح وثائق للنقاش بشأن إطار الويبو للمساءلة وبيان الويبو بشأن قابلية تحمل المخاطر. وشكر المدير العام الرئيس على الفرصة التي أتيحت له لإلقاء بضعة كلمات، وشدد على أهمية وثيقة البرنامج والميزانية المقترحة للثنائية 21/2020 بالنسبة لمستقبل المنظمة.

البند 2: اعتماد جدول الأعمال

7. استندت المناقشات إلى الوثيقة WO/PBC/29/1 Prov. 2.

8. وعرض الرئيس مشروع جدول الأعمال وأوضح أنه لغرض تيسير مناقشات لجنة البرنامج والميزانية، فقد تم تجميع بنود جدول الأعمال الواردة في الوثيقة في أربعة أجزاء وهي: المراجعة والرقابة، والأداء والاستعراض المالي، والتخطيط والميزنة، والمقترحات. وفتح الرئيس الباب للملاحظات. ولما لم تطرح أي ملاحظة، اعتمد مشروع جدول الأعمال.

9. اعتمدت لجنة البرنامج والميزانية جدول الأعمال (الوثيقة WO/PBC/29/1 Prov.2).

10. ولدى عرض الجدول الزمني المؤقت، أعلن الرئيس أن بند جدول الأعمال المؤقت يقترح تخصيص الوقت بأكبر قدر ممكن من الحكمة. ويتبع الجدول الزمني المقترح ترتيب البنود المدرجة في جدول الأعمال. وأشار الرئيس إلى أنه في حال انتهاء فحص بند من بنود جدول الأعمال قبل الوقت المخصص لذلك، فسيقدّم موعد مناقشة الموضوع التالي باستثناء القراءة الأولى لمشروع اقتراح البرنامج والميزانية للفترة 21/2020، التي لن تبدأ قبل يوم الثلاثاء 10 صباحا. وأعلن الرئيس أيضا أنه في حال لم تختتم مناقشة بند معين في الوقت المخصص، سيتم تناول البند التالي من جدول الأعمال واستئناف أي مناقشات معلقة في مرحلة لاحقة. وحرصا على التزام الكفاءة، حثّ الرئيس على أن يضطلع المنسقون الإقليميون بإلقاء البيانات العامة. وأضاف الرئيس أن كل الأعضاء والمراقبين سيحصلون على فرصة الإدلاء بمداخلاتهم في إطار كل بند من بنود جدول الأعمال خلال الاجتماع. وستبدأ الجلسات الصباحية من الساعة 10:00 صباحا إلى الساعة 1:00 بعد الظهر وتستأنف في الساعة 3:00 بعد الظهر. وفتح الرئيس باب الإدلاء بالبيانات العامة من قبل المنسقين الإقليميين للمجموعات.

11. وتحدث وفد إندونيسيا باسم مجموعة بلدان آسيا والمحيط الهادئ، وأعرب عن تقديره لرؤية الرئيس ونائبيه يرشدان عمل اللجنة، وعن ثقته في إمكانية التوصل إلى استنتاجات بناءة تحت قيادتهم. وشكر الأمانة على إعداد الاجتماع وجميع

الوثائق ذات الصلة. وفيما يتعلق بمسائل المراجعة والرقابة، أعرب الوفد عن تطلعه إلى الاستماع إلى التقرير المرحلي الذي أعده فريق الاختيار في عملية اختيار عضوين جديدين في إطار لجنة الويبو الاستشارية المستقلة للرقابة. وفيما يتعلق بمسألة الأداء والاستعراض المالي، أحاط الوفد علما بالاستعراض الأولي لأداء الويبو المالي والبرنامجي في عام 2018، الوثيقة WO/PBC/29/INF/1، وأحاط علما بالأداء المالي والبرنامجي الإيجابي عموما للمنظمة لعام 2018. وقال إن مجموعته تتطلع إلى عرض الوثيقة المذكورة. وأحاط الوفد علما أيضا بالتحديث عن مشروع المقاصة التجريبي الوارد في الوثيقة WO/PBC/29/INF/2.، وأشار إلى أن أهداف هيكل المقاصة هي الحد من مخاطر التعرض لتقلب أسعار صرف العملات بالنسبة للمكتب الدولي، وخفض التكاليف والجهود التي تبذلها مكاتب تسلم الطلبات وإدارات البحث الدولي في معالجة الرسوم. وقال إن مجموعته تتطلع إلى تحديث مشروع المقاصة التجريبي الذي بدأ عام 2018 في عدد من مكاتب تسلم الطلبات وإدارات البحث الدولي. وشكر الوفد الأمانة على إعداد مشروع البرنامج والميزانية المقترح للثنائية 21/2020، الوثيقةWO/PBC/29/3 . وأعرب عن سروره بمعرفة أنه رغم التقديرات المتوقعة لنمو إيرادات المنظمة في الثنائية 21/2020، فإن الزيادات في النفقات حددت بنسبة 3.7 في المائة. وأشار إلى أنه استنادا إلى الأداء المالي الممتاز للويبو، ورد اقتراح بزيادة الأموال الاحتياطية للمنظمة إلى 25 في المائة من نفقات الثنائية. وأعرب عن تطلعه إلى سماع المزيد عن هذا الاقتراح. وقال إن مجموعته والدول الأعضاء فيها على استعداد للمشاركة البناءة في المداولات بشأن مشروع البرنامج والميزانية المقترح هذا الأسبوع. وأحاط علما بتوجهات البرنامج ومعالمه البارزة الواردة في مشروع البرنامج والميزانية المقترح. وقال إن مجموعته ترحب بالاستثمارات في مجال تكنولوجيا المعلومات والبيئات التشغيلية لأنظمة الملكية الفكرية العالمية للمنظمة. وأعرب عن سعادته لاستمرار تعميم التنمية لتمكين الدول الأعضاء من المساهمة في الابتكار والصناعات الإبداعية. وأعرب عن سروره الشديد لرؤية كمّ التفاؤل بإحراز تقدم في البرامج المعيارية، وتحديد ميزانية مخصصة لإمكانية عقد مؤتمرات دبلوماسية في حال توصلت الدول الأعضاء إلى اتفاق في أحد مجالات المناقشة، وتتخذ الخطوة الأخيرة نحو إبرام معاهدة أو معاهدات. وأخيرا، تطلع الوفد إلى المناقشات بشأن إطار المساءلة المحدث في الويبو، وتقبل الويبو للمخاطر وخطة التمويل لاستعادة تغطية استحقاقات الموظفين الطويلة الأجل في الويبو. وأشار الفريق إلى أن هذه المسائل ليست بسيطة كما تبدو، وأعرب عن أمله في أن تسفر المناقشات بشأنها عن النتائج المرجوة لصالح المنظمة والدول الأعضاء فيها وأصحاب المصلحة.

12. وأعرب وفد كرواتيا، متحدثا باسم مجموعة بلدان أوروبا الوسطى والبلطيق، عن شكره للرئيس ونائبيه والأمانة العامة على الأعمال التحضيرية لجميع الوثائق فضلا عن الجلسة الإعلامية التي عقدت في الأسبوع السابق. وقال إن مجموعته مقتنعة بأن هذه الأعمال التحضيرية ستسهم في أسبوع بناء من المناقشات. وخاصة مشروع اقتراح البرنامج والميزانية للثنائية 21/2020، ولجنة الويبو الاستشارية المستقلة للرقابة لما قدمته من مساهمات حاسمة في الاجتماع. وأكد من جديد التزام المجموعة بعمل لجنة البرنامج والميزانية وأنها ستداخل بشأن مختلف بنود جدول الأعمال خلال دورة لجنة البرنامج والميزانية.

13. وأعرب وفد غواتيمالا، متحدثا باسم مجموعة بلدان أمريكا اللاتينية والكاريبي، عن ارتياحه لرؤية الرئيس يوجه لجنة البرنامج والميزانية. وأعرب عن ثقته في أن القرارات المتخذة في ظل قيادته ستسهم إيجابيا في النتائج المتوقعة في الثنائية 21/2020. وأحاط علما بالوثائق التي أعدت للدورة، وشكر الأمانة على تفانيها في إعدادها وعلى جلسات الإحاطة الإعلامية التي نظمت لمختلف المجموعات الإقليمية. وفيما يتعلق بجدول الأعمال، أعرب الوفد عن اهتمامه الشديد بمناقشة اقتراح البرنامج والميزانية للثنائية 21/2020 على النحو الوارد في الوثيقةWO/PBC/29/3 ، مضيفا أنه يحتفظ بالحق في الإدلاء بمداخلات محددة أثناء مناقشة هذا البند المحدد. وأعرب عن تطلع المجموعة إلى عرض المعلومات المحدثة عن عملية اختيار أعضاء اللجنة

الاستشارية المستقلة للرقابة، ومشروع المقاصة التجريبي. وأعرب عن دعم المجموعة للمساهمة في إحراز تقدم بشأن المواضيع المختلفة التي ستناقش خلال الأسبوع.

14. وتحدث وفد كندا باسم المجموعة باء، وشكر الرئيس على التزامه المستمر بعمل اللجنة، وأعرب عن حرصه على الاستمرار في الاعتماد على قيادته للاسترشاد بها في المناقشات. وشكر الوفد الأمانة على عملها في إعداد الدورة والوثائق التي تضمنت مشروع اقتراح البرنامج والميزانية للثنائية 21/2020. وأعرب عن امتنان المجموعة المتواصل لمراجع الحسابات الخارجي واللجنة الاستشارية المستقلة للرقابة وشعبة التدقيق الداخلي والرقابة الإدارية على عملهم الجاري في تقديم التقارير إلى اللجنة. وأعرب عن امتنانه لدورهم الأساسي في آلية مراجعة حسابات المنظمة وفي دعم الدول الأعضاء في ممارسة دورها القيادي. وبغية توفير الوقت للمناقشات المقبلة، قال إنه سيدلي بتعليقات موضوعية في إطار كل بند من بنود جدول الأعمال ذات الصلة. وأكد دعمه للجهود الجماعية للدورة وأعرب عن ثقته في أن تؤدي هذه الجهود إلى مناقشات مثمرة ونتائج إيجابية بتوجيه من الرئيس.

15. وأعرب وفد أوغندا، متحدثا بالنيابة عن المجموعة الأفريقية، عن تقديره لعمل الرئيس وأعضاء المكتب الذين بذلوا جهودا مضنية لأعمال لجنة البرنامج والميزانية. وأكد على تعاونه ودعمه الكاملين، وشكر الأمانة على الأعمال التحضيرية الممتازة للدورة، ومنها إعداد جميع الوثائق التي من شأنها أن تثري المداولات وكذلك جلسات الإحاطة غير الرسمية والمشاورات التي أوضحت بعض المسائل مسبقا. وقال إنه سيقدم تعليقات مفصلة على بنود محددة من جدول الأعمال أثناء تناولها للمناقشة، ويود إبداء بعض الملاحظات الأولية. وفيما يتعلق بمسائل مراجعة الحسابات والرقابة، أحاط الوفد علما بالتقرير المرحلي لفريق الاختيار التابع للجنة الويبو الاستشارية المستقلة للرقابة والخطوات التي قامت بها حتى الآن للاستعاضة عن أعضاء اللجنة الاستشارية المستقلة للرقابة الذين ستنتهي مدة عضويتهم في عام 2020، ودعا اللجنة إلى تسريع عملها. وأعرب عن تطلعه إلى مناقشة التقرير النهائي للفريق في الدورة الثلاثين للجنة البرنامج والميزانية. وفيما يتعلق بأداء الويبو البرنامجي والمالي في عام 2018، رحب بالتقرير الأولي الذي أشار إلى أن المنظمة تسير بالمسار الصحيح لتحقيق معظم النتائج المتوقعة منها وفقا لوثيقة البرنامج والميزانية للثنائية 19/2018. وقال إن مجموعته تتطلع إلى استعراض هذا التقرير وكذلك تقرير الأداء النهائي في الدورة الثلاثين للجنة البرنامج والميزانية. وفيما يخص التقرير المرحلي عن مشروع المقاصة التجريبي لبعض الرسوم المنصوص عليها في معاهدة التعاون بشأن البراءات، أعرب عن سروره لملاحظة أن المشروع حقق نتائج إيجابية منذ إنشائه في عام 2018 في الحد من الخسائر في إيرادات الرسوم بسبب تقلبات أسعار صرف العملات وخفض التكاليف التي تتكبدها إدارات البحث الدولي في معالجة الرسوم. وأيد إمكانية توسيع المشروع ليشمل مكاتب أخرى في إطار نظام معاهدة التعاون بشأن البراءات أو نظام مدريد أو نظام لاهاي. وفيما يتعلق بإطار مساءلة الويبو المحدث، أثنى الوفد على الأمانة لمواصلة تنفيذ جميع توصيات وحدة التفتيش المشتركة ومعاييرها، بما في ذلك وضع آليات للمراقبة الداخلية وإجراءات لتسوية المنازعات وإجراءات للشكاوى والاستجابة، فضلا عن إدارة الأداء والمخاطر. وفيما يتعلق بمشروع البرنامج والميزانية المقترح للثنائية 21/2020، أعرب عن ارتياح المجموعة لنمو إيرادات المنظمة ونتائجها، ما سيمكنها من تمويل خطتها الاستراتيجية القصيرة الأجل والمتوسطة الأجل من الميزانية العادية، فضلا عن تمويل خططها الإنمائية الطويلة الأجل والالتزامات المتوسطة الأجل من الفوائض. وقال إن المجموعة الأفريقية، بوصفها أحد الجهات الرئيسية التي تطلب وتستفيد من المساعدة التقنية وخدمات تكوين الكفاءات التي تقدمها الويبو، تود أن تؤكد على أهمية تخصيص ما يكفي من الموارد البشرية وغير البشرية للأنشطة الموجهة نحو التنمية من أجل تسهيل الانتفاع بالملكية الفكرية في سبيل التنمية. ورحب بالاقتراح الداعي إلى زيادة مجموع النفقات من 132.8 مليون فرنك سويسري في الثنائية 19/2018 إلى 136 مليون فرنك سويسري في الثنائية 21/2020.

إذ ستغطي هذه النفقات ما مجموعه 23 برنامجا، بما في ذلك مشاريع محسنة لأجندة التنمية. ولذلك، هناك حاجة إلى ضمان تمويل كامل للمشاريع الجديدة لأجندة التنمية التي ستوافق عليها لجنة التنمية والملكية الفكرية. وأثنى الفريق على الأمانة لاستمرارها في تعميم توصيات أجندة التنمية في البرنامج والميزانية، وشدد على ضرورة ضمان ربط توصيات أجندة التنمية بالنتائج المتوقعة. وبناء على ذلك، قال إن مجموعته ستقدم اقتراحات بشأن كل نتيجة من النتائج المتوقعة في هذا الصدد. وفيما يتعلق بمعالجة أهداف التنمية المستدامة في مشروع البرنامج والميزانية، رحب بالطريقة التي وضعت بها هذه الأهداف. وقال إنه وللمرة الأولى، يرتبط كل برنامج بأهداف التنمية المستدامة ذات الصلة التي يسهم فيها، وفيما يتعلق بأهداف التنمية المستدامة التي هي جامعة بطبيعتها، تم الربط عن طريق الإحالة المرجعية. ومع ذلك، لم يبين إطار البرنامج والميزانية كيف يمكن لكل برنامج أن يسهم في أهداف التنمية المستدامة التي تنطبق عليه. وثانيا، تساءل عن كيفية قياس حجم هذه المساهمة، وثالثا عن كيفية تفاعل أهداف التنمية المستدامة مع الأهداف المحددة لكل برنامج. وقال إن المجموعة تتطلع إلى مناقشة سبل معاملة أهداف التنمية المستدامة في وثيقة البرنامج والميزانية. وفي الختام، أعرب عن تطلع المجموعة إلى إجراء مناقشات بناءة بشأن جميع بنود جدول الأعمال، وأعرب عن أملها في أن تحقق اللجنة خلال الأسبوع نتائج مقبولة للجميع بفضل المشاركة البناءة لجميع الدول الأعضاء.

16. وتحدث وفد طاجيكستان باسم مجموعة بلدان آسيا الوسطى والقوقاز وأوروبا الشرقية، وأعرب عن امتنانه للأمانة على حجم العمل المنجز في إعداد دورة اللجنة. وأحاط علما بوثيقة البرنامج والميزانية المفصلة بدقة على مدى الثنائية 21/2020 التي عرضت في شكل مناسب. وأشار إلى التوقعات المتفائلة بشأن النمو والطلب على الخدمات التي تقدمها المنظمة. وقال إن ذلك يمثل بلا شك أحد العوامل الرئيسية في الرفاه المالي للمنظمة كلها .وأعرب عن ترحيب المجموعة بالتدابير المتخذة لتعزيز نظام الملكية الفكرية ودعم اجتذابه للأعضاء المحتملين، وأبدى قناعة بأن الزيادة في حجم الوثائق الرسمية والمنشورات والمواد المرجعية والتحليلية ومنصات التسجيل في النظام الدولي للتسجيل التي أطلقت باللغات الرسمية، من شأنها أن تساهم في توسيع نطاق النفاذ إلى منتجات الويبو وخدماتها. وكما ذكر سابقا، فيما يتعلق بمسألة شروط خدمة موظفي الويبو، أحاطت المجموعة علما بقرار الجمعية العامة للأمم المتحدة ولجنة الخدمة المدنية الدولية، ورأت أنه ينبغي متابعة ذلك. وفيما يتعلق بمسألة تمويل الالتزامات المالية الطويلة الأجل للويبو، استندت المجموعة في رأيها إلى ضرورة الامتثال للممارسة المتبعة في منظومة الأمم المتحدة بشأن هذه المسألة. وأعرب الوفد عن تأييد المجموعة لجهود الأمانة الرامية إلى العمل على وضع صكوك على أساس الذكاء الاصطناعي، معتبرا أن المعلومات المتعلقة بآلية الويبو لتحقيق الأداء الأمثل للوظائف الإدارية للأمانة التي تؤدي إلى تحقيق وفورات آلية مثيرة للاهتمام. وأشاد بالتقدم الكبير المحرز في مجالي إدارة المخاطر وتعزيز نظام المساءلة. وقال إن منطقة آسيا الوسطى والقوقاز وأوروبا الشرقية ممثلة تمثيلا ناقصا في المنظمة، وأن هذا الوضع لم يتحسن. وفي هذا الصدد، دعا الأمانة إلى اتباع مبدأ التوازن الجغرافي ومواصلة العمل على تحسين تمثيل بلدان آسيا الوسطى والقوقاز وأوروبا الشرقية داخل الأمانة، ورأى أن من المناسب النظر في إمكانية إنشاء آلية مؤسسية تبعا لأحد شكلين، إما جهة تنسيق من داخل الأمانة، أو فرقة عمل لدراسة مسألة التمثيل الجغرافي داخل الأمانة. وأعرب عن ارتياح المجموعة بوجه عام إزاء عمل المنظمة والتدابير المتخذة لتقديم المساعدة إلى البلدان في منطقتها، وعن استعدادها للمساهمة على نحو بناء في ضمان تحقيق نتائج إيجابية لعمل اللجنة خلال الدورة. وأعرب مجددا عن امتنانه للمدير العام ولجميع العاملين في الأمانة على التفاعل الممتاز مع مجموعة بلدان آسيا الوسطى والقوقاز وأوروبا الشرقية والمساعدة المفيدة التي قدموها.

17. وشكر وفد الصين الأمانة على إعدادها للوثائق الإعلامية وأعمال المؤتمرات الأخرى في عام 2018، وأعرب عن أمله في أن يلاقي الاجتماع، الذي يشرف عليه الرئيس ونائباه، نجاحا كبيرا. ورأى الوفد أن المنظمة حققت الكثير من النتائج

الإيجابية في تحقيق الأهداف الاستراتيجية، ولا سيما نمو النظام العالمي لتسجيل الملكية الفكرية للسنة الثامنة على التوالي، وهو ما يحفظ للويبو وضعها المالي الجيد. وأشاد الوفد بالتقدم الذي أحرزته الويبو، وأعرب عن أمله في أن تتمكن الويبو بحلول نهاية فترة السنتين من إحراز مزيد من التقدم. وشدد الوفد على أهمية لجنة البرنامج والميزانية، التي تمثل جوهر العمل الرامي إلى مناقشة واعتماد مشروع البرنامج والميزانية المقترح للثنائية 21/2020. وستضمن الموافقة على هذا المشروع حسن سير عمل الويبو في العامين المقبلين، وبالتالي فهو ذو أهمية كبيرة. ورحب الوفد بالنقاط الرئيسية واستراتيجيات التنفيذ الرئيسية للبرامج المدرجة في الثنائية، بما في ذلك تقديم خدمات فعالة وفي الوقت المناسب وفعالة من حيث التكلفة في إطار نظام الملكية الفكرية العالمي، فضلا عن تقديم خدمات متنوعة إلى البلدان النامية والبلدان المنتقلة. وفيما يتعلق بالعمل المقبل، أعرب عن أمل حكومة الصين في أن تتمكن الويبو من أداء دور قيادي أكبر في الأنشطة المعيارية وإحراز تقدم في المعاهدات حتى يصبح النظام العالمي للملكية الفكرية أكثر عالمية وشمولا وتوازنا. وأعرب الوفد عن أمله في أن تواصل الويبو تحسين نظامها العالمي للملكية الفكرية بهدف توسيع لغات عمل نظامي مدريد ولاهاي عن طريق إدراج اللغتين الصينية والروسية لتلبية الطلب المتزايد للمستخدمين. وأعرب عن أمله في أن تولي الويبو مزيدا من الاهتمام لأعمال التنمية بغية إحراز تقدم في العمليات ذات الصلة بالتنمية وتخصيص المزيد من الموارد لهذا المجال. وقال الوفد إنه على استعداد للعمل مع الوفود الأخرى خلال الدورة لمناقشة مختلف بنود جدول الأعمال بروح إيجابية ومنفتحة على أمل أن يسفر الاجتماع عن نتائج بناءة.

البند 3: التعاقب على عضوية لجنة الويبو الاستشارية المستقلة للرقابة – تقرير مرحلي من هيئة التحكيم المخصصة

18. استندت المناقشات إلى الوثيقة WO/PBC/29/2.

19. وأشار الرئيس إلى أن البند 3 من جدول الأعمال الموضوعي الأول يتعلق بالتعاقب على عضوية لجنة الويبو الاستشارية المستقلة للرقابة (لجنة الرقابة). وأن التقرير قيد النظر هو تقرير مرحلي من هيئة التحكيم المخصصة يبين التقدم المحرز في عملية الاختيار لتعويض عضوي لجنة الرقابة اللذين ستنتهي فترة عضويتهما في نهاية يناير 2020. وذلك وفقا للاختصاصات التي تنص على تعيين جميع أعضاء اللجنة لمدة ثلاث سنوات قابلة للتجديد مرة واحدة. ومع ذلك، توجه الرئيس إلى رئيس هيئة التحكيم المخصصة التابعة للجنة الاستشارية المستقلة للرقابة، ودعاه إلى تقديم التقرير.

20. وأدلى رئيس هيئة التحكيم، سعادة السفير فيسنا تيليتيتش كوش (كرواتيا)، بالبيان التالي:

"السيد الرئيس، حضرات المندوبين الموقرين، الدول الأعضاء في لجنة البرنامج والميزانية، السيدات والسادة، يشرفني أن أعرض عليكم اليوم التقرير المرحلي لهيئة التحكيم المخصصة التابعة للجنة الاستشارية المستقلة للرقابة، وكان لي شرف ترأسها. وأود أن أبدأ بتوجيه الشكر إلى جميع أعضاء هيئة التحكيم على عملهم المتفاني في الأشهر القليلة الماضية، وكذلك إلى أمين الهيئة وموظفيه، لما قدموه من دعم قيم وروح مهنية عالية ومساعدة إلى أعضاء الهيئة.

"وأود أن أذكر بأن هيئة التحكيم أنشئت لتعويض عضوين في اللجنة الاستشارية المستقلة للرقابة من مجموعتين إقليميتين هما مجموعة بلدان أوروبا الوسطى والبلطيق والمجموعة باء. وأود أيضا أن أذكر، وفقا للآلية التي وافقت عليها الدول الأعضاء في عام 2010 والواردة في الوثيقة WO/GA/39/13، بأن أي هيئة تحكيم ستوصي بالمرشحين الجدد للجنة الاستشارية المستقلة للرقابة أمام لجنة البرنامج والميزانية للموافقة.

وقد "أحرزت العملية تقدما على النحو المبين في التقرير، أي الوثيقةWO/PBC/29/2 ، وتغطي الفترة حتى منتصف مارس 2019. والتقرير الذي وردتكم نسخة منه يصف العملية بالتفصيل؛ ولكن، أود أن أسلط الضوء بإيجاز على عدد من المسائل.

"إنّ الإجراءات الخاصة باختيار أعضاء اللجنة الاستشارية المستقلة للرقابة وتعاقب أعضائها ترد في الوثيقة WO/GA/39/13وفي اختصاصات اللجنة الاستشارية المستقلة للرقابة. وتماشيا مع هذه الإجراءات، عينت كل مجموعة من المجموعات السبع للدول الأعضاء ممثلا واحدا للهيئة المكونة من سبعة أعضاء. واعتمدت هيئة التحكيم نظامها الداخلي. وأعطيت الأولوية لملء الشواغر في اللجنة الاستشارية المستقلة للرقابة من نفس المجموعات الإقليمية التي ينتمي إليها العضوان الخارجان، وذلك لضمان ألا تتجاوز العضوية في اللجنة الاستشارية المستقلة للرقابة، قدر الإمكان، عضوا واحدا عن كل مجموعة من المجموعات الإقليمية السبع. وبرز هذا الترتيب في إعلان الوظيفة الشاغرة والمذكرة الشفهية الموجهة من المدير العام إلى جميع الدول الأعضاء، الداعية إلى تقديم الطلبات .

"وبلغ عدد الطلبات الواردة 157 طلبا. ووردت طلبات من مواطنين من كل المجموعات الإقليمية السبع. وقامت خبيرة استشارية خارجية بفحص كل من الطلبات البالغ عددها 157 طلبا لتحديد أهلية المرشحين. ونتيجة للاستعراض الفردي الذي أجرته، وجدت أن 78 طلبا تستوفي معايير شروط الأهلية، ومنهم 17 مرشحة و61 مرشحا. ومن ضمن الطلبات المستوفية للشروط والبالغ عددها 78 طلبا، كان 68 طلبا من مرشحين ينتمون إلى مجموعة بلدان أوروبا الوسطى والبلطيق والمجموعة باء.

"وهذا هو الوضع كما ورد في التقرير، وبما أنّ التقرير صدر منذ عدة أسابيع، فأود أن أقدم بعض المعلومات التكميلية على شكل تحديث. أحيلت الطلبات وعددها 78 إلى اللجنة الاستشارية المستقلة للرقابة لإجراء تقييم تراتبي، مع إخفاء أسماء وجنسيات المرشحين. وأجرت اللجنة الاستشارية المستقلة للرقابة التقييم في دورتها 52 المعقودة في الفترة من 19 إلى 22 مارس 2019. وقامت اللجنة الاستشارية المستقلة للرقابة بتصنيف تراتبية المرشحين باستخدام مصفوفة تقييم أعدتها هيئة التحكيم وجرى التشاور بشأنها مع اللجنة الاستشارية المستقلة للرقابة. وقامت اللجنة الاستشارية المستقلة للرقابة بإحالة تقييمها إلى هيئة التحكيم التي أعادت بعدها الأسماء والجنسيات.

"ونظرت هيئة التحكيم، في اجتماعها الثاني في أبريل، في التقييم الذي أجرته اللجنة الاستشارية المستقلة للرقابة، ومنذ ذلك الحين وضعت قائمة قصيرة بالمرشحين للمرحلة التالية من عملية الاختيار، مع مراعاة التمثيل الإقليمي.

"وأود أيضا أن أذكر بإيجاز، في الختام، الخطوات المقبلة. بعد الانتهاء من عملية الاختيار، ستعدّ هيئة التحكيم تقريرا يفصل عملية الاختيار اعتبارا من منتصف شهر مارس، أي اعتبارا من تاريخ إعداد التقرير الذي أمامكم. وسيحتوي هذا التقرير أيضا على توصيات هيئة التحكيم المقدمة إلى لجنة البرنامج والميزانية بشأن المرشحين لعضوية اللجنة كي توافق عليها لجنة البرنامج والميزانية في دورتها المقبلة في شهر يوليو.

"ولكم جزيل الشكر، حضرة السيد رئيس اللجنة".

21. وبعد أن وجه الرئيس الشكر إلى رئيس هيئة التحكيم على ما عرضه من تحديث للمعلومات، فتح باب التعليقات وتوجيه الأسئلة لهيئة التحكيم.

22. وتحدث وفد كندا باسم المجموعة باء وشكر الأمانة على إعداد الوثيقة وإطلاع اللجنة على مستجدات الإجراءات المتعلقة باختيار عضوين جديدين في اللجنة الاستشارية المستقلة للرقابة. وقال إنه يتطلع إلى النظر في التقرير النهائي والمرشحين الذين ستوصى بهم هيئة التحكيم، على أمل أن يسمح اختيار العضوين بتمثيل جميع المجموعات الإقليمية في اللجنة الاستشارية المستقلة للرقابة.

23. وشكر وفد كرواتيا، متحدثا باسم مجموعة بلدان أوروبا الوسطى والبلطيق، الأمانة على إعداد الوثيقةWO/PBC/29/2 ، وشكر الرئيس وأعضاء هيئة التحكيم الآخرين على عملهم والتحديثات المتعلقة بإجراءات اختيار عضوين جديدين في لجنة الرقابة. وأعرب عن تطلع مجموعته إلى التقرير النهائي للهيئة عن المرشحين الموصى بهم خلال دورة لجنة الميزانية في يوليو.

24. وتحدث وفد غواتيمالا باسم مجموعة بلدان أمريكا اللاتينية والكاريبي، فأعرب عن شكره لعرض التقرير، وقال إنه ينتظر النتيجة النهائية في دورة لجنة الميزانية في شهر يوليو.

25. وبعد استراحة للسماح بتقديم المزيد من طلبات أخذ الكلمة، أعاد الرئيس التذكير بالخطوة الإجرائية المقبلة للجنة الميزانية، وهي الإحاطة علما بالتقرير المرحلي.

26. ونظرا لعدم وجود أي تعليقات، انتقل الرئيس إلى قراءة فقرة القرار التي اعتمدت:

27. أحاطت لجنة البرنامج والميزانية علما بالتقرير المرحلي الصادر عن هيئة التحكيم المخصصة للجنة الاستشارية المستقلة للرقابة.

البند 4 لمحة أولية شاملة عن أداء الويبو المالي والبرنامجي في عام 2018

28. استندت المناقشات إلى الوثيقة WO/PBC/29/INF/1.

29. وأوضح الرئيس أن الغرض من هذا البند هو محاولة توفير سياق مفيد لمناقشة مشروع البرنامج والميزانية المقترح للثنائية 21/2020. وأفاد الرئيس بأن الوثيقة قد أدرجت في جدول أعمال المندوبين ليحيطوا علما بها، وأعطى الكلمة للأمانة لعرض مزيد من الإيضاحات.

30. وأوضحت الأمانة أن بيان الوضع المالي في نهاية عام 2018، قدم الأرقام الأولية لعام 2018، التي ستخضع للمراجعة ويبلغ عنها رسميا في دورة لجنة الميزانية التي ستعقد في يوليو 2019، كجزء من البيانات المالية المراجعة لعام 2018. وقدمت الوثيقة أيضا تفاصيل عن النفقات في عام 2018 حسب كل برنامج على حدة، والنتائج بحسب كل اتحاد لعام 2018، وتوقعات نتائج عام 2019. وأظهرت نتائج المنظمة غير المراجعة لعام 2018، كما ذكر المدير العام، فائضا قدره 42.5 مليون فرنك سويسري، وبلغ مجموع الإيرادات 430.6 مليون فرنك سويسري ومجموع النفقات 375.8 مليون فرنك سويسري. وبلغت خسائر الاستثمارات في عام 2018 ما قيمته 12.2 مليون فرنك سويسري. ويمكن مقارنة هذه النتيجة بفائض بلغ 18.6 مليون فرنك سويسري في عام 2017 ومجموع إيرادات قدره 409.1 مليون فرنك سويسري ومجموع نفقات بلغ 394.8 مليون فرنك سويسري. وارتفع مجموع الإيرادات في عام 2018 بمقدار 21.4 مليون فرنك سويسري، أي بنسبة 5.2 في المائة عن عام 2017. ومن المتوقع أن تكون غالبية مؤشرات أداء البرنامج على الطريق الصحيح في مرحلة منتصف الثنائية.

31. وأقر وفد كندا، متحدثا باسم المجموعة باء، بأن الأرقام الفعلية المسجلة في ديسمبر 2018 تشير إلى أن المنظمة تسير عموما على الطريق الصحيح لتحقيق النتائج من حيث استخدام الميزانية وفقا لوثيقة البرنامج والميزانية للثنائية 19/2018. ورحب بالنمو في استخدام أنظمة الويبو للتسجيل الدولي في البنية التحتية للملكية الفكرية وقواعد بياناتها والأنشطة الجارية والمتزايدة في إطار مبادرة ويبو غرين وقاعدة البيانات ويبو ريسرتش والنمو السريع لاتحاد الكتب الميسرة (ABC)، وإطلاق مبادرة (Pat-INFORMED) (مبادرة معلومات البراءات من أجل الأدوية). وأعرب عن سرور المجموعة بمواصلة الويبو تعاونها مع مجموعة من المنظمات الأخرى، بما فيها منظمة الصحة العالمية ومنظمة التجارة العالمية، ورحب بالمستجدات المتعلقة بالنتائج الإيجابية للمؤتمر الدولي المعني باحترام الملكية الفكرية الذي عقد في أكتوبر 2018.

32. وأعرب وفد كرواتيا، متحدثا باسم مجموعة بلدان أوروبا الوسطى والبلطيق، عن رضاه للنتائج الجيدة التي حققتها الويبو فيما يتعلق بإدارة الميزانية للثنائية 19/2018. ورحب بالنمو في استخدام أنظمة الويبو للتسجيل الدولي في البنية التحتية للملكية الفكرية وقواعد بياناتها، فضلا عن نمو أنشطة اتحاد الكتب الميسرة ومبادرة ويبو غرين. وأعرب عن سرور المجموعة بمواصلة الويبو تعاونها مع مجموعة من المنظمات الأخرى، بما فيها منظمة الصحة العالمية ومنظمة التجارة العالمية، ورحب بالمستجدات المتعلقة بالنتائج الإيجابية للمؤتمر الدولي المعني باحترام الملكية الفكرية الذي عقد في أكتوبر 2018.

33. وهنأ وفد الصين الويبو على الزيادة المتواصلة في الطلبات في نظام الملكية الفكرية العالمي وعلى الإنجازات المحققة في الأهداف الاستراتيجية. وأشار الوفد على وجه الخصوص إلى فوائد نظامي معاهدة البراءات ومدريد في الحفاظ على الوضع المالي السليم للويبو. وذكر الوفد أن الطلبات المقدمة بموجب نظامي معاهدة البراءات ومدريد في الصين قد زادت أيضا بشكل مطرد في السنوات الأخيرة. وقد أولت حكومة الصين دوماً اهتماما كبيرا للتواصل والترويج لنظامي معاهدة البراءات ومدريد، بما في ذلك عبر إقامة فعاليات مختلفة مثل الحلقة الدراسية الرفيعة المستوى، والحلقات الدراسية المختلفة للمستخدمين، فضلا عن الأنشطة الترويجية لنظام معاهدة البراءات. وفي المستقبل، ستواصل الصين الإسهام بنشاط في تطوير نظامي معاهدة البراءات ومدريد.

34. وأعرب وفد البرازيل عن تقديره لعمل الرئيس في رئاسة الدورة، وعن ثقته في أن قيادته القديرة سترشد عمل لجنة البرنامج والميزانية خلال الأسبوع. وأشار الوفد إلى أن المنظمة لا تزال تظهر وضعا ماليا صحيا وأن الإيرادات المتأتية من نظامي معاهدة البراءات ومدريد كانت أعلى مما كانت عليه في الميزانيات المعتمدة. ورحب الوفد أيضا بالتطورات في أدوات البنية التحتية للملكية الفكرية التي تنتجها الويبو، مثل أداة WIPO Translate، ونظام أتمتة الملكية الصناعية، لأنّها حسنت الخدمات التي تقدمها مكاتب الملكية الفكرية الوطنية والإقليمية. وأيد الوفد تطوير الويبو لأدوات تعريف الصور في العلامات التجارية. وفيما يخص نظام أتمتة الملكية الصناعية، أشار الوفد إلى أن مكاتب الملكية الفكرية ساعدت، في المتوسط، منطقة أمريكا اللاتينية والكاريبي في 3.1 من 5 مستويات ممكنة، مما يؤكد إمكانية التحسين في الثنائية المقبلة. وسلط الوفد الضوء على النمو القوي في الكتب الميسرة المتاحة في إطار اتحاد الكتب الميسرة بزيادة قدرها 41 في المائة مقارنة بعام 2017. وقال إن الآلية الابتكارية أمر حاسم بالنسبة للنظام في تنفيذ معاهدة مراكش، ومن الضروري تعزيزها بالتصديق عليها من جانب الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي، وهو ما من شأنه أن يحدث زيادة كبيرة في العدد المتاح من الكتب الميسّرة باللغة الإنكليزية وغيرها من اللغات.

35. وأشار وفد إيران (جمهورية-الإسلامية) إلى التقدم المحرز على النحو الوارد في الوثيقة. وفيما يتعلق باستخدام الملكية الفكرية كأداة للتنمية، رحب الوفد بمعدل النمو القوي في برنامج التعليم عن بعد والمدرسة الصيفية. وفيما يتعلق ببرنامج مساعدة

المخترعين، وهو مبادرة مشتركة بين المنتدى الاقتصادي العالمي والويبو، رحب الوفد بأن ذلك البرنامج أصبح جاهزا للعمل بشكل كامل، وأعرب عن أمله في أن يستفيد عدد أكبر من البلدان من هذه المبادرة في السنوات المقبلة.

36. وأعرب وفد جمهورية كوريا عن امتنانه للأمانة لإعدادها تقرير الأداء المالي والبرنامجي الأولي لعام 2018. وفيما يتعلق بالهدف الاستراتيجي الثاني، أي تقديم خدمات عالمية في مجال الملكية الفكرية من الطراز الأول، أظهر تقرير الأداء لعام 2018 نموا في عدد الطلبات المودعة بناء على نظامي معاهدة البراءات ومدريد نتيجة لزيادة الإيداعات في البلدان الآسيوية. ولذلك رأى الوفد أن من الضروري تعزيز النهج والخدمات المحلية لدعم مودعي الطلبات في تلك المناطق، مما سيسهم في نهاية المطاف في نجاح خدمات الملكية الفكرية العالمية الأساسية التي تقدمها الويبو.

37. وأيد وفد الولايات المتحدة الأمريكية البيان الذي أدلى به وفد كندا باسم المجموعة باء. وشكر الوفد الويبو على الاستعراض الأولي لأداء الويبو المالي والبرنامجي في عام 2018 وأثنى على الويبو أدائها العام في عام 2018. وأشار الوفد إلى أن الأرقام المالية العامة تشير إلى أن الويبو تسير على الطريق الصحيح فيما يتعلق بالإيرادات والنفقات وفقا لوثيقة البرنامج والميزانية المعتمدة للثنائية 19/2018. واستفسر الوفد عن البرنامجين 23 و31 بشأن النفقات التي تفوق الميزانية المتوقعة. وأشار الوفد إلى أن البرنامج 26، الرقابة الداخلية، نفذ بشكل ناقص بنسبة 8.6 في المائة وقد اقترح إجراء مزيد من التخفيضات في هذا البرنامج في ميزانية الثنائية 21/2020 ليبلغ مجموع التخفيض 10.3 في المائة مقارنة بالمستوى السابق المعتمد. وشدد الوفد على أنه يعتبر الرقابة الداخلية مهمة هامة، وأعرب عن رغبته في معرفة المزيد عن سبب تقليل موارد البرنامج واقتراح مزيد من التخفيضات. وقال إن التقدم الذي أحرزته الويبو في جميع مجالات برامجها المتنوعة بدا جليا في التقارير الأولية بشأن جميع الأهداف الاستراتيجية التسعة للويبو، وأعرب الوفد عن تطلعه إلى استعراض تقرير أداء الويبو الرسمي وتقرير أداء البرنامج لعام 2018 الذي تعده الأمانة للدورة الثلاثين للجنة الميزانية في يوليو. وقال إن أحد الشواغل المستمرة للوفد هو القصور في أداء نظام لشبونة، وعدم توليده لدخل كاف من الرسوم أو من أعضائه لتمويل أنشطته. وأضاف الوفد أن نظام لاهاي شهد أيضا خسارة قدرها 10 ملايين فرنك سويسري تقريبا. وأن خسائر الاستثمار في الاتحادات الممولة من الاشتراكات ونظم معاهدة البراءات كبيرة أيضا، بمبلغ يقارب 11 مليون فرنك سويسري. وقال الوفد إنه سيواصل معالجة هذه المسائل أثناء مناقشة مشروع البرنامج والميزانية المقترح للثنائية 21/2020. ومن المجالات الأخرى التي تثير القلق مسألة المكاتب الخارجية وتقديم تقارير الأداء وتقارير أداء الويبو السابقة. وأعرب الوفد عن أمله في أن يعكس تقرير أداء البرنامج لعام 2018 بوضوح الأنشطة التي يضطلع بها كل مكتب من المكاتب الخارجية والنتائج المحققة، اعتقادا منه بأن تقارير الأداء عن المكاتب الخارجية بحاجة إلى تحسين، لا سيما وأن المرحلة الأخيرة لإنشاء المكاتب الخارجية قد بدأت، ومن ثم سيتأثر التقييم اللاحق الذي سيجرى على نطاق النظام لشبكة المكاتب الخارجية.

38. وشكر وفد أستراليا الأمانة على إعداد الاستعراض الشامل لأداء الويبو المالي والبرنامجي في عام 2018، وهنأ المنظمة على أدائها المالي مع تتبع الإيرادات المتوقعة قبل وقت من حدوث النفقات المتوقعة بعد السنة الأولى من الثنائية 19/2018. وأيد الوفد استمرار ممارسات الإدارة المالية السليمة واستراتيجيات الاستثمار التي تعزز الاستدامة الجارية في الويبو. وفيما يخص الأداء البرنامجي، هنأ الوفد الويبو على عملها في التصدي لتحديات الملكية الفكرية من خلال منصاتها العالمية، ولا سيما برنامج ويبو ريسيرتش واتحاد الكتب الميسرة ومبادرة ويبو غرين. وأعرب الوفد عن فخره بالتمكن من دعم هذه الأنشطة عن طريق برنامج صناديق أستراليا الاستئمانية في الويبو. ونظرا إلى الأنشطة المضطلع بها في إطار الصندوق الاستئماني لأستراليا، جرى توسيع شبكة برنامج ويبو ريسيرتش لتشمل خمسة معاهد جديدة للبحث والتطوير، ومنهم عضوان

جديدان من أستراليا وهما معهد برنيت وجامعة جيمس كوك. وقد أثّر الدعم المقدم من الصندوق الاستئماني لأستراليا إلى اتحاد الكتب الميسرة، إيجابا على عدد من الأشخاص معاقي البصر فاق عددهم 000 51 شخص في بنغلاديش ونيبال وسري لانكا وإندونيسيا ومنغوليا وفييت نام. وحث الدول الأعضاء على مواصلة النظر في المساهمة في البرامج المماثلة عن طريق الصناديق والترتيبات الاستئمانية، لأنها تبين الأثر الذي يمكن أن تحدثه، أو قد أحدثته، الملكية الفكرية في التصدي للتحديات العالمية الكبيرة.

39. وشكر وفد اليابان الأمانة على عملها الجاد في إعداد الاستعراض الأولي لأداء الويبو المالي والبرنامجي في عام 2018. وأعرب عن سروره لرؤية الجهود الحثيثة التي تبذلها الأمانة في تنفيذ البرامج. وفيما يتعلق بالوضع المالي في عام 2018، أعرب الوفد عن سروره لسماع أن الويبو سجلت فائضا قدره 42.5 مليون فرنك سويسري بعد إجراء التسويات بناء على معايير إيبساس. وأعرب عن اعتقاده بأن تدابير تحقيق الفعالية من حيث التكلفة ينبغي أن تتسم بطابع مستدام وألا تكون تدابير مؤقتة لمرة واحدة تنفذها البرامج وتعالجها في وقت لاحق. ولذلك، أعرب الوفد عن تطلعه إلى تنفيذ هذه الأنواع من تدابير تحقيق الفعالية من حيث التكلفة باستمرار وعلى نحو مستدام. وأضاف الوفد أن ما نسبته 80 في المائة من الميزانية المعتمدة للثنائية 19/2018 المخصصة لنظام لاهاي، البرنامج 31، قد استخدمت بحلول نهاية عام 2018، في حين كان عدد الطلبات المودعة في إطار نظام لاهاي أقل من التقديرات بنسبة 90 في المائة. وتوقع الوفد أن زيادة عدد الأطراف المتعاقدة في اتحاد لاهاي قد تحسّن وضع الاتحاد في المستقبل وتزيد إيراداته. وقال الوفد إنه سيكون ممتنا لو تمكنت الويبو من الاضطلاع باستمرار بأنشطة ترويجية لزيادة عدد الأطراف المتعاقدة في اتفاق لاهاي، وأعرب عن أمله القوي في اعتماد تدابير هادفة لتخفيف من مسألة نفقات نظام لاهاي، وإدراج تلك التدابير على النحو المناسب في وثيقة البرنامج والميزانية للثنائية المقبلة.

40. وشكرت الأمانة مختلف الوفود على تعليقاتها الإيجابية وقالت إنها ستحاول الإجابة على الأسئلة المتعلقة باستخدام ميزانية الثنائية 19/2018 التي طرحها وفد الولايات المتحدة الأمريكية. وكان السؤال الأول بشأن البرنامج 23 ولماذا لم يكن عند معدل 65 في المائة. وأوضحت الأمانة أن التوقع الطبيعي أو المنطقي هو أن يبقى استخدام الميزانية عند نحو نصف الميزانية المعتمدة للثنائية بعد السنة الأولى منها. ولكن يلحظ في كثير من البرامج وجود أنشطة يتركز تنفيذها في البداية، أو في بعض البرامج الأخرى وجود أنشطة حمّلت على السنة الثانية من الثنائية. غير أن هذا الأمر يتعلق، في تلك الحالة بالذات، بتكاليف التقاضي التي تتكبدها المنظمة. ولذلك فإن التكاليف الفعلية في عام 2018 كانت أعلى من المبلغ المخصص في الميزانية. هذا هو الجواب بالنسبة للبرنامج 23. وفي حالة البرنامج 31، نظام لاهاي، طرأت بالفعل زيادة كبيرة في استخدام الميزانية في السنة الأولى من الثنائية، ويعزى ذلك في المقام الأول إلى الانتهاء من مشروع إنشاء منصة لاهاي أو تنفيذه. وهو مشروع في مجال تكنولوجيا المعلومات اضطلعت به الأمانة. وقد واجه المشروع من عدد من التعقيدات، ارتبط أحدها بالتجربة الأولى في الانتقال إلى الحوسبة السحابية. وبرزت أيضا جوانب أخرى مثل التكامل مع منصة الدفع المستخدمة لتوفير خدمات الدفع لمستخدمي نظم الملكية الفكرية بطريقة جديدة. وعموما، وكما هو الحال بالنسبة لكثير من مشاريع تكنولوجيا المعلومات، برز عدد من المشاكل الجديدة التي وجبت معالجتها والتي استغرقت وقتا أطول وكانت عقبات أكبر من المتوخى في الأصل. وبالتالي، تعزى الزيادة في استخدام المبالغ المخصص لنظام لاهاي في المقام الأول إلى مشروع تكنولوجيا المعلومات. وفيما يتعلق بالبرنامج 26، فالأمر نتيجة للشاغر الذي كان موجودا منذ بضعة أشهر والذي انعكس في الزيادة المسجلة في استخدام الميزانية. ولم يقترح إجراء أي تخفيضات على البرنامج 26. ونظرا لعدم رغبة الأمانة في استباق مناقشات اليوم التالي، التي سيحضرها مديرو البرامج، أضافت الأمانة أنها ستقدم توضيحات أكبر لوضع البرنامج 26.

41. ونظرا لعدم وجود تعليقات أخرى، تلا الرئيس فقرة القرار التي اعتمدت.

42. أحاطت لجنة البرنامج والميزانية علما بمضمون الوثيقة WO/PBC/29/INF/1.

البند 5 مستجدات عن مشروع المقاصة التجريبي

43. استندت المناقشات إلى الوثيقة WO/PBC/29/INF/2.

44. وأوضح الرئيس أن هذا البند هو تقرير مرحلي عن المشروع لتحليل إمكانية وضع هيكل مقاصة لجميع معاملات رسوم معاهدة البراءات، بهدف الحد من التعرض لتغيرات أسعار صرف العملات، وأحال الكلمة إلى الأمانة لمزيد من الشرح.

45. وأوضحت الأمانة أن الوثيقة WO/PBC/29/INF/2 تعرض تقريرا مرحليا عن مشروع المقاصة التجريبي لبعض رسوم معاهدة البراءات، وهو مشروع لتحليل إمكانية وضع هيكل مقاصة لجميع معاملات رسوم معاهدة البراءات. والهدف من هيكل المقاصة هو الحد من التعرض لتغيرات أسعار صرف العملات فيما يخص إيرادات رسوم المكتب الدولي، وتحسين إدارة النقد، والحد من الرسوم المصرفية، وتحسين كفاءة عمليات معاهدة البراءات من خلال تبسيط إجراءاتها. وقالت الأمانة إن المقاصة ترمي إلى تحقيق فوائد لمكاتب تسلم الطلبات وإدارات البحث الدولي وكذلك للمكتب الدولي. وقد أطلق المشروع التجريبي بشأن مقاصة بعض رسوم معاهدة البراءات عام 2018 في عدد من مكاتب تسلم الطلبات وإدارات البحث الدولي، حيث غطى على نحو أساسي رسوم البحث ورسوم الإيداع الدولي. وأشار الاستعراض الأولي للنتائج المحققة حتى الآن إلى أن المشروع التجريبي حقق نتائج إيجابية. ولتأكيد تلك النتائج الأولية، أجرى المكتب الدولي تقييما داخليا لنتائج المشروع التجريبي لعام 2018، وسيقدم هذا التقييم إلى الفريق العامل لمعاهدة البراءات كجزء من التقرير المرحلي الشامل، لكي ينظر فيه الفريق العامل في دورته الثانية عشرة المقرر عقدها في الفترة من 11 إلى 14 يونيو من ذلك العام.

46. وشكر وفد كندا، متحدثا باسم المجموعة باء، الأمانة على إعداد وثيقة المستجدات عن مشروع المقاصة التجريبي، وعلى التنفيذ الجاري للمشروع. وقال إن مجموعته تدرك أن النتائج أولية في تلك المرحلة، وأن الأمانة ستقدم في دورة يونيو للفريق العامل لمعاهدة البراءات تقييماً أشمل. وأعرب عن سروره لملاحظة أن المشروع الرائد اقترح أن للمقاصة عدداً من المنافع، منها خفض التكاليف على المشاركين وإجراءات مبسطة قد تفيد نظام معاهدة البراءات عموما وربما نظم التسجيل الدولية الأخرى. وقال إن المجموعة ترحب بتقديم تفاصيل إضافية بشأن الخطط الرامية إلى التخفيف من المسائل الفرعية التي سيجري تناولها، والمحددة في الوثيقة، مثل مسائل التدريب والتغييرات في تكنولوجيا المعلومات في مكاتب تسلم الطلبات المشاركة. وأعرب عن ارتياحه للنهج الحذر الذي اتبعته الأمانة في هذه العملية وقال إنه يتطلع إلى إجراء مناقشات في الفريق العامل لمعاهدة البراءات.

47. وشكر وفد كرواتيا، متحدثا باسم مجموعة بلدان أوروبا الوسطى والبلطيق، الأمانة على إعداد الوثيقة WO/PBC/29/INF/2 وعلى التنفيذ الجاري للمشروع التجريبي للمقاصة. وأعرب عن ارتياح المجموعة لوجود أدلة، في تلك المرحلة، على الفوائد الناجمة عن المقاصة، وأعرب عن تطلعها إلى مزيد من المعلومات عن الإجراءات الأكثر تبسيطا وخفض التكاليف بالنسبة للمشاركين. ورأى أن المقاصة قد تفيد نظام معاهدة البراءات وأنظمة التسجيل الدولية الأخرى أيضا.

48. وأشار وفد الصين إلى أن النظام التجريبي قد حقق فوائد جمة. وقال الوفد إنه يود رؤية بعض التقييمات الداخلية، لا سيما بشأن احتمال أن يعود هذا المشروع التجريبي ببعض المشاكل على إدارات البحث الدولي ومكاتب تسلم الطلبات، ومن حيث أثره السلبي المحتمل. وأبدى الوفد استعداده لمواصلة مناقشة ذلك ودراسة جدوى المشروع التجريبي.

49. وأعرب وفد الاتحاد الروسي، الذي أخذ الكلمة لأول مرة، عن ارتياحه لرؤية الرئيس يترأس اللجنة وأعرب عن أمله في العمل البناء المثمر. ورحب الوفد بالعمل المتعلق بمشروع المقاصة وأشار إلى أن هذه المبادرة قد تكون أساسا لتحسين النظم الإدارية المالية على النحو الأمثل، بما أنها ستقلل المخاطر وتتغلب على المشاكل الناجمة عن تقلبات أسعار العملات. ورأى الوفد أن العمل بشأن هذه المسألة يرتبط بالمشروع التجريبي للمقاصة، من وجهة نظر الويبو ومن وجهة نظر الأطراف المعنية على حد سواء، وينبغي أن يستمر نظراً لإمكانية إدراجه في أنظمة تكنولوجيا المعلومات وفيما يتعلق بالتعليمات الإدارية. ورأى الوفد أن من الضروري توفير التدريب للعاملين المعنيين في مختلف المكاتب.

50. وأيد وفد الولايات المتحدة الأمريكية البيان الذي أدلى به وفد كندا باسم المجموعة باء، وشكر المكتب الدولي على التحديث المتعلق بمشروع المقاصة التجريبي. وأثنى على الويبو للنتائج الإيجابية الأولية. وأعرب الوفد عن تطلعه إلى استعراض التقييم الداخلي للنتائج الأولية في استقصاء للمكاتب المشاركة في الدورة الثانية عشرة للفريق العامل لمعاهدة البراءات في يونيو. وقال إنه لا زال يشعر ببعض المخاوف بشأن الاقتراح الداعي إلى وضع هيكل مقاصة لجميع معاملات الويبو، بما في ذلك نظامي مدريد ولاهاي، ولا سيما الاقتراح الوارد في الفقرة 29 بأن تعدل المكاتب نظمها لكي تقدم جميع المعاملات، بصرف النظر عن الغرض منها، من خلال حساب واحد. وسيسبب هذا النظام مشاكل للمكتب الذي لديه مكونات نظام منفصلة للمعاملات الواردة والصادرة وكذلك للبراءات والعلامات التجارية. وبالتالي، فإن نظام المقاصة المشترك سيكون تغييرا كبيرا بالنسبة لهذه المكاتب، ومن المرجح أن يؤدي إلى تكبد تكاليف ونفقات كبيرة بسبب تعديل الموارد. وكما ذكر الوفد سابقا، شهد اتحاد معاهدة البراءات خسارة استثمار قدره 10 ملايين فرنك سويسري في عام 2018 وفقا للنتائج المالية الأولية لعام 2018. وأعرب عن أمله في أن يتضمن التقييم الداخلي تحليلا للتكاليف والفوائد يبين تكلفة جميع التعديلات المقترحة لنظام المقاصة حتى يتسنى استعراضه بالمقارنة مع الوفورات المحتملة. وقال الوفد إن الوثيقة أشارت إلى تدريب الموظفين والتغييرات المدخلة على نظام المحاسبة ونظام تكنولوجيا المعلومات، لذا ينبغي إدراج التكاليف المرتبطة بما سبق لتسهيل عملية اتخاذ القرارات.

51. وأيد وفد البرازيل العمل التمهيدي المنجز بشأن مقاصة رسوم معاهدة البراءات. وقال إن هذه مبادرة يمكن أن تزيد من الكفاءة وتقلل التكاليف المالية للمكتب الدولي ولكل المكاتب أيضاً. وأيد ما ذكرته الوفود الأخرى سابقا، أي وجود مسائل مختلفة تتعلق بتنفيذ المشروع مثل بناء القدرات وتعديلات تكنولوجيا المعلومات في مكاتب البراءات الوطنية. وأعرب عن تطلعه إلى مناقشة تلك المسائل في الدورة المقبلة للفريق العامل لمعاهدة البراءات.

52. وقال وفد اليابان إن مكتب اليابان للبراءات يشارك في المشروع التجريبي للمقاصة على مستوى إدارة البحث الدولي وكمكتب تسلم الطلبات منذ عام 2018. وقد أدت المشاركة بصفته مكتبا لتسلم الطلبات إلى خفض العمل الإداري والتكاليف العادية. وأعرب الوفد عن ارتياحه لمشروع المقاصة التجريبي، وأعرب عن تقديره للجهود التي بذلت من أجله. ولكن قال إنه لا يزال من الضروري القيام بالعمل الإداري للطلبات الدولية المرسلة من مكاتب تسلم الطلبات التي لم تشارك في المشروع التجريبي. وأعرب الوفد عن رغبته في أن يطلب من المكتب الدولي مواصلة تشجيع إدارات البحث الدولي غير

المشاركة على الانضمام إلى المشروع التجريبي. وقال إن اليابان تعتبر المشروع مشروعا مفيدا للطلبات المودعة بناء على معاهدة البراءات وسوف تستمر في المشاركة فيه.

53. وأعرب وفد جمهورية كوريا عن امتنانه للمكتب الدولي على جهوده المتواصلة في تنفيذ ترتيبات المقاصة لمعاملات رسوم معاهدة البراءات من أجل الحد من المخاطر الناجمة عن تقلب أسعار الصرف وتكاليف المعاملات في إطار نظام معاهدة البراءات. وأشار الوفد إلى أن لدى فرادى المكاتب سياسات مالية يلزم مراعاتها عند تنفيذ مشروع المقاصة التجريبي.

54. وشكرت الأمانة جميع الوفود على تعليقاتها، وأشارت إلى عدم وجود أسئلة كثيرة ولكن تعليقات مختلفة بشأن الحاجة إلى إدراج التكلفة الكاملة للمشروع التجريبي في التقييم. وهذا يعني ضرورة توفير التدريب للعاملين في المكاتب، وليس فقط العاملين في المكتب الدولي، وضرورة إدراج التغييرات التي يلزم إدخالها على تكنولوجيا المعلومات. وقد أدخلت تغييرات على تكنولوجيا المعلومات في المنظمة ولكن الأمانة رأت أن هناك تغييرات مطلوبة في مختلف المكاتب، وقالت إنها ستدرج ذلك في ورقة التقييم التي يجري إعدادها. وردا على النقطة التي أثارها وفد اليابان، قالت الأمانة إنها لا تزال تشجع المكاتب غير المشاركة على المشاركة في المشروع التجريبي. وسوف يوجه عدد أكبر من الدعوات في السنة الجارية إن لاقى تقييم الفريق العامل ردة فعل إيجابية. وقالت الأمانة إنها تدرك، من خلال بعض الردود الواردة من المكاتب، أن المكاتب لا تواجه تحديات بسبب الطريقة التي أنشئت بها نظمها فحسب، بل أيضا تحديات بسبب التشريعات المحلية. والأمانة على وعي تام بهاتين المسألتين. وفيما يتعلق بالمشاكل التشريعية، أعربت الأمانة عن أملها في أن تؤدي التغييرات المقترح إدخالها على اللائحة التنفيذية لمعاهدة البراءات والتعليمات الإدارية، والتي تأمل أن يقترحها الفريق العامل لمعاهدة البراءات، إلى التخفيف من حدة المشاكل التي تواجه مختلف مكاتب تسلم الطلبات وإدارات البحث الدولي. ومن ناحية تكنولوجيا المعلومات، أشارت الأمانة إلى علمها بحاجة بعض المكاتب إلى إجراء بعض التغييرات الطفيفة في تكنولوجيا المعلومات، وأعربت عن اعتقادها بأن هذه التغييرات هي تغييرات صغيرة عموما. والعاملون في قسم تكنولوجيا المعلومات لمعاهدة البراءات في المنظمة سعداء بالعمل مع المكاتب لمساعدتها على بناء الأنساق والملفات المطلوبة. وفيما يتعلق بالمسألة المحددة التي أثارها وفد الولايات المتحدة الأمريكية، قالت الأمانة إنها تدرك البنية المحاسبية في مكتب الولايات المتحدة للبراءات والعلامات التجارية، وأضافت إنها لم تشهد حلة مماثلة في أي مكتب آخر، ولكن هذا أمر عادي. وفي هذا الصدد، ذكرت الأمانة أنها غير متأكدة مما يمكن أن تفعله، ولكنها أعربت عن سعادتها بالدخول في محادثات إضافية مع وفد الولايات المتحدة الأمريكية.

55. ونظرا لعدم وجود تعليقات أخرى، تلا الرئيس فقرة القرار التي اعتمدت.

56. أحاطت لجنة البرنامج والميزانية علما بمضمون الوثيقة WO/PBC/29/INF/2.

البند 6 مشروع اقتراح البرنامج والميزانية للثنائية 21/2020

57. استندت المناقشات إلى الوثيقة WO/PBC/29/3.

58. وبدأ الرئيس المناقشة حول البند بالوثيقة WO/PBC/29/3، مشروع اقتراح البرنامج والميزانية للثنائية 21/2020، والذي عُرض على دورة لجنة البرنامج والميزانية من أجل "المناقشة والتعليقات والتوصيات، بما في ذلك التعديلات المحتملة"، وفقاً للمادة 2-6 من النظام المالي والقواعد المالية للويبو. وذكّر الرئيس الوفود بنهجه في تناول بند جدول الأعمال، وأشار إلى أن توقيت دورات لجنة البرنامج والميزانية قد تم تقديمه هذا العام مقارنة بالثنائيات المالية السابقة. كما أشار إلى أن التوقيت

المبكر للدورات سيهدف إلى اختتام المفاوضات قبل الصيف، وبالتالي تقديم تغذية راجعة للوفود التي تشعر بأن التوقيت اللاحق لدورات لجنة البرنامج والميزانية يؤثر على استعداداتها في الوقت المناسب للجمعية العامة. وأشار الرئيس إلى أن القراءة الأولى ستتيح للوفود الفرصة لطرح الأسئلة وتقديم التفسيرات ومناقشة القضايا. كما أكد الرئيس على أهمية إغلاق أكبر عدد ممكن من البنود في الميزانية والحصول على إجماع واضح على القضايا العالقة، الأمر الذي سيتطلب المزيد من العمل من خلال الوفود الموجودة في جنيف قبل الدورة المقبلة للجنة البرنامج والميزانية في يوليو واجتماع يوليو. واقترح الرئيس إجراء مناقشات وفقا لترتيب مشروع اقتراح البرنامج والميزانية. ومن ثم دعا الرئيس الأمانة لعرض الوثيقة.

59. وافتتحت الأمانة ملاحظاتها بشأن البند، وأشارت إلى أن الدول الأعضاء قد طلبت من الأمانة تقديم تفسير شفوي لمشروع اقتراح البرنامج والميزانية لفترة 21/2020 ومنهجية تخصيص الإيرادات والنفقات حسب الاتحاد، كما هو وارد بقرار جمعيات الويبو لعام 2018. وأكدت الأمانة مجددا على ملاحظات الرئيس، وأفادت أن مشروع اقتراح البرنامج والميزانية للفترة 21/2020 قد قُدم إلى الدورة الحالية للجنة البرنامج والميزانية من أجل "المناقشة والتعليقات والتوصيات، بما في ذلك التعديلات المحتملة"، وفقًا للمادة 2-6 من النظام المالي والقواعد المالية للويبو. وأفادت بأن مشروع البرنامج والميزانية لفترة الثنائية 21/2020 يقدر إيرادات المنظمة في فترة الثنائية 21/2020 بنحو 888.8 مليون فرنك سويسري، بزيادة قدرها 7.1% مقارنة بإيرادات البرنامج والميزانية المعتمدة في فترة الثنائية 19/2018. وذكرت بأن هذا يأتي في سياق زيادة في إيداعات معاهدة التعاون بشأن البراءات بنسبة 8.6% مقارنة بالبرنامج والميزانية المعتمدة لفترة 19/2018. وأفادت أن إيرادات معاهدة التعاون بشأن البراءات تمثل وحدها 76% من إجمالي الإيرادات المتوقعة لفترة الثنائية. وذكرت أنه تم إعداد تقديرات الدخل بناءً على توقعات كبير الاقتصاديين، مع الأخذ في الاعتبار بيانات الإيداع التاريخية وتوقعات الناتج المحلي الإجمالي التي نشرها صندوق النقد الدولي. وأفادت أنه تم الحفاظ على قيمة مساهمة الوحدة في نفس المستوى في فترة 19/2018. وأفادت أن إطار النتائج لعام 21/2020 يحتوي على 38 نتيجة متوقعة، والتي تعكس مساهمات واضحة من كل برنامج من خلال مؤشرات أداء واضحة المعالم، ويحدد الموارد المقترحة حسب النتيجة وحصة التطوير. وذكرت أن أجندة الويبو بشأن التنمية، والمساواة بين الجنسين، الهدف الخامس من أهداف التنمية المستدامة، والحد من أوجه عدم المساواة، الهدف العاشر من أهداف التنمية المستدامة، والشراكات، الهدف السابع عشر من أهداف التنمية المستدامة، كانت حاسمة بالنسبة لجميع الأهداف الاستراتيجية للمنظمة. وقد أشار المدير العام بالفعل إلى الأولويات والتوضيحات البارزة. وأفادت أنه تم توضيح، لأول مرة، أهداف التنمية المستدامة التي تساهم بها البرامج في سرديات البرنامج. وتم تضمين ملخص لمساهمات الويبو في أهداف التنمية المستدامة في الملحق العاشر بالوثيقة. كما ذكرت أنه تم اقتراح إجمالي ميزانية المصروفات لفترة الثنائية بمبلغ 753 مليون فرنك سويسري، بما يمثل زيادة قدرها 27.2 مليون فرنك سويسري أو 3.7% مقارنة بالبرنامج والميزانية المعتمدة لفترة 19/2018. وبلغت ميزانية الموظفين 461.4 مليون، والتي تظل ثابتة تقريبا مقارنة بفترة الثنائية السابقة. كما بلغت ميزانية غير الموظفين 291.7 مليون. وبلغت التسويات التقديرية حسب المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام 19.8 مليون. وبلغ مجموع النفقات بعد التسويات حسب المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام 772.8 مليون، وبلغت النتيجة التشغيلية التقديرية 116 مليون. وتم احتواء نفقات الموظفين عند مبلغ 461.4 مليون فرنك سويسري، مما يمثل زيادة قدرها 1.4 مليون فقط أو 0.3% عن فترة الثنائية السابقة. وأفادت أنه كما كان عليه الحال في الثنائيات المالية السابقة، تم إدراج نفقات الموظفين في الميزانية على أساس التكاليف الفعلية، مما يتيح المزيد من الدقة والتفصيل في ميزانية نفقات الموظفين. وانخفضت حصة نفقات الموظفين من إجمالي الميزانية من 62.4% إلى 61%. وأوضحت الأمانة أنه ينبغي النظر إلى النتيجة التشغيلية التقديرية البالغة 116 مليون فرنك سويسري في سياق الاستثمارات الكبيرة التي تحتاجها المنظمة في مجالات

تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والمباني والسلامة والأمن. كما تم التوضيح بأن الدول الأعضاء قد وافقت على تمويل الاستثمارات الرأسمالية من احتياطيات المنظمة. وذكرت الأمانة أن الاحتياطيات قد تشكلت بدورها من الفوائض المتراكمة الخاصة بالمنظمة. وجرت الإحاطة بأن الدفعة التالية من مقترحات الاستثمار في المخطط العام لتجديد مباني المقر لعام 21/2020 ستُعرض على الدورة الثلاثين للجنة البرنامج والميزانية في شهر يوليو. وأفادت أنه كما هو الحال في فترة 19/2018، استندت نفقات التطوير إلى التعريف الجديد الذي استخدم للمرة الثانية، ويشكل 18.1% من الميزانية المقترحة. وأوضحت الأمانة أنه بعد الاستعراض الأول لمشروع اقتراح البرنامج والميزانية، ستعقد لجنة البرنامج والميزانية مناقشات نهائية خلال دورتها الرسمية الثانية في شهر يوليو وتقدم توصيات إلى الدورة التاسعة والخمسين للجمعيات. وأشارت الأمانة إلى أنه يتم عرض تخصيص الإيرادات والنفقات لفترة الثنائية 21/2020 حسب الاتحاد، في الملحق الثالث من مشروع اقتراح البرنامج والميزانية، كما أوضحت أن وصف مبادئ تخصيص الإيرادات يرد في الوثيقة. وذكرت أنه تم تخصيص النفقات للاتحادات تحت أربع فئات: المصروفات المباشرة للاتحاد، المصروفات غير المباشرة للاتحاد، المصروفات الإدارية المباشرة، المصروفات الإدارية غير المباشرة. وأشارت الأمانة إلى أن التطبيق الصارم للمنهجية المستخدمة في البرنامج والميزانية لفترة 19/2018 بالنسبة لتخصيص الإيرادات والمصروفات للاتحادات في سياق البرنامج والميزانية 21/2020، لاسيما القدرة على سداد رأس المال، سيؤدي إلى أن غالبية الاتحادات، الاتحادات الممولة من الاشتراكات واتحاد لاهاي واتحاد لشبونة لن تكون قادرة على تحمل أي نفقات اتحادات مباشرة أو نفقات إدارية غير مباشرة. ولغرض ضمان مساهمة اسمية من جميع الاتحادات في النفقات المشتركة، أُقترح أن تساهم الاتحادات الممولة من الاشتراكات، واتحاد لاهاي، واتحاد لشبونة بنسبة 1% من إيراداتها في النفقات المشتركة. وفيما يتعلق بتخصيص مصروفات الاتحادات والمصروفات الإدارية المباشرة، وفقا للممارسة السابقة، تم تنقيح الحسابات لتعكس بشكل أفضل تقييم عمل المنظمة على النحو الذي تسمح به أنظمة تخطيط موارد المشروعات (ERP) ونظام إدارة أداء المشروعات (ERM). واختتمت الأمانة عرضها الشفوي، وأكدت لجميع الوفود أن كفاءة التكلفة هي محور تركيز مستمر للأمانة وأنها مدرجة بالكامل في اقتراح البرنامج والميزانية. وأفادت أنه من شأن تقرير أداء الويبو لعام 2018 الذي سيتم عرضه في دورة يوليو أن يوفر نظرة على كفاءة التكاليف.

60. وفتح الرئيس الباب للإدلاء بالتعليقات والبيانات العامة، موضحا أنه سيتم النظر في الوثيقة بعد تلك التعليقات حسب الهدف الاستراتيجي.

61. وأعرب وفد تونس عن امتنانه للرئيس على عمله أثناء دورة لجنة البرنامج والميزانية وأكد للرئيس دعمه الكامل. كما شكر الوفد أمانة الويبو على الجهود المبذولة للتحضير لهذه الدورة وعلى الوثائق المفصلة المقدمة. وأيد الوفد البيان الذي أدلى به وفد أوغندا باسم المجموعة الأفريقية في افتتاح هذه الدورة. وأعرب الوفد عن ارتياحه لاستقرار الوضع المالي والإدارة الممتازة لبرنامج الويبو. كما شكر الوفد الأمانة على التقرير الموجز الأولي عن النتائج المالية والأداء المالي للويبو في عام 2018، وعلى المعلومات المتعلقة بالأنشطة في عام 2018، مما سيتيح للدول الأعضاء الحصول على رؤية أوضح للوضع خلال مناقشة مشروع البرنامج المقترح وميزانية فترة الثنائية 21/2020. وفيما يتعلق بمشروع البرنامج والميزانية لفترة الثنائية 21/2020، أعرب الوفد عن سعادته بزيادة الإيرادات والاحتياطيات في المنظمة، مما سيسمح بتمويل الخطة الاستراتيجية على أساس موارد الميزانية العادية. وذكر أن مشروع البرنامج والميزانية يتيح نظرة شاملة للبرامج في فترة 21/2020 ويعكس الركائز الرئيسية للأنشطة، بما في ذلك حالات الطوارئ ذات الصلة بالوضع الاقتصادي الدولي. وأشار الوفد إلى أنه مهتم بشكل خاص بقضية التنمية، من حيث الأهداف وتوسيع الملكية الفكرية لأغراض التنمية. ثم أشار الوفد إلى سعادته لرؤية تعميم التنمية في جميع أنشطة الويبو بالنسبة للبلدان النامية والبلدان الأقل نمواً والبلدان التي تمر بمرحلة انتقالية لمساعدتها على

المشاركة في أنشطة الابتكار والمشاريع الإبداعية. وأفاد أن تحقيق أهداف التنمية المستدامة (SDGs) عبارة عن مجموعة من الأهداف المحددة بوضوح بالنسبة للدول الأعضاء لاعتمادها، وستكون ضرورية في توفير العمل الفعال. وأشار الوفد إلى أن الويبو قد بدأت بداية جيدة في هذا الجهد ولم تدخر جهدا لإنشاء نظام عالمي متوازن وفعال للملكية الفكرية.

62. وتحدث وفد كندا باسم المجموعة باء، وشكر المنظمة على إعداد مشروع اقتراح البرنامج والميزانية لفترة الثنائية 21/2020، وأشار إلى أن الويبو محظوظة لمواصلة التمتع بوضع مالي مواتٍ والذي يعزو إلى حد كبير إلى الرسوم الناتجة عن أنظمة الويبو للتسجيل الدولي وتزايد الطلب على هذه الخدمات. كما أشار وفد المجموعة إلى توقعات رئيس الخبراء الاقتصاديين للأداء، حيث سيستمر النمو في جميع مناحي أنظمة معاهدة التعاون بشأن البراءات ومدريد ولاهاي خلال فترة الثنائية المقبلة. وفي هذا السياق، أشار وفد المجموعة باء إلى أهمية ضمان استمرار توافر هذه الأنظمة وجاذبيتها واستدامتها الشاملة ورحب بالجهود المستمرة التي تبذلها الأمانة لتحقيق هذه الغاية. كما أشار وفد المجموعة كذلك إلى أن الإيرادات المخططة البالغة 888 مليون فرنك سويسري، أي بزيادة قدرها 7.1% عن فترة الثنائية 2018-2019، تُعزى في معظمها إلى النمو في أنظمة التسجيل الدولية، وأن النفقات المخططة البالغة 753 مليون فرنك سويسري ستؤدي إلى فائض قدره 116 مليون فرنك سويسري. ودعا وفد المجموعة إلى توخي الحذر في تناول مثل هذا الرقم. ومع ذلك، أعرب عن سروره أن الأمانة قد شاركت بهذا الرأي. وأحاط وفد المجموعة باء علما بالزيادة المقترحة البالغة 0.3% في تكاليف الموظفين، كما أعرب عن سروره لأن الأرقام المقابلة تعكس النظام الموحد الجديد ومجموعة التعويضات. كما أشار وفد المجموعة إلى أن مبلغ 2.8 مليون فرنك سويسري المقترح لبرنامج الويبو للمكافآت والتقدير سيمثل زيادة كبيرة لهذا البند بعينه عن ميزانية 19/2018. وطلب وفد المجموعة توضيحاً للزيادة الكبيرة. ودعا وفد المجموعة باء الأمانة إلى وضع إطار لبرنامج الويبو للمكافآت والتقدير استنادا إلى الملحق السادس من تقرير لجنة الخدمة المدنية الدولية (ICSC) لعام 2017، والذي يعكس قرار تلك اللجنة بشأن حدود الميزانية والمرتبات والأسس والمبادئ التوجيهية الواردة في تلك الوثيقة. وصرح وفد المجموعة بأنه سيكون ممتنا إذا أمكن مراجعة الوثيقة من قبل اللجنة الاستشارية المستقلة للرقابة مع المشاورات المناسبة وعرضها على الدول الأعضاء لمناقشتها واعتمادها. كما أعرب وفد المجموعة عن اهتمامه بزيادة الشفافية فيما يتعلق بكيفية تخطيط الميزانية وتأثيرها على تسويات الموظفين، وطلب إلى الأمانة تقديم معلومات تكميلية. كما رحب وفد المجموعة بالزيادة المقترحة في رسوم التأمين الصحي بعد انتهاء الخدمة (ASHI) من 6% إلى 8%، مشيرا إلى أن التزامات التأمين الصحي بعد انتهاء الخدمة في المنظمة لا تزال مهمة ومن ثم يلزم رصدها ومعالجتها بعناية.

63. وتحدث وفد كرواتيا باسم مجموعة بلدان أوروبا الوسطى والبلطيق، وأشار بارتياح إلى الآفاق الصحية للغاية للنتائج المالية للمنظمة خلال فترة الثنائية الحالية. وعلق وفد المجموعة على توقعات النمو المستقبلي لنظم التسجيل، والتي من المتوقع أن تسفر في فترة الثنائية 21/2020 عن زيادة بنسبة 7.1% عن الإيرادات التقديرية لفترة الثنائية الحالية. وفي ظل هذا السيناريو المتفائل، أشار وفد المجموعة إلى أن الزيادة المقترحة بنسبة 3.7% في النفقات لفترة الثنائية المقبلة تبدو معقولة وعقلانية. كما أشار وفد المجموعة إلى أن وجود فائض إجمالي يقدر بـ 116 مليون فرنك سويسري خلال فترة الميزانية سيوفر احتياطي موثوق للحالات غير المتوقعة. وفيما يتعلق بالبرنامج 10، البلدان التي تمر بمرحلة انتقالية والبلدان المتقدمة، أشار وفد المجموعة بارتياح إلى زيادة المخصصات لأنشطة بناء القدرات، التي يرى أنها ستسهم في تحسين إدارة أنظمة الملكية الفكرية في بلدان المجموعة. كما صرح الوفد بأن أعضاء مجموعة بلدان أوروبا الوسطى والبلطيق تقدر دائما أنشطة أكاديمية الويبو وأعرب عن أمله في أن يؤدي تغيير هيكل البرنامج 11 إلى تأثير إيجابي على فعالية البرنامج. ثم طلب الوفد توضيحا بشأن الأساس

المنطقي لهذه التغييرات. كما أعرب وفد المجموعة كذلك عن دعم الأنشطة المنفذة في إطار البرنامج 21، حيث يستفيد منها كل من المنظمة والدول الأعضاء، بمعنى أنها تساهم في تحقيق الأهداف الاستراتيجية للمنظمة.

64. وأشار وفد إيران (جمهورية - الإسلامية) إلى أن الشفافية والوضوح والانفتاح داخل الويبو، لاسيما بشأن عملية وضع الميزانية، ذات أهمية قصوى بالنسبة له. وأعرب الوفد عن تقديره للأمانة على الطريقة الشاملة لصياغة وإعداد تقرير البرنامج والميزانية لفترة الثنائية المقبلة. وأعرب الوفد عن اعتقاده الراسخ بأنه ينبغي اعتبار توصيات أجندة التنمية عملية يجب تعميمها باستمرار في جميع أنشطة الويبو ولجانها. وبناء على ذلك، لوحظ أن مراعاة تلك التوصيات في البرامج الموضوعية خلال فترة الثنائية المقبلة ينبغي أن يكون أولوية رئيسية لكل من المنظمة والدول الأعضاء. وفي إشارة إلى أن أنشطة وضع القواعد والمعايير ينبغي أن تكون شاملة ومدفوعة من جانب الأعضاء، أبرز الوفد أهمية تحسين جميع القضايا المدرجة في أجندة العمل المعياري والتي تستند إلى روح متعددة الأطراف والإرادة السياسية لتحقيق النتائج التي تعود بالنفع على جميع الدول الأعضاء. كما شدد الوفد أيضا على أهمية المساعدة التقنية في البرنامج والميزانية لفترة الثنائية المقبلة والموارد المخصصة لأنشطة أكاديمية الويبو. ثم أقر الوفد ببروز المشروعات الصغيرة والمتوسطة (SMEs) بالنسبة للابتكار في أنشطة الويبو التي ينبغي إيلاء الاعتبار الواجب لها في البرنامج والميزانية. وشجع الوفد الأنشطة المعززة والناجحة لأكاديمية الويبو والمشروعات الصغيرة والمتوسطة خلال فترة الثنائية المقبلة. كما شدد الوفد على أن الأنشطة الترويجية وتوفير خدمات عالية الجودة لنظام الملكية الفكرية العالمي ينبغي أن تكون إحدى الوظائف الرئيسية للويبو، مع التركيز بشكل خاص على الترويج لأنظمة معاهدة التعاون بشأن البراءات ومدريد ولاهاي ولشبونة للتسجيل الدولي. وفي هذا الصدد، رأى الوفد أن الاستدامة المالية لنظام لشبونة لا ينبغي اعتبارها عقبة وأن ذلك سيتطلب تخصيص الموارد المالية ليس لفائدة الإدارة الفعالة للسجل فحسب، بل أيضا لفائدة المعلومات والأنشطة الترويجية. كما أشار الوفد إلى أنه يتطلع إلى إعطاء أهمية متساوية لنظام لشبونة إلى جانب الاتحادات الأخرى. وأخيراً، رحب الوفد بتنفيذ أهداف التنمية المستدامة باعتبارها أحد مؤشرات البرنامج والميزانية لفترة الثنائية المقبلة.

65. وشكر وفد البرازيل الأمانة على العمل الشامل المنجز في إعداد الوثيقة. وشدد الوفد على أهمية تعميم أجندة التنمية في عمل الويبو الموضوعي. وذكَّر الوفد بأن الأمر لا يتعلق بمشروعات اللجنة المعنية بالتنمية والملكية الفكرية فحسب، بل هو انعكاس أوسع فيما يتعلق بدور نظام الملكية الفكرية المتعدد الأطراف في العمل من أجل التنمية تمشياً مع جهود الدول الأعضاء. وشجع الوفد الويبو على مواصلة تعميم أجندة التنمية في جميع أنحاء المنظمة. كما رحب الوفد بحقيقة أنه يتم الإشارة الآن إلى أهداف التنمية المستدامة في إطار كل برنامج لأنها مرتبطة بها بشكل فردي وأن جداول الأهداف الاستراتيجية في المقدمة التي توفر معلومات عن كيفية مساهمة كل هدف استراتيجي في أهداف التنمية المستدامة كانت وسيلة سهلة الاستخدام لتقييم ذلك. ومع ذلك، أشار الوفد إلى أنه سيكون من المهم بالنسبة للدول الأعضاء الحصول على مزيد من المعلومات حول كيفية مساهمة هذه البرامج في أهداف التنمية المستدامة وكيف سيتم قياس هذه المساهمات. وأشار الوفد إلى أنه في الأوقات التي تتسم بالميزانية المحدودة في المنظمات الدولية الأخرى، تواصل الويبو إظهار وضع مالي صحي من خلال الرسوم التي تجمعها من نظام معاهدة التعاون بشأن البراءات ونظام مدريد، مشيرا إلى أنه يتم توقع فائض قدره 116 مليون فرنك سويسري في نهاية فترة الثنائية. وأفاد أنه إذا كان التاريخ يمكن أن يكون دليلاً في هذا الشأن وإذا تم وضع تقديرات مكتب كبير الاقتصاديين في الاعتبار، فإن الدخل سوف يستمر في النمو في فترة الثنائية المقبلة. ومن شأن ذلك أن يتيح للمنظمة نشر هذه الموارد لفائدة الدول الأعضاء وأصحاب المصلحة ونظام الملكية الفكرية عموما في شكل استثمارات في البنية ومبادرات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وغيرها. كما أنه من شأن ذلك أن يعزز الحوافز لإنشاء ونشر منتجات مبتكرة

وأعمال إبداعية تمشيا مع ولايات الويبو والأهداف العليا التي تبرر حماية الملكية الفكرية. وأشار الوفد إلى أن إحدى أولويات الويبو في فترة الثنائية المقبلة هي زيادة استخدام البلدان النامية لنظم التسجيل العالمية. وأعرب الوفد عن اتفاقه مع هذا الهدف، الذي سيتيح لجميع الدول الأعضاء الاستفادة الكاملة من نظام الملكية الفكرية. وواصل الوفد دعمه لتطوير البنية التحتية العالمية للملكية الفكرية لفائدة الأعضاء وأصحاب المصلحة والأطراف الأخرى. وذكر أنه الإحاطة بأن هناك مشكلة معينة تتعلق بالوصول إلى معلومات الملكية الفكرية واستخدامها باعتبارها موضوعا مهما للغاية، قد ساهمت في تعزيز الشفافية ونشر المعلومات بين المستخدمين وزيادة جودة العمل الذي تقوم به مكاتب الملكية الفكرية. وأفاد أن هناك مسألة مهمة أخرى بالنسبة للوفد وهي تحسين النظام المتكامل لإدارة المعاشات التقاعدية (IPAS) لاستخدامه من قبل مكاتب الملكية الفكرية الوطنية. وأفاد أنه تم التعرف على النظام كأداة قيمة تسمح بمكاسب إنتاجية في إجراءاتها لفحص طلبات الملكية الفكرية. وذكر الوفد أنه سوف يقدم تعليقات إضافية على الموضوع في إطار البرنامج 15. وأولى الوفد أهمية كبيرة بمبدأ التمثيل الجغرافي المتوازن والتنوع بين الجنسين، لاسيما على المستوى (P) و(D). وأشار الوفد إلى أن النتائج الواردة في الاستعراض الأولي الوارد في الوثيقة WO/PBC/29/INF/1 أظهرت أن أمريكا اللاتينية شهدت انخفاضًا في تمثيلها خلال السنوات. وأعرب الوفد عن أمله في عكس الاتجاه لإظهار زيادة في عدد موظفي الويبو القادمين من منطقة أمريكا اللاتينية والكاريبي.

66. وأعرب وفد إيطاليا عن تقديره للجهود التي تبذلها الويبو لنشر ثقافة الملكية الفكرية واستخدام أنظمة الملكية الفكرية. وفيما يتعلق بالتخصيص والتكاليف المباشرة، ذكر الوفد أن الاقتراح الحالي لا يتماشى مع مبدأ القدرة على السداد، مشيرا إلى أنه يتكون بشكل ملموس من تغيير منهجية التخصيص. وذكّر الوفد الأمانة بأنه لم يكن هناك توافق في الآراء بشأن هذه المسألة وبالتالي لا توجد هناك ولاية للويبو بإجراء مثل هذا التعديل.

67. وتحدث وفد كندا بصفته الوطنية، وأكد على مخاوفه الشديدة بشأن اقتراح الأمانة حول ما يسمى بتعزيز برنامج الويبو للمكافآت والتقدير، بما في ذلك مكافأة الويبو المثيرة للجدل المتعلقة بالأداء. وذكّر الوفد بأنه في 22 ديسمبر 2018، أعربت الجمعية العامة للأمم المتحدة بالإجماع عن "قلقها الشديد من قرار المنظمة العالمية للملكية الفكرية بدفع مكافأة أداء خاصة بالمنظمة" في عام 2018. وأعرب الوفد عن خيبة أمله الشديدة من أن الأمانة لم تقتصر على رفض وقف هذه الممارسة المشكوك فيها، لكن في الواقع تضاعفها باستمرار وتسعي لإضفاء الطابع المؤسسي عليها في دفعة متكررة على الرغم من وفي تجاهل محبط للقلق الخطير الذي أعربت عنه الدول الأعضاء في الأمم المتحدة وفي تحايل على بديهيات النظام الموحد للأمم المتحدة. وأفاد أنه بالإضافة إلى عدم اهتمامها بالقلق الذي أعربت عنه الدول الأعضاء، فإن المكافأة، التي بلغت قيمتها 2000 فرنك سويسري في المتوسط بزيادة صافية قدرها 1.2% في الرواتب للموظفين على المستوى المهني، تقوض الاتساق في النظام الموحد للأمم المتحدة عن طريق تحديد توقعات للتعويضات التي لا يمكن أن تقابلها أي منظمة أخرى تابعة لمنظومة الأمم المتحدة. كما جرت الإحاطة أن الأمانة قد ادعت في الحاشية 54 في الصفحة 143 من مشروع البرنامج والميزانية أن تعزيز برنامج الويبو للمكافآت والتقدير و / أو المكافأة الخاصة بالأداء في الويبو نفسها يتماشى مع وثيقة لجنة الخدمة المدنية الدولية A/72/30. وعارض الوفد بشدة هذا التأكيد. وذكر أن الوثيقة المعنية، تقرير لجنة الخدمة المدنية الدولية لعام 2017، حددت إطارا لبرامج الاعتراف والتقدير. وقد أوضح ذلك الإطار بجلاء أن المكافآت الخاصة بالأفرقة، مثل مكافأة الويبو للأداء، لا يمكن أن تنطبق إلا على أعضاء الفرق التي قدمت مساهمة بارزة / استثنائية في أعمال المنظمة. ومع ذلك، أشار الوفد إلى أن مبلغ 2.8 مليون فرنك سويسري الذي طلبته الأمانة، والذي يمثل زيادة بعدة أوامر ذات حجم أكبر من مخصص 19/2018 المقابل، هو مبلغ كبير يتوافق أو لا يتوافق مع المبلغ الذي تم صرفه بشكل أو بآخر في عام 2018 ولم يقترح دفع المكافآت فقط للموظفين الذين قدموا "مساهمة بارزة / استثنائية"، ولكن يوحي ضمنيا أن الأمانة قد خططت مرة أخرى

مدفوعات شاملة لجميع الموظفين تقريبا. كما جرت الإحاطة كذلك أن ذلك كان على الرغم من تجاهل الجمعية العامة للأمم المتحدة بالإجماع بشأن هذه المسألة. ولذلك، طلب الوفد إدراج نص في البرنامج 23 من شأنه أن يوضح صراحة أن أي مخصص تمويل توافق عليه الدول الأعضاء فيما يتعلق بمكافأة الويبو للأداء سيتم التحذير منه على أنه "للاستخدام فقط كمكافآت لعدد محدود من الموظفين المتميزين أو الاستثنائيين"، مع تحديد ذلك من قبل الأمانة بطريقة موثوقة وواقعية تستبعد المدفوعات لجميع الموظفين بشكل أساسي. وإذا لم يتم تضمين هذا التحذير، فلن تكون كندا في وضع يسمح لها بالموافقة على أي زيادة في التمويل المرتبط ببرنامج الويبو للمكافآت والتقدير. كما طلب الوفد تعديل مخصص برنامج المكافآت والتقدير في الويبو لتتماشى مع برنامج المكافآت المتوافق بالكامل مع لجنة الخدمة المدنية الدولية، مما يعكس فقط المبلغ اللازم لتقديم مكافآت الأفرقة إلى الموظفين الذين حققوا مساهمة بارزة / استثنائية في أعمال المنظمة. وصرح الوفد بأنه سيشعر بخيبة أمل شديدة إذا تم دفع مبالغ المكافآت على أساس تقديري في حالة عدم موافقة الدول الأعضاء على هذا التمويل. وصرح الوفد بأن موقفه من هذه المسألة لم يكن بأي حال من الأحوال تعليقا على العمل الممتاز الذي حققته الويبو وموظفوها ذوي الأداء المرتفع عاما بعد عام، وهو ما أثنى عليه الوفد عدة مرات في هذه اللجنة وغيرها من اللجان. ومع ذلك، أعرب الوفد عن عدم ارتياحه لوضعه في موقف اضطر فيه إلى تكرار المخاوف التي يعتقد أنها أعربت عنها بوضوح الجمعية العامة للأمم المتحدة. وأفاد أنه في النهاية، أي مدفوعات متكررة للمكافآت الشاملة في تجاهل لمبادئ لجنة الخدمة المدنية الدولية وآراء الجمعية العامة للأمم المتحدة، من شأنها أن تقوض سمعة الويبو. وأعرب الوفد عن رغبته في أن تظل الويبو معروفة، بما في ذلك أوساط الملكية الفكرية العالمية، بكفاءتها وخدماتها الأساسية التي تتميز بالجودة وبالإنجازات الفنية والموظفين الفنيين المتفانين. وبالتالي، حث الوفد أمانة الويبو على منع الإجراءات الإدارية المثيرة للجدل من حجب عمل الويبو المتميز.

68. وأشار وفد الاتحاد الروسي بارتياح إلى الوضع المالي المستقر للمنظمة والدخل والنمو والتوقعات المتفائلة المرتبطة بالطائفة الواسعة من الأنشطة التي تضطلع بها أمانة الويبو. ورأى الوفد أن ما تم إعداده في الوثيقة ونهجها يهدف إلى تحقيق الأهداف الاستراتيجية للمنظمة. كما أعرب الوفد عن اعتقاده أن زيادة الإنفاق على البنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات أمر ضروري لزيادة كفاءة نظام التسجيل والحد من النمو في الإنفاق على الخدمات. وشاطر الوفد الموقف القائل بأن تنفيذ البرنامج وتعزيز إمكاناته وإدخال أنظمة الذكاء الاصطناعي هو أمر ذو إمكانات كبيرة لتخفيف المشاكل الإدارية وتحسين أداء وضمان جودة الخدمات المقدمة. وأفاد أنه في ظروف النمو المنتظم لمؤشرات الطلبات الدولية وإدخال التكنولوجيا، يمكن تنشيط العمليات دون زيادة الرسوم والنفقات على الأشخاص. وقد انعكس النهج الذي اتبعه الوفد بشأن عدد من البرامج في التوصية بزيادة المنشورات من الكتيبات والمواد المنهجية. وذكر أن الكتيبات ستكون موجهة لمستخدمي خدمات الويبو وتوسيع حجم المحتوى باللغات الرسمية للويبو. وصرح الوفد بأن هذه المسألة حيوية وتخص البرامج 1 و2 و3 و5 و6 و31 و8 و30 و12 و16 و19، مشيرا إلى أن قائمة البرامج ليست حصرية. وفي هذا الصدد، أعرب الوفد عن قلقه إزاء سياسة المنظمة واقترح إدراج فقرة في البرنامج والميزانية حول استخدام اللغات الرسمية وترجمتها لوثائق الويبو والمؤشرات المناسبة. وأعرب الوفد عن رأيه بأن توسيع نطاق المحتوى بجميع اللغات الرسمية للويبو سيساعد على تحقيق الأهداف الرئيسية المتمثلة في توسيع نطاق الوصول إلى خدمات الويبو ومنتجاتها. ومن شأن هذه الخطوة أن تحسن المستوى العام للمعلومات المقدمة، بما في ذلك لفائدة المشروعات الصغيرة والمتوسطة، وتوسيع نطاق الوصول إلى المعلومات والمعرفة بالمواد الإدارية. وأفاد أنه من خلال الترجمة، يمكن للوفد الترويج بنشاط لاستخدام الأدوات القائمة على الذكاء الاصطناعي. وصرح الوفد بأنه يجب أن تكون جميع هذه التفسيرات عالية الجودة وشاملة بما فيه الكفاية، وبالتالي، ينبغي ألا يكون هناك انخفاض في الإنفاق على الترجمة. وفي سياق إمكانية تمديد مناقشة الميزانية، طلب الوفد إعداد مقترح وإدراجه في البرنامج والميزانية عن فترة الثنائية

المقبلة لدورة يوليو الخاصة بلجنة البرنامج والميزانية. وشاطر الوفد القلق الذي أعرب عنه عدد من الوفود بشأن النفقات غير المباشرة للاتحادات وأشار إلى أن النظام في مرحلة التطوير وأن زيادة التزامات الإنفاق يمكن أن تجعله أقل جاذبية للأعضاء المحتملين في تلك الاتحادات. وطالب الوفد بقرار متوازن وحل يأخذان في الاعتبار جميع المخاطر المحتملة والإصدارات المختلفة من النهج التي تأخذ في الاعتبار وضع كل بلد.

69. وأشار وفد جمهورية كوريا إلى أنه من المتوقع أن يزداد عدد الطلبات المودعة بموجب معاهدة التعاون بشأن البراءات ومدريد ولاهاي خلال فترة الثنائية المقبلة، مما يؤدي إلى 95.2% من إجمالي الإيرادات. وستمثل إيرادات رسوم معاهدة التعاون بشأن البراءات وحدها 75.6% من إجمالي الإيرادات في فترة الثنائية 21/2020. ولذلك، رأى الوفد أن اعتماد ميزانية الويبو على رسوم الطلبات الدولية يتطلب حسابًا دقيقا وحذرا ونهجا محافظا بشأن الإنعكاس.

70. وأعرب وفد باكستان عن تقديره للطريقة التي يدير الرئيس بها الدورة وللأمانة لإعداد مشروع اقتراح البرنامج والميزانية لفترة الثنائية 21/2020 والوثائق الأخرى. وشاطر الوفد بعض الملاحظات والاقتراحات بصفته الوطنية. أولا، فيما يتعلق بالهدف الاستراتيجي الثالث (تيسير الانتفاع بالملكية الفكرية لأغراض التنمية)، طلب الوفد من الأمانة تحديد الأنشطة التي يجري اتخاذها في إطار هذا البند من جدول الأعمال لأن الأنشطة الحالية متناثرة بين مختلف البرامج وليس واضح تماما بالنسبة للدول الأعضاء أي الأنشطة موجه نحو التنمية وأي الأنشطة ليس كذلك. كما طلب الوفد من الأمانة تقديم المعلومات المتعلقة بأنشطة التنمية في شكل موحد، ويفضل أن يكون ذلك في شكل رسم بياني أو في أي شكل من أشكال عروض الرسوم البيانية، بحيث تكون الدول الأعضاء في وضع أفضل لفهمها وتوجيه اللجنة بشأن كل من كفاية وكفاءة هذه الأنشطة. ثانيا، أشار الوفد إلى أنه على الرغم من أن الويبو قد قُدمت كمنظمة للابتكار، وأن هذا الجانب مذكور بوضوح في بيان مهمتها، إلا أن هناك تجزئة كبيرة للوحدات التي تتناول المسائل المتعلقة بالابتكار. وأشار الوفد على سبيل المثال إلى أن مراكز دعم التكنولوجيا والابتكار قد تتعامل مع بعض الأجزاء، وتتعامل المكاتب مع بعض جوانب الابتكار، وتتناول بعض الوحدات برامج بناء القدرات. ومن حيث الجوهر، هناك وحدات مختلفة تتعامل مع جوانب مختلفة من الابتكار ويتم وضعها بشكل منفصل. كما أشار الوفد إلي أن الدول الأعضاء تجد صعوبة بالغة في الاستفادة منها لأن الوحدات المختلفة تعمل بشكل فردي، ويمكن أن تصبح مبهمة تماما فيما يتعلق بالوظائف التي تؤديها هذه الوحدات. وطلب الوفد من الأمانة أن تنظر في إنشاء قسم مستقل منفصل بشأن المسائل المتعلقة بالابتكار لأنه في الوقت الحالي ليس هناك قسم يتناول هذا الموضوع بشكل صريح. كما طلب الوفد من الأمانة التأكد من أن الأقسام الموجودة بشأن الابتكار لا تعاني من نقص الموارد لأنها تشكل أيضا تحديًا للدول الأعضاء للاستفادة منها. وأخيرا، فيما يتعلق بالبرنامج 20 (العلاقات الخارجية والشراكات والمكاتب الخارجية)، أشار الوفد إلى أن مواقف مختلف البلدان معروفة جيدا في هذا الموضوع، بما في ذلك هذا الوفد. كما جرت الإحاطة بأن المناقشات لا تزال مستمرة وأن الكثير يعتمد على التقييم الخارجي لفتح المكتب الخارجي الجديد. وأعرب الوفد عن إدراكه أن العام التالي سيكون عام المراجعة. ثم أعرب الوفد عن ثقته في العملية وطلب من الأمانة توفير مصادر كافية للتقييم المستقل والشفاف والخارجي للمكاتب الخارجية.

71. وأعرب وفد الولايات المتحدة الأمريكية عن تأييده الكامل للبيان الذي أدلى به وفد كندا باسم المجموعة باء. ورحب الوفد بالبرنامج والميزانية المقترحة وأعرب عن تقديره للجهد الذي بُذل في الإعداد. وأيد الوفد بشدة العمل الهام الذي قامت به الويبو وأثنى على المساهمة التي تقدمها لجنة البرنامج والميزانية في إدارة المنظمة من خلال إتاحة الفرصة لأعضاء المنظمة للاتفاق على الأولويات ومقاييس الأداء للسنوات المقبلة. وأشار الوفد إلى أن البرنامج والميزانية هي وثيقة أعدتها الأمانة والتي

يمكن أن تساعد الأعضاء في تلك العملية بينما تمثل أيضا إرشادات للمنظمة. وكما أحاط علما لعدة مرات، يولى الوفد أهمية قصوى لمبادئ الشفافية والمساءلة والحوكمة الرشيدة في منظمات الأمم المتحدة، بما في ذلك الويبو. وصرح الوفد بأنه ليس مستعد لدعم الموافقة على البرنامج والميزانية المقترحة في ذلك الوقت ويريد أولاً طرح عدة أسئلة. وذكر انه في الصفحة 174 من البرنامج والميزانية المقترحة، الجدول 11، تم إدراج هدف صندوق رأس المال العامل الاحتياطي بعد النتيجة التشغيلية المتوقعة لفترة الثنائية. وفي هذا السياق، ليس لهدف هدف صندوق رأس المال العامل الاحتياطي (RWCF) أي معنى لأنه لم يتم إدراج رصيد هدف صندوق رأس المال العامل الاحتياطي المتوقع. وتساءل الوفد عن سبب عدم إدراج الرصيد في الجدول 11. وفيما يتعلق باقتراح زيادة احتياطيات المنظمة من 22%إلى 25%، تساءل الوفد عن كيفية إجراء هذا التغيير، وتساءل أيضا عما إذا كانت هناك سياسة منقحة بشأن الاحتياطيات متوفرة للدول الأعضاء لمراجعتها. كما ذكر الوفد أن خدمة الأختام الزمنية الرقمية المقترحة لم يتم شرحها بشكل كامل، وعلى وجه التحديد، التي ستعمل بموجبها الاتحادات، وكيف سيتم تحديد الرسوم، وما هي الضمانات الموجودة لمنع التمثيل الاحتيالي من قبل الجهات الفاعلة الخارجية. وأقر الوفد بأن الأمانة قد أصدرت وثيقة الأسئلة والأجوبة في الليلة السابقة وأنها ستراجعها في الوقت المناسب. وفيما يتعلق بالاتحادات الست الممولة من الاشتراكات (اتحادات باريس، بيرن، اتحاد التصنيف الدولي للبراءات (IPC)، نيس، لوكارنو، فيينا)، أشار الوفد إلى تقديره للتفسير الوارد في الملحق الثالث، والذي أوضح كيف سيتم تقسيم نفقات البرنامج بين الاتحادات، لكنه حذر من أن بعض القرارات تظل غير واضحة. وعند مراجعة الملحق الثالث، أشار الوفد إلى أن الأمانة اقترحت دفع نفقات البرنامج 2، العلامات التجارية والتصاميم الصناعية والمؤشرات الجغرافية، من الاتحادات الممولة من الاشتراكات واتحاد مدريد واتحاد لاهاي. وتساءل الوفد عن سبب عدم وجود نفقات للبرنامج 2، الذي يشمل المؤشرات الجغرافية، المدرجة في اتحاد لشبونة. وبالمثل، أشار الوفد إلى أن الويبو تعمل ويعتقد أن الويبو ستواصل العمل لتعزيز قدرات الموارد البشرية لتنفيذ اتفاق لشبونة. وتساءل الوفد عما إذا كان ذلك دقيقا، وأشار إلى أنه إذا كان الأمر كذلك، فإنه يعتقد أنه بالنسبة للنتيجة المرتقبة ثانيا 2، ينبغي أيضا إدراج البرنامج 32 كمصروفات اتحادات مباشرة. وإذا لم يكن البرنامج 32 مدرجاً في القائمة، فإن الوفد يعتقد أنه ينبغي للويبو أن تتخلى عن أي عمل في هذا المجال يتعلق باتفاق لشبونة. وبعد ذلك، جرت الإحاطة أن الأمانة اقترحت زيادة برنامج الويبو للمكافآت الويبو والتقدير زيادة كبيرة، بما في ذلك مكافأة الويبو للأداء، من 120.000 فرنك سويسري في فترة الثنائية الحالية إلى 2.8 مليون. وأيد الوفد تمامًا المداخلة التي قدمها وفد كندا بشأن هذه المسألة. وصرح الوفد بأنه لا يمكنه دعم زيادة هذا البرنامج إذا كان السبب هو تمويل مكافأة الأداء المؤسسي وأن النطاق المالي وأهميته سيتطلبان مزيدا من الدراسة من قبل الدول الأعضاء. وعلى وجه الخصوص، ينبغي بذل جهد من أجل: (1) التأكد من توافق البرنامج مع مبادئ النظام الموحد للأمم المتحدة وتوصيات لجنة الخدمة المدنية الدولية؛ (2) مراعاة الشواغل الخطيرة التي أُعرب عنها بشأن هذا الموضوع من جانب قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة A/RES/73/273؛ (3) وضع معايير من شأنها توجيه القرارات المتعلقة بالأداء المؤسسي ودور الدول الأعضاء في الويبو في اتخاذ مثل هذه القرارات. وبالنظر إلى المخاوف التي أعرب عنها الوفد بشأن توزيع المسؤولية المالية عبر الاتحادات، والتي كانت في جزء منها انعكاسا للاختلال الملحوظ في أداء الاتحادات الفردية، فإن الوفد لا يعتقد أن تقديم المكافآت المالية في جميع المجالات على المستوى المؤسسي مناسبة. وجرت الإحاطة بأن هذا لا يعني أن موظفي الويبو في المنظمة لا يستحقون التقدير على العمل الشاق الذي يقومون به. وصرح الوفد بأنه يدعو فقط إلى إجراء مناقشة مدروسة حول كيفية إدارة برنامج المكافآت والمعايير التي تحكم تقييم الأداء المؤسسي وأدوار كل دولة عضو في الويبو في قيادة الأمانة بإدارة مثل هذا البرنامج. وأعرب الوفد عن ثقته في إمكانية تحديد نهج يلبي احتياجات المنظمة ويحافظ على سلامة النظام الموحد للأمم المتحدة ويضمن الإشراف المسؤول من قبل الدول الأعضاء في الويبو.

72. وأيد وفد هولندا البيانات التي أدلى بها وفد كندا باسم المجموعة باء، وكذلك الملاحظات التي أدلى بها وفد كندا بصفته الوطنية. وأعرب الوفد عن قلقه إزاء المقترحات المتعلقة ببرنامج المكافآت والتقدير في مقترح الميزانية الجديد. كما أشار إلى أن قرار منح مكافآت على نطاق المنظمة لموظفي الويبو في الآونة الأخيرة يفسد قصد قرارات لجنة الخدمة المدنية الدولية فيما يتعلق بتسوية مقر العمل الخاص بالأمم المتحدة. وذكر أن النظام المعمول به قد وُضع ليكون له نظام موحد للأمم المتحدة على قد المساواة حيث يتم تعويض الموظفين عن عملهم. وعلق الوفد قائلاً بأن مبلغ الـ 2.8 مليون فرنك سويسري الذي طلبته الأمانة لفترة الثنائية المقبلة يمثل زيادة كبيرة مقارنة بالمبلغ الوارد في الميزانية الحالية في فترة 19/2018 ويعطي انطباعاً بأن الأمانة أرادت مرة أخرى مكافأة جميع الموظفين بدفعة كبيرة تقوض النظام الموحد، وليس مكافأة بعض الموظفين فقط على أدائهم الاستثنائي. وأكد الوفد من جديد موافقته على الاقتراح المقدم من وفد كندا، والذي أوضحه آخرون، بأنه ينبغي أن يوضح أن المكافآت متاحة فقط لعدد محدود من الأداءات الاستثنائية.

73. وأثنى وفد الصين على الوضع المالي الجيد الذي ظهر خلال الفترة 2018-2019. وأشار الوفد إلى أن مشروع اقتراح البرنامج والميزانية للفترة 21/2020 مهم للغاية لتحقيق الأهداف الاستراتيجية التسعة، التي جاءت مفصلة للغاية وتتضمن خطة عمل شاملة. كما جرت الإحاطة بأن الوثيقة ستوجه العمل المستقبلي للثنائية المقبلة للمنظمة. وأشار الوفد إلى أنه قد تم ترتيب الجهود لتعزيز عمل معاهدة بيجين ومعاهدة مراكش، بالإضافة إلى الاتفاقات الأخرى وأنه تم تخصيص موارد لتنفيذ أجندة التنمية. وفي الوقت نفسه، ستشجع الوثيقة أيضا بنى مركز المعرفة في مختلف البلدان لنقل المعرفة والتكنولوجيا. وأثنى الوفد على كل هذه الجهود. وفي الوقت نفسه، أشار الوفد أن الويبو لم تفِ بتوقعات الدول الأعضاء في تحقيق سياسة اللغة، بما في ذلك الأعمال المتعلقة بالموقع الإلكتروني والمنشورات وأن أنظمة لاهاي ومدريد، في الوقت الحالي، لم توفر جميع اللغات الرسمية للمنظمة في عملها. وهذا من شأنه أن يؤثر على تحقيق العديد من الأهداف الاستراتيجية، لاسيما الهدف الاستراتيجي الثاني والخامس. ونظراً لأن المنظمة لديها وضع مالي جيد للغاية، أعرب الوفد عن أمله في أن تخصص الويبو المزيد من الموارد لتنفيذ سياسة اللغات في الويبو تنفيذاً كاملاً وتوسيع اللغات الرسمية المستخدمة في المنظمة، وتأسيس المؤشرات ذات الصلة التي ينبغي أن تنعكس في مشروع اقتراح البرنامج والميزانية، والذي سيتم استعراضه في اجتماع لجنة البرنامج والميزانية في شهر يوليو.

74. وأيد وفد اليابان البيان الذي أدلى به وفد كندا باسم المجموعة باء. وأعرب الوفد عن تقديره البالغ لحقيقة أن الأولوية قد أعطيت لميزانيات خدمات الملكية الفكرية العالمية مثل نظام معاهدة التعاون بشأن البراءات ونظام مدريد ونظام لاهاي، استنادا إلى حقيقة أن أكثر من 90% من دخل الويبو ينتج عن الرسوم التي يسددها مودعو الطلبات مقابل هذه الخدمات. وأعرب الوفد عن سروره لأن مجال منصة الويبو لتكنولوجيا المعلومات، مثل قواعد البيانات العالمية للملكية الفكرية ومنصة نظام الويبو للنفاذ المركزي للبحث والفحص (WIPO CASE)، قد أعطيت الأولوية في مشروع اقتراح البرنامج والميزانية لأن احتياجات تعزيز إمكانية الوصول إلى معلومات الملكية الفكرية تزداد مع تزايد عدد الطلبات الدولية والتسجيلات. ورأى الوفد أنه ينبغي شرح الأدلة الداعمة لصحة التنبؤ بالإيرادات في فترة الثنائية المقبلة بالتفصيل، ويجب أن يظل التنبؤ في الجانب الآمن قدر الإمكان. وفي هذا السياق، أشار الوفد إلى أن الجدول 11 من الملحق الثالث يوضح التوزيع الإجمالي للإيرادات والنفقات حسب الاتحاد. وتوقع الوفد أن يعاني اتحاد لاهاي واتحاد لشبونة نوعا من العجز. وأعرب الوفد عن أمله في أن تنظر جميع الدول الأعضاء والأمانة في سبل تصحيح الخلل في الإيرادات والنفقات بين الاتحادات حتى تحقق جميعها تمويلاً سليماً. وفيما يتعلق ببرنامج الويبو للمكافآت والتقدير، أيد الوفد البيان الذي أدلى به السفير الكندي. كما رأى الوفد أن أمانة الويبو ينبغي أن تولي اهتماما خاصا بقرار الجمعية العامة للأمم المتحدة A/RES/73/273، الذي أعربت فيه الجمعية العامة

للأمم المتحدة بالإجماع عن "قلقها الشديد إزاء قرار الويبو بدفع مكافأة أداء مؤسسي" في عام 2018. وأقر الوفد بأهمية دعم النظام الموحد للأمم المتحدة وأعرب عن قلقه لأن ممارسة الويبو الشاملة لا تتسق مع روح "إطار برنامج المكافآت والتقدير" الموضح في وثيقة لجنة الخدمة المدنية الدولية A/72/30.

75. وتحدث وفد أوغندا باسم المجموعة الأفريقية، ورحب بالتوقعات الإيجابية للمنظمة، والتي ستشهد زيادة في إيراداتها وفي فائضها. وأفاد أنه من شأن ذلك أن يضمن قدرة المنظمة على تمويل النفقات متوسطة الأجل وتلبية الخطط والمسؤوليات طويلة الأجل وتضمن أيضا نتائج غنية. ورأى الوفد أن الوثيقة الإطارية لمشروع البرنامج والميزانية هي أساسٌ جيد لمناقشات المجموعة. وأفاد انها تسعى لتحقيق التوازن بين مشاركة الملكية الفكرية وغيرها من القضايا العالمية المترابطة. وأعرب عن تفاؤل المجموعة بأن هذه اللجنة ستكون قادرة على التوصل إلى توافق في الآراء بشأن عدد من القضايا قبل اجتماعها في يوليو. وفيما يتعلق بمخصصات الميزانية للأنشطة الإنمائية، رحب وفد المجموعة الأفريقية بالزيادة في إجمالي نفقات التنمية؛ وأفاد أنه مع ذلك، يحتاج هذا الإنفاق إلى توضيح بشأن البرامج 1-8 و20 و21 و30 و32، بما في ذلك مشاريع أجندة التنمية المعتمدة. وذكر أن المجموعة ليس لديها الوضوح الكافي بشأن كيفية موافقة لجنة التنمية على مشروعات جديدة لأجندة التنمية. وفيما يتعلق بتعميم توصيات أجندة التنمية، رحب وفد المجموعة بالممارسة الراسخة المتمثلة في تعميم توصيات أجندة التنمية في البرنامج والميزانية وأثنى على الأمانة في هذا الشأن. ومع ذلك، رأى وفد المجموعة أن توصيات أجندة التنمية المعمول بها لكل برنامج مبينة في إطار استراتيجيات التنفيذ فقط وأنه لم تتم الإشارة إلى أي أهداف أو مؤشرات قياس مقابلة أو نتائج متوقعة. وطلب وفد المجموعة من الأمانة إلقاء مزيد من الضوء على ذلك من أجل إيجاد طرق حول كيفية تحسين تعميم توصيات أجندة التنمية. وفيما يتعلق بأهداف التنمية المستدامة، شكر وفد المجموعة الأمانة على الطريقة التي تم بها توضيح ذلك، وربط كل برنامج بكل هدف من أهداف التنمية المستدامة الذي ينطبق عليه. ثم أشار وفد المجموعة إلى بيانه الافتتاحي مشيرا إلى أن كل هدف من أهداف التنمية المستدامة له أهداف فرعية غير واضحة. وأعرب وفد المجموعة عن رغبة مجموعته في أن ترى كيف سيتم قياس كل هدف فرعي وكيف يمكن أن يتفاعل كل هدف فرعي من أهداف التنمية المستدامة مع النتائج المتوقعة للبرنامج الآخر. وأحاط وفد المجموعة الأفريقية علما بالبرنامج الجديد المقترح في إطار البرنامج 21، والذي خُصص لإدارة الملكية الفكرية. وأعرب الوفد عن تفهمه بأن المنظمة تقوم ببعض الأعمال في هذا المجال في إطار اللجنة الاستشارية للإنفاذ. كما كان هناك نقاش معلق حول تنفيذ مشروع بناء قدرات القضاة في إطار اللجنة المعنية بالتنمية والملكية الفكرية. ومع ذلك، لم يكن واضحا بالنسبة للوفد كيف أصبح هذا البرنامج مستقلاً عن الهدف الاستراتيجي السادس، الذي يتناول بشكل أساسي إنفاذ الملكية الفكرية، وانتقل إلى مكان آخر. وطلب وفد المجموعة من الأمانة تقديم توضيح حول محتوى هذا البرنامج وكيف يتماشى مع نفقات التنمية وكذلك مساهمته في إشراك إطار دولي متوازن. وفيما يتعلق بالتوازن الجغرافي، أقر وفد المجموعة بجميع الجهود الجارية لتحسين التمثيل الجغرافي، ولكنه أشار أيضا أن هناك حاجة إلى مزيد من الجهود المتضافرة لتحقيق المزيد من التوازن. وفيما يتعلق بالتمويل الخاص بالقضايا المعيارية، ذكّر وفد المجموعة بأن المدير العام أشار إلى أن المنظمة تتوقع معاهدات محتملة في ثلاثة مجالات، بما في ذلك حقوق هيئات البث، ومعاهدة التعاون بشأن البراءات، وكذلك صك أو صكوك لحماية المعارف التقليدية وأشكال التعبير الثقافي التقليدي والموارد الوراثية. كما جرت الإحاطة بأنه قد تم توفير التمويل اللازم لإمكانية عقد ثلاثة مؤتمرات دبلوماسية، ومع ذلك، كان هناك نقص في القائمة فيما يتعلق بالتقييدات والاستثناءات المتعلقة بالمؤسسات، مثل المكتبات ومؤسسات البحث، وهو مجال تتوقع المجموعة أن يحدث فيه نضج لإجراء مفاوضات معاهدة رفيعة المستوى في فترة الثنائية المقبلة. وأعرب الوفد عن تطلعه إلى مناقشات بناءة.

76. وشكر وفد بلجيكا الأمانة على إعداد البرنامج والميزانية للفترة 21/2020. وأيد الوفد البيان الذي أدلى به وفد كندا باسم المجموعة باء وملاحظاته التي أدلى بها بصفته وطنية فيما يتعلق ببرنامج المكافآت والتقدير ودعم الاقتراح المتعلق بالبرنامج 23.

77. وهنأ وفد الإمارات العربية المتحدة الرئيس على تعيينه كرئيس للجنة، وأعرب عن ثقته في أن الرئيس سيكون قادرا على تحقيق النتائج، الأمر الذي سيكون مفيدا للجميع. وأعرب الوفد عن تأييده وفد إندونيسيا في بيانه نيابة عن المجموعة الآسيوية، حيث شكر أمانة الويبو على جهودها المستمرة لإعداد مشروع البرنامج والميزانية لفترة الثنائية 21/2020 في فترة زمنية قياسية. وأشار الوفد إلى أن الوثيقة توفر للوفد أساسا سليما لفكرة الوضع المالي للمنظمة. ورحب الوفد بالتنبؤات الخاصة بالتطوير لفترة الثنائية المقبلة وأعرب عن ارتياحه للوضع السليم دون الحاجة إلى زيادة النفقات الدولية. كما أعرب الوفد عن سروره لملاحظة أن الهدف 10 من أهداف التنمية المستدامة قد أُخذ في الاعتبار، بما في ذلك الأهداف المشتركة، قبل كل شيء، كجزء من البرامج التي تنفذها المنظمة. وأشار الوفد إلى الهدفين 5 و17، وإلى مساهمة الويبو في تحقيق أهداف التنمية المستدامة وعملها النشط لتحقيق ذلك، وأعرب عن اعتقاده أن هذه هي المرحلة الأولى لدمج أهداف التنمية المستدامة في تطوير برامج المنظمة، حيث أن تحقيق أهداف التنمية المستدامة يمثل أولوية بالنسبة للبلدان النامية والبلدان الأقل نمواً. وشدد الوفد على مدى ضرورة مراعاة التقدم التكنولوجي في برامج الاستثمار التي تضطلع بها المنظمة، لاسيما في مجال خدمات الملكية الفكرية. كما شدد الوفد على أنه قطاع حيوي للمنظمة وينبغي إدراجه في البرامج. وأقر الوفد ببيانات المدير العام المتعلقة بالتحولات نحو الخدمات التكنولوجية الرقمية، والتي يمكن أن تيسر إدارة أعمال الملكية الفكرية. وفيما يتعلق بمسألة التوزيع الجغرافي والتمثيل الجغرافي، رحب الوفد بجهود الويبو في هذا المجال لضمان التمثيل الجغرافي المتوازن. وأشار الوفد إلى أن أكثر من 120 جنسية مختلفة ممثلة في موظفي الويبو على مدار السنوات العشر الماضية. وأعرب الوفد عن أمله في استمرار هذه الجهود، وأيد الوفد البيان الذي أدلى به وفد الاتحاد الروسي ووفد الصين بشأن اللغات الرسمية للويبو لإزالة أي عوائق لغوية قد توجد في خدمات الويبو. وأشار الوفد إلى أن اللغة العربية هي واحدة من تلك اللغات الرسمية وأن أكثر من 400 مليون شخص يتحدثون اللغة العربية. ورأى الوفد أنه لا غنى عن مراعاة ذلك الاقتراح الذي أشار إليه وفدا الاتحاد الروسي والصين في البرنامج والميزانية الحاليين. واختتم الوفد كلمته بقوله أن هدفه هو طمأنة اللجنة باستعداده للمساهمة الكاملة في مناقشة البرامج مع مراعاة الأهداف الاستراتيجية في إطار خطة العمل العامة.

78. وهنأ وفد ماليزيا الرئيس وأقر بالطريقة الفعالة التي أدار بها مداولات اللجنة. وشكر الوفد الأمانة وأثنى على المهمة الهائلة التي اضطلعت بها في إعداد البرنامج والميزانية المقترحة للفترة 21/2020. كما هنأ الوفد الويبو على أدائها المالي المتميز. وأعرب الوفد عن سروره لأن أوضاع المنظمة المالية سليمة مستمرة في النمو مع زيادة في الإيرادات بنسبة 7.1% في فترة الثنائية المقبلة. كما أعرب الوفد عن سروره لملاحظة أنه على الرغم من الزيادة المتوقعة في الإيرادات، إلا أن الزيادة في النفقات قد ظلت عند 3.7%، مما أدى إلى فائض بنحو 116 مليون فرنك سويسري. وأعرب الوفد عن تطلعه لاستكشاف مقترحات استخدام فائض الميزانية لتمويل ثلاثة مجالات، هي تعزيز أنظمة تكنولوجيا المعلومات لدعم مختلف خدمات الإيداع ومباني الويبو، وزيادة هدف احتياطي الويبو إلى 25% وزيادة ميزانية النفقات لفترة الثنائية لتمويل الخصوم طويلة الأجل. وأعرب الوفد عن أمله في معرفة المزيد عن خدمات الأختام الرقمية المقترحة. كما أعرب الوفد عن سعادته لاستمرار اعتبارات التنمية كأولوية للمنظمة في البرنامج والميزانية لفترة 21/2020، حيث تم تخصيص 136 مليون فرنك سويسري أو حوالي 18% للنفقات الإنمائية. وشجع الوفد الويبو على تعميم توصيات أجندة التنمية باستمرار في برامجها وأنشطتها وأعرب عن أمله في أن تنعكس هذه التوصيات بوضوح أكبر في البرنامج والميزانية. وأشار الوفد إلى أن توصيات

أجندة التنمية تنعكس حاليا في استراتيجية التنفيذ فقط وأعرب عن أمله في أن يرى مدى ارتباطها بالنتائج المرتقبة. وأثنى الوفد على التزام الويبو المستمر بالمساهمة في تحقيق أهداف التنمية المستدامة، وأشار إلى أنه على الرغم من أن مساهمات الويبو في أهداف التنمية المستدامة متعددة ومتنوعة، إلا أن ذلك لم ينعكس بوضوح. ورأى الوفد أن الملحق العاشر لا يقدم سوى لمحة بسيطة للغاية ولا ينصف مقدار العمل الذي أنجزته الويبو بشأن أهداف التنمية المستدامة. ورأى الوفد أنه يمكن تحسين إعداد التقارير، بما في ذلك عن طريق ربط البرامج بأهداف محددة من الأهداف الفرعية للتنمية المستدامة، وأعرب عن أمله في معرفة المزيد حول كيفية قياس هذه المساهمات. كما أعرب الوفد عن تقديره لمختلف التقارير الرئيسية وغيرها من المنشورات التي أصدرتها الويبو وأثنى على الويبو في هذا الصدد، مشيرا إلى أن تلك المنشورات عادة ما تكون دائما مفيدة. وأعرب الوفد عن أمله في توفير أموال كافية للعمل في هذا المجال. وفيما يتعلق بالعمل المعياري، رحب الوفد بتخصيص الأموال لما يصل إلى ثلاثة مؤتمرات دبلوماسية تحسبا لنتائج إيجابية في فترة الثنائية المقبلة. ثم أشار الوفد إلى ملاحظات المدير العام في اليوم السابق بشأن التقدم المحرز في وضع المعايير الخاصة بتعددية الأطراف وأعرب عن أمله في أن تتقدم المفاوضات بشكل جيد وأن تتمكن الدول الأعضاء من التوصل إلى اتفاق في أي من مجالات وضع المعايير الناضجة لاتخاذ الخطوة الأخيرة نحو إبرامها. وأشار الوفد إلى أن الأمانة قد بذلت جهودا لزيادة التنوع الجنساني والجغرافي في المنظمة، مما أدى إلى مزيد من الجنسيات الممثلة في الوقت الحاضر، وشجع الويبو على تعزيز الجهود لجعلها منظمة ملائمة وصحية. واختتم الوفد كلمته بالقول بأن الطلب المتزايد على خدمات الملكية الفكرية العالمية يعكس الأهمية المتزايدة التي توليها الدول الأعضاء للابتكار والملكية الفكرية. وأعرب الوفد عن أمله في أن تواصل الويبو مساعدة الدول الأعضاء في تحقيق هذا الهدف من خلال برامج القيمة المضافة والتعاون الدولي في مجال الابتكار والملكية الفكرية.

79. وشكر وفد أستراليا الأمانة على إعداد مشروع اقتراح البرنامج والميزانية للفترة 21/2020 لتنظر فيه الدول الأعضاء، وهنأ الويبو على النظرة المالية الإيجابية الواردة في تلك الوثيقة. ورحب الوفد بالشفافية المستمرة في ميزانية فترة الثنائية 21/2020، بما في ذلك فيما يتعلق باتحاد لشبونة. وواصل الوفد دعمه للاستدامة المالية الذاتية للاتحادات الممولة من الاشتراكات وشجع بشكل خاص اتحاد لشبونة على تطوير حلول ملموسة ذات أطر زمنية واضحة لمعالجة العجز المالي المتوقع.

80. وأعرب وفد الهند عن تقديره للأمانة لإعدادها وثيقة شاملة ومفصلة عن مشروع البرنامج والميزانية للفترة 21/2020. وأعرب الوفد عن تقديره للوضع المالي السليم للمنظمة، وأثار النقاط التالية فيما يتعلق بمشروع البرنامج والميزانية. فيما يتعلق بالهدف الاستراتيجي الثالث، الذي يركز على تيسير الانتفاع بالملكية الفكرية والتنمية، أشار الوفد إلى أن دمج توصيات أجندة التنمية في أنشطة الويبو أمر لابد منه. وذكر أنه في حين أن تنفيذ المشروعات التي اعتمدتها اللجنة المعنية بالتنمية والملكية الفكرية يمثل جزءا من الهدف، إلا أنه ينبغي دمج التركيز المتزايد على التعاون التقني وبناء القدرات. وأشار الوفد إلى أنه مع اقتراب عام 2030 خلال عقد من الزمن، سيكون دور الويبو الفعال في تحقيق أهداف التنمية المستدامة وإدماجها في برامجها أمرا حيويا. وفيما يتعلق بالبرنامج 23، الذي يركز على إدارة الموارد البشرية وتطويرها، رأى الوفد أن الأرقام المتعلقة بالتنوع الجغرافي في الوثيقة لا تبدو متوازنة ومتناسبة. وبالتالي، طلب الوفد من الأمانة العمل على تصحيح هذا الخلل واقترح أن تكون هناك وسيلة فعالة لربط البرنامج 19 (الاتصالات) بالبرنامج 23 لمعالجة هذه المسألة. وأشار الوفد إلى أنه ما لم يكن هناك وعي بشأن الملكية الفكرية والويبو بشكل عام في جميع أنحاء العالم، فإن الخلل سوف يظل وسيتم الإبقاء دائمًا على قاعدة التوظيف. وفيما يتعلق بالبرنامج العشرين (العلاقات الخارجية والشراكات والمكاتب الخارجية)، أعرب الوفد عن تفهمه بأن عمل المكاتب الخارجية يجب أن يتكامل بشكل جيد مع المقر الرئيسي. وأشار الوفد إلى أنه من المهم الفصل الجغرافي للمكاتب الخارجية عن المقر الرئيسي لتفادي ازدواجية الأنشطة والتشغيل السليم لتلك المكاتب التي أُنشئت لزيادة وصول

المنظمة وزيادة الوعي في جميع أنحاء العالم. ثم طلب الوفد معلومات من الأمانة بشأن البرنامج الحادي والعشرين حول إنشاء برنامج مخصص للإدارة القضائية للملكية الفكرية.

81. وأيد وفد السويد البيان الذي أدلى به وفد كندا في وقت سابق نيابة عن المجموعة باء، كما أيد المداخلة التي قدمها وفد كندا في وقت سابق بصفته الوطنية فيما يتعلق ببرنامج المكافآت والتقدير الذي أصبح على وشك إضفاء الطابع المؤسسي عليه والذي زاد بدرجة كبيرة في الميزانية المقترحة لفترة 21/2020. ودعا الوفد إلى صياغة نص يوضح أنه إذا كان سيتم دفع المكافآت، فينبغي أن تكون للأداء الاستثنائي وليس للجميع.

82. وأعرب وفد فرنسا عن سعادته لترأس الرئيس لهذه اللجنة وأكد على دعمه أثناء العمل. وشكر الوفد الأمانة على عرض البرنامج والميزانية، الوثيقة WO/PBC/29/3. ثم ذكّر الوفد بمعارضته المستمرة للأداء الموحد للويبو، لاسيما التكاليف غير المباشرة التي تتحملها المنظمة من قبل مختلف الاتحادات حسب قدرتها على الدفع والتشكيك في تغيير منهجية توزيع الدخل والنفقات. وأفاد أن طريقة توزيع الميزانية حسب الاتحاد ليست جديدة واستغرقت وقتا كبيرا وطاقة كبيرة منذ عام 2015 من قبل الدول الأعضاء والأمانة. كما أشار الوفد إلى عدم وجود توافق في الآراء بشأن المادة منذ ذلك الحين. وواصل الوفد طرح موقفه، مشيرا إلى أن حكومة فرنسا تعتقد أن تغيير توزيع الدخل من الميزانيات حسب الاتحاد ليس مناسبا. كما أشار الوفد إلى أن النتائج المالية للويبو ممتازة، كما ذكر المدير العام في اليوم السابق في الجلسة الافتتاحية. وتساءل الوفد عن سبب ضرورة النظر في تغيير منهجية تسمح للمنظمة بتحقيق تلك النتائج. وفيما يتعلق بمتطلبات الإدارة والشفافية الفعالة في عرض البرنامج والميزانية، أشار الوفد إلى أن جميع الوفود تشارك في ذلك. ورأى الوفد أن تلك الوفود راضية تماما عن المنهجية الحالية، وأن العكس لم يتحقق بعد. وذكر أن التوزيع المناسب للدخل ضروري لحيوية المنظمة، وأن التوزيع الوحدوي والمتضامن هو عنصر ضروري لتحقيق الهدف التأسيسي للويبو المتمثل في "تعزيز حماية الملكية الفكرية في جميع أنحاء العالم"، و"ضمان التعاون الإداري بين الاتحادات". وأشار الوفد إلى أن المادة الثالثة من الوثيقة التأسيسية للمنظمة تتضمن ذلك. وفي الختام، ذكر الوفد، مذكّراً اللجنة بأنها أبدت نفس الملاحظات في جمعيات سابقة، بأنه لن يقبل أن يكون العمل الموحد للمنظمة، لاسيما تحمل النفقات غير المباشرة للمنظمة وفقا للاتحادات، حيث أنه وفقا لقدرتها على الدفع سيتم التساؤل، لأن ذلك هو سبب تعاون البلدان النامية، وبالنسبة فرنسا هو حجر الأساس للويبو.

83. وأشار وفد المكسيك إلى النتائج المالية الممتازة للمنظمة، وحقيقة أنها تحصل على طلبات متزايدة على خدماتها ومستمرة في تلبية الطلب على النحو المناسب من خلال الجهود والاستثمارات المبينة في الوثائق. ورأى الوفد أن مواءمة برامج الويبو تتوافق مع أهداف التنمية المستدامة، مما يعني أن المنظمة يمكن أن تتوافق مع بقية منظومة الأمم المتحدة. وشدد الوفد على أهمية إدارة المخاطر التي تم اقتراحها على اللجنة، وأشار إلى أنه من المهم التأكد من أن المنظمة لديها تدابير مصاحبة تسمح لها بأن تميل إلى مستويات المخاطر. وأيد الوفد إلى البيان الذي أدلى به وفد كندا فيما يتعلق ببرنامج المكافآت والتقدير للموظفين. وأيد الوفد الاقتراح الذي تم تقديمه لضمان أن ذلك يمكن أن يتم بما يتماشى مع مزايا الموظفين لعوامل محددة للغاية.

84. وهنأ وفد مصر الرئيس على رئاسته للجنة، وشكر الأمانة على إعداد البرنامج والميزانية للثنائية 21/2020، وأثنى على الأداء المالي للمنظمة. وأيد الوفد البيانات التي أدلى بها وفد أوغندا بالنيابة عن المجموعة الأفريقية. كما أيد الوفد البيانات التي أدلت بها في وقت سابق وفود الاتحاد الروسي والصين والإمارات العربية المتحدة بشأن أهمية توسيع استخدام لغات الويبو الرسمية، بما في ذلك اللغة العربية، في الموقع الرسمي للويبو. وأشار الوفد إلى أن ذلك سوف يسهم في توسيع نطاق الوصول إلى خدمات الويبو ومنتجاتها، الأمر الذي يعتبر أحد الأهداف الرئيسية للمنظمة.

85. وأشار وفد كندا إلى تكاليف الموظفين وافتراضات التخطيط، حيث جرت الإشارة إلى أنه من أجل تمكين الأمانة من إدارة ومراقبة نفقات العمل الإضافي بشكل أفضل، استمرت تكاليف العمل الإضافي التقديرية ضمن الميزانية في بند منفصل حول الموظفين غير المخصصين. ونظرا لزيادة المخصصات إلى 3 ملايين فرنك سويسري نتيجة تطبيق ترتيبات العمل المرنة، طلب وفد كندا معلومات إضافية عن العلاقة بين متطلبات زيادة ميزانية العمل الإضافي وتطبيق ترتيبات العمل المرنة.

86. وشكر الرئيس الوفود على السؤال التفصيلي الخاص بالنظرة العامة ووجه الكلمة إلى الأمانة للرد على الأسئلة والقضايا المثارة.

87. وشكرت الأمانة الوفود على ردودها بشأن النظرة العامة وأشارت إلى أن بعض الأسئلة حاسمة وبعضها الآخر يخص البرامج. وسيتم معالجة الأسئلة المحددة المتعلقة بالبرنامج وفقا لنهج الرئيس. وسيتم تناولها ضمن تلك البرامج، حيث ستقوم اللجنة بالاطلاع على الوثيقة حسب كل برنامج. وقدمت الأمانة تعليقا عاما على معنى المخصصات المختلفة وافتراضات التخطيط في البرنامج والميزانية، موضحة أنه تم إعداد البرنامج والميزانية قبل ثلاث سنوات تقريبا من نهاية فترة الثنائية المقبلة. وفي هذه الحالة، كما ذكر الرئيس، قامت الأمانة بالإعداد مبكرا وكانت فترة زمنية مضغوطة للغاية لإعدادها، لذلك تم وضع افتراضات بشأن عدد من الجوانب. وأفادت أن أرقام البرنامج والميزانية عبارة عن مخصصات في الميزانية بناءً على تقييم الأمانة لما حدث في الماضي، ولكنها أيضا تمثل ممارسة مفصلة وقوية للغاية قام به مديرو البرامج، الذين حددوا تصميم البرامج المختلفة واستراتيجيات التنفيذ ثم الافتراضات الرئيسية التي تؤكد أنشطتهم الموضوعية. وكما ذكر المدير العام، تعتبر هذه العملية عملية تخطيط مفصلة للغاية. وفيما يتعلق ببرنامج المكافآت والتقدير، سيكون ذلك موضوعا سيتم مناقشته بمزيد من التفصيل في إطار البرنامج 23 لأن النظرة العامة تقدم ببساطة بعض التغييرات التي تقود الزيادات الإجمالية في البرنامج والميزانية. وستتم مناقشة الأسئلة المتعلقة بالتدريب القضائي في إطار البرنامج الحادي والعشرين. وفيما يتعلق بالأسئلة المتعلقة بالختم الزمني الرقمي، بالإضافة إلى الأسئلة والأجوبة، أشير إلى أنه سيتم توفير عرض تقديمي في وقت لاحق من الأسبوع. وأقرت الأمانة بوجود عدد من الوفود، لاسيما وفد اليابان ووفد جمهورية كوريا، الذين ذكروا الحكمة المتعلقة بتقديرات الدخل. وأوضحت الأمانة أن الاقتراح الحالي يستند إلى تقديرات حكيمة للغاية. وكما ذكر المدير العام، اعتمدت المنظمة تقديرات إيراداتها على توقعات كبير الاقتصاديين. وقدم كبير الاقتصاديين حالة أساسية وحالة مرتفعة وحالة منخفضة لمستويات الإيداع التقديرية في الأنظمة الرئيسية الثلاثة. وأُخذت القضية الأساسية على سبيل الحكمة، لكن بالإضافة إلى ذلك، من الناحية المالية، طبق المراقب المالي تخفيضا آخر بنسبة 3% على سيناريو الحالة الأساسية، ثم استند التقدير البالغ 888 مليونا إلى ذلك الرقم المحافظ إلى حد ما. وفي إطار النظرة العامة وحول الصفحة 9، هناك افتراضات تخطيط مفصلة ويمكن الاطلاع على مزيد من التفاصيل في الملحق الرابع. كما أشارت الأمانة إلى أنه بالنسبة لكل نظام، يمكن إيجاد المعلومات المتعلقة بتطور الطلب في الملحق الرابع. ويتمثل الجانب الآخر الذي تم تسليط الضوء عليه بالنسبة للوفود هو أن الإيرادات والنفقات الإجمالية للمنظمة تخضع للمراقبة عن كثب والدقيقة للغاية من خلال العمل الذي تم في إطار مجموعة إدارة المخاطر (RMG)، التي يترأسها المدير العام. كما جرت الإحاطة بأن الدخل من أنظمة الملكية الفكرية العالمية هو الأساس المالي للمنظمة، وبالتالي، يتم مراقبته بدقة شديدة طوال العام. واستمرت الأمانة في توضيح أن المنظمة تعقد اجتماعات مجموعة إدارة المخاطر على أساس ربع سنوي وأن كبير الاقتصاديين يقوم أيضا بتحديث التقديرات على أساس ربع سنوي. وعند تناول الأسئلة المتعلقة بتوسيع اللغات، أوضحت الأمانة أن سياسة الويبو للغة التي اعتمدتها الدول الأعضاء في عام 2011 قد نفذتها الأمانة بالكامل. وتم الانتهاء من التنفيذ في عام 2017. كما جرى التوضيح بأن العمل قد تم في إطار برنامج مدريد من حيث التوسع في لغات نظام مدريد. وسيتم مناقشة ذلك في مجموعة العمل في يوليو. وبالمثل، كانت هناك تعليقات على الموقع الإلكتروني تتعلق باللغات التي يمكن

مناقشتها في إطار البرنامج 19. وأفادت أن تمويل مشاريع أجندة التنمية، والتي اعتمدتها بالفعل اللجنة المعنية بالتنمية والملكية الفكرية، هي جزء لا يتجزأ من اقتراح المشروع للفترة 21/2020 وفي كل برنامج وميزانية. وذكرت أن تلك المشروعات، التي قد يتم اعتمادها في أواخر عام 2019 أو في عام 2020، لم تكن في البرنامج والميزانية. وأوضحت الأمانة أن الآلية التي اعتمدتها الدول الأعضاء مرة أخرى في عام 2010 يتوقع أن يتم توفيرها، إلى أقصى حد ممكن، من خلال الكفاءة ووفورات التكاليف في البرامج الأخرى أو أنها ستُدرج، وفقا للتوقيت، في البرنامج والميزانية المقبلين. وستوفر الأمانة الموارد من خلال التوفير وفعالية التكاليف. وذكرت أن الوثيقة المشار إليها، والتي كانت عملية موازنة مطبقة على المشروعات التي اقترحتها اللجنة المعنية بالتنمية والملكية الفكرية لتنفيذ توصيات جدول أعمال التنمية، هي الوثيقة WO/PBC/15/6 Rev. وفيما يتعلق بالسؤال عن كيفية تحديد التوجه الإنمائي لأنشطة الويبو بوضوح إذا كان يمكن تقديم ذلك في شكل رسوم بيانية، ذكّرت الأمانة بأنه تم إنشاء البرنامج والميزانية على مستويات مختلفة ولها وجهات نظر مختلفة، أحدها هو "النتائج المتوقعة". وأشارت الأمانة إلى أن الجدول في الصفحة 11 من الوثيقة يتضمن إجمالي الميزانية التقديرية أو حصة التنمية أو حصة التطوير التقديرية أو نفقات التطوير لكل من النتائج المتوقعة. كما أُشير كذلك إلى أن الجدول المذكور أعلاه يقدم نظرة عامة جيدة جدا على جميع النتائج المتوقعة التي تضمنت عنصر تطوير، مكمل لعرض النتائج المتوقعة، ويشمل عرضا للبرنامج. وذكرت أنه من منظور نفقات التنمية، تم تقديم عرض موجز للبرنامج في الجدول (6) الوارد في الصفحة 24 من النسخة الإنجليزية. ويتضمن هذا الجدول ملخصا لجميع البرامج ذات التوجه التنموي ويتضمن نفقات التطوير التقديرية. وفيما يتعلق بشبكة المكاتب الخارجية، أكدت الأمانة أنه قد تم توفير مبلغ، على غرار الجوانب الأخرى مثل المؤتمرات الدبلوماسية أو فتح مكاتب جديدة. وأفادت بأنه سيتم إدراج مبلغ للتقييم، رهناً بقرار الدول الأعضاء بشأن كيفية إجراء هذا التقييم أو نطاق هذا التقييم. وتم وضع المبلغ تحت بند أموال غير مخصصة ولم يتم تخصيصه لأي برنامج. وبمجرد اتخاذ قرار، سيتم نقله إلى البرنامج ذي الصلة الذي أجرى هذا التقييم أو يسر إجراءه. وفيما يتعلق بتوصيات أجندة التنمية، أوضحت الأمانة أن هناك أنواعا مختلفة من التوصيات، بعضها مبادئ عامة ومعظمها ينبغي تنفيذها من خلال عملية، والتي عادة ما تكون مشروعا. وذكرت بأن طريقة تنفيذ تلك التوصيات هي تطوير ذلك المشروع، وعادة بناءً على طلب الأعضاء. كما أوضحت كذلك أن تعميم التوصيات يعتمد على نتائج تلك المشاريع. وأفادت أن نوع النتائج هو عبارة عن المبادئ التوجيهية والأدلة والدراسات المحددة لقضايا محددة وقواعد البيانات والمنهجيات وطلبات التدريب وما إلى ذلك. ومن الناحية العملية، هناك بعض العناصر التي تعتبر تحت تصرف الأعضاء لاستخدامها مثل الأدلة والدراسات وما إلى ذلك، بينما تتطلب عناصر أخرى نوعا من العملية مع الدولة العضو التي تعتمد على كيفية طلب نشاط معين تجاه هذه النتيجة من المشروع. واستمرت الأمانة في توضيح أن هذه الأنشطة هي جزء من خطط العمل أو برامج العمل للسنوات التالية للمشروع. وقد يستلزم البعض الآخر إنشاء بعض المؤسسات الداخلية، على سبيل المثال، إذا تم إنشاء قاعدة بيانات، فسيتطلب الأمر موظفين وأموال للاستمرار في تنفيذ قاعدة البيانات هذه، كما هو الحال مع مراكز دعم التكنولوجيا والابتكار، وهو عنصر آخر خرج من تلك المشاريع. كما أشير إلى أن التدريبات تُنفذ من خلال دورات الأكاديمية والتعلم عن بعد وأنواع جديدة من التدريب يتم تطويرها كل عام من خلال الأكاديمية. وفيما يتعلق بالملاحظات المتعلقة بأهداف التنمية المستدامة، أشارت الأمانة أنه، مقارنة بفترة 19/2018، قطعت المنظمة خطوة إضافية في العام الحالي وهي النظر، على أساس كل برنامج على حدة، في الصلة القائمة بين أنشطة الويبو وأهداف التنمية المستدامة على النحو المحدد في عام 2015 من قبل الأمم المتحدة. وأشير أنه كان جهدا دقيقا. كما أوضحت الأمانة كذلك أنه نظرا لعدم وجود إشارة مباشرة إلى أهداف التنمية المستدامة في المؤشرات والأهداف الواردة في خطة التنمية لعام 2030، فإن المنظمة اقتصرت، كما حدث بالنسبة للجنة التنمية لعام 2018، على وضع خرائط لجميع الأنشطة وأنظمتها العامة. وحاولت المنظمة إقامة تلك الروابط مع أهداف التنمية المستدامة، مع النظر في المؤشرات المختلفة الواردة في خطة التنمية لعام 2030. وتم

التأكيد على أنه سيتم إيجاد الحد الأدنى من التفاصيل في البرنامج والميزانية للفترة 21/2020 بسبب الرغبة في التبسيط وإمكانية الكفاءة في تقديم تقرير شامل إلى اللجنة. وذكرت أنه في عام 2019، سيغطي بتفصيل أكبر من العام السابق، جميع الأنشطة والبرامج التي اضطلعت بها المنظمة العالمية للملكية الفكرية والتي ترتبط بشكل مباشر أو غير مباشر بأهداف التنمية المستدامة. وذكرت أنه تم بعد ذلك توجيه الوفود إلى وثيقة اللجنة المعنية بالتنمية والملكية الفكرية، التي تم توزيعها لغرض الاجتماع الذي سيُعقد بعد أسبوعين. وردا على السؤال حول كيفية تقييم تأثير برامج الويبو من حيث تحقيق أهداف التنمية المستدامة، أشير إلى أن هذه القضية تواجهها الأمم المتحدة نفسها وجميع الدول الأعضاء، على الصعيدين الوطني والدولي. وتم اعتماد حالة المؤشر في عام 2017، ويتم تنقيحها وتحديثها باستمرار. وأشارت الأمانة إلى أن الويبو تتابع عن كثب عمل فريق الخبراء المشترك بين الوكالات التابع للأمم المتحدة بشأن مؤشرات أهداف التنمية المستدامة. كما أشير بعد ذلك إلى أنه لا توجد مؤشرات بشأن الملكية الفكرية وتأثير الملكية الفكرية على أهداف التنمية المستدامة، مشيرة إلى أن الويبو قد سعت حتى الآن لإقامة هذا الرابط من خلال مؤشرات الأداء لديها. كما أُشير كذلك إلى وجود ملحق رئيسي، تم إعداده على نطاق واسع في العام السابق، لتقديم رسم بياني للدول الأعضاء على أساس الأهداف الاستراتيجية للويبو وجميع البرامج التي ساهمت في تحقيق أهداف التنمية المستدامة من خلال رابط تم إنشاؤه بمؤشرات أداء الويبو. وأقرت الأمانة بأنها لم تكن مهمة مثالية ولكن بُذلت محاولات لخلق شيء مع المؤشرات المحددة للغاية التي تقيم الأثر الحقيقي للويبو والمساهمة التي تقدمها في تحقيق أهداف التنمية المستدامة، والتي تعد مهمة صعبة ومعقدة. كما أشير إلى أنه سيتم النظر بعناية في أي تعليقات أو اقتراحات تقدمها الدول الأعضاء على هذا المنوال. وفيما يتعلق بالتعليق الذي طرحه وفد ماليزيا بشأن أهمية ربط برامج الويبو والأهداف الفرعية لأهداف التنمية المستدامة، ذكرت الأمانة أن هذه ممارسة شاركت فيها المنظمة من حيث التفكير. ومن الناحية الداخلية، تم تناول الأمر مع جميع الوحدات المناسبة لمعرفة كيف يمكن التعبير بشكل أفضل عن الارتباط بالأهداف المحددة التي تندرج ضمن إطار أهداف التنمية المستدامة في منشورات الويبو المقبلة. وسيكون هناك مزيد من التوضيح حول ذلك وعرض نتائج العمل المنجز في المستقبل القريب. وفيما يتعلق بتعليقات وفد باكستان على إنشاء شعبة للابتكار، أوضحت الأمانة أن البرنامج والميزانية لا تهتم بالهيكل التنظيمي الداخلي لكيفية هيكلة الوحدات المختلفة. وعلى نحو متزايد، نظرا لأن المنظمة قد تحركت نحو الإدارة القائمة على النتائج، مع مجموعة من النتائج المرتقبة التنظيمية، يتعين على العديد من البرامج التنسيق والتعاون لتحقيق النتائج لصالح المنظمة. وعلقت الأمانة بأن هناك الكثير من التنسيق والتعاون المطلوبين، ليس من أجل الابتكار فحسب، بل من أجل جميع الموضوعات الشاملة للمنظمة. وأشارت الأمانة إلى أن استراتيجيات التنفيذ وهيكل التنظيم الداخلي هي مسائل يقررها الرئيس التنفيذي أو المدير العام. وفيما يتعلق بمنهجية التخصيص للاتحادات، أكدت الأمانة من جديد أن المنهجية ومبدأ القدرة على السداد لم يتغيرا، موضحة أنه عندما تم تطبيق مبدأ القدرة على السداد، والذي كان في الواقع عبارة عن صيغة، فإن ما ظهر في الوقت الحاضر ولأول مرة هو أن غالبية اتحادات الويبو قد خرجت من فئة القدرة على السداد. وفي هذا السياق، قُدم مشروع اقتراح إلى الوفود للنظر في أن تقدم كل من هذه الاتحادات التي لا تملك القدرة على السداد مساهمة اسمية في النفقات العامة. وبلغت هذه المساهمات 1% من الإيرادات المتوقعة لتلك الاتحادات كما هو موضح في الوثيقة. ومن حيث المبلغ، تمت ترجمتها إلى 7.700 فرنك سويسري لاتحاد لشبونة، و133.000 فرنك سويسري تقريبا لاتحاد لاهاي، و361.000 فرنك سويسري تقريبا للاتحادات الممولة من الاشتراكات. وأكدت الأمانة من جديد أن مبدأ القدرة على السداد لم يتغير، مشيرة إلى أنه بمجرد تطبيق الصيغة وعدم وجود قدرة على السداد للاتحادات الثلاثة التي تشكل غالبية الاتحادات، تم تقديم الاقتراح لتنظر فيه الدول الأعضاء.

88. وطلب وفد إندونيسيا توضيحاً بشأن النقطة الأخيرة التي أجابت عنها الأمانة بشأن منهجية التخصيص للاتحادات. وتفهم الوفد أن مبدأ القدرة على السداد لم يتغير وأنه تم تطبيقه وأنه وللمرة الأولى يتم طرح الاقتراح المقدم من الأمانة على الدول الأعضاء، والذي يتعلق بالاتحادات التي لا تملك القدرة على السداد، وتخصيص 1% من إيراداتها للتكلفة غير المباشرة. وطلب الوفد من الأمانة أن تشرح السبب وراء فكرة أن تقوم الاتحادات لا تملك القدرة على السداد بتخصيص 1%.

89. واقترح وفد الاتحاد الروسي، دعما للتعليقات التي أبداها عدد من الوفود بشأن اللغات، توسيع نطاق تغطية المنشورات باللغات الرسمية للويبو. وأيد الوفد المبادرة التي اتخذتها الأمانة لمواصلة العمل بشأن هذه المسألة كجزء من مناقشة البرنامج 12. وأشار الوفد إلى أن المسألة لا تنحصر في مجرد موقع المنظمة على الإنترنت، ولكن أيضا منشورات الويبو، والكتيبات التحليلية والمواد المنهجية. وأشار الوفد إلى أنه من بين أحدث المنشورات في الوقت الحالي على موقع الويبو الرسمي، هناك 66 منشورا باللغة الإنجليزية، بينما تمت ترجمة 17 منشورا إلى الروسية والعربية، كما تمت ترجمة 21 منشورا إلى الصينية. وفي هذا السياق، دعا الوفد إلى التفكير في مسألة توسيع المحتوى باللغات الرسمية في إطار الهدف الاستراتيجي الرابع بشأن توسيع نطاق الوصول إلى المعلومات، والهدف الاستراتيجي الخامس بشأن الإحصاءات والتحليل. وأعرب الوفد عن استعداده للدخول في مزيد من الحوار بشأن برامج محددة، مشيرا إلى أن هناك حاجة إلى إنفاق المزيد على هذه القضايا. ورحب الوفد بتنفيذ سياسة الويبو للغة المعتمدة في عام 2011. وأشار الوفد إلى أنه سيكون من الضروري إدراج مؤشرات قابلة للقياس تحديداً في مشروع البرنامج والميزانية تعكس الوضع الفعلي الحالي الواقعي فيما يتعلق بترجمات منشورات الويبو في أشكال مختلفة إلى جميع اللغات الرسمية.

90. وأعرب وفد باكستان عن امتنانه للأمانة لاستجابتها فيما يتعلق باقتراح الجوانب المتعلقة بالابتكار. وطلب الوفد مزيداً من التوجيه من الأمانة، إذا لم تكن لجنة البرنامج والميزانية مرتبطة بكيفية عمل الشعب وكيفية التنسيق مع بعضها البعض، فيما يتعلق باللجنة التي ستثير هذه القضية.

91. وأوضحت الأمانة، ردا على وفد باكستان، أنها لم تذكر أن لجنة البرنامج والميزانية ليست معنية بكيفية عمل المنظمة، ولكن اقتراح البرنامج والميزانية لم يحدد الهياكل أو الشعب التي تنفذ البرنامج الاستراتيجيات والبرامج المختلفة بالفعل لصالح المنظمة. كما أُوضحت أن الهيكل الداخلي هو قرار الرئيس التنفيذي وأن المدير العام يقرر كيفية إنشاء وحدات مختلفة وإدارتها من أجل المساهمة في النتائج المرتقبة للمنظمة. وذكرت أن عرض البرنامج يوفر المحتوى من حيث ماهية استراتيجيات التنفيذ، والنتائج التي يجب تنفيذها، وكيف يتم تنفيذها. ونظرًا لأن العديد من الوحدات تقف وراء 31 برنامجا، أوضحت الأمانة أنه لا توجد وحدة واحدة تتوافق مع برنامج واحد. وهناك عدد كبير من الوحدات وهناك هيكل تنظيمي معقد يقف وراء البرامج التي تعمل معا لتحقيق النتائج.

92. وأشار الرئيس إلى أن الأمانة ستتناول سؤال وفد روسيا بشأن اللغات الرسمية في إطار البرنامج 27. كما ستتناول الأمانة سؤال أوغندا بالنيابة عن المجموعة الأفريقية بشأن الاستثناءات والتقييدات وحق المؤلف خلال مناقشة البرنامج 3. ثم منح الرئيس الكلمة لوفد الإمارات العربية المتحدة.

93. وأكد وفد الإمارات العربية المتحدة مجددا على الملاحظات التي أبداها وفد روسيا وأشار إلى أن حاجز اللغة ليس فقط في البرنامج 27 ولكنه مسألة شاملة بالنسبة للطباعة، كما ذكرت الأمانة بالنسبة للبرنامج 19 وبرامج أخرى. وشدد الوفد على أنه ينبغي إدراج ذلك في برامج أخرى غير البرنامج 27.

94. ودعا الرئيس الأمانة للرد على السؤال.

95. وشكرت الأمانة مختلف الوفود التي أخذت الكلمة بشأن مسألة اللغة. وأُشير إلى أن هذه مسألة معقدة إلى حد كبير، والتي تم تناولها في عام 2011 واستغرق الأمر عدة سنوات للوصول إلى نهاية المرحلة الأولى من هذا الشرط اللغوي، لمعالجة هذه المتطلبات اللغوية. وأشير إلى أنه في الوقت الحاضر، قد تم ذكر مجالات برنامجية مختلفة بما في ذلك تلك المسؤولة عن المنشورات والمواقع الإلكترونية. ويمثل البرنامج 27 جانبا واحدا منها، كما يمثل البرنامج 19 جانبا آخر منها. وقبل الرد، سيتم إجراء مناقشة سريعة بين مديري البرامج في مجالات البرنامج المعنية حتى يمكن تقديم إجابة أكثر شمولاً.

96. وأشار الرئيس إلى أنه لا توجد طلبات أخرى للحصول على الكلمة، وشرع في فتح باب المناقشات بشأن البرنامج 1، قانون البراءات.

97. وشكر وفد الأرجنتين الرئيس على قيادته الفعالة والمتميزة بالكفاءة. وأشار الوفد إلى عدد من البنود المدرجة في إطار استراتيجيات التنفيذ. كما أشار الوفد إلى التطور الإيجابي الذي تم تسليط الضوء عليه في النقطة الثالثة، بشأن التصديق والتنفيذ الكامل لاتفاقية باريس ومعاهدة بودابست ومعاهدة قانون البراءات باعتبارها تطورا إيجابيا للغاية. وتساءل الوفد عما إذا كان من الأفضل إدراج التصديق على المعاهدات الدولية الأخرى، مثل نظام لشبونة وبروتوكول جنيف.

98. وأشار وفد الولايات المتحدة الأمريكية، فيما يتعلق بالبرنامج 1 والإشارة إلى الصفحة 175 من الملحق الثالث، إلى أن اتحاد مدريد يساهم بمبلغ 175.769.000 فرنك سويسري، ويساهم اتحاد لاهاي بمبلغ 1.351.000 فرنك سويسري، ويساهم اتحاد لشبونة بمبلغ 79.000 فرنك سويسري. وتساءل الوفد عن كيفية تحديد هذه المبالغ أو حسابها.

99. وأعرب وفد البرازيل عن تقديره لأن أنشطة لجنة البراءات (SCP) في إطار البرنامج 1 قد تقدمت بشكل كافٍ بطريقة متوازنة ومتسقة. وأشار الوفد إلى أن الجدول الوارد في الصفحة (29) من النسخة الإنجليزية يظهر زيادة كبيرة في الخدمات التعاقدية الفردية (ICS) والخدمات التعاقدية الأخرى. وتساءل الوفد عن الأسباب الكامنة وراء هذه الطفرة وما هي أنشطة الخدمة التي يتم توفيرها في إطار هذه الموارد. وعلاوة على ذلك، أكد الوفد أيضا أن المؤشرين في إطار النتيجة المرتقبة ثانيا 1 لهما أهداف أقل بكثير من خطوط الأساس وأن نتائج خطوط الأساس إيجابية للغاية. وفي هذا السياق، تساءل الوفد عما إذا كانت الأهداف قد تكون أعلى قليلاً لتأخذ في الاعتبار أنها تحافظ على مستوى مرتفع من الخدمة التي يقدمها البرنامج 1. كما طلب الوفد معلومات إضافية من الأمانة فيما يتعلق بالمؤتمر الدولي المعني بالأسرار التجارية المخطط لعقده في نوفمبر 2019، أي ما إذا كان قد تمت مناقشته في اللجنة الدائمة المعنية بقانون البراءات وما هو الأساس المنطقي الأساسي لتنظيم هذا المؤتمر.

100. وتحدث وفد أوغندا بصفته الوطنية، وذكر أنه يعلق أهمية كبيرة على عمل اللجنة. وانتقل الوفد إلى الصفحة 28 من النسخة الإنجليزية، فأشار إلى أنه في ظل المخاطر والتخفيف منها، فإن الخطر الذي تم تحديده حيث يكون لدى المنظمة على الأرجح أدنى شهية للمخاطر قد يقلل من أهمية لجنة البراءات كمنتدى معياري متعدد الأطراف. وطلب الوفد توضيحا بشأن كيفية تعامل الأمانة مع هذا الخطر.

101. وأعرب وفد الصين عن قلقه بشأن الهدف الاستراتيجي الأول. وأعرب عن رأيه في أن الويبو ستستمر في لعب دور قيادي في هذا الجانب، لكنه يشعر بالسعادة لرؤية أن الويبو قد خصصت موارد للمؤتمر الدبلوماسي المحتمل من أجل

تخصيص المزيد من الميزانية لمعاهدة بيجين وغيرها من المعاهدات. وشجع الوفد الدول الأعضاء على تحفيز عملية الانضمام إلى معاهدة بيجين حتى تدخل حيز النفاذ في أقرب وقت ممكن. كما ناشد الوفد أن تسفر مناقشات المعارف التقليدية والمؤشرات الجغرافية عن نتائج إيجابية. وأعرب عن مشاركته بنشاط في مناقشات المؤتمر الدبلوماسي، كما أعرب عن أمله في أن يحقق هذا العمل نتائج إيجابية.

102. وأخذت الأمانة الكلمة للرد على الأسئلة المتعلقة بالبرنامج 1. وفيما يتعلق بسؤال وفد الأرجنتين حول نظام لشبونة ووثيقة جنيف لاتفاق لاهاي، أشارت الأمانة إلى أن تلك المعاهدات تخضع لبرامج مختلفة وسوف يتم مخاطبتها من قبل مديري البرامج المعنيين، ورددت الأمانة البيان الذي أدلى به وفد الأرجنتين، وأعربت عن تقديرها الكبير للرئيس السابق للجنة الدائمة المعنية بقانون البراءات لقيادته وتوجيهاته القديرة، مما أدى إلى نتائج ناجحة للجنة. وفيما يتعلق بالسؤال المتعلق بعامل الخطورة الذي أثاره وفد أوغندا، أوضحت الأمانة أن هناك حالات في السنوات القليلة الماضية كانت فيها اللجنة على خلاف ولا تستطيع الاتفاق على طريقة للمضي قدماً في برنامج عملها. ولحسن الحظ، وبتوجيه من الرئيس من الأرجنتين، تلاشت هذه التوترات من تلقاء نفسها إلى حد كبير وأصبحت اللجنة الآن قادرة على العمل بطريقة أكثر إنتاجية. وكان ذلك أحد أسباب زيادة ميزانية البرنامج 1. وأوضحت الأمانة أنه في حين أن ميزانية فترة الثنائية في السنوات السابقة قد وفرت ثلاث دورات للجنة الدائمة المعنية بقانون البراءات، وذلك بسبب الصعوبات التي واجهتها اللجان في إيجاد طريق للمضي قدماً في عملها، اقترح رفع عدد دورات اللجنة إلى أربع دورات، بحيث يكون هناك اجتماعان للجنة الدائمة المعنية بقانون البراءات كل سنة من فترة الثنائية. وأشارت الأمانة إلى أن الخطورة المتمثلة في احتمال التشكيك في أهمية اللجنة الدائمة المعنية بقانون البراءات يبدو أنها تتلاشى من تلقاء نفسها لأن الدول الأعضاء تجد أغراضاً مشتركة في جدول أعمال تلك اللجنة. وأشارت إلى أن هذا التطور الإيجابي يمثل جزءًا من السبب في وجود زيادة في ميزانية البرنامج 1. وفيما يتعلق بالأسئلة التي طرحها وفد البرازيل، أعربت الأمانة عن امتنانها للمشاركة النشطة من وفد البرازيل في اللجنة الدائمة المعنية بقانون البراءات بشأن العديد من الموضوعات المختلفة. وبالإضافة إلى أهم الزيادات المقترحة التي سبق ذكرها، كتوفير ميزانية للدورة الرابعة للجنة الدائمة المعنية بقانون البراءات، هناك العديد من البرامج والمشاريع الإضافية التي يجري تنفيذها في إطار البرنامج 1، والتي تتطلب بعض الموارد الإضافية، وجميعها موارد من غير الموظفين. ويتمثل المشروع الأول في تنفيذ برنامج اعتماد صياغة البراءات. وأوضحت الأمانة أن البرنامج وسع نطاق أنشطة التدريب على صياغة البراءات في فترة الثنائية الأخيرة نتيجة لزيادة الطلب من الدول الأعضاء، لاسيما لدعم أجندة التنمية. كما أشير إلى أنه في عام 2017، كانت هناك 19 ورشة عمل حول صياغة البراءات على الصعيدين الإقليمي والوطني و17 ورشة عمل في عام 2018. وأوضحت الأمانة أن برنامج العمل لعام 2019 يعكس نفس المستوى من النشاط وسيتم إضافة برنامج صياغة براءات دولية في عام 2020. وأفادت بأن ذلك هو استجابة لمطالب العديد من البلدان للحصول على مساعدة من المنظمة في تحسين مهارات صياغة براءات شعبها. كما ذكرت الأمانة أن البرنامج يواجه زيادة كبيرة للغاية في طلبات تقديم المشورة التشريعية والخاصة بالسياسات من الدول الأعضاء. وللاستجابة لتلك الطلبات، أوضحت الأمانة أن البرنامج لن يستخدم موظفين إضافيين في الويبو، بل سيجرب استخدام خبراء خارجيين سيبرمون عقوداً مع المنظمة لتقديم مقاربة أولى في الصياغة التشريعية والمشورة إلى الدول الأعضاء. ثم ستستعرض الأمانة ذلك، وستقدم تعليقاتها إلى الدول الأعضاء بشأن تشريعاتها الوطنية المقترحة. ويعكس ذلك الزيادة المقترحة في الخدمات التعاقدية الفردية لدعم مهمة المشورة التشريعية والخاصة بالسياسات. وبالإضافة إلى ذلك، أشارت الأمانة إلى أن زيادة أخرى في الميزانية هي نتيجة لبرنامج مساعدة المخترعين (IAP)، الذي تم تنفيذه بالتعاون مع المنتدى الاقتصادي العالمي، في محاولة لربط المخترعين في البلدان النامية وأقل البلدان نمواً بالوكلاء الذين سيكونوا على استعداد

لتقديم مساعدة مجانية في إعداد طلبات البراءات والتقاضي بشأن طلبات البراءات من خلال النظام الدولي. وذكرت بأنه تم توسيع برنامج مساعدة المخترعين ليشمل خمسة بلدان. ونظرا لوجود زيادة في عدد المخترعين الذين يطلبون المساعدة وعدد وكلاء البراءات الذين هم على استعداد لتقديم مساعدة مجانية، سيقوم البرنامج بإنشاء أداة آلية تساعد في تيسير عمل الأمانة في دعم بروتوكول الإنترنت وفي توفير الأنشطة في عواصم البلدان الخمسة التي تشارك في هذا البرنامج. وأشارت الأمانة إلى تعليق وفد البرازيل بشأن الحاجة إلى التركيز على أهداف البرنامج للنتائج المتوقعة ومؤشرات الأداء. وفيما يتعلق بالمؤتمر الدولي حول الأسرار التجارية والابتكارات، الذي من المقرر عقده في نوفمبر، أكدت الأمانة أنه لم تجر مناقشات بشأن هذا الموضوع في اللجنة الدائمة المعنية بقانون البراءات. وتم التذكير بأن موضوع الأسرار التجارية أو حماية المعلومات التجارية أو التكنولوجية السرية كان جزءًا من أنشطة البرنامج 1 لسنوات عديدة، على الرغم من أن الأمانة لم تكن نشطة للغاية في هذا المجال (عقدت ندوة إقليمية واحدة خلال العامين الماضيين حول هذا الموضوع بالذات، مع التركيز على الأسرار التجارية والبراءات والابتكار، النظر في الموضوع من منظور الابتكار). ومع ذلك، أشارت الأمانة إلى أن الموضوع لفت الانتباه في مجتمعات الملكية الفكرية خلال السنوات الأخيرة. ورأت الأمانة أن ذلك سيكون وقتاً مناسباً للنظر في تلك القضايا، دون أي نوع من جدول الأعمال أو الاقتراحات بشأن الأنشطة المستقبلية في هذا المجال بالذات، ولكن من خلال المزيد من عمليات التقييم وإجراء بعض المناقشات الشاملة وجمع المعلومات حول هذا الموضوع، جنبا إلى جنب مع الدول الأعضاء. وفيما يتعلق بالجدول (13)، أعلنت الأمانة أنه ليس بآلاف الفرنكات السويسرية، ولكنه بالفرنك السويسري. كما أشارت إلى أنه تم توزيع قائمة بستة تصويبات.

103. وتساءل وفد الولايات المتحدة الأمريكية، في متابعة لسؤال قام بطرحه سابقا، عما إذا كان سيتم الرد على استجابة الأمانة عند مناقشة الملحق الثالث، وما إذا كان مدير البرنامج 1 سوف يعود إليه.

104. وأخذت الأمانة الكلمة مرة أخرى وأوضحت أن مشروع البرنامج والميزانية له ثلاث وجهات نظر متميزة. وأفادت بأن لديها وجهة نظر تستند إلى النتائج، ووجهة نظر خاصة بالبرنامج ووجهة نظر خاصة بالاتحاد. وتم تطوير وجهة النظر الخاصة بالاتحاد نتيجة لتطبيق منهجية التخصيص للاتحادات. وذكرت أن المساهمة الواردة في الجدول (13) هي مساهمة الاتحادات المختلفة في نفقات البرامج المختلفة. وأفادت أن ذلك نتيجة لتطبيق منهجية التخصيص للاتحادات. وسيتم شرح ذلك في مناقشة الملحق الثالث. وذكرت أن هذا لا يخص مديري البرامج، حيث أن مديري البرامج مسؤولون عن تصميم وتطوير وتسليم برامجهم. وذكرت أن البرامج تركز على التكلفة ولها النفقات المرتبطة بها فقط. وأفادت بأنه يتم التعامل مع إيرادات المنظمة بشكل منفصل ويتم ذكرها في الاستعراض المالي ومنهجية التخصيص للاتحادات وعرض الميزانية حسب الاتحاد. وأكدت الأمانة من جديد أن ذلك لا يتعلق بالبرنامج 1 وأنه إذا تم تطبيق نفس المسألة على جميع البرامج الأخرى، فسيكون ذلك مرتبطا بتطبيق منهجية التخصيص للاتحادات بالنسبة لإيرادات المنظمة ونفقاتها.

105. وطلب وفد الإمارات العربية المتحدة توضيحا بشأن المخاطر وإجراءات التخفيف، مشيرا إلى أن الركن الثاني لإجراءات التخفيف في فترة الثنائية الأخيرة قد أزيل من جدول إجراءات التخفيف. وتساءل الوفد تحديدا عن توفير معلومات دقيقة وموضوعية في الوقت المناسب للدول الأعضاء.

106. وأقرت الأمانة بأن الركن الثاني قد أزيل وأنه سيتم إعادته. وشكرت الأمانة وفد الإمارات على الإشارة إليه وأشارت إلى أنه سيتم اعادته إلى الإطار لأنه مهم للغاية.

107. واستفسر وفد الولايات المتحدة الأمريكية عن الاستعانة بمصادر خارجية للعاملين في التحليل التشريعي وكيف سيتم ذلك.

108. وأوضحت الأمانة أن عدد الطلبات الواردة من الدول الأعضاء لتقديم المساعدة في صياغة أو تحسين تشريعاتها الوطنية بشأن الملكية الفكرية من أجل أن تكون قادرة على الوفاء بالتزاماتها بموجب المعاهدات التي قبلتها بالفعل أو التي تفكر في الانضمام إليها، يضم حجم كبير جدا من العمل. كما أشارت الأمانة إلى أن المنظمة قدمت المساعدة إلى الدول الأعضاء في صياغة استراتيجيات الملكية الفكرية الوطنية فيما يتعلق بالبراءات. وذكرت أن هذا العمل لا يزال مطلوبا للغاية. وأوضحت الأمانة أن المنظمة للأسف لديها تراكم في القدرة على الاستجابة للدول الأعضاء. وأشارت الأمانة إلى أنها تتصادم مع سقف الموظفين، وأن الدول الأعضاء قررت عدم زيادة مظروف التوظيف بأي مبلغ كبير لعدة فترات مالية. وبالتالي، فإن الخيار إما طلب وظائف إضافية في ميزانية فترة الثنائية المقبلة، وهو أمر صعب للغاية في تلك البيئة المقيدة، أو الاستمرار كتجربة في الاحتفاظ بخبيرين استشاريين من الأساتذة البارزين وممارسين لقانون البراءات. وذكرت أنه تم دعوتهما للمساعدة في تنفيذ المشروع الأولى لبعض طلبات المساعدة التشريعية التي تم تلقيها. ثم يقوم موظفو شعبة قانون البراءات بمراجعة ذلك للتأكد من أن التعليقات المرسلة إلى الدول الأعضاء ستكون ذات جودة عالية. وأفادت بأنه سيتم إجراء هذه التجربة في عام 2019. كما أشارت الأمانة إلى أنه إذا كانت جودة العمل مرضية ويمكن أن يتم ذلك بتكاليف معقولة، فإنها ستسمح للمنظمة بتلبية احتياجات الدول الأعضاء دون طلب وظائف إضافية دائمة من الموظفين. وأشارت الأمانة إلى أنه إذا لم تنجح التجربة فإنها قد تطلب من الدول الأعضاء إعادة النظر في هذا النهج.

109. ونظرا لعدم وجود تعليقات إضافية على البرنامج 1، شرع الرئيس في فتح باب النقاش حول البرنامج 2، العلامات التجارية والتصاميم الصناعية والمؤشرات الجغرافية.

110. وشكر وفد البرازيل الأمانة على دعمها في تسيير أعمال اللجنة الدائمة المعنية بقانون العلامات التجارية والتصاميم الصناعية والمؤشرات الجغرافية (SCT)، وأشار إلى أنها لجنة مهمة للغاية بالنسبة للبرازيل والبلدان الأخرى. وأفاد الوفد أنه تمكن من إجراء مناقشات ثرية وغنية بالمعلومات بها. وأعرب الوفد عن أمله في أنه يمكن أولاً التوصل إلى اتفاق لإبرام معاهدة قانون التصاميم (DLT). وذكر أن المؤتمر الدبلوماسي للاتفاق على معاهدة قانون التصاميم سيكون بمثابة علامة قوية للنظام الدولي على أن الويبو تمكنت من التقدم في جدول أعمالها المعياري. وأعرب الوفد عن دعمه لهذا الهدف وعن أمله في التوصل إلى حل وسط بحلول موعد انعقاد الجمعية العامة بنهاية عام 2019. وذكر الوفد الأنشطة المتعلقة بهيئة الإنترنت للأسماء والأرقام المخصصة (ICANN) التي تمت مناقشتها في إطار البرنامج 7، وأشار إلى أن لجنة العلامات تناقش جوانب حماية أسماء الحقول على الإنترنت. وشدد الوفد على أهمية قيام الدول الأعضاء بمناقشتها في اللجنة، لأن إدارة العلامات التجارية والمؤشرات الجغرافية قد تأثرت إلى حد كبير بالإنترنت. كما أشار الوفد إلى أنه في البرنامج 2، تم حذف إجراءات التخفيف في الصفحة 31 من النسخة الإنجليزية. وذكر أن الوضع مشابه للغة المستخدمة في البرنامج 1 بشأن البراءات، وأن إجراءات التخفيف المحذوفة تتعلق بتوفير معلومات دقيقة وفي الوقت المناسب إلى الدول الأعضاء. وطلب الوفد إعادة إدراج إجراءات التخفيف المحذوفة إلى الوثيقة. ورأى الوفد أنه من المهم توفير التوجيه والمعلومات لإجراء مناقشة تقنية وموضوعية في هذه المنظمة.

111. وأشار وفد كندا إلى أنه عبر القسم الثاني، سرد البرامج حسب الهدف الاستراتيجي، قدمت الأمانة جداول مفيدة للغاية تحدد الموارد العامة حسب فئة التكلفة لكل برنامج من برامج الويبو. وكان من بين الأمور ذات الأهمية الخاصة كيفية

توضيح الجداول لكيفية أن ميزانية 21/2020 المقترحة قد قورنت بالميزانية المعتمدة لفترة 19/2018 وكذلك بميزانية 19/2018 بعد التحويلات. كما أشار وفد كندا إلى أنه في عدد من المجالات ضمن الجداول الواردة في الباب الثاني، كانت هناك انحرافات ملحوظة بين ما هو مقترح في ميزانية 21/2020 وما تم اعتماده في الميزانية السابقة وكذلك في ميزانية 19/2018 بعد التحويلات. وطلب وفد كندا من الأمانة تقديم تفاصيل إضافية للموارد الزائدة أو المخفضة المقترحة في المجالات التي لم يتم تحديدها بالفعل في الوثائق والتي تضمنت التغييرات فيها انحرافات قوية مثل زائد أو ناقص 20% من الميزانية المعتمدة لفترة 19/2018 والميزانية بعد التحويلات. وأشار الوفد إلى أن ذلك تم توضيحه في عدد من البرامج. ولأغراض البرنامج 2، أشار الوفد إلى الخدمات التعاقدية الفردية.

112. وأخذت الأمانة الكلمة لتناول السؤالين المطروحين من وفدي البرازيل وكندا. وفيما يتعلق بعدم ذكر جميع إجراءات التخفيف، أفادت الأمانة أن ملاحظاتها السابقة فيما يتعلق بالبرنامج 1 تنطبق بالمثل على البرنامج 2. وعلى خط أكثر عمومية لتقديم بعض المعلومات الأساسية، أشارت الأمانة إلى عبء العمل من حيث تقديم المشورة التشريعية إلى الدول الأعضاء. وأفادت أنه بناءً على عدد الطلبات الواردة والموارد المتاحة للاستجابة لتلك الطلبات، قامت الأمانة بتقييم خطورة عدم تقديم الردود في غضون إطار زمني مقبول بما فيه الكفاية. وذكرت بأنه تم مناقشة ذلك داخليا مع مكتب المراقب المالي، خاصة فيما يتعلق بإجراءات تقييم المخاطر والتخفيف من حدتها. كما أشارت الأمانة إلى أن هذا يعتبر سؤال حول كيفية توضيح هذه المخاطر في وثيقة البرنامج والميزانية الشاملة، مع مراعاة النهج الأفقي بدلاً من عدم إدراكه أو اتخاذ إجراءات التخفيف. وأفادت أنه بعد مناقشته داخليا، وعلى أساس أن هناك طلبا من اللجنة، يمكن بسهولة إدراج إجراءات التخفيف هذه في الوثيقة. وفيما يتعلق بالسؤال المحدد للغاية بشأن زيادة مقترحة بنسبة 230% في الخدمات التعاقدية الفردية في البرنامج 2، وعلى الأخص سؤال وفد كندا، أشارت الأمانة إلى أن هذه الزيادة تجاوزت الميزانية المعتمدة في 19/2018. كما أشارت الأمانة إلى أنه بالنسبة للميزانية الحالية، فإن البرنامج 2، مثل البرنامج 1، قد واجه طلبا معينا على أنشطة المشورة التشريعية، والذي تم تلبيته من خلال الاستعانة بمصادر خارجية لبعض الخدمات، مما أدى بدوره إلى زيادة كمية الخدمات التعاقدية. وهذا يفسر أيضا الزيادة في كمية الخدمات التعاقدية في الميزانية بعد التحويل. وأفادت أنه مع الأخذ في الاعتبار أن هذا نشاط مستمر، فقد وضعت الأمانة ميزانية له، وكذلك ميزانية لتنفيذ مشروع أجندة التنمية الذي جرى اعتماده، وهو المشروع المتعلق بالملكية الفكرية وسياحة الطعام على النحو الذي اقترحه وفد بيرو. وذكرت أن هذا المشروع سيحتاج في النهاية إلى إبرام خدمات تعاقدية فردية مع استشاريين على أرض الواقع في البلدان الأربعة التي نفذت هذا المشروع. ونتيجة لذلك، أُقترحت زيادة في مقدار الخدمات التعاقدية الفردية. وفي الختام، أفادت الأمانة أنه على الرغم من أن الزيادة بنسبة 230% تبدو مرتفعة، إلا أن الزيادة في الميزانية بعد التحويلات أصغر بكثير، مما يعكس الحاجة الحالية والمتوقعة للخدمات التعاقدية في المجالين المذكورين.

113. وأشار الرئيس إلى الاقتراح المقدم من البرازيل بإعادة صياغة النص الذي كان في الميزانية السابقة حول توفير المعلومات في الوقت المناسب. ثم دعا الرئيس الوفود للرد إذا لم يعتقدوا أن هذا هو المسار الصحيح للعمل.

114. وأكد وفد الإمارات العربية المتحدة على موقفه من البرنامج 1 ودعا إلى الاتساق على طول الهدف الاستراتيجي الأول. وأيد الوفد طلب البرازيل باستعادة إجراءات التخفيف بالنسبة للبرنامج 2.

115. ونظرًا لعدم وجود تعليقات إضافية بشأن البرنامج 2، فتح الرئيس باب النقاش حول البرنامج 3، حق المؤلف والحقوق المجاورة.

116. وطلب وفد إندونيسيا عدداً من الإيضاحات. وبالإشارة إلى الجزء من الصفحة 34 إلى الصفحة 38 من النسخة الإنجليزية من الوثيقة، أشار الوفد إلى أن النتيجة المرتقبة ثالثا 1 أصبحت الآن صفر. وأعرب الوفد عن تفهمه بأنه قد يتم تحويلها إلى البرنامج 9. كما أشار الوفد إلى أن الميزانية المخصصة في البرنامج 9 أقل من مثيلتها في فترة الثنائية 19/2018 بالنسبة للنتيجة المتوقعة ثالثا 1. وتساءل الوفد عما إذا كان هناك تحول إلى البرنامج 9 بشأن الاستراتيجيات الوطنية للملكية الفكرية ونشر الأهداف الإنمائية المخطط لها، فكيف ستكون الميزانية المخصصة أقل. وأكد الوفد أنه إذا كان هذا هو السبب في عدم وجود ميزانية مخصصة في البرنامج 3 بشأن الاستراتيجيات الوطنية للملكية الفكرية التي تحولت إلى البرنامج 9، فإن ميزانية البرنامج 9 كانت في الواقع أقل من فترة الثنائية في النتيجة المرتقبة ثالثا 1. وفيما يتعلق بالنتيجة المرتقبة ثانيا 2، الصفحة 35، ستكون أهداف النتيجة المرتقبة ثالثا 2 هي 24 دولة في عامي 2020 و2021. ومع ذلك، أشار الوفد إلى أن الميزانية المقترحة لفترة الثنائية 21/2020 كانت أقل من الميزانية بعد التحويل مقارنة بفترة الثنائية 19/2018 بالنسبة للنتيجة المرتقبة ثالثا 2 في إطار البرنامج 3. واستفسر الوفد عما إذا كانت قدرات الموارد البشرية ستكون كافية لتغطية أهداف فترة الثنائية 21/2020. ورحب الوفد بزيادة النتيجة المرتقبة ثالثا 4. وفيما يتعلق بالنتيجة المرتقبة ثامنا 1، أعرب الوفد عن تفهمه أنها صفر لأن النتيجة المرتقبة ثامنا 1 قد يكون لها علاقة بالبرنامج 19 (الاتصالات). وأشار الوفد إلى أنه استعرض جميع مؤشرات الأداء في البرنامج 19 وأن مؤشرات الأداء هذه لها علاقة أكبر بسمعة العلامة التجارية للويبو كمنظمة ولكن لا علاقة لها بإبلاغ الملكية الفكرية أو حق المؤلف للجمهور. وطلب الوفد توضيحا حول كيفية قيام المنظمة بالإبلاغ بشأن الملكية الفكرية نفسها أو حق المؤلف للجمهور عندما تركز مؤشرات أداء البرنامج 19 في الغالب على سمعة الويبو التجارية كمنظمة دولية.

117. وتحدث وفد غواتيمالا باسم مجموعة بلدان أمريكا اللاتينية والكاريبي وبصفته الوطنية، وأعرب عن سروره بالإيجابيات الواردة في إطار البند 4. وأفاد أن تنفيذ الموارد لهذا النوع من المشروع له فائدة كبيرة بالنسبة للمجموعة. ومع ذلك، أعرب الوفد عن قلقه فيما يتعلق ببعض المواقف التي أثيرت والشواغل التي أثارها وفد إندونيسيا فيما يتعلق بالمجالات التي خصصت لها ميزانية صفر. وطلب الوفد توضيحا لأنه يعتبر المسألة مهمة للغاية. وفي إطار النتيجة المرتقبة أولا 1، أشار الوفد إلى أن ذلك يمثل انخفاضا بالنسبة للميزانية السابقة. ثم أشار إلى أن العديد من الأعضاء ينفذون قواعدهم ومعاهداتهم وأنه من المهم أن يكون لديهم موارد محددة لذلك.

118. وأيد وفد البرازيل البيان الذي أدلى به وفد غواتيمالا باسم مجموعة بلدان أمريكا اللاتينية والكاريبي. وأفاد أن أنشطة اللجنة الدائمة المعنية بحق المؤلف (SCCR) كانت ناجحة للغاية خلال فترة الثنائية الحالية، وأعرب الوفد عن أمله في أن يستمر هذا الاتجاه في فترة الثنائية المقبلة. وفي إشارة إلى أن مفاوضات معاهدة البث قد تقدمت بعد فترة طويلة من المفاوضات المتوقفة، أعرب الوفد عن أمله في إمكانية عقد مؤتمر دبلوماسي في فترة الثنائية المقبلة كذلك. ثم أشار الوفد إلى أن تأثير التكنولوجيات الرقمية على حق المؤلف قد نوقش في اللجنة الدائمة المعنية بحق المؤلف والحقوق المجاورة ولم يكن موضوعا جديدا. وأفاد أن معاهدات الويبو الخاصة بالإنترنت تعود إلى التسعينات من القرن الماضي. وقد أدت الوتيرة المستمرة للتطور التكنولوجي إلى تغيير في توزيع المحتوى، والذي يعتمد الآن إلى حد كبير على التدفق بدلاً من إعادة إنتاج الكلمات. وأفاد أنه بعد اقتراح مجموعة بلدان أمريكا اللاتينية والكاريبي، شملت المناقشات التي دارت في اللجنة الدائمة المعنية بحق المؤلف والحقوق المجاورة موضوع البيئة الرقمية، وأعرب عن أمله في أن تستمر فترة الثنائية المقبلة في إنتاج دراسات لإحاطة الوفود في مناقشاتهم الداخلية. كما ذكر الوفد أن معاهدة مراكش كانت أسرع المعاهدات نمواً في تاريخ الويبو، وأعرب عن أمله في أن تصبح متعددة الأطراف بالكامل في المستقبل، لأن هؤلاء الأفراد هم في حاجة ماسة إلى معاهدة من أجل الوصول إلى

المصنفات المكيفة. وصرح الوفد بأنه، بناء على ذلك، يؤيد تأييدا كاملاً الترويج لاتحاد إيه بي سي ومواصلة تطويره. وأشار الوفد إلى أن النتيجة المرتقبة ثالثا ذكرت أن خط الأساس يضم 6.610 حق تعليمي أنتجها الاتحاد. وأثنى الوفد على هذه النتيجة واستفسر عن عدد الكتب المتاحة التي تم الوصول إليها، لاسيما في البلدان النامية والبلدان الأقل نمواً. وأشار الوفد إلى أن النتيجة المرتقبة ثالثا، إلى جانب مؤشراتها، لم تعد متاحة في البرنامج 3. وأعرب الوفد عن تفهمه أنه سيتم نقلها إلى البرنامجين 9 و10. واستفسر الوفد عن كيفية تقديم المساعدة بشأن استراتيجيات حق المؤلف للمساعدة من قبل شعبة حق المؤلف أو الوحدة القانونية الكائنة تحت إشراف المدير العام بالتنسيق مع البرنامجين 9 و10؛ وكيف تصوروا تنفيذ تلك الاستراتيجية فيما يتعلق بحق المؤلف في فترة الثنائية. كما أشار الوفد إلى أن التكنولوجيا الرقمية قد تأثرت إلى حد كبير. وأفاد أن حق المؤلف في عدد من البلدان يقوم بعمل تحديث تشريعات حق المؤلف. وذكر أنه من المهم أن تشارك نائب المدير العام وفريقها في تلك المناقشات لأنها معقدة وفنية للغاية.

119. وشارك وفد الإمارات العربية المتحدة نفس المخاوف التي أعربت عنها وفود إندونيسيا وغواتيمالا والبرازيل بشأن النتائج المرتقبة ثالثا1 وطلب توضيحا من الأمانة في هذا الصدد. كما طلب الوفد إيضاحا للنتائج المرتقبة ثالثا 4، كما هو مذكور في الجدول في البرنامج 3 بالصفحة 36. وأفاد أنه لم يكن هناك تخصيص لتلك النتيجة المرتقبة. وأعرب الوفد عن تفهمه أنه يمكن أن يكون هناك مشكلة في نقل مسؤولية اتصال الويبو بالبرنامج 15. كما ذكر الوفد أن مؤشر الأداء لتلك النتيجة المرتقبة قد أزيل ولم ينعكس في البرنامج 15. وبالإضافة إلى البرنامج 15، هناك خطورة بشأن عدم الوصول إلى المعلومات التقنية والاحتمالية التي يحتفظ بها أصحاب المصلحة المعنيين، والمشار إليها في البرنامج 15، حيث أن إجراء التخفيف هو دعوة أصحاب المصلحة المعنيين للمشاركة في برنامج اتصال الويبو (WIPO Connect). وتساءل الوفد عما إذا كانت المخاطر وإجراءات التخفيف ذا صلة بالبرنامج 3.

120. وأخذت الأمانة الكلمة للرد على الأسئلة التي طرحتها الوفود. وأشارت الأمانة إلى أن السؤال الأول الذي كرره عدد من الدول الأعضاء يتعلق بالاستراتيجيات والخطط الوطنية للملكية الفكرية بما يتوافق مع أهداف التنمية الوطنية. وأفادت أنه في النتيجة المرتقبة ثالثا 1، لم تعد هناك ميزانية مخصصة. ولم تظهر مدخلات البرنامج 3 في الاستراتيجيات والخطط الوطنية للملكية الفكرية في إطار النتيجة المرتقبة ثالثا 1 من أجل تحقيق الاتساق والوضوح للقواعد ذات الصلة للمكاتب المختلفة والبرنامج 3. وستواصل الأمانة تصميم وتنفيذ مكون حق المؤلف في استراتيجيات الملكية الفكرية الوطنية، التي أُدرجت في النتيجة المرتقبة ثالثا 2 وثالثا 4. وناقشت الأمانة هذا النهج الجديد مع المكاتب، التي تعتقد الأمانة أنها ستخدم مصلحة الدول الأعضاء بشكل أفضل، ولكنها لا تمثل بأي حال تخلي عن هذا الواجب من ناحية قطاع حق المؤلف والصناعات الإبداعية. وأشارت الأمانة إلى أنه بين النتيجة المرتقبة رابعا 2 إلى رابعا 4، فإن إعادة تخصيص الميزانية من رابعا2 إلى رابعا 4 وزيادة ميزانية رابعا يعكس مجهودا لتحقيق المزيد من الكفاءة والوضوح في برنامج تعاون يتعلق بإدارة الحقوق في العصر الرقمي. وشمل ذلك تعاوناً أوثق مع البرنامج 15 فيما يتعلق بنشر اتصال الويبو (WIPO Connect). ورداً على سؤال من وفد الصين بشأن معاهدة بيجين، أشارت الأمانة أنه خلال فترة الثنائية الحالية، خُصصت موارد بشرية ومالية كبيرة للترويج لمعاهدة بيجين وتخطط لمواصلة القيام بذلك في 21/2020. ورأت الأمانة نتيجة تلك الجهود في زيادة معدل الانضمام إلى معاهدة بيجين حيث تقترب الويبو من عتبة الثلاثين اللازمة لدخول المعاهدة حيز النفاذ. وأعربت الأمانة عن أملها في زيادة الدول الأعضاء الحالية البالغ عددها 26 دولة إلى 30 دولة قبل نهاية العام. كما أشارت الأمانة إلى أنها تخطط لمواصلة دعمها للدول الأعضاء في سعيها للانضمام إلى معاهدة بيجين وتنفيذها في تشريعاتها الوطنية المتعلقة بحق المؤلف. كما أشير كذلك إلى أنه حدثت زيادة في ميزانية هذا النوع من المساعدة لفترة الثنائية المقبلة. وفيما يتعلق بمسألة الموارد اللازمة لعقد مؤتمر دبلوماسي يتعلق

بالاستثناءات والتقييدات، أوضحت الأمانة أن قدراً كبيراً من العمل قد بدأ في عام 2019 بشأن الاستثناءات والتقييدات لتنفيذ خطة العمل التي اعتمدتها اللجنة الدائمة المعنية بحق المؤلف والحقوق المجاورة في عام 2018. وشمل ذلك ثلاثة اجتماعات إقليمية، والمؤتمر الدولي الذي سيعقد في عام 2019، وكذلك العديد من دراسات الخبراء في جميع المجالات المتعلقة بهذا البند. وقد تم تخصيص موارد بشرية ومالية كبيرة لدعم هذا العمل. وبالنسبة إلى فترة الثنائية 21/2020، من المتوقع أن تنظر اللجنة في نتائج تلك المساعي في الاجتماع المقبل للجنة الدائمة المعنية بحق المؤلف والحقوق المجاورة في أكتوبر 2019 وتبت في الخطوات التالية، الأمر والتي يمكن أن تتوقع مجموعة من الخيارات، بما في ذلك العمل على صك دولي بأي شكل كان. وفيما يتعلق بالسؤال الذي طرحه وفد غواتيمالا بشأن الانخفاض الواضح في ميزانية النتيجة المرتقبة أولا 1 (تعزيز التعاون بين الدول الأعضاء في وضع إطار معياري دولي متوازن)، أشارت الأمانة إلى أن ميزانية 21/2020 المقترحة أعلى من الميزانية المعتمدة لفترة 19/2018. وتعتبر ميزانية الفترة 19/2018 أعلى بعد التحويلات. ويعكس جزء من ذلك طلب الأمانة في عام 2019 الحصول على مزيد من الدعم لعمل اللجنة الدائمة المعنية بحق المؤلف والحقوق المجاورة لأن هناك جدول طموح للغاية للاجتماعات الإقليمية ومؤتمر تم تلقي دعم إضافي من أجله. وقد انعكس الدعم الإضافي في العدد الأعلى في العمود الأوسط، ولكن في الواقع، هناك زيادة بين فترة الثنائية الحالية وفترة الثنائية التالية. وأوضحت الأمانة أن ميزانية صفر المخصصة لثامنا 1 بشأن الاتصالات تعكس حقيقة أن الاتصالات قد تم نقلها تحت التحكم غير المباشر للمدير العام. وأعربت الأمانة عن تفهمها لقلق وفد إندونيسيا وستفكر في الحاجة إلى المعلومات المتعلقة بقطاع حق المؤلف. وأشارت الأمانة إلى أنها مسألة هامة جدا وتأمل أن تستجيب لهذا النوع من القلق بالفعل من خلال أنشطتها المختلفة التي يتم إجرائها وكذلك على المستويات الثنائية أو الإقليمية أو الدولية.

121. وشكر وفد البرازيل الأمانة على التوضيحات المفيدة وأحاط علما على النحو الواجب. وأشار الوفد بشكل خاص إلى التوضيح المتعلق بالنتيجة المرتقبة ثالثا 1. وتساءل الوفد عما إذا كان سيتم إعادة توجيه الأنشطة إلى النتائج المرتقبة ثانيا 2 وثالثا 4. كما تساءل الوفد عما إذا كانت هذه المعلومات لا يمكن أن تكون في الصفحة 36، موارد البرنامج 3، موضحا السبب في أن المبلغ كان صفرا. وأشار الوفد إلى أنه سيكون من المفيد للجميع قراءة ذلك ورؤية أنه على الرغم من أن المبلغ صفر، فلن يتم إيقاف الأنشطة. وذكر أن ذلك سيخفف من مخاوف الجميع ويرسل إشارة واضحة إلى أن الويبو تواصل مشاركتها في هذا النوع من النشاط.

122. وأيد وفد إندونيسيا تأكيدات وفد البرازيل، مشيراً إلى أنه سيكون من المفيد للغاية ومن المريح للوفود أن تعلم أن البرنامج 3 سيظل يقوم بعمل مفيد وممتاز للغاية بشأن ما قاموا به في فترة الثنائية الماضية والحالية. وفيما يتعلق بالنتيجتين رابعا 2 وثامنا 1، أشار الوفد إلى أنه سيكون أكثر ارتياحًا إذا تم التعبير عنها في إطار الموارد المخصصة للبرنامج 3، بصياغة لشرح السبب في أن المبلغ كان صفرا وأن الأمانة ستواصل القيام بتوفير المعلومات والنشر العام فيما يتعلق بحق المؤلف والملكية الفكرية بشكل عام. وشدد الوفد على أن منصب نائب المدير العام لحق المؤلف والصناعات الإبداعية مهم للغاية. وأقر الوفد بأنه سيكون هناك الكثير من الأحداث والأنشطة التي لا يمكن توجيهها إلا إلى حق المؤلف والصناعات الإبداعية ولا يمكن توجيهها نحو إدارة أخرى. وأعرب الوفد عن رغبته في التأكد من أن الأنشطة في إطار النتائج المرتقبة رابعا 2 وثامنا 1 والبرامج ستظل متاحة للدول الأعضاء.

123. وشكر وفد غواتيمالا الأمانة على التوضيحات المقدمة. وأيد الوفد وفدي البرازيل وإندونيسيا في طلب تقديم مذكرة في إطار البرنامج، وأشار إلى أن الصناعات الإبداعية هي محل اهتمام كبير بالنسبة لمنطقة مجموعة بلدان أمريكا اللاتينية والكاريبي.

ولذلك، رأى الوفد أنه من المهم أن يكون هناك إشارة تشير إلى أن هذا الموضوع لم يضيع بالفعل بل يتم تناوله في إطار برامج المنظمة المختلفة.

124. وشكر وفد الإمارات العربية المتحدة الأمانة على توضيحاتها وأيد اقتراح وفد البرازيل وكذلك وفد إندونيسيا وبيان وفد غواتيمالا.

125. وأعرب الرئيس عن تقديره سعادة الوفود على نطاق واسع بالبرنامج، مع مراعاة بعض الصياغة والتأكيد على أن الأنشطة لم يتم تخفيضها في الميزانية، مشيرا إلى أن الأنشطة استمرت نتيجة للتغييرات التي تنتقل بين مختلف البنود. ثانيا، أفاد أنه كان لدى البرازيل سؤال مهم حول عدد الكتب ضمن اتحاد الكتب التي يمكن الوصول إليها (ABC)، وعدد الكتب التي تم استخدامها. وذكر أن الأمانة سترد على هذه النقطة. وشكر الرئيس الأمانة على توضيحاتها وانتقل إلى البرنامج 4.

126. وأعرب وفد البرازيل عن اتفاقه بأن البرنامج 4 كاف كما هو، وأشار إلى العمل المتميز الذي قامت به الأمانة. كما أشار الوفد إلى أن ما قامت به شعبة المعارف التقليدية تحت إشراف مدير الشعبة ومساعد المدير العام وأفاد بأنها اضلعا بعمل جيد للغاية. وذكر الوفد أن اللجنة الحكومية الدولية المعنية بالملكية الفكرية والموارد الوراثية والمعارف التقليدية والفولكلور (IGC) ستناقش في الدورة القادمة توصية إلى الجمعية العامة بشأن عملها. وأعرب الوفد عن أمله في أن يتم الاتفاق على مؤتمر دبلوماسي في فترة الثنائية المقبلة، مشيرا إلى أن هذا الموضوع مهم للغاية ليس بالنسبة للبرازيل فحسب، بل للبلدان الأخرى بما فيها البلدان النامية الكبرى. كما أعرب الوفد عن أمله في التوصل إلى اتفاق متوازن، وأخذ اهتمامات الجميع في الاعتبار، وجعل هذا الاتفاق قابلا للتنبؤ بمتطلبات الكشف عن المنشأ، لأن ذلك سيكون ضروريا لمنح موارد كافية لهذا المجال. وأشار الوفد إلى وجود موارد غير مخصصة تشمل توفير مليون فرنك سويسري في حالة الموافقة على عقد مؤتمر دبلوماسي.

127. وأشار وفد إندونيسيا إلى أن ميزانية البرنامج 4 كافية كما هي. وأيد الوفد بيان وفد البرازيل بشأن عمل وأداء شعبة المعارف التقليدية تحت إشراف نائب المدير العام مينيليك ومدير الشعبة وأيضا حول المضي قدما في المناقشة في إطار اللجنة الحكومية الدولية المعنية بالملكية الفكرية والموارد الوراثية والمعارف التقليدية والفولكلور بشأن الملكية الفكرية.

128. وأيد وفد أوغندا بيان وفدي البرازيل وإندونيسيا. وأشار الوفد إلى التقدم الذي تم إحرازه في اللجنة الحكومية الدولية وشكر نائب المدير العام ومدير الشعبة على العمل الذي تم إنجازه بشأن شعبة المعارف التقليدية. وأكد الوفد على الحاجة إلى تخصيص موارد كافية، كما أشار إلى أن الجمعية العامة حاضرة للاتفاق على ولاية جديدة. وبالتالي، أعرب الوفد عن احتياجه إلى ضمان توفير موارد كافية في عدد من الدورات التي ستعتمدها الجمعية العامة.

129. وأوضحت الأمانة، رداً على التعليق الذي أدلى به وفد أوغندا، أن المستوى الذي وُضعت به الموارد في الميزانية هو نفس المستوى خلال فترة الثنائية الحالية. ووفقا للتوجيهات الصادرة عن قرار الجمعيات، سيتم توفير الموارد للبرنامج 4 حسب الحاجة. كما أنه من المهم معرفة أنه بالنسبة للبرنامج 4، هناك نوعان من العمل، دورات اللجنة الحكومية الدولية وأعمال بناء القدرات. وإذا كان هناك المزيد من الدورات، فعادة ما تكون أنشطة أقل إلى حد ما في مجال بناء القدرات. وأفادت الأمانة إنه إذا لم تكن موارد مستوى البرنامج كافية للدورات الإضافية، وإذا قررت الدول الأعضاء ذلك، فسيتم توفير تلك الموارد من موارد غير مخصصة.

130. ونظرا لعدم وجود تعليقات إضافية من الحضور، انتقل الرئيس إلى الهدف الاستراتيجي الثاني، البرنامج 5.

131. ورحب وفد سويسرا باستراتيجيات التنفيذ المقترحة الرامية إلى مواصلة تحسين نظام معاهدة التعاون بشأن البراءات، بما في ذلك ما يتعلق بتقسيم المهام وتقاسمها بين المكاتب المختلفة والتعاون بين المكتب الدولي والمكاتب. وأفاد أن النظام الإلكتروني لمعاهدة التعاون بشأن البراءات (ePCT) هو أداة مهمة في هذا الصدد. كما ذكر أن التعاون ذو أهمية خاصة بالنظر إلى الدعم الذي يمكن أن يقدمه المكتب الدولي لمكاتب تسلم الطلبات والإدارات الدولية (IAs) من أجل تحسين جودة المنتجات المقدمة. وأعرب الوفد عن سروره أيضا بالتركيز على مواصلة تعزيز القدرة على الصمود والأمن في البنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، حيث أن ذلك يمثل جانبا حاسما لضمان التشغيل الجيد لنظام معاهدة التعاون بشأن البراءات. ورأى الوفد أنه من المهم أن يكون لدى نظام معاهدة التعاون بشأن البراءات عدد كاف من الموظفين ذوي المؤهلات المطلوبة والملائمة وينبغي تخصيص تلك الأولوية للاحتياجات التشغيلية والتحسينات فيما يتعلق بالأعمال الأساسية للمعاهدة. وفيما يتعلق بالتمويل، رحب الوفد بعملية تبسيط أنظمة الرقابة وحساب المدفوعات.

132. وأقر وفد البرازيل بأن معاهدة التعاون بشأن البراءات هي معاهدة ناجحة للغاية وأن ذلك لم يكن عن طريق الصدفة، مشيرا إلى أن هناك فريقا محترفا وعالي المستوى يعمل عليها. وأيد الوفد استمرار توفير الموارد الكافية لذلك، بما في ذلك أدوات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات. وأفاد بأن المعاهدة أنتجت أيضا تقارير من مكاتب تسلم الطلبات والإدارات الدولية، والتي كانت مفيدة في المرحلة الوطنية، لأنها زادت الإنتاجية وجودة العمل الذي قام به الفاحصون. كما ذكر بأن الاستخدام المتزايد للأدوات والخدمات الإلكترونية قد سمح للأطراف في معاهدة التعاون بشأن البراءات بتقديم خدمة سريعة وفعالة لمودعي الطلبات. وأفاد أن النظام الذي يوفره المكتب الدولي أساسي لتحقيق نتائج عالية الجودة في الوقت المناسب. وأشار الوفد إلى أن استراتيجية التنفيذ ذكرت أن أحد أهداف فترة الثنائية هو تحسين الميزات الحالية للنظام، لاسيما فيما يتعلق بالمشاركة. وطلب الوفد من الأمانة توضيح الأنشطة المخططة لفترة الثنائية فيما يتعلق بمشاركة العمل، مشيرا إلى أن ذلك هو خيار تم استكشافه من قبل العديد من مكاتب البراءات لزيادة الإنتاجية وتجنب ازدواجية العمل. وذكر أن التوقعات المتعلقة بإيرادات معاهدة التعاون بشأن البراءات في المستقبل قد استمرت في الاتجاه الإيجابي الذي لوحظ خلال السنوات العشر الماضية. وذكر أنه يمكن استخدام الفائض المتزايد المتوقع لمعاهدة التعاون بشأن البراءات على نحو جيد من خلال توفير تخفيض في الرسوم لأصحاب المصلحة المعنيين. وبهذا المعنى، اقترح الوفد على الفريق العامل المعني بمعاهدة التعاون بشأن البراءات تخفيض الرسوم للجامعات بالبلدان النامية. كما أشير إلى أن هذه طريقة فعالة لزيادة نشاط البراءات من قِبل هذه الجامعات وأنها ستكون متماشية مع النتيجة المرتقبة ثانيا 1، وكذلك مع الهدف الثالث والخامس والسابع من الأهداف الاستراتيجية. واختتم الوفد بقوله أن تخفيض الرسوم هو هدف ولن يؤثر سلبا على قدرة نظام معاهدة التعاون بشأن البراءات على مواصلة تقديم أعماله رفيعة المستوى.

133. وأكد وفد اليابان مجددا على أنه ينبغي أولا تعزيز الإنتاجية وجودة خدمات معاهدة التعاون بشأن البراءات، لاسيما وأن أكثر من 75% من دخل الويبو ناتج عن رسوم معاهدة التعاون بشأن البراءات التي يدفعها مودعو الطلبات. وفي هذا الصدد، رحب وفد اليابان بإعطاء الأولوية للميزانية المخصصة للبرنامج في مشروع اقتراح البرنامج والميزانية. وفي هذا السياق، طلب الوفد معلومات أكثر تفصيلاً حول كيفية تخطيط الأمانة لاستخدام الميزانية المقترحة لتحسين إنتاجية نظام معاهدة التعاون بشأن البراءات وجودته.

134. وأشار وفد الصين إلى أنه على مدار السنين، تم تخفيض عدد الوظائف وتكاليف الموظفين بشكل مستمر. وعلى مدار السنوات الماضية، زادت الطلبات المقدمة في إطار نظام معاهدة التعاون بشأن البراءات، وسيستمر الاتجاه في المستقبل بثبات. وأعرب الوفد عن قلقه من أن الخفض في الوظائف وعدد الموظفين سيضمن حسن توقيت وجودة الطلبات المقدمة في إطار معاهدة التعاون بشأن البراءات، وكذلك الحفاظ على مستوى الخدمة بنظام معاهدة التعاون بشأن البراءات الحالي. كما أشار الوفد إلى أن التوزيع الجغرافي للغات المستخدمة في الطلبات قد تغير. ورأى الوفد أن قطاع معاهدة التعاون بشأن البراءات ينبغي أن يتعامل بنشاط مع التغييرات من خلال تعيين المزيد من الموظفين القادرين على العمل بلغات معينة، ولاسيما تعزيز التعيينات المحددة المدة لأن حركة الوظائف المؤقتة إلى حد ما ستقلل من الكفاءة مع زيادة عدم الاستقرار. كما أيد الوفد اقتراح وفد البرازيل فيما يتعلق بتخفيض الرسوم.

135. وأشارت الأمانة إلى أنه على الرغم من أن المنظمة تحافظ على غطاء محكم للغاية بالنسبة لعدد الموظفين وعلى الرغم من أنها تمكنت من تخفيض عدد الموظفين، إلا أن إنتاجية وجودة عمل الفاحصين مستمرة في الارتفاع. وأوضحت الأمانة أنه بسبب الاستثمار في تكنولوجيا المعلومات لمساعدة الموظفين على القيام بعمل أفضل وأيضا الاستثمار في التدريب وغيرها من الطرق لمحاولة جعل الموظفين أكثر إنتاجية وجعل تجربة عملهم أكثر متعة، من أجل الاستمرار في القيام بأعباء حمل العمل الذي يأتي إلى معاهدة التعاون بشأن البراءات. وفيما يتعلق بالملاحظة التي أبداها وفد الصين، أقرت الأمانة بأن أصل طلبات معاهدة التعاون بشأن البراءات مستمر في التغير. وذكرت أن غالبية الطلبات، بهامش كبير، جاءت من المنطقة الآسيوية. وذكرت أنه قبل عدة سنوات، صوتت الجمعية العامة لمنح الموظفين خيار تأجيل سن التقاعد إلى 65 سنة. ودعت الأمانة الوفود إلى السماح لها بتأخير تنفيذ هذا التغيير من أجل تيسير إدارة الاستنزاف بحيث تستطيع الاستجابة للتركيبة السكانية المتغيرة لطلبات معاهدة التعاون بشأن البراءات. وفي هذه الحالة، سمحت الدول الأعضاء للأمانة بتأجيل المطابقة مع المعيار الجديد لبعد سنة واحدة فقط عن بقية منظومة الأمم المتحدة. وأدى هذا القرار إلى تضخم ديموغرافي للموظفين الذين يتوقع أن يتقاعدوا في سن 60 أو 62 بموجب القواعد القديمة، ولكنهم مارسوا حقهم في العمل ما بين ثلاث وخمس سنوات أطول من المتوقع. لذلك، لم يكن لدى الأمانة مقدار الاستنزاف المتوقع في الموظفين الذين يتحدثون لغات غير آسيوية، والذين بغير ذلك سيتقاعدون ويحل محلهم موظفين يتحدثون اللغات الآسيوية. وكان على الأمانة إجراء عدد من التعديلات غير الكاملة للتعامل مع عبء العمل أثناء انتظارها للحاق بسن التقاعد الخاص بالموظفين. وأعربت الأمانة عن توقعها في السنوات المقبلة لمزيد من الاستنزاف، مما سيتيح لها فرصة لتغيير التركيبة السكانية للموظفين. وأشارت الأمانة إلى أن العديد من الوفود، بما في ذلك وفدا البرازيل والصين، ذكروا أنه قد يكون هناك تغيير في الرسوم المفروضة على فئات معينة من مقدمي الطلبات. وذكّرت الأمانة بالملاحظات السابقة التي أدلى بها وفد البرازيل، والذي أشار إلى أن مسألة تخفيض الرسوم المحتملة للجامعات قد نوقشت بنشاط في الفريق العامل لمعاهدة التعاون بشأن البراءات. وأفادت بأن مكتب كبير الاقتصاديين يبذل قصارى جهده لتزويد الدول الأعضاء بتوقعات حتى تتمكن الدول الأعضاء من تحديد النتائج المترتبة على إجراء أنواع مختلفة من التعديلات على هيكل الرسوم لفئات مختلفة من مقدمي الطلبات. وأفادت أن هذا القرار في النهاية يقع على عاتق الدول الأعضاء. ومن المحتمل أن تكون له بعض العواقب المالية التي تعتبر الأمانة على علم بها وتخطط لها، إذا ما تم اتخاذه، مع افتراض حقائق لم يتم تقديم دليل عليها بعد. وفيما يتعلق بالسؤال المتعلق بتقاسم العمل وما الذي سيتم القيام به في فترة الثنائية المقبلة لدعم هذا الركن الرئيسي الثاني لنظام معاهدة التعاون بشأن البراءات، أشارت الأمانة بأن معاهدة التعاون بشأن البراءات هي في الأساس نظام إيداع بالنسبة لمودعي الطلبات وأداة لتبادل العمل بالنسبة للمكاتب لصالح مودعي الطلبات. كما أشارت الأمانة إلى أربعة مجالات عمل رئيسية في هذا الصدد. وأفادت بأن مجال العمل الأول يأتي في صميم ما تمت

مناقشته خلال السنوات العشر الماضية أو نحو ذلك، أي الجهود المبذولة لتحسين جودة تقارير البحث والفحص، التي تصدرها الإدارات الدولية بموجب نظام معاهدة التعاون بشأن البراءات. وذكرت أن فكرة تلك التقارير هي أن المكاتب، أثناء معالجة المرحلة الوطنية، ليست مضطرة للبدء من الصفر، بل تأخذ في الاعتبار ما أنتجته الإدارات الدولية كنتيجة للمرحلة الدولية لمعاهدة التعاون بشأن البراءات. وأفادت أن الجهود المبذولة لتحسين جودة تلك التقارير مستمرة في كل من الفريق العامل واجتماع الإدارات الدولية في إطار معاهدة التعاون بشأن البراءات. ثانيا، كانت هناك أيضا جهود مبذولة لتوفير روابط أفضل بين الإيداعات الوطنية الأولى وإيداعات معاهدة التعاون بشأن البراءات ومعالجة الطلبات في المرحلة الوطنية، مدرجة في جدول أعمال الفريق العامل. ويشمل ذلك الجهود المبذولة لتحسين ربط العمل الذي أنجزه مكتب الإيداع الأول والعمل الذي أنجزته إدارة البحث الدولي خلال المرحلة الدولية للمعالجة بموجب معاهدة التعاون بشأن البراءات، والجهود المبذولة لتحسين الصلة بين ما حدث في معاهدة التعاون بشأن البراءات والمعالجة الخاصة بالمرحلة الوطنية. وذكرت أنه من الأمثلة الجيدة للغاية على الجهود المبذولة لتحسين تقاسم العمل خلال المرحلة الدولية، التجربة الرائدة التي تجريها حاليا مكاتب الملكية الفكرية الخمسة بشأن البحث والفحص التعاوني، والتي استمرت لمدة 3 سنوات. وذكرت أن المكاتب الخمسة الكبرى في عالم الملكية الفكرية تعاونت لإجراء تجربة تهدف إلى إنشاء تقرير بحث دولي مشترك عالي الجودة. وتولت إحدى الإدارات زمام المبادرة وجمعت التعليقات والمدخلات من المكاتب الأربعة الأخرى، بهدف إنشاء تقرير بحث عالي الجودة للغاية، يأخذ في الاعتبار آراء خمسة فاحصين من حيث الجوهر لفائدة مودعي الطلبات والمكاتب الوطنية. ثالثا، فيما يتعلق بمشاركة العمل، أفادت أن تحسين استخدام قواعد البيانات الحالية التي تسمح بالوصول إلى منتجات العمل في المكاتب الأخرى، مثل منصة نظام الويبو للنفاذ المركزي للبحث والفحص (WIPO CASE)، مما أتاح الوصول بسهولة إلى نتائج البحث التي تنتجها المكاتب الأخرى. وعلى نفس المنوال، ذكرت أن النشاط الرابع، الذي يحظى بترحيب حار من عدد من البلدان، كان تدريب الفاحصين في مكاتب الملكية الفكرية الصغيرة والمتوسطة الحجم على كيفية استخدام منتجات العمل من قبل المكاتب الأخرى. وذكرت أنه لم يكن ذلك بهدف الموافقة عليها دون مناقشة، ولكن على العكس من ذلك، محاولة فهم ما قامت به المكاتب الأخرى لاستغلال هذا النوع من العمل واستخدامه وفقا لقوانينها الوطنية لتقرير منح أو عدم منح براءة الاختراع. وأفادت أن تلك كانت مجرد أمثلة قليلة على مشاركة العمل. وهناك الكثير، لاسيما من ناحية تكنولوجيا المعلومات. وذكرت أن تقاسم العمل يمثل أحد الركنين الرئيسيين لمعاهدة التعاون بشأن البراءات وسيظل مدرجا في جدول الأعمال للسنوات القادمة. وفيما يتعلق بالسؤال المتعلق بالإنتاجية والجودة، أوضحت الأمانة أن بعض المعلومات المطلوبة واردة في مرفق معاهدة التعاون بشأن البراءات، ولاسيما مؤشرات معاهدة التعاون بشأن البراءات. وفيما يتعلق بالإنتاجية، أفادت أن البرنامج زاد بنحو 11% في عام 2017 وبنسبة 4% في عام 2018. وهذا يدل على أن الأمانة قد أولت أهمية كبيرة لمسألة الإنتاجية ودائما ما فعلت ذلك في تطبيق التدابير لتحسينه. وفيما يتعلق بالعمل الداخلي، لدى جميع الشعب الثلاثة في الجزء التشغيلي لمعاهدة التعاون بشأن البراءات تدابير محددة لمراقبة الجودة تعمل الأمانة على تحسينها باستمرار، وتعمل أيضًا مع الأقسام الأخرى من معاهدة التعاون بشأن البراءات لزيادة نظام مراقبة الجودة. وعند النظر في مؤشرات الأداء، أشارت الأمانة إلى أنها كلها إما مرتفعة أو على الأقل في نفس المستوى في العام السابق. وفيما يتعلق بمسألة مكان تخصيص الموارد، أوضحت الأمانة أنها عينت موظفين في تلك اللغات التي حدثت فيها زيادة خاصة في الطلبات. وفي السنوات الماضية، نقلت الأمانة أكثر من 20 وظيفة من الموظفين المتقاعدين في بعض مجموعات اللغات إلى تلك اللغات التي بها احتياجات حقيقية. كما وظفت الأمانة مزيدا من الزملاء، ليس للحصول على موارد قصيرة الأجل فحسب، بل أيضا لأنها حسنت التعاون مع المكاتب المختلفة، وبالتالي تكفل وجود مشاكل أقل في الاتصال سواء على المستوى الشخصي أو الإلكتروني أو الآلي. كما تم إيلاء اهتمام خاص لاستخدام تقنيات معينة مثل نسق XML ونسق التعرف على الصور. كما أشارت الأمانة إلى أنها ستنفق بعض الأموال على تحسين

التعرف الضوئي على الحروف، مما يتيح المزيد من الأتمتة لإجراءات معينة ومن شأنه أن يعزز الإنتاجية. كما تعمل الأمانة على تحسينات الترجمة الآلية، مثل تحرير النشر، مشيرة إلى أن المنظمة ككل قد بدأت تبحث في الذكاء الاصطناعي. وفي شعبة خدمات المعلومات، هناك الكثير من العمل المنجز بشأن أتمتة العمليات. وذكرت أن تلك هي أكثر المجالات ذات الصلة التي استخدمت فيها الموارد المالية. ورداً على سؤال وفد الصين، ذكّرت الأمانة أن جهودا قد بذلت لتعيين موظفين من الصين، وكذلك من جنسيات أخرى، حيثما كان هناك طلب معين. وأفادت أنه لا يمكن أن تحل الموارد قصيرة الأجل بالكامل محل تلك الموارد اللازمة لضمان الدراية الضرورية طويلة المدى. ومع ذلك، هناك مزايا معينة في توظيف الموارد قصيرة الأجل إذا كان هناك عددهم مقصور على نسبة مئوية صغيرة نسبيا. وذكرت أن ذلك يتيح للأمانة مرونة فيما يتعلق بالتعامل مع عبء العمل، كما يسمح بالحصول على الدراية فيما يتعلق بأحدث التقنيات. وأخيراً، ذكرت الأمانة أنها ستحافظ بالتأكيد على قوة عاملة مستقرة بتلك اللغات، إن لم تزد منها.

136. وأعرب وفد إيران (جمهورية - الإسلامية) عن رأي مفاده أن معاهدة التعاون بشأن البراءات وكذلك لجنة البراءات تعملان بشكل جيد للغاية. وفيما يتعلق بتخفيض الميزانية المخصصة للموظفين المؤقتين بنسبة 40%، طلب الوفد المزيد من التوضيحات بشأن هذا التخفيض. وفيما يتعلق بمشاركة العمل بين المكاتب، أشار الوفد إلى أن هناك آراء متباينة بين الدول الأعضاء بشأن تقاسم العمل على أساس المناقشة في لجنة البراءات. كما طلب الوفد توضيحا بشأن ما إذا كان تقاسم العمل الحالي بين المكاتب في البرنامج والميزانية يختلف عن الموقف المتباين الحالي بين الدول الأعضاء في لجنة البراءات.

137. وأخذت الأمانة الكلمة مرة أخرى للرد على أسئلة الوفود. وأكدت الأمانة من جديد على نقطتها السابقة التي مفادها أن تقاسم العمل هو بالفعل الركن الثاني لمعاهدة التعاون بشأن البراءات، كما أشارت إلى أن معاهدة التعاون بشأن البراءات تتعلق إلى حد كبير بتقاسم العمل. وأفادت بقولها ماذا سيكون الغرض غير ذلك من إنشاء تقرير البحث والفحص لصالح المكاتب. كما أشارت الأمانة إلى أن الأمر متروك لكل مكتب وطني بعد ذلك ليقرر إلى أي مدى يرغب في استغلال منتج العمل المقدم بموجب معاهدة التعاون بشأن البراءات. وبالمثل، على كل مكتب وطني أن يقرر إلى أي مدى، إن وجد، يرغب في استغلال نتائج البحث والفحص من قبل أي مكتب آخر. وتهدف معاهدة التعاون بشأن البراءات إلى توفير منتج عالي الجودة للبحث والفحص، والذي يتم إتاحته للمكتب. وذكرت أن الأمر متروك للمكتب لاتخاذ قرار بناءً على سياساته الوطنية وبناءً على قوانينه وممارساته الوطنية، إلى أي مدى يرغب على الإطلاق في استغلال منتج العمل ذلك. وأفادت أن الهدف بالنسبة لتلك المكاتب التي ترغب في استغلال تلك الأنواع من منتجات العمل هو أن تسعى إلى تحقيق أعلى مستويات الجودة والتي من شأنها تيسير عمل تلك المكاتب في المرحلة الوطنية. وذكرت أنه تم التوضيح بأن تخفيض الميزانية المخصصة للوظائف المؤقتة يرجع بشكل رئيسي إلى مشروع كبير لتأمين معاهدة التعاون بشأن البراءات يسمى "المنصة الآمنة المرنة لمعاهدة التعاون بشأن البراءات". وأفادت أنه عندما بدأ هذا المشروع، انعكست بعض الوظائف المؤقتة في الميزانية العادية. وعندما اتفقت الدول الأعضاء على ضرورة إدراج هذا المشروع في مشاريع المخطط العام لتجديد مباني المقر، تمت إزالة تلك الوظائف المؤقتة أو نقلها إلى ميزانية المخطط العام لتجديد مباني المقر، وبالتالي يمكن تخفيض الميزانية العادية وفقاً لذلك.

138. ونظرا لعدم رغبة لدى أي وفد آخر في أخذ الكلمة، اقترح الرئيس الانتقال إلى البرنامج 6.

139. ورحب وفد سويسرا بتأكيد الخدمات المقدمة والإنتاجية لنظام مدريد وتحسينها، مشيرا إلى أنه من الأهمية بمكان بذل كل الجهود اللازمة لضمان حسن سير النظام مع جودة الخدمة المقدمة والتسجيلات، لاسيما فيما يتعلق بجودة ترجمة المنتجات

والخدمات المدرجة، وتوقيت التعامل مع القضايا، وكذلك نظام المعلومات. وأفاد أن هناك خطورة من عدم الرضا المتزايد للعملاء، والتي يمكن أن تلحق الضرر بجاذبية النظام. ورحب الوفد بالتدابير المقترحة للتغلب على ذلك فيما يتعلق بالمنصة الجديدة وكفاءة الموظفين. وعلى هذه الخلفية، فإن زيادة النظم المالية بنسبة 4.8% وتعزيز الموظفين مقارنة بفترة الثنائية السابقة ليست مبررة فحسب بل ضرورية بالفعل.

140. وأعلن وفد البرازيل أن القاعات السفلي في الكونغرس البرازيلي قد وافقت بالإجماع على تصديق البرازيل على بروتوكول مدريد في الشهر السابق. وقد وافقت الأطراف من كل جانب من الطيف السياسي على ذلك، مما يدل على توافق في الآراء بشأن ضرورة تحديث نظام الملكية الفكرية في البرازيل ودمج البلاد في الأسواق العالمية. وأفاد أنه من المقرر أن يصوت مجلس الشيوخ البرازيلي على التصديق على البروتوكول في الأسبوع التالي، والذي، إذا تمت الموافقة عليه، سينهي العملية في الكونغرس ويسمح للوفد بإيداع وثيقة الانضمام لدى الويبو. ودون الحكم مسبقا على نتيجة التصويت في مجلس الشيوخ، يعتبر الوفد بالفعل في مرحلة متقدمة للغاية من الإعداد. وأفاد أن مكتب العلامات التجارية البرازيلي قام بتحسين إجراءات تطبيق العلامات التجارية من خلال الرقمنة وزيادة الإنتاجية والقضاء على العمل غير الضروري. وقد أتاح ذلك فحص طلبات العلامات التجارية بعد تسعة أشهر من إيداعها في البرازيل، بما يتماشى مع المعايير التي حددها بروتوكول مدريد. وتطلع الوفد إلى تقليل وقت الانتظار أكثر. وذكر أنه بعد الموافقة النهائية على البروتوكول في مجلس الشيوخ وإيداع وثيقة الانضمام، فإنه يتوقع أن يبدأ العمل ببروتوكول مدريد بحلول نهاية العام. وسيكون الدعم المقدم من الويبو هو المفتاح لضمان سير العمليات بسلاسة. وأشار الوفد إلى أنه يناقش حاليا مع الشعبة القانونية في مدريد ترجمة قائمة سلع وخدمات مدريد إلى البرتغالية، مما يتيح حسن سير نظام بروتوكول مدريد في مكتب العلامات التجارية لبلاده. وذكر أنه تم أيضا دمج تكامل إصدار النظام المتكامل لإدارة المعاشات التقاعدية الذي يستخدمه مكتب العلامات التجارية البرازيلي مع نظام مدريد. وأشار الوفد إلى وجود مخالفات تصنيف في خط الأساس في عام 2017، والتي كانت بنسبة 45% مع مستهدف لعام 2020 بنسبة 30%. وطلب الوفد من الأمانة تقديم معلومات بشأن الإجراءات المتخذة لخفض هذه النسبة. وفيما يتعلق بحسن توقيت المعاملات، طلب الوفد من الأمانة توضيح سبب ارتفاع عدد الأيام. وأخيراً، طلب الوفد المزيد من التفاصيل فيما يتعلق بتطوير منصة مدريد الجديدة لتكنولوجيا المعلومات وتكاملها مع المجموعة المكتبية للنظام المتكامل لإدارة المعاشات التقاعدية.

141. ورحب وفد اليابان بزيادة مخصصات الميزانية للبرنامج 6، نظام مدريد، لأنه ثاني أكبر مصدر لإيرادات الويبو. وتوقع الوفد أن تزيد الموارد من الموارد غير الشخصية بنسبة 20.7% ورحب بتفسير مفصل عن خدمات المتعاقدين الآخرين، والتي زادت بشكل كبير.

142. وأشار وفد الصين إلى أن تكاليف الموظفين، بما في ذلك أعدادهم، انخفضت خلال فترة 21/2020. وذكر أنه خلال العامين المقبلين، ستزيد التسجيلات والطلبات الخاصة بنظام مدريد بنسبة 18% و4% على التوالي. وفي ظل هذه الظروف، ينبغي توفير موارد كافية للبرنامج لضمان كفاءة الخدمة ونظام الخدمة في نظام مدريد. وأشار إلى أنه في الآونة الأخيرة تغيرت الطلبات المودعة في إطار نظام مدريد جغرافيا. ولذلك، أعرب الوفد عن أمله في أن تأخذ الأمانة أو المنظمة في المستقبل في الاعتبار هذا التغيير في التوظيف. وفي الوقت نفسه، أكد الوفد على مشكلة اللغة في نظام مدريد. وذكر أنه في الوقت الحاضر، تضمنت اللغات العاملة الإنجليزية والفرنسية والإسبانية، بينما لا تعد الصينية والروسية والعربية لغات عاملة في النظام. وبالنسبة للوفد، تؤثر آلية اللغة هذه، إلى حد ما، على طلبات الشركات الصينية واستخدامها للنظام. وذكر

أنه في اجتماع الفريق العامل للعام السابق، قدم الوفد طلبا لزيادة اللغات العاملة وإعداد تقرير عن الآثار المالية للنظام في هذا الصدد. وأعرب الوفد عن أمله في أن تعمل الأمانة بسرعة على تقديم ذلك التقرير بحيث ييسر مناقشات الدول الأعضاء في يوليو بحيث تكون هناك معلومات كافية في هذا الصدد قبل شهر يوليو.

143. وأثنى وفد الإمارات العربية المتحدة على عمل شعبة مدريد بالتعاون مع السلطات المعنية في الإمارات للمساعدة في الانضمام إلى نظام مدريد. وأشار الوفد إلى أهمية النتيجة المرتقبة ثانيا 5 في زيادة عدد أعضاء مدريد بمقدار ستة أعضاء إضافيين في عام 2021. وعلق الوفد قائلاً إن اللغات التي من شأنها مساعدة بلدان مثل الإمارات العربية المتحدة في الانضمام إلى نظام مدريد، حيث أنها ستيسر العملية وأيضا التواصل مع المستخدمين. وأفاد الوفد أنه قد طلب أن يكون للانضمام إلى نظام مدريد تأثير اقتصادي، وأراد معرفة ما إذا كانت الاستراتيجية الخاصة بشعبة مدريد تفعل ذلك بالنسبة للبلدان المنضمة إلى النظام.

144. وأخذت الأمانة الكلمة للرد على أسئلة الوفود وأشارت إلى أنه من المقرر أن يجتمع فريق مدريد العامل في الفترة من 22 يوليو إلى 26 يوليو 2019. وأفادت أنه من بين الموضوعات المهمة على جدول الأعمال نظام اللغات الخاصة بالنظام. وذكرت الأمانة أنها أعدت وثيقة تناقش القضية، مع تحديد عدد من قضايا المبادئ وعدد من خيارات التنفيذ (بما في ذلك الآثار المالية والمتعلقة بالموارد). وأفادت أنه سيتم نشر تلك الوثيقة في شهر مايو. كما ذكرت انه من المرجح أن تجد الوفود المهتمة بمسألة نظام اللغة في النظام الوثيقة مفيدة من حيث معرفة القضايا التي تنشأ والمسارات التي يمكن المضي بها قدما. وفي نهاية المطاف، يتعين على الدول الأعضاء اتخاذ قرار إضافة لغات جديدة إلى النظام، وسيتم مناقشته خلال الفريق العامل. ثم ردت الأمانة على الأسئلة الثلاثة التي طرحها وفد البرازيل. ويتعلق السؤال الأول بالمخالفات المتعلقة بالتصنيف. وأفادت الأمانة أنها لم تكن ناجحة بشكل خاص في السنوات الأخيرة من حيث القضاء على هذه المخالفات. وأفادت أن الأمر بحاجة إلى تركيز الأمانة بالفعل وأعربت عن أملها في أن يتحسن الوضع خلال السنوات القليلة المقبلة، على الرغم من أن الأمر ليس بهذه البساطة ليتم حله. وذكرت أن الإجابة تكمن في سياسة تصنيف المكتب الدولي وكيفية ارتباطها بممارسات مكاتب المنشأ والأطراف المتعاقدة المحددة، وربما أيضا في أدوات تكنولوجيا المعلومات التي من شأنها أن تساعد مودعي الطلبات على إعداد الطلبات بشكل أفضل مما سبق إعدادها حالًا. وأفادت أن نسبة الانتظار تحسنت مقارنة بالسنة أو السنتين الماضيتين. وتهدف الأمانة إلى الوصول إلى وقت انتظار لمدة 30 يوما لمعظم المعاملات في فترة الثنائية المقبلة. وتم توضيح ذلك في مؤشرات الأداء للبرنامج والميزانية المقترحة. ولتقديم فكرة عن التحسينات، أوضحت الأمانة أنه كان هناك معدل انتظار كبير للتصويبات، أكثر من 100 يوم، وأنها تمكنت من خفضه حاليا إلى 50 يوما. وعلى الرغم من وجود بعض التحسينات الهامة، أعربت الأمانة عن اتفاقها بأن هذه الجهود يجب أن تكون مستدامة. وأفادت أنه إذا لم تكن هناك مشكلات كبيرة غير متوقعة، وكانت القضايا الرئيسية غير المتوقعة في كثير من الأحيان عبارة عن زيادات لا يمكن التنبؤ بها في معدلات الإيداع، والتي تضع بعض الضغوط على النظام، على الرغم من أنها إيجابية، فمن المتوقع أن يستمر الانتظار في التحسن. وفيما يتعلق بالسؤال الأخير من البرازيل المتعلق بمنصة تكنولوجيا المعلومات وبالتحديد الرابط مع النظام المتكامل لإدارة المعاشات التقاعدية، أفادت الأمانة إلى أنه من الواضح أن أحد المحاور الرئيسية لعمل المكتب الدولي الذي يتطلع إلى الأمام هو تحسين تبادل البيانات مع المكاتب بحيث تتلقى الأمانة بيانات عالية الجودة من المكاتب تتيح لها معالجة طلبات الخدمة بشكل أكثر كفاءة. ومن الواضح أنه إذا استخدمت المكاتب مرفق النظام المتكامل لإدارة المعاشات التقاعدية، فيجب أن يكون هناك اتصال سهل مع أنظمة مدريد الحالية أو المستقبلية لتكنولوجيا المعلومات. وأفادت أنه لدى اليابان سؤال محدد للغاية حول الزيادة في ميزانية الخدمات التعاقدية بنسبة 40%، ولدى الصين سؤال ذي صلة فيما يتعلق بانخفاض موارد الموظفين.

وذكرت أن تلك في الواقع أسئلة ذات صلة. ومن الأفضل تلخيص الموقف على النحو التالي: لدى الأمانة مجموعة من الموارد البشرية من الموظفين (بعقود محددة المدة ومؤقتة)، والزملاء والمتدربين والمتعاقدين المستقلين وموظفي الوكالة. وهناك مزيج من أنواع العقود، بعضها مستقر للغاية، وبعضها ثابت، وبعضها دائم ومستمر، وبعضها أقل استقرارا. وشهدت موارد الموظفين انخفاضا بنسبة 19% بالموظفين المؤقتين، رغم أن هناك زيادة بنسبة 42% في موارد غير الموظفين للزمالات. وهناك زيادة بنسبة 40% في الخدمات التعاقدية الأخرى. وتفسر هذه التحولات بين تلك الفئات الموزعة على مدار السنوات التحولات في أنواع عقود الموارد البشرية التي تعتمد عليها الأمانة. وهذا يعني ببساطة أنه على مدار فترة الثنائية، كان هناك عدد أكبر من الأشخاص بأنواع معينة من العقود أكثر من أنواع العقود الأخرى. ونجحت الأمانة في تحسين مدة الانتظار على مدار السنوات القليلة الماضية بشكل كبير مع هذا المزيج من أنواع العقود. ومن الصحيح أن قدرا معينا من الاستقرار الإضافي سيكون موضع ترحيب، ولكن من الجيد أيضا وجود الزملاء، لأن هذه الموارد على سبيل المثال تأتي من المكاتب الوطنية، ولديهم خبرة كبيرة، وغالبا ما يكونوا فاحصين أساسيين. وأفادت أن تناوبا معينا يمكن أن يكون صحي نظرا لوجود أشخاص أصغر سناً، وقد يؤدى ذلك على المدى الطويل إلى توفير خدمة أفضل وقوي عاملة أكثر انتشارا من الناحية الجغرافية. وذكرت ان التوازن الجغرافي للقوى العاملة مهم جدا للأمانة في ضوء الاستخدام المتغير للنظام. وأفادت أنه في قسم عمليات مدريد، هناك مزيج جغرافي جيد إلى حد ما بسبب برنامج الزمالة، الذي يسمح للأمانة بجمع أشخاص من مختلف البلدان. وذكرت الأمانة أنه، في الشعب الأخرى، تحتاج إلى التركيز أكثر قليلاً على جلب الموارد من البلدان الأحدث، وهي بلدان بروتوكول مدريد، ولكن هذا أيضا شيء تعمل عليه الأمانة باستمرار. وباختصار، من الجيد أن يكون هناك مزيج من الموارد المحددة المدة والمرنة، مع ملاحظة أن الوقائع أثبتت أن الأمانة يمكنها القيام بعمل جيد بالرصيد الحالي، ولكن الوضع الأكثر استقرارا سيكون موضع ترحيب. وفيما يتعلق بإمكانية إجراء تحليل للأثر بالنسبة للأعضاء المنضمين المحتملين، وهو السؤال الذي طرحه وفد الإمارات العربية المتحدة، أشارت الأمانة إلى أنها على اتصال دائم مع البلدان التي قد ترغب في الانضمام إلى النظام، وفي كثير من الأحيان تطلب البلدان هذا التحليل، والذي قامت به الأمانة كجزء أساسي من العمل التحضيري. وأفادت أن منطقة مدريد تعمل مع كبير الاقتصاديين حول هذه المسألة. وإذا كان الوفد مهتما بهذا التحليل، فإنه يمكن إنتاجه.

145. وأخذ الرئيس الكلمة وسأل عما إذا كان هناك المزيد من التعليقات أو المخاوف. ونظرًا لعدم وجود طلبات أخرى للحصول على الكلمة، فتح الرئيس الباب لطرح الأسئلة والتعليقات حول البرنامج الحادي والثلاثين لنظام لاهاي. ونظرا لعدم وجود تعليقات على البرنامج الحادي والثلاثين، انتقل الرئيس إلى البرنامج 2 والثلاثين، نظام لشبونة.

146. ورحب وفد سويسرا بالتركيز على تنفيذ الترويج لنظام لشبونة، بما في ذلك وثيقة جنيف. وذكر أنه بالنظر إلى فكرة زيادة عدد مستخدمي النظام، سيكون من المهم التحضير لبدء نفاذ وثيقة جنيف. وإذا تم تحقيق الأهداف المتوقعة، فإنه يعتقد أن هذا سيكون هو الحال. وذكرت أنه بعد الانضمام، ينبغي أن يكون هناك متابعة جيدة للأعضاء الجدد، لاسيما البلدان النامية والبلدان الأقل نمواً. كما ينبغي أن تقوم الويبو بذلك. كما أنه من المهم تقديم المساعدة التقنية عبر الإنترنت وفقًا للاحتياجات التي عبرت عنها البلدان والنهج المدفوع بالاحتياجات. وذكر أنه لضمان حسن سير النظام بعد بدء نفاذ وثيقة جنيف، نحتاج إلى التأكد من وجود تكيف مناسب مع الاحتياجات الجديدة للنظام على النحو المتوخى في النقطة 10 فيما يتعلق بالنتائج المتوقعة والنواتج للبرنامج على النظام.

147. وأخذ وفد الولايات المتحدة الأمريكية الكلمة للتعبير عن تعليقاته الموجهة إلى البرنامج 32 والمرفق الثالث. وبالإشارة إلى اقتراح الأمانة بأن الاتحادات الممولة من الاشتراكات، واتحادات لاهاي ولشبونة قد ساهمت بمساهمة اسمية بنسبة 1%

من العائدات في النفقات المشتركة، أفاد الوفد أنه مع ذلك وفيما يتعلق باتحاد لشبونة، كانت هذه المساهمة مجرد 7.700 فرنك سويسري خلال فترة الثنائية. وذكر أن هذا الاقتراح لا يعالج ظلم منهجية التخصيص المستخدمة. وأفاد الوفد أن الجدول 11 من الملحق الثالث يشير إلى أن معاهدة التعاون بشأن البراءات ستظل تغطي حوالي 91% من جميع النفقات العامة وأن نظام مدريد سيغطي حوالي 0.9% بينما تساهم الاتحادات الثلاث الأخرى بأقل من واحد في المائة مجتمعة. وأشار الوفد إلى أن لجنة البرنامج والميزانية تناقش منهجيات تخصيص ميزانية بديلة منذ عام 2015، بما في ذلك اقتراح قدمته الولايات المتحدة الأمريكية في عام 2017 للتخصيص النسبي لكل من المصاريف المباشرة وغير المباشرة بين الاتحادات. ورأى الوفد أن تخصيص 1% من المصروفات المشتركة للاتحادات الممولة من الاشتراكات واتحادي لاهاي ولشبونة يعتبر حدا أدنى للوفاء بالمتطلبات القانونية لمعاهدات الويبو. وأفاد أن كل معاهدة من معاهدات الاتحادات الممولة من الاشتراكات تشترط تحصيل الدخل الكافي لتغطية نفقات ذلك الاتحاد، بما في ذلك حصته من النفقات العامة للمنظمة. وفي حين أعرب الوفد عن رغبته في مزيد من التحرك نحو التناسب في تقسيم النفقات المشتركة بين الاتحادات بمرور الوقت، رأى الوفد أن نسبة ثابتة أعلى من النفقات العامة في ميزانية 21/2020 ستعكس مساهمة أكثر إنصافًا من تلك الاتحادات التي لا تساهم حاليا في النفقات المشتركة.

148. وأعرب وفد إيران (جمهورية - الإسلامية) عن سعادته للانضمامات الجديدة إلى اتفاق لشبونة ووثيقة جنيف، والتي تمثل مؤشرات إيجابية للترويج للنظام. وشدد الوفد على أهمية المساعدة القانونية والتقنية التي تقدمها الأمانة. وذكر أن هذه البرامج تظل تلعب دورا مهما في جذب المزيد من الطلبات المقدمة في إطار النظام. وأبرز الوفد أهمية الأنشطة الترويجية لنظام لشبونة باعتباره واحدا من الاتحادات التي تديرها الويبو على قدم المساواة. وفي الختام، خلص الوفد إلى القول بأنه يقدر الأداء المميز لأمانة الويبو وسجل لشبونة خلال فترة الثنائية الحالية.

149. وشكر وفد إيطاليا الأمانة على العمل الذي تم تنفيذه حتى الآن وشدد على أهمية الترويج. وأشار الوفد إلى أن لديه بعض التحويلات الإيجابية في نظام لشبونة وفي وثيقة جنيف بشأن ما يتعلق بالدولة التي تنضم للنظام وأفاد كذلك أن الاتحاد الأوروبي يقترب، ولذلك فإن هذا هو شيء إيجابي للغاية.

150. وأعرب وفد الصين، عند الإشارة إلى أن تطوير نظام لشبونة لا يزال قيد العمل، عن وجهة نظر مفادها أنه من منظور طويل الأجل، يتعين توفير موارد كافية للنظام حتى يتسنى تطويره بالكامل في المستقبل.

151. وأخذت الأمانة الكلمة لتناول تعليقات الوفود. وأفادت أنه بالنسبة لسجلات الويبو الثلاثة المهمة، هناك سجل مزدهر، وهو نظام مدريد وهناك نظامان في حالة عجز. وفيما يتعلق بنظام لاهاي، ذكرت أن الاستثمار الحالي ضروري. ومع هذا الاستثمار، سيتم إنشاء أعمال جديدة للنظام، كما أفادت أن منصة تكنولوجيا المعلومات الجديدة تلعب دورا مهما. وسيتم عكس حالة العجز في أقرب وقت ممكن. وذكرت الأمانة أنها وسجل لاهاي قصارى تبذلان قصارى جهدهما لتحسين الوضع. وفيما يتعلق باتحاد لشبونة ووثيقة جنيف، ذكرت الأمانة أنها تلقت عددا كبيرا من المؤشرات الإيجابية على اهتمام البلدان النامية والبلدان غير الأعضاء في اتحاد لشبونة، وهو أمر مشجع للغاية.

152. ونظرا لعدم وجود طلبات أخرى للحصول على الكلمة، شرع الرئيس في بدء المناقشات حول البرنامج 7.

153. وأشار وفد البرازيل إلى أنه قد طبق تسوية المنازعات في مكتبه للملكية الفكرية في عام 2013 بمساعدة مركز الويبو للتحكيم والوساطة (المركز) مع نتائج واعدة للغاية. وأفاد أنها وفرت حلاً أسرع للنزاعات عند مقارنتها بالإجراءات القضائية، ولم

ينتج عن ذلك انخفاض في إنفاق الأطراف التي لديها نفقات قانونية فحسب، بل أدى أيضا إلى زيادة اليقين القانوني لأن القرارات كانت أسرع. وكان الاتحاد مسؤولا أيضا عن متابعة العمليات التي تقوم بها هيئة الإنترنت للأسماء والأرقام المخصصة (ICANN). وبهذا المعنى، كان للوفد اقتراح تعديلات صغيرة في النقطة الأخيرة من استراتيجية التنفيذ. وأفاد أن تلك النقطة ذكرت أن المركز سوف يراقب ويشارك في العمليات التي تقوم بها هيئة الإنترنت للأسماء والأرقام المخصصة لمراجعة حماية حقوق العلامات التجارية. وذكر أن التعديل الذي يقترحه الوفد هو استبدال العلامة التجارية لآلية حماية الحقوق القائمة على الملكية الفكرية. وذكر أن آلية الاعتراض على الحقوق القانونية لدى هيئة الإنترنت للأسماء والأرقام المخصصة لا تنطبق على العلامة التجارية فحسب، بل تنطبق أيضا على أسماء المنظمات الحكومية الدولية ومختصراتها. وأفاد أنه سيكون الأمر أدق إذا تم استخدام الملكية الفكرية بدلاً من العلامات التجارية فقط.

154. وأشار وفد كندا، فيما يتعلق بالتعديل المقترح على نقطة وفد البرازيل، إلى أنه سيحتاج إلى التشاور مع الخبراء في العاصمة قبل إجراء أي تغييرات رسمية.

155. وأشارت الأمانة، ردا على اقتراح وفد البرازيل بتوسيع الإشارة من العلامة التجارية إلى الملكية الفكرية من خلال شرح عام، إلى أن الجزء المعني من استراتيجيات التنفيذ هو وصف واقعي محافظ لنطاق المشاركة التي تعهد بها المركز مع هيئة الإنترنت للأسماء والأرقام المخصصة، لأن القاسم المشترك لجميع آليات حماية الحقوق المعمول بها مع هيئة الإنترنت للأسماء والأرقام المخصصة في الوقت الحالي هو العلامات التجارية، وهو النطاق الذي يعد على المحك. وذكرت أن المثال على ذلك هو المراجعة على وشك البدء في هيئة الإنترنت للأسماء والأرقام المخصصة لنظام السياسة الموحدة لتسوية النزاعات الحالي، والذي تم تأسيسه بواسطة الويبو بموافقة الدول الأعضاء واعتماده من قبل هيئة الإنترنت للأسماء والأرقام المخصصة. وأفادت أن تلك المراجعة ستركز على وجه الخصوص على الطريقة التي تسير بها السياسة الموحدة لتسوية النزاعات حتى الآن، بما يقتصر على حماية العلامات التجارية في أعقاب عملية الويبو الأولى لأسماء الحقول على الإنترنت. وذكرت أنه خارج نطاق هيئة الإنترنت للأسماء والأرقام المخصصة، من حيث نظام أسماء الحقول بشكل أعم، لدى الدول الأعضاء من خلال السجلات الوطنية، مثل ما تمثله (BR) بالنسبة للبرازيل، المرونة لحماية أكثر من العلامات التجارية، كتغطية الأسماء التجارية أو الأسماء الشخصية أو أسماء المؤسسات العامة. وذكرت أن تلك هي اختيارات قام بها عدد من نطاقات المستوى الأعلى لعنوان البلد (ccTLDs). وأفادت أنه في العمل الذي تم مع هيئة الإنترنت للأسماء والأرقام المخصصة، لم يدخل هذا حيز التنفيذ، لأن نطاقات المستوى الأعلى لعنوان البلد ليست ضمن إطار ولاية هيئة الإنترنت للأسماء والأرقام المخصصة. وذكرت أن هذه هي بعض الخلفية الواقعية للنطاق كما هي واردة في هذه الاستراتيجية الخاصة بالتنفيذ.

156. وشكر وفد البرازيل الأمانة على تقديم ردها. وأوضح الوفد أن الفكرة ليست توسيع نطاق أنشطة المركز ليشمل نطاقات المستوى الأعلى لعنوان البلد أو السجلات الوطنية. واتفق الوفد تماما مع التفسير الذي قدمته الأمانة بأنه يجب ترك الأمر للسجلات الوطنية لتقرر ما إذا كانت تريد نطاق حماية أوسع أو أضيق. وفيما يتعلق بهيئة الإنترنت للأسماء والأرقام المخصصة، والتي تمثل هدف التعديل المقترح، كانت الاعتراضات على الحقوق القانونية ضمن برنامج النطاقات العامة من المرتبة العليا (gTLD) الجديد الخاص بها. ويشمل ذلك آلية لحماية أسماء المنظمات الحكومية الدولية والمختصرات الخاصة بها، والتي ليست بالفعل علامة تجارية لأنها غير مسجلة، مشيرا إلى أنه ليس لها استخدام تجاري، وما إلى ذلك، وأن لها طبيعة مختلفة تماما. وذكر أن هذا هو السبب في وجود مادة الحماية بموجب اتفاقية باريس. وأحاط الوفد علما بالتعليقات لكنه استمر

في الإعراب عن اعتقاده بأن آلية حماية الحقوق المستندة إلى بروتوكول الإنترنت داخل هيئة الإنترنت للأسماء والأرقام المخصصة ستكون أوسع قليلا، في حين أنها ستحافظ على دقة ما تمت مناقشته في آلية الاعتراض على الحقوق القانونية.

157. ونظرا لعدم وجود تعليقات أخرى بشأن البرنامج 7، فتح الرئيس الباب لمناقشة البرنامج 8.

158. وافتتح الرئيس الجلسة، مواصلا مناقشة البند 6 من جدول الأعمال، مشروع البرنامج والميزانية لفترة الثنائية 21/2020. وأشار الرئيس إلى أن اللجنة ستواصل استعراضها للبرامج بدءاً من الهدف الاستراتيجي الثالث ومتابعة استعراض الأهداف الاستراتيجية واحدا تلو الآخر. وقبل بدء المناقشات، قدم الرئيس بضع ملاحظات عامة ولخص الوضع الحالي للمناقشات. وأشير إلى أن بعض الأعضاء أثاروا موضوع خدمة الويبو للأختام الزمنية الرقمية وأن الأمانة أشارت إلى أنه سيتم تقديم عرض تقديمي هذا الأسبوع. واقترح الرئيس تناول هذا البند في إطار البرنامج 28، حيث ورد في مشروع الاقتراح. كما أشار الرئيس إلى أن الأمانة قد أصدرت مجموعة أسئلة وأجوبة حول هذا الموضوع في وقت سابق من هذا الأسبوع وذلك للتنسيق مع الأمانة إذا كانت هناك حاجة إلى نسخ. وأشار الرئيس إلى أنه بعد أن عملت اللجنة من خلال القراءة الأولى للبرنامج، اقترح أن تمضي اللجنة بعد ذلك في النظر في الملحق الثالث، وهو منهجية تخصيص الإيرادات والنفقات حسب الاتحاد، والتي أثارها أيضا العديد الوفود وكانت موضوع العديد من الأسئلة. وبالإضافة إلى ذلك، أشير إلى أن العديد من الوفود أثارت موضوع مخصصات مكافأة الأداء، المنصوص عليها في بياناتها الافتتاحية، مع التذكير بأنه سيتم معالجة هذه المسألة في إطار البرنامج 23، حيث تم إدراج ذلك بالترتيب العادي. ثم أشار الرئيس إلى أنه في جلسة اليوم السابق، استعرضت اللجنة البرامج في إطار الهدفين الاستراتيجيين الأول والثاني واستفادت من الإيضاحات التي قدمها مديرو البرامج المعنيون. وأفاد أنه سينتقل بعد ذلك إلى تلخيص استنتاجات تلك المناقشات. وذكر أنه بدءا من الهدف الاستراتيجي الأول، البرنامج 1، هناك تغييران محددان، كلاهما على الصفحة 28 من النسخة الإنجليزية. وأفاد أن هناك تعديلات للأهداف الخاصة بمؤشرات الأداء الرئيسية، تشير إلى مستوى الرضا وإجراءات المخاطر والتخفيف، حيث تمت إضافة إجراء تخفيف ثاني، وفقا للبرنامج والميزانية المعتمدين لفترة الثنائية 2018/ 2019، يتعلق بـ "توفير معلومات دقيقة وفي الوقت المناسب للدول الأعضاء"، اقتباسات قريبة. وفيما يتعلق بالبرنامج 2، هناك تغيير مماثل في الصفحة 31 على إجراءات المخاطر والتخفيف منها. وذكر أنه مرة أخرى كانت إضافة إجراء تخفيف ثاني وفقًا للبرنامج والميزانية المعتمدة لفترة 19/2018، "توفير معلومات دقيقة وفي الوقت المناسب إلى الدول الأعضاء". وفيما يتعلق بالبرنامج 3، في الصفحة 36، هناك عدة تفسيرات إضافية متضمنة أو تم طلبها في البرنامج 3 فيما يتعلق بثلاثة عناصر مختلفة. أولاً، تحول الأنشطة التي انعكست سابقا بموجب النتيجة المرتقبة ثالثا 1 في النتيجتين المرتقبتين ثالثا 2 وثالثا 4، على التوالي، مع الاستمرار في دعم العمل بشأن استراتيجيات الملكية الفكرية الوطنية التي تنفذها المكاتب في البرنامجين 9 و10. ثانياً، تحول الأنشطة والموارد الواردة سابقا بموجب النتيجة المرتقبة رابعا 2 إلى النتيجة المرتقبة رابعا 4. ثالثا، التواصل المستمر بشأن القضايا المتعلقة بحق المؤلف كما هو موضح سابقا في النتيجة المرتقبة ثامنا 11. ولم يقرأ الرئيس التفسيرات الكاملة، مشيرا إلى أنه بعد الانتهاء من هذا التفسير، ستعمم الأمانة المشروع. وأشار الرئيس متابعا إلى عدم وجود تغييرات مقترحة على البرنامج 4. وانتقل إلى الهدف الاستراتيجي الثاني، وأشار إلى أنه بالنسبة للبرنامج 5 و6 و31، لم تحدث تغييرات. وفيما يتعلق بالبرنامج 32، نظام لشبونة، ليست هناك تغييرات محددة، لكن الرئيس أشار إلى أن هناك العديد من الوفود التي أحيلت إلى الملحق الثالث ومنهجية التخصيص. وأكد الرئيس عدم وجود تغييرات محددة، ولكن هناك بيانات تعكس منهجية التخصيص. وفيما يتعلق بالبرنامج 7، أفاد أن هناك مشكلة معلقة تتطلب مزيدا من المناقشة. ففي الصفحة 60، تحت بند "استراتيجيات التنفيذ"، فيما يتعلق بالنقطة الأخيرة، هناك اقتراح لاستبدال "الحقوق القائمة على العلامات التجارية" بعبارة "الحقوق القائمة على الملكية

الفكرية". وتفهم الرئيس في ذلك الوقت أن الوفود المهتمة تناقش ذلك، واقترح أن يواصلوا مناقشاتهم. وبعد الانتهاء من الملخص، أشار الرئيس إلى أن الأمانة قد أعدت الصفحات ذات الصلة في نسخة تغيير المسار، من أجل الشفافية الكاملة، وأنه سيتم تعميم الصفحات للمراجعة. وبعد الانتقال من الهدف الاستراتيجي الثالث (تيسير الانتفاع بالملكية الفكرية لأغراض التنمية)، فتح الرئيس باب المناقشة بشأن البرنامج 8، تنسيق أجندة التنمية.

159. وتحدث وفد إندونيسيا باسم مجموعة آسيا والمحيط الهادئ، وأعرب عن شكره للدول الأعضاء والمكاتب على تسامحهم والسماح بتأجيل مناقشة الهدف الاستراتيجي الثالث لكي تتمكن المجموعة من التنسيق فيما يتعلق بآرائها بشأن البرامج في إطار الهدف الاستراتيجي الثالث (تيسير الانتفاع بالملكية الفكرية لأغراض التنمية). وفي إشارة إلى جميع البرامج في إطار الهدف الاستراتيجي الثالث، أشاد وفد المجموعة بعمل المنظمة في تيسير استخدام الملكية الفكرية لأغراض التنمية. وذكر أنه بشكل عام، تنظر مجموعة آسيا والمحيط الهادئ في مشروع اقتراح البرنامج والميزانية في إطار الهدف الاستراتيجي الثالث بشكل إيجابي. ومع ذلك، سيكون لدى أعضاء المجموعة أسئلة وإيضاحات ومدخلات إضافية لبرامج منفصلة في إطار الهدف الاستراتيجي الثالث. وفي تلك المناسبة، أشاد وفد المجموعة بعمل المنظمة في إطار البرنامج 8، تنسيق أجندة التنمية، لاسيما في إطار العمل المستمر في تعميم توصيات أجندة التنمية في عمل الويبو، كما يتضح من النتيجة المرتقبة للبرنامج 8. ورحب وفد المجموعة بالقرار الأخير بشأن عقد المؤتمر الدولي للملكية الفكرية والتنمية، مشيرا إلى أنه يتطلع إلى أن تكون الميزانية المقترحة للنتيجة المرتقبة في إطار البرنامج قادرة على تغطية عقد المؤتمر الدولي للملكية الفكرية والتنمية لفترة الثنائية المقبلة. ومع ذلك، أشار وفد المجموعة إلى أن المؤتمر سيعقد في 20 مايو 2019 وإنه يتطلع إلى رؤية المدير العام في افتتاح المؤتمر الدولي حول الملكية الفكرية والتنمية. وبالانتقال إلى البرنامج 8، أثنى فد المجموعة على العمل الاستثنائي لمكتب آسيا والمحيط الهادئ والمكتب العربي، ليس بشأن المشاركة المستمرة مع موظفي البعثات في جنيف فحسب، بل بشأن مساعدة موظفي البعثات على متابعة العلاقات الثنائية بين هذه المنظمة والبلدان. كما شكر وفد المجموعة مكتب آسيا والمحيط الهادئ على دورته الإعلامية المفيدة للغاية لأعضاء المجموعة التي عُقدت في أبريل 2019. وفي تلك المناسبة، وفي إطار البرنامج 9، شكر وفد المجموعة اليابان وأستراليا وجمهورية كوريا على صناديقهم الاستئمانية، التي تدعم عمل البرنامج 9، وشجع تلك البلدان على مواصلة التمويل في الصناديق الاستئمانية للبرنامج 9. وبالانتقال إلى البرنامج 11 (أكاديمية الويبو)، ذكّر وفد مجموعة آسيا والمحيط الهادئ بأنه أحد المستخدمين الرئيسيين لعمل البرنامج في إطار البرنامج 11، سواء عبر الإنترنت أو خارجها وشكر جمهورية كوريا على الصندوق الاستئماني الذي يدعم عمل أكاديمية الويبو.

160. وتحدث وفد أوغندا باسم المجموعة الأفريقية، وشكر الأمانة على العمل الذي تقوم به في إطار البرنامج 8. واعتبر وفد المجموعة توصيات أجندة التنمية واحدة من أهم الاتفاقات الإطارية التي ينبغي أن توجه عمل المنظمة في كل عنصر. كما أشار وفد المجموعة إلى أن آلية التنسيق التي تقوم برصد وتقييم وإعداد تقارير عن تنفيذ أجندة التنمية لها نفس الأهمية. وأفاد بأن التنفيذ الفعال لآلية التنسيق من شأنه أن يضمن تحقيق هذا الأخير وكذلك روح أجندة التنمية. وأعرب وفد المجموعة عن سروره لأن الأمانة، لاسيما شعبة تنسيق أجندة التنمية، تدرك أيضاً أن كل عنصر من عناصر المنظمة يجب أن يأخذ التنمية في الاعتبار. كما أشير إلى أنه من خلال وثيقة إطار البرنامج والميزانية، اضطلعت الأمانة بدور استباقي أكبر في تعميم التنمية في كل برنامج من برامج المنظمة. وأشار وفد المجموعة كذلك إلى أن ما يلزم للمضي قدماً هو التحسين المستمر لتحقيق أهداف أوضح ونتائج متوقعة من شأنها أن تساعد الدول الأعضاء على تتبع الميزانية المتعلقة بأجندة التنمية بطريقة شفافة. وقبل الختام، طلب الوفد توضيحات بشأن قضيتين. وفي إشارة إلى أن معظم البرامج تحتوي على مخطط يوضح التعاون بين البرامج وأن البرنامج 8 ليس كذلك، تساءل وفد المجموعة عما إذا كان ذلك لأنه يضفي جميع البرامج وطلب التوضيح. وفي ظل

المخاطر، وبالإشارة إلى التطورات الأخيرة في اللجنة المعنية بالتنمية والملكية الفكرية، أعرب وفد المجموعة عن تفهمه أن الدول الأعضاء قد توصلت، من حيث المبدأ، إلى اتفاق بشأن تعميم توصيات أجندة التنمية في عمل الويبو. وفي إشارة إلى المخاطر المتعلقة بفشل الدول الأعضاء في الاتفاق على تعميم توصيات أجندة التنمية، سعى وفد المجموعة أيضا إلى توضيح ذلك.

161. وأثنى وفد ماليزيا على نائب المدير العام ماريو ماتوس وفريقه على العمل الرائع، كما أثنى على المؤتمر الدولي للملكية الفكرية والتنمية المقرر عقده في 20 مايو. وأشار الوفد أيضا إلى تعليقات الممثل الخاص بالمدير العام بشأن أهداف التنمية المستدامة في اليوم السابق، لاسيما بشأن حقيقة أن الأمانة تعمل على إدراج أو إحراز تقدم بشأن ربط أهداف فرعية محددة لأهداف التنمية المستدامة في التقارير المقبلة بعمل الويبو ورحب بذلك. وكملاحظة وكما ذكر وفد أوغندا، مع ملاحظة أن البرنامج 8 هو برنامج تنسيق، رأى الوفد أنه سيكون من المفيد أو المجدي إظهار التعاون بين البرامج كما هو مبين في البرامج الأخرى. كما أشار الوفد إلى أنه بالنسبة لكل برنامج، هناك ملخص لأهداف التنمية المستدامة ذات الصلة التي تنعكس في الجزء العلوي من الصفحة، لكنها أيضا مفقودة هناك. وإقرارا بأنه برنامج تنسيقي، أعرب الوفد عن أمله في سماع المزيد من الأمانة بشأن ذلك. وفي الختام، أثنى الوفد على الأمانة للعمل الجيد وشجعها على تيسير أجندة التنمية.

162. وشكر وفد البرازيل الأمانة من خلال شخص نائب المدير العام ماريو ماتوس على العمل الرائع الذي تم في إطار هذا البرنامج، وأشار إلى أن الدورة الأخيرة للجنة المعنية بالتنمية والملكية الفكرية تمكنت من الاتفاق على بعض القضايا المهمة للغاية. كما أشار الوفد إلى المؤتمر الدولي حول الملكية الفكرية والتنمية وإلى أهميته بالنسبة للوفد، كما ذكر في بيانه الافتتاحي. وأفاد أن أجندة التنمية ليست مسألة مشاريع فحسب، بل أيضا انعكاس لدور الملكية الفكرية في دعم التنمية والإبداع والابتكار. لذلك، يعتبر المؤتمر الدولي، بالطبع، فرصة مفيدة للغاية لمناقشة ذلك. وأشار الوفد إلى أنه تم الاتفاق على مشروع للقطاع السمعي البصري في أمريكا اللاتينية، مشيرا إلى امتنانه للوفود التي أيدت ذلك. وذكر أنه من شأن ذلك أن يتيح مدخلات للمناقشات الوطنية والإقليمية. كما أشار الوفد إلى أنه يتطلع إلى تنفيذ ذلك المشروع. وفيما يتعلق بالبرنامج 8 نفسه، أثنى الوفد على النقطة الثالثة بشأن استراتيجيات التنفيذ فيما يتعلق بالأولويات الرئيسية للبرنامج لفترة الثنائية. وأبرز الوفد، على وجه الخصوص، تعزيز تعميم أجندة التنمية في المنظمة، مشيرا إلى أنه من الضروري بطبيعة الحال تخصيص موارد كافية لتنفيذه. وأشار الوفد إلى أنه قد تم توفير المزيد من الموارد للبرنامج في تلك الفترة المالية مقارنة بفترة الثنائية الأخيرة، وهو تطور مُرحب به. وذكر الوفد أن اللجنة المعنية بالتنمية والملكية الفكرية، كما أشار من قبل، تنفذ العديد من المشاريع، مثل المؤتمر الدولي والقطاع السمعي البصري، وكذلك تعزيز استخدام الملكية الفكرية في قطاع البرمجيات في البلدان الأفريقية. وكما ذكر وفدا ماليزيا وأوغندا، اتفق الوفد على أنه، فيما يتعلق بالتعاون بين البرامج، ينبغي للبرنامج 8 أن يُنفذ مع البرامج الأخرى، لأنه سيكون مفيدا. واتفق الوفد على هذا الطلب. وفيما يتعلق بالمؤشر الوارد في الصفحة 67 من النسخة الإنجليزية، فيما يتعلق بمستوى الرضا عن نشر الويبو للمعلومات المتعلقة بأجندة التنمية، أشير إلى أن خط الأساس كان عند 82.6% وأن الهدف في فترة الثنائية هو 80%، دون مستوى خط الأساس. وبالتالي، تساءل الوفد عن السبب في هدف الـ 80%، كما تساءل عما إذا كان يمكن أن يكون أكثر من ذلك، أي 85%. ثم طلب الوفد من الأمانة تقديم إرشادات حول كيفية تطوير هذا الهدف، بما في ذلك كيفية قياس هذا الهدف، والأدوات التي أُستخدمت للوصول إلى هذا الرقم.

163. وأعرب وفد الصين عن شكره للأمانة ونائب المدير على العمل. وأشار الوفد إلى أن استراتيجيات تنفيذ البرنامج 8 تتفق أساسا مع المناقشات الأخيرة للجنة التنمية في العام الماضي والتقدم المحرز بشأن أجندة التنمية، وأعرب عن رضاه عنها.

واقترح الوفد أن تعزز الأمانة الترويج الفعال لنتائج مشروع أجندة التنمية بحيث يمكن تطبيق النتائج بطريقة مستدامة. وبالإضافة إلى ذلك، ينبغي أن تنظر الأمانة في حجز الموارد لمشاريع أجندة التنمية المستقبلية المحتملة في فترة الثنائية القادمة.

164. وطلب وفد ليتوانيا توضيحا بشأن ما إذا كان هذا هو الوقت المناسب لمناقشة تعليقاته على البرنامج 10 من عدمه.

165. وأوضح الرئيس أن البرنامج 8 قيد المناقشة في الوقت الحالي، وأفاد بأنه سيتم الانتقال إلى البرنامج 9 و10، مشيرا إلى أن وفد إندونيسيا، متحدثاً بالنيابة عن مجموعة آسيا والمحيط الهادئ، قد قدم تعليقات عامة تتعلق بكامل الهدف الاستراتيجي. ونظرا لعدم وجود طلبات للحصول على الكلمة، دعا الرئيس الأمانة للرد على الأسئلة المطروحة من الوفود المهتمة.

166. وأشارت الأمانة، فيما يتعلق بالسؤال الذي طرحه وفد أوغندا بشأن المخاطر، إلى أن النص في حالة الاختلاف يشير إلى وجهات نظر الدول الأعضاء المتباينة المحتملة فيما يتعلق بتعميم أجندة التنمية وأن تلك هي حقائق وواقعية، على الرغم من أن الأمانة لا تتوقع حدوث ذلك. وفي حالة حدوث ذلك، سيكون هناك حل، يتمثل في التفاوض أو المساعدة في دعم المفاوضات بين الدول الأعضاء لتجنب الموقف. كما أشارت الأمانة إلى أنه في تلك اللحظة بالذات، ليس هناك موقف متباين حول كيفية تعميم المجالات المختلفة لأجندة التنمية. وفيما يتعلق بالتعاون المشترك بين البرامج الذي أثاره وفدا ماليزيا والبرازيل، تم التذكير بأن هذا هو نفس البرنامج الذي تم تقديمه في الفترات المالية السابقة. وأوضحت الأمانة أنه إذا تمت إضافة كل قطاع، فسيصبح مخططا مزدحما للغاية، مضيفة أن هذا هو الشيء نفسه بالنسبة لأهداف التنمية المستدامة. وفيما يتعلق بالسؤال الأخير من وفد البرازيل ومستوى الرضا في الصفحة 67، الأرقام 86 و82.6 و80، أشير إلى أن مستوى الرضا بنسبة 80% يمثل هدفا معقولا. وأكدت الأمانة مرة أخرى أنه إذا طلبت الدول الأعضاء زيادة، فلن تكون هناك مشكلة. ثم أشير كذلك بشكل عام إلى أن هناك مشكلة شائعة في البرامج 8 و9 و11، فيما يتعلق بتقييم كيفية قياس معدل الرضا. وذكرت أنه في معظم الحالات، يتم قياسه بمسح في نهاية أي اجتماع. وعادة ما يكون مرتفعا للغاية، أكثر من 80%. وأفادت أن السؤال الحقيقي هو مستوى تأثير النشاط. وأوضحت الأمانة أنها بصدد تقييم كيفية تحسين قياس التأثير. ولهذا الغرض، سيجري حوار مع الدول الأعضاء حول كيفية تجاوز هذا النوع الأساسي من القياس.

167. وفتح الرئيس الباب مرة أخرى لتلقي ردود الفعل على تعليقات نائب المدير العام والوفود التي اقترحت تعديلات.

168. وتحدث وفد إندونيسيا بصفته الوطنية، وشكر نائب المدير العام على شرحه فيما يتعلق بالسؤال الذي طرحته كل من ماليزيا والبرازيل. وبعد أن أشار الوفد إلى أن هذا هو سؤاله، أوضح أن ما أشارت إليه ماليزيا والبرازيل يمثل أشكال التعاون عبر البرامج على النحو الذي يتضح في برنامج آخر. ثم أشار الوفد إلى الصفحة 70، وأبرز مخطط التعاون المتبادل ضمن البرنامج 9. وبالنظر إلى المخطط في البرنامج 9، لم ير الوفد أنه سيجعل البرنامج 8 مزدحما لأن البرنامج الآخر استخدم أيضا هذا النوع من المخططات. ثم أوضح الوفد أنه موجود بالفعل في مؤشر الأداء وأن هناك أساس يتمثل في دمج مبادئ وأنشطة أجندة التنمية خلال التنفيذ في برامج الويبو. وفي هذا السياق، رأى الوفد أن الأمر لن يكون معقدا، مشيرا بالطبع إلى ما إذا كان هذا هو بالفعل ما تسأل عنه ماليزيا والبرازيل.

169. وشكر وفد البرازيل نائب المدير العام ماتوس على التوضيحات المقدمة وأعرب عن رضاه عنها. وتناول الوفد ما يتعلق بأهداف التنمية المستدامة والتعاون عبر البرامج، وخاصةً بشأن أهداف التنمية المستدامة، وأشار إلى أنه قد يكون من المهم أن يتوفر ذلك لدينا في البرنامج نفسه ورأى أن ذلك قد لا يكون أفضل الطرق، لكن سيكون من المهم التأكيد على أن

أهداف التنمية المستدامة تُشكل جزءا كبيرا من المهمة التي تضطلع بها الويبو. وهذا من شأنه أن يشير أيضا إلى أن تنسيق أجندة التنمية يُعد أيضا مسألة مشتركة بين المنظمات. وفيما يتعلق بالمخطط المذكور، أكد الوفد أن هذا هو بالضبط ما يدور في ذهنه في البرنامج 9، كما ذكرت إندونيسيا. وقال الوفد إنه سيترك ذلك للأمانة لمناقشته، لكن إذا كان من الممكن تقديمه في وثيقة الأسئلة والأجوبة، على سبيل المثال، مع توضيح أن البرنامج 8 مشترك بين المنظمات داخل كل برنامج، فسيكون ذلك أمرا مقبولا. وفي الختام، لمجرد التذكير بأهداف التنمية المستدامة، التمس الوفد أن تُدرَج في البرنامج 8 أهداف التنمية المستدامة والتعاون بين البرامج في وثيقة الأسئلة والأجوبة التي ستوزعها الأمانة في وقت لاحق.

170. وأكد وفد ماليزيا لوفد إندونيسيا أن هذا هو المخطط الذي يشير إليه، وهو التعاون عبر البرامج. وأفاد بأن من مصلحته أيضا أن ينعكس المخطط في البرنامج 8 مع وضع أهداف التنمية المستدامة في أعلى الصفحة، وأشار إلى أنه سيعكس بشكل أفضل عمل اللجنة المعنية بأجندة التنمية. وأيّد الوفد التعليقات التي قدمتها البرازيل فيما يتعلق بضرورة إدراج تلك الرسوم البيانية والمخططات في إطار البرنامج 8.

171. وأشار الرئيس إلى عدم وجود طلبات أخرى لأخذ الكلمة، وقام بتلخيص المناقشة، مشيرا إلى أن الأعضاء راضين عن البرنامج 8 مع إضافة شريط هدف التنمية المستدامة في الأعلى، كما هو الحال مع البرامج الأخرى، ومخطط حول التعاون بين البرامج. وأشار الرئيس إلى أن أحد الوفود قد أشار إلى المخططات في الصفحة 70 كإشارة إلى ما تم طلبه، كما سيتم تضمين مخطط حول التعاون بين البرامج في بداية البرنامج 8. وأفاد الرئيس بعد وجود طلبات أخرى، وانتقل إلى البرنامج 9، (أفريقيا، البلدان العربية، آسيا والمحيط الهادئ، أمريكا اللاتينية وبلدان منطقة الكاريبي، البلدان الأقل نموا)، وأشار إلى أنه يبدأ في الصفحة 69 من النسخة الإنكليزية من مشروع البرنامج والميزانية.

172. وصرّح وفد إندونيسيا أن لديه سؤالين بشأن البرنامج 9. الأول يتعلق النتيجة المرتقبة ثالثا 3 (تعميم توصيات أجندة التنمية في عمل الويبو) في الصفحة 76. وأشار الوفد إلى وجود ميزانية على هذا الأساس. ولكن عند النظر إلى النتائج المرتقبة ومؤشرات الأداء، لم يستطع العثور على النتيجة المرتقبة ثالثا 3 في مؤشرات أداء البرنامج 9. وفيما يتعلق بالسؤال الثاني، أشار الوفد أولا إلى أن إندونيسيا لديها الكثير من المشاريع مع البرنامج 9، خاصةً الكبيرة مشاريع مثل الاستراتيجيات الوطنية للملكية الفكرية والبيئة المواتية للملكية الفكرية. ولاحظ الوفد أن مكتب آسيا والمحيط الهادئ سيمر بثنائية مزدحمة بالعمل. ثم التمس الوفد توضيحا بشأن سبب كون ميزانية النتيجة المرتقبة ثالثا 1 للثنائية 21/2020 أقل بكثير من الميزانية بعد النقل للثنائية 19/2018. واختتم الوفد كلمته بالإشارة إلى أنه يود التأكد من أن المكتب سيكون لديه ميزانية كافية لتغطية جميع أنشطته المتوقعة للثنائية المقبلة.

173. وتحدث وفد غواتيمالا باسم مجموعة بلدان أمريكا اللاتينية والكاريبي، وشكر الأمانة على العمل في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، والتعاون المقدم إلى المجموعة في تنفيذ الأنشطة الإقليمية، وحث الأمانة على مواصلة هذه الآلية لتيسير التعاون في. تلك الأنشطة. وتناول الوفد البرنامج 9، النتيجة المرتقبة ثالثا 1 (استراتيجيات وخطط الملكية الفكرية الوطنية التي تتوافق مع أهداف التنمية الوطنية)، وطلب توضيحات بشأن سبب الانخفاض مقارنة بما تمت الموافقة عليه في الثنائية السابقة، مشيرا إلى أن المجموعة ترى أن ذلك يعمل بشكل جيد في مختلف البلدان من خلال استراتيجية وطنية للملكية الفكرية. ولذلك، تساءلت المجموعة، بالنسبة للثنائية الجديدة، عما إذا كان سيتم دمج خطط جديدة للملكية الفكرية في بلدان جديدة، والتي ترى أنها هي الحالة في منطقة البحر الكاريبي، حيث أن هناك مشاريع تبدأ بشأن ذلك.

174. وأعربت دولة الإمارات العربية المتحدة عن امتنانها للعمل الذي تقوم به شعبة التنمية بشكل عام والمكاتب، وخاصة المكتب العربي. وأفاد الوفد بأن لديه أسئلة وتعليقات على البرنامج 9. أولا، بخصوص النتيجة المرتقبة ثالثا 1 في الصفحة 71، وتساءل الوفد عما إذا كانت الخطوط الأساسية والأهداف الواردة في هذا الجدول تعكس استراتيجيات حق المؤلف والعمل الذي يقوم بها البرنامج 3، على نحو ما ذُكر سابقا. وأشار الوفد إلى أنه توجد في الثنائية السابقة 19/2018 خطوط أساس وأهداف معينة بأرقام محددة، وأراد توضيح ما إذا كانت هذه الأرقام مُدرَجة أيضا في نفس الجدول في الصفحة 71. واستمر في تناول النتيجة المرتقبة ثالثا 1، وأحاط علما بمؤشر الأداء المفقود حول مراجعة الاستراتيجيات الوطنية للملكية الفكرية والتمس توضيحا من الأمانة في هذا الصدد. وبالإضافة إلى ذلك، أشار الوفد إلى موارد البرنامج 9 في الصفحة 74، الفقرة 4 ضمن النتيجة المرتقبة رابعا 2، وأفاد بأنه تم على وجه التحديد ذكر أن بناء القدرات لأصحاب المصلحة في مجال نقل التكنولوجيا مخصص لمنطقة آسيا والمحيط الهادئ وسأل الأمانة عما إذا كان بناء القدرات هذا مخصص فقط لمنطقة آسيا والمحيط الهادئ أو يمكن أن يكون عبر إقليمي. وإذا كانت الإجابة بنعم، لماذا لا ينعكس في تلك الفقرة؟ وإلى جانب غواتيمالا، أعربت دولة الإمارات العربية المتحدة عن القلق ذاته بشأن النتيجة المرتقبة ثالثا 2، فأشارت إلى أن هناك انخفاضا كبيرا في الميزانية مقارنة بالثنائية الماضية، وكذلك انخفاضا في عدد الموظفين المؤقتين بنسبة 67٪. ولذلك، ذكر الوفد أنه سيلتمس أيضا من الأمانة توضيحا في هذا الصدد.

175. وأثنى وفد البرازيل على الأمانة للأنشطة المضطلَع بها في البرنامج 9، وأشار إلى أنه برنامج مهم للغاية لبلده. وأشار كذلك إلى أن البرنامج يوفر مجموعة من الأنشطة لدعم الدول الأعضاء المنتمية إلى تلك المناطق. وعلى سبيل المثال، رأي الوفد أن تعزيز البنية التحتية التقنية في المكتب الوطني للملكية الفكرية ذو فائدة كبيرة ويسمح بتحسين جودة العمل الذي يضطلع به المكتب، وأشار إلى أن وجود مكتب فعال للملكية الصناعية يمثل أحد المتطلبات لنظام إيكولوجي ابتكاري وإبداعي في البلدان. وأوضح الوفد أن بناء القدرات يُشكل جزءا مهما من عمل الويبو في إطار البرنامج 9، وأشار إلى أنه قام بأنشطة مهمة نُظمت في أمريكا اللاتينية بمساعدة مكتب أمريكا اللاتينية والكاريبي. وأعرب الوفد عن امتنانه للمكتب وعن تقديره للعمل المهني الذي تقوم به الويبو في إطار هذه الأحداث. وأعلن الوفد تأييده للبيان الذي أدلى به وفد غواتيمالا باسم مجموعة بلدان أمريكا اللاتينية والكاريبي. وفيما يتعلق بمؤشرات الأداء المقترحة، كما ذكر وفد الإمارات العربية المتحدة، أشار الوفد إلى استبعاد المؤشر وفقا للنتيجة المرتقبة ثالثا 1، فيما يتعلق بمراجعة الاستراتيجيات الوطنية للملكية الفكرية والتمس من الأمانة توضيح السبب وراء هذا الاستبعاد. وتناول الوفد النتيجة المرتقبة ثالثا 3، التي تذكر تعميم توصيات أجندة التنمية كجزء من البرنامج 9، وأفاد بأنه يؤيد هذا الهدف بشدة وطلب مزيدا من المعلومات حول الميزانية المخصصة لتلك النتيجة المرتقبة وكيفية استخدامها، نظرا لعدم وضوح العلاقة بين ميزانيتي النتيجتين المرتقبتين ثالثا 4 وثالثا 2. وأشار الوفد كذلك إلى أن هناك انخفاضا في الميزانية المقترحة للنتيجة المرتقبة ثالثا 4، بينما هناك زيادة في إطار النتيجة المرتقبة رابعا 2. وسأل الوفد عما إذا كان يمكن للأمانة توضيح الفروق الفعلية بشأن ذلك أو ما إذا كان تنفيذ نشاط أو آخر يتم تحويله من نتيجة مرتقبة إلى أخرى. وأخيرا، كاقتراح للمشروعات المستقبلية، لاجتماعات لجنة البرنامج والميزانية المقبلة، رأى الوفد أنه سيكون من المفيد فصل المعلومات المتعلقة بمكاتب الويبو الإقليمية الفردية لتسهيل المناقشات. واتضح كذلك أن الوفد لا يقترح أن يكون لديه برنامج فردي، ولكنه يرى أن وجود معلومات فردية لكل مكتب إقليمي سيكون مفيدا جدا للدول الأعضاء لفهم ما يقوم به كل مكتب على حدة بشكل صحيح. السيد الرئيس.

176. وبالإضافة إلى ما ذكره الوفد بالفعل فيما يتعلق بالبرنامج 9، ردَّد الوفد الأسئلة التي طرحتها الإمارات والبرازيل بشأن مؤشرات الأداء المفقودة لمراجعة الاستراتيجيات الوطنية للملكية الفكرية، وأشار إلى أنه مهتم أيضا في إطار النتيجة المرتقبة

ثالثا 1. وكما ذكرت الإمارات العربية المتحدة، أفاد الوفد أيضا بأن جميع أعمال وموارد مكونات حق المؤلف في الاستراتيجيات الوطنية للملكية الفكرية للبرنامج 3 قد أعيد توزيعها على نتيجة مرتقبة أخرى في البرنامج. ولذلك، فإن هذا يعني أن بعض الأعمال والموارد ستندرج تحت البرنامج 9 لأن جميع مكونات البرنامج والميزانية الخاصة بحق المؤلف قد استُوعبت لنتيجة أخرى مرتقبة. وفي هذا السياق، سأل الوفد عن كيفية رؤية ذلك. وبالإضافة إلى ذلك، أكد الوفد أن هناك انخفاضا كبيرا في الميزانية المقترحة للثنائية 21/2020 بشأن الاستراتيجيات الوطنية للملكية الفكرية وشدّد على أنه يريد التأكد من أن العمل على الاستراتيجيات الوطنية للملكية الفكرية لن يعاني أو يواجه مشاكل بسبب هذا الانخفاض الكبير في الميزانية المقترحة للثنائية المقبلة.

177. وذكَّر وفد اليابان بأن الحكومة اليابانية تقدم منذ عام 1987 تبرعات سنوية للويبو لمبادراتها الإنمائية في مجال حقوق الملكية الفكرية. ومن خلال الاستخدام الفعال للصناديق الاستئمانية اليابانية، قامت اليابان بتنفيذ مجموعة متنوعة من برامج المساعدة للبلدان النامية في مناطق آسيا والمحيط الهادئ وإفريقيا في مجال الملكية الصناعية، بما في ذلك عقد العديد من ورش العمل والندوات وإرسال خبرائها وتحسين البنية التحتية للملكية الفكرية للويبو والمكاتب الأخرى. وفي العام الماضي، شهد الصندوقان الاستئمانيان اليابانيان مناسبات مهمة تتمثل في بلوغ 30 عاما للصناديق الاستئمانية اليابانية لآسيا والمحيط الهادئ و10 أعوام للصناديق الاستئمانية اليابانية لأفريقيا والبلدان الأقل نموا. والآن، سيتم تحويل الصناديق الاستئمانية اليابانية إلى صندوق عالمي جديد للصناديق الاستئمانية اليابانية لدعم أنظمة الملكية الفكرية العالمية بشكل أكثر إنتاجية وفعالية. وتلتزم الحكومة اليابانية بالتعاون مع الويبو أولا بتحسين مبادراتها التعاونية لضمان استخدام صناديق اليابان بشكل أكثر كفاءة وفعالية. وأشار الوفد إلى أن اليابان تود أن تؤكد التزامها بدعم برامج التنمية التي تتم بالتعاون مع الويبو أيضا في الثنائية 21/2020.

178. وأثنى وفد ماليزيا على العمل الاستثنائي لمكتب آسيا والمحيط الهادئ وردَّد الكلمات الطيبة التي ذكرها في وقت سابق منسق مجموعته الإقليمية بشأن كفاءة وفعالية المكتب. وكمتابعة من الوفد لسؤال وفد الإمارات فيما يتعلق بما إذا كان حصة حق المؤلف في الاستراتيجيات الوطنية للملكية الفكرية المدرجة في ميزانية البرنامج 9، وكما لاحظ وفد إندونيسيا، حيث أن الميزانية المقترحة للثنائية 21/2020 أقل قليلا عن الثنائية السابقة، أشار الوفد إلى زيادة في الطلب من الدول الأعضاء لمساعدتها في الاستراتيجيات الوطنية للملكية الفكرية. وأفاد الوفد أيضا بأن النتيجة المرتقبة ثالثا 3 مفقودة من النتائج المرتقبة ومؤشرات الأداء واتفق في الرأي مع وفد البرازيل بأنه تم تقديم الاقتراح لكي يعكس برامج المكاتب الإقليمية الفردية.

179. وأشار وفد إيطاليا إلى النتيجة المرتقبة ثانيا 9 ومؤشر الأداء بشأن عدد التسجيلات الدولية في البلدان النامية، وطلب اعتبار العدد الإضافي من البلدان كمؤشر أداء إضافي، والتمس المزيد من المعلومات عن سبب اعتبار عدد التسجيلات وليس الأعضاء الجدد كمؤشر.

180. وتناولت الأمانة مسألة النتيجة المرتقبة ثالثا 3 ولماذا لا توجد مؤشرات، وأوضحت أن تلك النتيجة المرتقبة تعكس عمل نائب المدير العام، الذي تتمثل مهمته في الإشراف على تعميم أجندة التنمية. وهذا هو السبب في عدم ظهور مؤشر أداء محدد في إطار البرنامج 9. وفيما يتعلق بتخفيض الميزانية، أوضحت الأمانة أن هناك تخفيضا فقط لبعض البنود ولكن، بالنظر إلى الصورة العامة، فإن هناك زيادة في الإنفاق لجميع البرامج بالفعل. وأشارت الأمانة كذلك إلى أن التخفيض بسبب نقل وظيفة إلى مكتب الويبو في الجزائر، عقب إنشاء مكاتب خارجية جديدة في أفريقيا. وفيما يتعلق بالاستراتيجيات الوطنية للملكية الفكرية، نوَّهت الأمانة إلى وجود تناقضات هناك، وأن تلك مشكلة. وأفادت الأمانة كذلك بأن الموقف بالنسبة

للاستراتيجيات الوطنية للملكية الفكرية يتمثل في أن هناك عددا من البلدان ينبغي عليها تنفيذ الاستراتيجية، ولكن هذا ليس هو الحال. ويرجع السبب في هذا إلى أنه في بعض الحالات، تم الانتهاء من الاستراتيجية؛ وفي حالات أخرى هناك تغيير في الحكومة وأن الحكومة الجديدة تريد أن يكون لها استراتيجية أخرى. وأوضحت الأمانة أنه، في بعض الحالات، تم تنفيذ الاستراتيجية بالفعل، وبالتالي فإن الاستراتيجية تحتاج إلى إعادة صياغتها أو تحديثها. وأفادت الأمانة بأنها تقوم بتقييم عالمي حول كيفية مواجهة مسألة الاستراتيجيات الوطنية للملكية الفكرية. وفي واقع الأمر، أشارت الأمانة إلى أن اجتماعا داخليا مع الخبراء الاستشاريين الذين تم توظيفهم في الماضي للتعامل مع هذه الاستراتيجية الوطنية للملكية الفكرية، سيعقد في الأسبوع التالي في الويبو. وسيقيِّم الاجتماع الموقف وكيفية تحسين طريقة صياغة تلك الاستراتيجيات، وكيفية قياس تأثير الاستراتيجية. وبمعنى آخر، كيفية التعامل مع استراتيجيات المستقبل. وستكون المحصلة المتوقعة للاجتماع في الأسبوع التالي هي تحديث لجميع الكتيبات والوثائق لإنتاج استراتيجيات وطنية للملكية الفكرية، بما في ذلك المبادئ التوجيهية حول كيفية تنفيذ الاستراتيجية. وأشارت الأمانة إلى أنه لا يمكنها إلزام البلدان بتنفيذ الاستراتيجية. وأفادت كذلك بأن معظم الكيانات الرقابية التي تنظر فيما يفعله البرنامج 9، قالت جميعها إن مسألة تنفيذ الاستراتيجية هي مشكلة يجب معالجتها. وردا على سؤال وفد الإمارات بشأن بناء القدرات، أكدت الأمانة أن بناء القدرات يشمل جميع المناطق دون تمييز. وتناولت الأمانة مسألة وجود تصنيف منفصل فيما يتعلق بأنشطة المكاتب الإقليمية، وقالت إنها ستقيِّم ذلك، وسوف تفكر في كيفية القيام بذلك، ولكن قد يكون الحل هو إدراج هذه العناصر في وثيقة الأسئلة والأجوبة. وتطرقت الأمانة إلى مسألة زيادة الموارد في إطار النتيجة المرتقبة رابعا 2 التي أثارها وفد البرازيل، أوضحت أنه تم تخصيص المزيد من الموارد في شعبة البلدان الأقل نموا للتكنولوجيات المناسبة، وكما في حالة نقل التكنولوجيا، هناك برنامج خاص أو زيادة في الأنشطة. وفي إطار النتيجة المرتقبة ثالثا 1، حيث يوجد تخفيض طفيف، أوضحت الأمانة أن ذلك يرجع إلى أن البلدان الأقل نموا لم تعد تشارك في الاستراتيجيات الوطنية للملكية الفكرية ولكن في خطط أقل طموحا أو أقل شمولا. وسيكون لدى بعض الدول استراتيجيات وطنية للملكية الفكرية؛ وسيكون لدى الدول الأخرى برامج وطنية أو شيء أصغر؛ وسيكون لدى بعض الدول برامج أو خطط لقطاع معين. ثم أفادت الأمانة بأن الجواب سوف يصبح أكثر وضوحا كجزء من إعادة تقييم كيفية معالجة الاستراتيجيات الوطنية للملكية الفكرية. وفيما يتعلق بسؤال وفد إيطاليا بشأن التسجيلات والمشاركة في لشبونة، ذكرت الأمانة أنها ستعود إلى هذا السؤال. وأشارت الأمانة إلى أن حق المؤلف والملكية الصناعية سيكونان بالطبع جزءا من الاستراتيجيات الوطنية للملكية الفكرية.

181. وشكر وفد البرازيل الأمانة على ردودها، وطلب توضيح النتيجتين المرتقبتين ثالثا 4 ورابعا 2 في وثيقة الأسئلة والأجوبة، إن أمكن، وأشار إلى أنه لم يتمكن من تدوين الملاحظات الكاملة على الرغم من أنه فهمها تماما. وتناول الوفد مؤشر مراجعة الاستراتيجيات الوطنية للملكية الفكرية، وطلب إعادة إدراج هذا المؤشر. وسأل الوفد أيضا عما إذا كانت خطوط الأساس والأهداف ستكون جاهزة للإدراج.

182. وأعرب وفد الإمارات العربية المتحدة عن تقديره للإجابات التي قدمتها الأمانة وأيّد الاقتراح الذي تقدم به وفد البرازيل لإعادة إدراج المؤشر المتعلق بمراجعة الاستراتيجيات الوطنية للملكية الفكرية. والتمس الوفد توضيحا وتأكيدا بأن الأرقام الواردة في الجدول في إطار الاستراتيجيات الوطنية للملكية الفكرية تعكس التكامل مع حق المؤلف من الثنائية السابقة. وبالإضافة إلى ذلك، استناد الوفد إلى الإجابة المقدمة فيما يتعلق ببناء القدرات لأصحاب المصلحة في نقل التكنولوجيا، وقال إن الأمر يتعلق بجميع المناطق، وذكر الوفد أنه لا يعتقد أنه من الضروري وضع إشارة إلى منطقة آسيا

والمحيط الهادئ في الفقرة، مشيرا إلى أن هذه ليست الحالة التي يمكنه فيها أن يكون مرنا حيال وجود منطقة آسيا والمحيط الهادئ وغيرها من المناطق.

183. وأكدت الأمانة، في ردها على الأسئلة الإضافية، أن توضيحات النتيجتين المرتقبتين ثالثا 4 ورابعا 2 ستُدرج في الأسئلة والأجوبة وأن حق المؤلف والملكية الصناعية تم دمجهما في الاستراتيجيات الوطنية للملكية الفكرية، لأن ذلك ليس شيئا جديدا. وفيما يتعلق بالفقرة الواردة في الصفحة 74، الفقرة الفرعية "1" التي تذكر منطقة آسيا والمحيط الهادئ فقط، أوضحت الأمانة أن الفقرة تعكس الزيادة، وهذا هو سبب الإشارة. ثم أكدت الأمانة أن بناء القدرات سيكون شاملا لجميع المناطق.

184. وطلب وفد إندونيسيا توضيحا بشأن اقتراح وفد البرازيل بإعادة إدراج مراجعة الاستراتيجيات الوطنية للملكية الفكرية تحت النتيجة المرتقبة ثالثا 1 في مؤشرات الأداء.

185. وأشار الرئيس إلى أن طلب البرازيل بالحصول على توضيحات في وثيقة الأسئلة والأجوبة في إطار النتيجتين المرتقبتين ثالثا 4 ورابعا 2 سيتم تنفيذه. وأعاد فتح الباب لتلقي ردود الفعل حول النقطة المتعلقة بالموارد اللازمة لبناء القدرات من أجل نقل التكنولوجيا وهي الزيادة في الموارد. ثم قام بإعطاء الكلمة إلى الأمانة للتحدث بشأن مسألة النتيجة المرتقبة ثالثا 1.

186. وكررت الأمانة التأكيد بأنها تقوم بمراجعة أو تقييم أو إعادة تقييم مسألة الاستراتيجيات الوطنية للملكية الفكرية ككل. وذكرت الأمانة أنه إذا رغبت الدول الأعضاء في إدراج مؤشر الأداء بشأن مراجعة الاستراتيجيات الوطنية للملكية الفكرية فإنه يمكن القيام بذلك. وشدَّدت الأمانة مرة أخرى على النقطة التي مفادها أن مسألة الاستراتيجيات الوطنية للملكية الفكرية يجب معالجتها بجدية لأن ذلك، في نهاية المطاف، هو الإطار الذي يمكن أن تعمل به الأمانة مع الدولة العضو بطريقة منسقة. وعلى سبيل المثال، أوضحت الأمانة أنها ستتلقى، في نهاية العام، قائمة رغبات بالأنشطة التي ستقوم بها العام المقبل مع كل بلد، لكن نادرا ما تتلقى الأمانة هذا الطلب على أساس الاستراتيجية الوطنية للملكية الفكرية. ولذلك، فإن هناك انفصالا في الواقع بشأن ما تفعله إزاء الاستراتيجية الوطنية للملكية الفكرية. وفي الختام، أكدت الأمانة من جديد أنه يمكن إعادة إضافة عنصر المراجعة الجديد.

187. وشكر وفد إندونيسيا الأمانة على التوضيح المتعلق بإمكانية إعادة وضع مؤشرات الأداء في إطار مراجعة الاستراتيجيات الوطنية للملكية الفكرية. وأعرب الوفد عن قلقه إزاء أن هذا الخيار لا يزال مفتوحا. وأوضح أنه، في بعض الأحيان، قد تستغرق الاستراتيجية الوطنية للملكية الفكرية سنوات حتى تنتهي، وبحلول وقت الانتهاء، تكون هناك انتخابات جديدة وحكومة جديدة تهتم بالأمر. وأوضح الوفد أن الحكومة قد ترغب في مراجعة الاستراتيجية الوطنية للملكية الفكرية. وفي هذا السياق، أراد الوفد أن يتأكد من أن بلده إذا، موضحا أنها لن تفعل ذلك بالفعل، طرقت باب مكتب آسيا والمحيط الهادئ لتقول إن رئيسها الجديد يريد نسخة منقحة من استراتيجية وطنية للملكية الفكرية، هل سيكون الوفد قادرا على القيام بذلك ولن يضطر إلى تنفيذ ما تم اعتماده بالفعل. وأشار الوفد إلى أنه إذا ما أمكنه ذلك، فإنه قد يُبدي مرونة فيما يتعلق بمؤشرات الأداء.

188. وأكدت الأمانة أنها لن تُلزم الدولة العضو بتنفيذ استراتيجية الملكية الفكرية القائمة، مشيرة إلى أن الويبو منظمة يحركها الأعضاء. ثم أكدت الأمانة أنها ستعيد هذا العنصر إلى مشروع البرنامج والميزانية.

189. وخلُص الرئيس إلى أن مؤشر الأداء سيعود إلى مشروع البرنامج والميزانية، ولكن أوضح أيضا أن محاضر الاجتماع ستعكس ثقة الأمانة في أنه سيتم توفير الدعم في حالة الحاجة إلى مراجعة الاستراتيجيات الوطنية للملكية الفكرية وأنه سيتم تقديم التفسيرات في وثيقة الأسئلة والأجوبة في إطار النتيجتين المرتقبتين ثالثا 4 ورابعا 2 وبشأن المكاتب الإقليمية على النحو المطلوب. وأشار الرئيس إلى أنه هناك توضيح يتعين التحقق منه، وهو التفسير المتعلق بنقل التكنولوجيا، والمسألة الخاصة باللغة المتعلقة بنقل التكنولوجيا، والتي تشير إلى منطقة آسيا والمحيط الهادئ بسبب الزيادة في منطقة آسيا والمحيط الهادئ. وأشار الرئيس، بعد ذكّرته الأمانة، إلى وجود بعض الإيضاحات المهمة بشأن لشبونة سيتم تقديمها وأعاد فتح باب الحديث لمعرفة ما إذا كان ذلك ملخصا عادلا. ونظرا لعدم وجود أي طلبات للحديث، اعتبر الرئيس أن البرنامج 9 مقبولا للجميع مع مراعاة هذه التفسيرات في وثيقة الأسئلة والأجوبة والإيضاحات المقدمة إلى وفد إيطاليا بشأن لشبونة. ثم انتقل الرئيس إلى البرنامج 10 (البلدان التي تمر بمرحلة انتقالية والبلدان المتقدمة)، بدءا من الصفحة 77 من مشروع البرنامج والميزانية.

190. وكرر وفد كرواتيا القول، وفقا لبيان مجموعة بلدان أوروبا الوسطى والبلطيق السابق بشأن هذا البند، بأنه سعيدا جدا بالمخصصات المتعلقة بأنشطة بناء القدرات لأنها تساهم في تحسين إدارة نظام الملكية الفكرية في بلده بشكل عام. وأعرب الوفد، بصفته الوطنية، عن ارتياحه لتلك الأنشطة المزمع تنفيذها أو التي تم تنفيذها، مثل المساعدة التشريعية والسياساتية في مجال الملكية الفكرية للدول الأعضاء ومختلف أنشطة بناء القدرات للترويج لمنتجات الويبو وخدماتها وأنشطة وبرامج تدريس الملكية الفكرية في الدول الأعضاء في المجموعة، وأعرب عن اعتقاد كرواتيا بأنها تساهم في تعزيز الملكية الفكرية في بلدان مجموعة بلدان أوروبا الوسطى والبلطيق.

191. وأعرب وفد ليتوانيا عن تأييده للبيان نيابة عن مجموعة بلدان أوروبا الوسطى والبلطيق. وأثنى على العمل المتميز الذي تقوم به إدارة البلدان التي تمر بمرحلة انتقالية والبلدان المتقدمة في تنفيذ المشاريع في المنطقة. كما أعرب الوفد عن سروره لوجود زيادة في الموارد المخصصة لأنشطة بناء القدرات وأشار إلى أن بلدان المنطقة هم أعضاء أو أطراف في أكثر من 20 صك من صكوك الويبو لكل بلد، لذلك تُعد تلك الأنشطة مهمة للغاية لتحسين قدراتهم على تنفيذ أنظمة الملكية الفكرية على النحو السليم. وأعرب الوفد، من جانب ليتوانيا، عن سروره لرؤية النقطة السادسة في استراتيجيات التنفيذ، وهي النقطة الخاصة بالأنشطة التي تهدف لمواجهة التحديات الحالية للتعاون في العصر الرقمي، والتي رأى الوفد أنها هدف مهم للغاية للثنائية القادمة. وواصل الوفد الإعراب عن سعادته، وأشار إلى المساعدة القيّمة التي تقدمها الويبو في وضع آلية الوساطة الخاصة به والتي ذكر الوفد أن لديه أسئلة بشأنها. وفيما يخص الموارد حسب النتيجة، أشار الوفد إلى انخفاض الموارد المخصصة لتنفيذ آليات الوساطة وتساءل عما إذا كان ذلك لن يمثل تحديا لبلدان المنطقة. وعما إذا كان نقص الموارد الشخصية لن يثقل كاهل موظفي البرنامج 10، مع الإشارة إلى أنه، خلال الثنائية الحالية، كان البرنامج يعتمد بدرجة أكبر على الخدمات التعاقدية الفردية، لكن هذا البند من الميزانية ظل بلا زيادة للثنائية القادمة، على الرغم من أن الميزانية بعد التحويلات تُظهر الحاجة إلى وجود زيادة. ولذلك، طلب الوفد تطمينات بأن الانخفاض في موارد الموظفين لن يؤثر على قدرة البرنامج على تنفيذ البرامج في المنطقة. وفي الختام، أعرب الوفد عن سعادته حتى الآن بعمل البرنامج.

192. وأعرب وفد باكستان عن تقديره الكبير للطريقة التي يدير بها الرئيس الجلسة. وصرح الوفد بأن تعليقاته تتعلق في الواقع، ليس فقط بالبرنامج 10، الذي تجري مناقشته في الوقت الحالي، ولكن أيضا بالتداخل مع البرنامج 30، في إطار هذا الهدف الاستراتيجي، وأيضا بالبرنامج 25. وأشار الوفد إلى عدم تأكده من أين يتعين إثارة ذلك الأمر بالضبط، ورأى أنه من المناسب تناوله الآن، أي تناول الاقتراح الذي تم تقديمه في اليوم السابق. وذكّر الوفد بأن الويبو يتم تقديمها بوصفها

منظمة للابتكار وأن هذا الجانب مذكور بوضوح في بيان مهمتها. وأضاف الوفد أن هناك تجزئة كبيرة في الوحدات، كما أوضح من قبل، التي تتناول المسائل المتعلقة بالابتكار. وعلى سبيل المثال، تتعامل مراكز دعم التكنولوجيا والابتكار مع بعض جوانب الابتكار وتقوم بأعمال البراءات. ويرتبط معظم العمل بالمؤسسات الأكاديمية والجامعات التي تسعى غالبا للحصول على إرشادات بشأن المسائل ذات الصلة، مثل كيفية وضع سياسات الملكية الفكرية الخاصة بها. ثم في هذه الحالة، يتم إحالة الدول الأعضاء إلى شُعب أخرى، مثل شعبة التعاون الإنمائي. وبالمثل، أشار الوفد أيضا إلى أن بعض الموظفين الذين يعملون في شعبة دعم المشروعات الصغيرة والمتوسطة وريادة الأعمال يعملون أيضا في الترخيص وأن هذه الشعبة متوقفة على المستوى الإقليمي. ومن ناحية أخرى، تتعامل المكاتب أيضا مع بعض جوانب الابتكار. ثم قال الوفد إنه أصبح من الصعب للغاية بالنسبة للدول الأعضاء فهم كيفية العثور على المساعدة، وكيفية العثور على المساعدة بطرق متزامنة. ثم سأل الوفد عما إذا كان يمكن للويبو أن توفر منفذا واحدا لتوجيه الدول الأعضاء، لأن بعض الوحدات تتعامل مع بناء القدرات ومع وحدات مختلفة تتعامل مع جوانب مختلفة من الابتكار لأنها متوقفة بشكل منفصل. ويتسبب ذلك في الكثير من المتاعب للدول الأعضاء للاستفادة منها، وأصبح من غير الواضح فهم الوظائف التي تؤديها هذه الوحدات. وعلاوة على ذلك، فإنها تعاني من نقص الموارد. ولذلك، ذكر الوفد أن هناك حاجة إلى النظر في إنشاء شعبة ابتكار منفصلة يمكنها توجيه الدول الأعضاء بشأن الجوانب المتعلقة بالابتكار، حيث سيساعد ذلك على دمج الموارد معا وضمان توفير الموارد الكافية لها. واقترح الوفد أنه إذا لم تتمكن كل الشُعب التي تتعامل مع الجوانب المتعلقة بالابتكار من المساهمة في الشُعبة المقترحة، فعلى الأقل، يتم مزامنة شُعبة منفصلة من الشُعب المختارة، مثل المشروعات الصغيرة والمتوسطة وريادة الأعمال والبلدان التي تمر بمرحلة انتقالية والبلدان المتقدمة وإدارة تنسيق التنمية وإنشاء شعبة جديدة من تلك الشُعب بحيث يكون لدى الدول الأعضاء منفذ واحدة لتلبية طلباتها المتعلقة بالابتكار لا أن تقفز من شعبة إلى أخرى. كما التمس الوفد من الأمانة تقديم قائمة بالأنشطة الإنمائية من الثنائية السابقة، إلى جانب توزيع تكلفة كل نشاط إنمائي في شكل مخطط موَّحد، حيث سيكون ذلك مفيدا للغاية للدول الأعضاء ويساعدها على تقييم مدى كفاية وكفاءة تلك الأنشطة للمستقبل. ووفقا للممارسة المعمول بها حاليا، أصبح من الصعب تقييم المعلومات الموجزة المستخلصة من أنشطة التنمية، التي يتم تقديمها في تقارير الويبو، جنبا إلى جنب مع توزيعها الفردي للتكلفة لصالح الدول الأعضاء.

193. وأشار الرئيس إلى السؤال المتعلق باقتراح شعبة منفصلة للابتكار وقال إن الزملاء من شعبة البلدان التي تمر بمرحلة انتقالية والبلدان المتقدمة قد يرغبون في تقديم أفكار حول عمل الشعبة. ثم اقترح الرئيس أن يناقش مع الأمانة حول أفضل طريقة للإجابة على هذا السؤال المحدد للغاية ودعا الأمانة إلى بحث ما يمكن أن يكون ممكنا بشأن مخطط التطوير، ونقطة البيانات، مع الإشارة مرة أخرى إلى أن اللجنة يمكن أن تعود إليه إذا لزم الأمر. ولم ير الرئيس أي طلبات أخرى للحديث حول البرنامج 10، فأعطى الكلمة إلى الأمانة للرد.

194. وشكرت الأمانة، أولا وقبل كل شيء، الدول الأعضاء على عبارات التقدير الطيبة عن عملها. وتناولت الأمانة مسألة الانخفاض الطفيف في موارد الأنشطة المتعلقة بالأنشطة البديلة لتسوية المنازعات، وأوضحت أنه تخفيض طفيف حقا، وهو ما لن يؤثر على جودة وكمية الخدمات التي يقدمها البرنامج. ومن حيث الموارد أيضا، طمأنت الأمانة المندوبين الموقرين بأنه لن يكون هناك أي تأثير وأنه لم يكن هناك سوى إعادة توازن للموارد الداخلية فيما يخص الموظفين، لكن ذلك لن يكون له أي تأثير على الأداء. ونظرا لأن الإدارة تتعامل أيضا مع البرنامج 30، أشارت الأمانة إلى أنها ليست متأكدا مما إذا كان يجب عليه الإجابة عن الأسئلة المثارة فيما يتعلق بالبرنامج 30 في تلك المرحلة أو ما إذا كان يجب انتظار طرح أسئلة أخرى. وأجابت الأمانة بوجه عام على سؤال وجود منفذ واحد، وقالت إن من الواضح نسبيا أنه بالنسبة لكل دولة عضو، بصرف النظر عن

ماهية الطلب الموضوعي، ستقوم الأمانة بتوجيه الطلب إلى المكتب ذي الصلة. ولذلك، إذا كان الطلب، في هذه الحالة، من باكستان، فسوف يذهب إلى مكتب آسيا والمحيط الهادئ، بغض النظر عن ماهية الطلب. وبعد ذلك، سيكون على المكتب الاتصال بالوحدات ذات الصلة داخل الويبو لتوفير الأنشطة أو بناء القدرات أو الدعم الذي تطلبه الدولة العضو. واعترافا من الأمانة بأن الأمر قد يكون محيرا في بعض الأحيان، داخل الإدارة، أوضحت أن الإدارة يُطلق عليها إدارة البلدان التي تمر بمرحلة انتقالية والبلدان المتقدمة. ويوجد داخل تلك الإدارة وحدتان، واحدة معنية بالمشروعات الصغيرة والمتوسطة ودعم ريادة الأعمال والأخرى معنية بالمنظمات غير الحكومية والعلاقات الصناعية. وأوضحت كذلك أن هاتين الوحدتين تخدمان جمهور الويبو بالكامل؛ ولا يقتصر عملها على القضايا القادمة من البلدان التي تمر بمرحلة انتقالية والبلدان المتقدمة. ولذلك، مرة أخرى، فيما يتعلق بتوفير منفذ واحد، رأت الأمانة أنها، حتى الآن، تعمل بشكل سلس للغاية، مشيرة، بالطبع، إلى أن هناك دائما مجال للتحسين.

195. وأشار الرئيس إلى أنه فيما يتعلق بمسألة شعبة الابتكار، فإن اللجنة ستعكس ذلك وتعود إليه. وأكد الرئيس أن التطمينات المقدمة إلى المندوب الذي طلبها تطمينات جيدة، وأشار إلى أن المندوب هز رأسه معربا عن التأكيد. ونظرا لعدم وجود أي طلبات أخرى للحصول على الكلمة، أغلق الرئيس البرنامج 10 وانتقل إلى البرنامج 11 (الأكاديمية). وقبل البدء في البرنامج 11، أشار الرئيس إلى أن الأمانة لديها مزيد من الإيضاحات للسؤال الذي طرحه وفد باكستان بشأن مصفوفة أنشطة التنمية ونقل الكلمة.

196. وتحدثت الأمانة إلى مندوب باكستان الموقر، الذي طلب قائمة أنشطة الثنائية الأخيرة، وأشارت إلى فائدتها، وأبلغته بأن تلك المعلومات موجودة بالفعل في قاعدة بيانات المساعدة التقنية في مجال الملكية الفكرية (IP-TAD)، وقامت بتوجيه المندوب إلى صفحة الويب الخاصة بالويبو.

197. ثم انتقل الرئيس رسميا إلى البرنامج 11.

198. وتحدث وفد كرواتيا باسم مجموعة بلدان أوروبا الوسطى والبلطيق، ومثلما أثنى على البرنامج 10، فقد أثنى على العمل المنجز في إطار البرنامج 11. وطلب الوفد توضيحات وطمأنة بشأن الانخفاض الذي ذُكِر هناك وأنه لن يؤثر على عمل أكاديمية الويبو في المستقبل، حيث ترى المجموعة أن عملها مهم للغاية.

199. وتحدث وفد غواتيمالا باسم مجموعة بلدان أمريكا اللاتينية والكاريبي، وشكر الويبو على كون الأكاديمية أداة من أجل التنمية في مكاتبها الوطنية وجميع المجالات المتعلقة بالملكية الفكرية. ولذلك، رأت المجموعة أنه من الأهمية بمكان الاستمرار في تكييف الدورات عبر الإنترنت مع مختلف اللغات الرسمية للويبو كمؤشر على أداء ذلك البرنامج. وأفاد الوفد بأنه من الأهمية بمكان أن ذلك سيمكنهم من تحقيق نتيجة إيجابية في زيادة المشاركين وتحقيق هدف تيسير آليات التدريب للبلدان النامية والبلدان الأقل نموا والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية.

200. وأيّد وفد ليتوانيا بيان مجموعة بلدان أوروبا الوسطى والبلطيق وأعرب عن تقديره لعمل أكاديمية الويبو. ومع ذلك، لاحظ الوفد أن هناك انخفاضا كبيرا في النفقات الشخصية للثنائية المقبلة، والذي تم تعويضه جزئيا عن طريق الخدمات التعاقدية الفردية، والذي ربما كان نتيجة للانخفاض العام في تمويل البرنامج. وطلب الوفد طمأنة بأن هذا الانخفاض لن يؤثر على فعالية وبرامج أكاديمية الويبو بل يزيد من عملها الموضوعي، وهو ما يحظى بتقدير كبير من قبل بلده.

201. وأيّد وفد البرازيل بيان غواتيمالا باسم مجموعة بلدان أمريكا اللاتينية والكاريبي. وأعرب الوفد عن تقديره الكبير لعمل أكاديمية الويبو وشجع الأكاديمية على مواصلة تبادل ونشر المعرفة بشأن القضايا التقنية ذاتها، مثل الملكية الفكرية، وأشار إلى أن نشاطها في دعم البلدان لبناء أكاديميات الملكية الفكرية الوطنية يحظى بتقدير كبير أيضا من قِبل الوفد. ووافق الوفد على استمرار هذه الجهود. وأفاد بأن الجانب الإيجابي الآخر للأنشطة في إطار البرنامج 11 هو تخصيص دورات التعلم عن بعد. وبالشراكة مع أكاديمية الويبو، طور مكتب براءات الوفد نسخة باللغة البرتغالية من الدورة الأساسية للتعليم عن بعد DL101 والتي حققت نجاحا كبيرا، ليس فقط لأنها متاحة باللغة البرتغالية، ولكن أيضا بسبب إدراج مناقشات لجوانب محددة لحماية الملكية الفكرية في البرازيل. ورأى الوفد أنه من المشجع أن تقوم أكاديمية الويبو بتكييف الدورات التدريبية التي تطلبها الكيانات الوطنية، وأشار إلى أن إحدى استراتيجيات التنفيذ تتضمن ذلك. واقترح الوفد أن تعقد الأكاديمية دورات تدريبية وندوات موجهة إلى المسؤولين الحكوميين من البلدان النامية، كما أعرب عن رغبته في رؤية المزيد من الاهتمام بأن يتم بالاشتراك مع الويبو تنظيم ورش العمل والندوات والمؤتمرات وغيرها من البرامج ذات الاهتمام المشترك. وأفاد الوفد بأنه، بالطبع، سيتابع ذلك بشكل ثنائي مع الأكاديمية. وأشار إلى المزيد من التبادل للمواد التدريبية بشكل منتظم بين أكاديمية الويبو وأكاديمية مكتب البراءات في البرازيل، بما في ذلك كتيبات الدورات والمواد التعليمية والأدلة ومقاطع الفيديو وأدوات التدريب الأخرى، والتي قد تكون مفيدة للغاية عند صياغة دورات أخرى في أكاديمية الملكية الفكرية الوطنية في البرازيل.

202. وأعرب وفد الإمارات العربية المتحدة عن تقديره لجهود الأكاديمية المستمرة من أجل بناء قدرات الملكية الفكرية وتدريب الدول الأعضاء وأثنى على الأكاديمية والمكتب العربي لتنظيمها إحاطة للمندوبين العرب في وقت سابق من هذا العام. وأشار كذلك الوفد إلى استبعاد النشر في الجدول في الصفحة 85 وطلب توضيحا لأن نشر تدريب الملكية الفكرية أمر مهم. وردّد الوفد أيضا البيانات التي أدلت بها البرازيل معربا عن استعداده للعمل مع أكاديمية الويبو على المستوى الثنائي لعقد ورش العمل والتدريب على ذلك.

203. وأفادت الأمانة، في تعليقها العام، بأن الأكاديمية هي الكيان الأساسي للتدريب المهني في الويبو، وأشارت إلى أن ولاية قطاع التنمية تتمثل في وضع استراتيجيات وطنية للملكية الفكرية ومساعدة الدول الأعضاء على تطوير بنيتها التحتية القانونية والبنية التحتية للمكاتب وتوفير بناء القدرات الذي تقوم به أكاديمية الويبو. ولتقديم نظرة عامة، ذكرت الأمانة أن ما يقرب من 90000 شخص تم تدريبهم من خلال دورات التعلم عن بعد في العام الماضي، وأنه على مدار العشرين عاما الماضية، منذ إنشاء الأكاديمية، استفاد أكثر من نصف مليون شخص من برامجها التدريبية. وأكدت الأمانة على أن التعلم عن بعد هو أحد أكثر الطرق فعالية لتدريب الناس على الملكية الفكرية. وأعربت عن تقديرها العميق لكلمات الرضا والدعم التي أعربت عنها وفود عديدة. وتناولت الأمانة بعض النقاط التي أثارها تحديدا الممثلان الموقران لكرواتيا وليتوانيا فيما يتعلق بتكاليف الموظفين، وأبرزت الأمانة أن أول المسائل التي ينبغي النظر فيها مقارنة بالثنائية السابقة هي وجود أموال إضافية في الثنائية السابقة في إطار البرنامج 11 لتنفيذ مشروع لجنة التنمية المعني بالسلطة القضائية. وأوضحت الأمانة أن الانخفاض الملحوظ في الميزانية يرجع بشكل رئيسي إلى حقيقة أنه تم نقل وظيفة من أكاديمية الويبو، كما هو مبين في الوثيقة نفسها. وبالنسبة للزيادة في تكلفة الخدمات التعاقدية الفردية، أوضحت أنه كان في المقام الأول استجابة للزيادة في عدد المشاركين في دورات التعلم عن بعد. وفي عام 2017، كان الرقم 65000. وفي العام الماضي، بلغ 90000 مشارك. وهناك أيضا زيادة في عدد المشاركين في الدورات المتخصصة المقدمة. وأوضحت الأمانة أن أحد الأسباب وراء زيادة الخدمات التعاقدية الفردية هو تلبية احتياجات المعلمين الذين يقدمون المساعدة والتوجيه والتقييم للمشاركين الذين يتابعون الدورات التدريبية المتقدمة. ولذلك، تأتي الزيادة في المقام الأول بغرض التعامل مع الزيادة الحقيقية في عدد المشاركين في الدورات المتقدمة. وعادت

الأمانة إلى التعليقات التي أدلت بها غواتيمالا والبرازيل، وأشارت إلى أن الأكاديمية تبذل كل ما في وسعها لترجمة جميع دوراتها إلى لغات الأمم المتحدة وأنها ستواصل القيام بذلك كهدف رئيسي لأنها تعتقد أن هذا أحد أسهل وأنجح الطرق لنقل المعلومات والمعرفة والتعليم حول الملكية الفكرية إلى أجزاء مختلفة من العالم حيثما لا يتحدثون الإنكليزية أو الفرنسية بالضرورة. وأشارت الأمانة كذلك إلى أنها تدرس ترجمة جميع دورات التعليم عن بعد إلى اللغات الصينية والصينية والروسية، وأوضحت أن الأمر يستغرق بعض الوقت والمال. وأشارت الأمانة إلى النقاط التي أثارتها البرازيل بالتحديد، وأقرت بأنها تتعاون بشكل ممتاز مع المعهد الوطني للملكية الصناعية في البرازيل. وأفادت الأمانة بأنها قد انتهت من تكييف وتخصيص دورة DL101 للتعليم عن بعد، ليس فقط للبرازيل، ولكن أيضا للبلدان الأخرى، حيث تضمنت هذه التخصيصات أيضا التشريعات والسياسات والخطط والاستراتيجيات الوطنية المتعلقة بالبلد في مجال الملكية الفكرية، ومن الواضح أنها اقتربت من توقعات القارئ. كما أطلقت الأكاديمية مؤخرا مع المعهد الوطني للملكية الصناعية في البرازيل أربع دورات في مجال البراءات ستتم معالجتها بواسطة منصة المعهد لفائدة جميع البلدان الناطقة باللغة البرتغالية حول العالم. وأضافت أيضا أن الشيء نفسه يتم مع الصين وأن الأكاديمية تتعاون بشكل ناجح للغاية مع الصين. وأشارت الأمانة إلى أن هذه تجربة جديدة تمر بها مع الدول الأعضاء من أجل تحقيق اللامركزية في بعض دورات التعلم عن بُعد بلغات معينة وفي مناطق محددة. ثم شكرت الأمانة وفد الإمارات العربية المتحدة على كلماته الداعمة. وبالنسبة للسؤال عن سبب عدم كتابة تكاليف النشر، أشارت إلى أن كل عمليات النشر تمت داخل المنظمة، وبالتالي، فإن التكاليف لا تظهر في الجدول.

204. وأعاد الرئيس فتح الباب للكلمات لمعرفة ما إذا كانت هناك أي أسئلة أو تعليقات أخرى على البرنامج 11 ومعرفة ما إذا كانت تلك الردود والتأكيدات مقبولة لمعالجة المخاوف. ونظرا لعدم وجود طلبات إضافية للحصول على الكلمة، انتقل الرئيس إلى البرنامج 30 (المشروعات الصغيرة والمتوسطة ودعم ريادة الأعمال)، من الصفحة 86 من مشروع البرنامج والميزانية باللغة الإنكليزية.

205. وتحدث وفد غواتيمالا باسم مجموعة بلدان أمريكا اللاتينية والكاريبي، وشكر الأمانة على عرض البرنامج 30 وطلب من الأمانة أن تدرج، كمؤشر للأداء، عدد طلبات البراءات المقدمة من الجامعات، نظرا لأن مساهمة هذا القطاع في التنمية الاقتصادية لبلدانها تُعد ذات أولوية.

206. وأشار وفد البرازيل إلى أن البرنامج 30 يوفر العديد من الفرص للتعاون عبر البرامج فيما يتعلق بخدمات الملكية الفكرية العالمية التي تقدمها الويبو، ولا سيما معاهدة التعاون بشأن البراءات. وأظهرت الدراسات أن المشروعات الصغيرة والمتوسطة والجامعات لها دور رئيسي في الابتكار، وأنها تحتاج إلى عمل من أجل دعم جهودها، لأن لديها مطالب وخصائص محددة. وكما اقترحت غواتيمالا للتو، طلب الوفد مؤشرا محددا للأداء في إطار النتيجة المرتقبة ثالثا 6 لقياس عدد طلبات معاهدة التعاون بشأن البراءات الواردة من الجامعات، وأشار إلى أن ذلك كان مؤشرا في ميزانية الثنائية الأخيرة وأنه يعتقد أنه طريقة مفيدة للمساعدة في تشجيع أصحاب المصلحة على الإيداع. ومن شأن ذلك أن يوضح أيضا التأثير الإيجابي لاستخدام نظام الملكية الفكرية على القدرة التنافسية للأعمال وتبادل المعرفة والنمو الاقتصادي تمشيا مع استراتيجية تنفيذ البرنامج 30 والأهداف الشاملة الأوسع لحماية الملكية الفكرية.

207. وتناولت الأمانة مسألة إدخال مؤشر عدد طلبات معاهدة التعاون بشأن البراءات الواردة من الجامعات، وأوضحت أن ما تقوم به الشعبة هو تزويد الجامعات بالدعم في وضع سياسات الملكية الفكرية الخاصة بها، وأشارت إلى أنها قد حمَّلت مؤخرا، على صفحة الويب التي تخص الجامعات، نموذج وإرشادات وقائمة تدقيق حتى تتمكن الجامعات من خلال تلك

الأدوات من تطوير سياساتها الخاصة. كما تُقدم الشعبة مساعدة مباشرة عند الطلب. وعلّقت الأمانة بأن تقييمها أو اهتمامها الوحيد في إدخال هذا المؤشر هو أنه بينما تركز الشعبة على السياسات، من ناحية، فإن وضع المؤشر كطلبات لمعاهدة التعاون بشأن البراءات، من ناحية أخرى، يمكن أن نصفه بالأمر الرائع لأن طلبات معاهدة التعاون بشأن البراءات آخذة في الازدياد وأنها سيبدو أيضا مثمرة للغاية، ولكن بحلول الوقت الذي ستقدم فيه الجامعة سياسة الملكية الفكرية، وربما يكون إيداع طلب معاهدة التعاون بشأن البراءات بعد سنوات. ولذلك، طلبت الأمانة أن يكون ما سيُقاس شيئا، في المقام، له فترة زمنية طويلة جدا، سنتين أو ثلاث أو أربع أو خمس سنوات. وقد يستغرق البحث 10 أو 15 سنة قبل أن يتم تطوير شيء يمكن اعتباره ذا قيمة من حيث تقديم طلب إلكتروني وفق معاهدة التعاون بشأن البراءات. وفي هذا السياق، ذكرت الأمانة أنها، من ناحية، ترى فجوة منطقية بين الأنشطة التي يتم تقديمها والمؤشر المقترح، ومن ناحية أخرى، يبدو من غير العدل إلى حد ما أنه يوضع البرنامج على عاتق الزملاء الممتازين في معاهدة التعاون بشأن البراءات الذين يقدمون خدمة ممتازة للجامعات التي تودع هذه الطلبات، في حين أن خدمات البرنامج لا تستهدف حقا هذا النشاط المحدد المتمثل في إيداع طلبات معاهدة التعاون بشأن البراءات. ومرة أخرى، أكدت الأمانة أنها يمكن أن تقدم المؤشر، مشيرة إلى أنها غير متأكدة من أنه سيقيس جودة الخدمات التي تقدمها الشعبة في هذا الصدد. وخلُصت الأمانة إلى أنها ستترك الأمر بالطبع للمندوبين الموقرين لتقييمه.

208. وتوجه وفد البرازيل بالشكر إلى الأمانة على ردها، وأعرب عن اهتمامه للغاية بتطوير سياسات الملكية الفكرية في الجامعات. ورأى الوفد أن إحدى المهام في البرازيل، عندما صادقت البرازيل على قانون الابتكار في عام 2004، تنطوي على الكثير من التوعية لأنه، في كثير من الأحيان، سيقوم أساتذة الجامعات/المعلمون بنشر نتائج البحث دون مراعاة ذلك، وإذا قاموا بنشرها ولم يودعوا لاحقا، وفقا للحدود الزمنية للتشريع الوطني والإقليمي، وإذا لم يقدموا براءة، فسوف يفقدون تلك الأولوية وبالتالي يفقدون البراءة وفرصة استكشافها تجاريا. ورأى الوفد أن هناك الكثير الذي يمكن أن تقوم به الشعبة. وأفاد بأنه أشار للتو إلى زيادة الوعي حول أهمية حماية المرء لاختراعه من أجل تسويقه لاحقا، مشيرا إلى أن هناك أداة أخرى ناقشها الوفد مع رؤساء مكاتب نقل التكنولوجيا في الجامعات، على سبيل المثال، منهجية تقييم البراءات. وأوضح الوفد أنهم غالبا ما يواجهون صعوبات كثيرة في قياس قيمة البراءة التي لديهم لترخيصها في وقت لاحق، مشيرا إلى أن الجامعات ليست مهتمة بتصنيع السلع بأنفسها، لأنها ليس لديها القدرة على التصنيع بغرض الإنتاج على نطاق واسع، وليس في مصلحتها القيام بذلك. وأفاد بأن الجامعات تركز على البحوث وتنتج السلع العامة في شكل منتجات وعمليات جديدة، يتم نقلها في وقت لاحق إلى المجتمع. ورأى الوفد أن من المهم الاستمرار في الإشارة إلى أهمية الجامعات للنظام الإيكولوجي المبتكر وأن المؤشر المحدد سيساعد في قياس ذلك.

209. وأشار الرئيس إلى أن الطلب الواضح للغاية لإعادة إدراج مؤشر بشأن عدد طلبات البراءات المقدمة من الجامعات هو كما كان من قبل، وأعطى الكلمة إلى الأمانة.

210. وأفادت الأمانة أنها، بالطبع، تُقدم الخدمات التي ذكرها وفد البرازيل، مشيرة إلى أنها أجرت مناقشات في الماضي مع الممثل الموقر من البرازيل. وأكدت الأمانة أنها توفر التدريب على تقييم الملكية الفكرية، وبطبيعة الحال، على رفع مستوى الوعي بشأن سياسات الملكية الفكرية للجامعات، وأشارت مرة أخرى إلى أنها ليس لديها صعوبة كبيرة في إضافة هذا المؤشر. وفي الختام، ذكرت الأمانة أنه مجرد اعتبار عام بشأن الصلة بين الأنشطة التي يقدمها البرنامج والمؤشر الفعلي، ولكن ليس هناك مشكلة بالطبع من جانبها.

211. وأشار الرئيس إلى أنه، ما لم يكون هناك مزيد من الطلبات للحصول على الكلمة، فسيتم إدراج المؤشر وأنه تمت الإشارة إلى ذلك جيدا. وبعد هذا التعديل، أكد الرئيس هذا الرضا الجماعي عن الميزانية المقترحة للبرنامج 30 (المشروعات الصغيرة والمتوسطة ودعم ريادة الأعمال). ونظرا لعدم وجود أي طلبات أخرى للحصول على الكلمة، أخذه الرئيس على النحو متفق عليه، وأشار إلى أن ذلك يقود إلى اختتام مناقشة البرنامج 30 وكذلك الهدف الاستراتيجي الثالث (تيسير الانتفاع بالملكية الفكرية لأغراض التنمية). واقترح الرئيس، كما فعل بالنسبة للهدفين الاستراتيجيين الأولين، أن تتفضل الأمانة بتجميع ملخص لتلك التعديلات المحددة والدقيقة للغاية التي يلزم إدخالها على البرنامج والميزانية المقترحين لتقديمها في نسخة تعقب التغييرات وذلك لمعرفة ما تم الاتفاق عليه وفقا لتلك التغييرات. ونظرا لعدم وجود طلبات أخرى للحصول على الكلمة، انتقل الرئيس إلى الهدف الاستراتيجي الرابع (تنسيق وتطوير البنية التحتية العالمية للملكية الفكرية)، بدءا من الصفحة 89 من النسخة الإنكليزية. ثم فتح الباب رسميا للتعليق على البرنامج الأول في إطار الهدف الاستراتيجي الرابع، البرنامج 12 (التصنيف والمعايير الدولية).

212. وتناول وفد البرازيل حل تكنولوجيا المعلومات لإدارة مراجعة التصنيف الدولي للبراءات (IPCRMS)، ورأى أن حل تكنولوجيا المعلومات لا يزال يحتاج إلى بعض التحسينات للوفاء بحاجة المستخدم، وأشار كذلك إلى أن إحدى استراتيجيات التنفيذ تشمل تعزيز النظام. وفي هذا السياق، اقترح الوفد بعض التحسينات المحتملة لحل تكنولوجيا المعلومات. أولا، رأى الوفد، من واقع تجربته، أن استخدام مكتب البراءات للنظام بلغات أخرى غير الإنكليزية والفرنسية لا يزال مقيدا. وأشار الوفد إلى أنها قد يمكن تكييفه ليشمل ترجمة إلى لغات أخرى في جميع المراحل، موضحا أن استخدام المنتدى الإلكتروني للتصنيف الدولي (IPC –E-forum) لم يتم استيعابه بالكامل من قبل حلول إدارة مراجعة التصنيف الدولي للبراءات حسبما تم التخطيط لها. وأخيرا، رأى الوفد أنه يجب توقع نظام جديد قادر على تحديد التقنيات الشاملة باستخدام التصنيف الدولي للبراءات. وفي الختام، أشار الوفد إلى أن هذه هي بعض الاقتراحات وقال إنه، بطبيعة الحال، سيكون من دواعي سروره الاستماع إلى تقييم الأمانة بشأن هذه القضايا.

213. وشكرت الأمانة وفد البرازيل الموقر على اهتمامه والأسئلة المتعلقة بالتصنيف الدولي للبراءات بما في ذلك حل إدارة مراجعة التصنيف الدولي للبراءات (IPCRMS) واقتراحاته. وتطرقت الأمانة إلى النقطة الأولى المتعلقة باللغات الأخرى غير الإنكليزية والفرنسية، وأشارت إلى النقطة الثالثة في استراتيجيات تنفيذ التصنيف الدولي للبراءات، والتي تنص على "تشجيع وتيسير الاستخدام الأوسع لنظام التصنيف الدولي للبراءات من خلال تقديم المساعدة إلى صيانة ونشر الترجمة الوطنية للتصنيف". وأفادت الأمانة بأن حل إدارة مراجعة التصنيف الدولي للبراءات يشتمل بالفعل على وظيفة لدعم النسخة الوطنية من التصنيف الدولي للبراءات، وعلقت على أن البرازيل قد استخدمت بالفعل هذه الوظيفة لنشر النسخة البرتغالية من التصنيف الدولي للبراءات. ولذلك، قالت الأمانة إنها بالفعل تتعاون بشكل جيد مع المكتب البرازيلي لإعداد النسخة البرتغالية الوطنية من التصنيف الدولي للبراءات. وأشارت إلى أنها تواصل هذه الأشكال من التعاون وتعتزم تعزيز هذه الوظيفة في المستقبل. وتناولت الأمانة النقطة الثانية حول دمج المنتدى الإلكتروني في حلول إدارة مراجعة التصنيف الدولي للبراءات، وأشارت إلى أنها، في الثنائية الحالية، تجري دراسة جدوى، وأنه بناءً على نتيجة هذه الدراسة، ستقدم ذلك الإجراء في الثنائية المقبلة. وفيما يتعلق بالنقطة الثالثة، القضية الشاملة، أفادت الأمانة أن التصنيف المحتمل للتكنولوجيا الشاملة يتم مناقشته الآن في إطار لجنة خبراء التصنيف الدولي للبراءات، مشيرة إلى أن لجنة الخبراء ستناقش هذه المسألة مرة أخرى في الدورة المقبلة فبراير المقبل. وفي الختام، أشارت الأمانة إلى أنها ستؤيد مناقشة الدول الأعضاء لهذه الأمور، واعتمادا على نتيجة المناقشة، ستنظر في إمكانية دمج النتيجة في نظام تكنولوجيا المعلومات.

214. وأشار الرئيس إلى عدم وجود طلبات أخرى للحصول على الكلمة، وقال إن البرنامج 12 يبدو مقبولا وانتقل إلى البرنامج التالي في إطار الهدف الاستراتيجي الرابع، البرنامج 13 (قواعد البيانات العالمية)، في الصفحة 95 من النسخة الإنكليزية، وفتح الباب للتعليقات.

215. وأعرب وفد البرازيل عن رغبته في الاعتذار، لأنه لم يشر في وقت سابق إلى العمل الرائع الذي قام به السيد تاكاجي وفريقه وأكد أنه يُقدر العمل الممتاز والتعاون بين الويبو ومكتب البرازيل للبراءات. وفيما يتعلق بالبرنامج 13، أيد الوفد تطوير ملحق لركن البراءات (PATENTSCOPE) من أجل تسهيل إدراج الأدبيات غير المتعلقة بالبراءات. ورأى أن هذا هدف إيجابي للغاية من شأنه أن يوفر مُدخلات قيّمة لنشاط مكتب البراءات ويساعد على زيادة جودة فحص البراءات. وفيما يتعلق بالخدمة التي تعمل بالذكاء الاصطناعي، قال الوفد إن هذا بالطبع مجال للنشاط المكثف في الويبو، وإنه تمت الإشارة إلى استراتيجية التنفيذ في الصفحة 95 فيما يتعلق بمركز تطبيقات التكنولوجيات المتقدمة. والتمس الوفد من الأمانة تقديم معلومات إضافية بشأن المركز، مثل نوع الأنشطة التي تم تطويرها في الثنائية. وأشار الوفد أيضا إلى إشارة إلى تطوير خدمة تعمل بالذكاء الاصطناعي في شكل بحث عن علامة تجارية للويبو. ويمكن أن يكون ذلك أداة مفيدة للغاية لزيادة الإنتاجية والتخلص من العمل الزائد في مكتب العلامات التجارية. وأشار الوفد إلى أنه ذكر في وقت سابق أنهم قاب قوسين من الانضمام إلى بروتوكول مدريد، وأشار إلى أنه سيكون، بالطبع، من المفيد جدا لمكتب العلامات في نشاطه الداخلي الحفاظ على الإنتاجية ومعايير الجودة المطلوبة بموجب البروتوكول. والتمس الوفد من الأمانة تقديم معلومات بشأن مستوى تطوير هذه الخدمة ونموذج تسعير استرداد التكاليف الذي تتصوره المنظمة باستخدام الأداة.

216. وذكر وفد اليابان، أنه فيما يتعلق بالبرنامج 13، قواعد البيانات العالمية، يُقر بأهمية استخدام المعلومات المتعلقة بالملكية الفكرية للمستخدمين الأفراد والدول الأعضاء وأهمية تطوير هذه المعلومات والحفاظ عليها. وبالتالي، أعرب الوفد عن تأييده الشديد لجهود الويبو لتطوير خدمات قواعد البيانات العالمية مثل ركن البراءات ونظام الويبو للنفاذ المركزي إلى نتائج البحث والفحص (WIPO CASE) وقاعدة بيانات العلامات التجارية العالمية وقاعدة بيانات التصاميم العالمية. ورحّب الوفد بشكل خاص بتوسيع التغطية الجغرافية لقواعد البيانات العالمية، وتحسين جودة وتوقيت البيانات المقدمة، وأول تعزيز للظهور. كما أعرب الوفد عن تقديره لالتزام الويبو بالتحويل الرقمي لعملها وتقديمها للخدمات، وأشار إلى أن مكاتب الملكية الفكرية في جميع أنحاء العالم تدرس سبل استخدام تكنولوجيا الذكاء الاصطناعي في عملياتها وخدماتها. وأعرب الوفد عن رغبته في دعم الويبو في التحدي المتمثل في تطوير وتقديم خدمات تعمل بالذكاء الاصطناعي.

217. وشكرت الأمانة وفدي البرازيل واليابان على تأييدهما الشديد للأنشطة المتعلقة بالبنية التحتية العالمية في البرنامج 13. وأشارت إلى أن مركز تطبيقات التكنولوجيات المتقدمة يعمل على ثلاثة مجالات. ويتمثل المجال الأول في دراسة وتحديد أنظمة جديدة تقوم على الذكاء الاصطناعي لمعالجة النصوص. وهنا تأتي مشاريع مثل خدمة الترجمة من جانب المنظمة (WIPO Translate). والموضوع الثاني هو معالجة الصور، حيث يجري العمل على بناء أنظمة تصنيف، لا سيما في مجال العلامات التجارية، وأيضا أنظمة البحث عن تشابه الصور، مثل النظام الذي تم وضعه للتو في قاعدة بيانات العلامات التجارية العالمية. وأخيرا، أفادت الأمانة بأنها تعمل على معالجة الكلام من خلال مشروع لبناء نظام تحويل الكلام إلى نص يمكنه إنشاء تقارير شفهية من مقاطع الفيديو الخاصة بالاجتماعات المختلفة في الويبو. وفيما يتعلق بالسؤال الثاني لاسترداد التكاليف، أوضحت الأمانة أنه تم الاتصال بها من قبل الجهات الفاعلة في القطاع والتي أعربت عن اهتمامها أيضا بالتطوير في مجال الذكاء الاصطناعي، وبالتالي فإن تدابير استرداد التكاليف ستأتي من خدمات إضافية ستكون الأمانة قادرة على إنشائها

وتوفيرها مقابل رسوم لتلك الجهات الفاعلة. ولم تتوقع الأمانة في الوقت الراهن اتخاذ تدابير لاسترداد التكاليف للمكاتب. وقالت إنه إذا كانت هناك تطبيقات لتطوير الذكاء الاصطناعي لمكاتب الملكية الفكرية، فسيتم توفيرها مجانا.

218. وأيّد وفد الإمارات مبادرات الويبو الرامية إلى تعزيز الذكاء الاصطناعي في مركز التطبيقات التكنولوجية المتقدمة. وأعرب عن تقديره لزيادة التكلفة في تعزيز تطوير وتشغيل قواعد بيانات الويبو العالمية بسبب التغطية الجغرافية واللغوية الأوسع. وأعرب الوفد عن رغبته في الإشادة بالعمل في خدمة ترجمة الويبو (WIPO Translate)، وتحويل الكلام إلى النص وكذلك التعرف على الصور. وأعرب عن تقديره للعمل المتواصل في هذا الصدد.

219. وأشار الرئيس إلى أنه لا يبدو أن هناك طلبات أخرى للحصول على الكلمة، لذلك اعتبر أن البرنامج 13 مقبول لدى اللجنة. وأفاد بأن اللجنة ستواصل مع البرنامج التالي في قائمتها، وهو البرنامج 14، بعنوان خدمات الوصول إلى المعلومات والمعارف، بدءا من الصفحة 99 من النسخة الإنكليزية من الوثيقة. وفتح الرئيس الباب لطرح الأسئلة أو للتعليقات.

220. وشكر وفد الصين أمانة الويبو على جهودها لتعزيز مراكز دعم التكنولوجيا والابتكار في جميع أنحاء العالم. وقال إن مراكز دعم التكنولوجيا والابتكار ستوفر لمستخدمي البلدان النامية خدمة معلومات عالية الجودة وخدمات أخرى ذات قيمة مضافة. ونظرا لأن هذا المشروع يحظى بترحيب واسع من البلدان النامية ويحقق نتائج جيدة، اقترح الوفد على الويبو توسيع نطاق التغطية الجغرافية لشبكة مراكز دعم التكنولوجيا والابتكار واستثمار المزيد من الموارد في هذا الصدد لمساعدة تلك المراكز التي تم إنشاؤها بالفعل أو المزمع إنشاؤها ليتم إنشاؤها لتزويد المستخدمين بالمزيد من الخدمات المهنية. كما أعرب الوفد عن رغبته في اغتنام الفرصة ليشكر الأمانة على تأييدها لمساعدة الصين في إنشاء مراكز دعم التكنولوجيا والابتكار لأن تم بالفعل إنشاء سبعة مراكز لدعم التكنولوجيا والابتكار في الصين. وأشار الوفد إلى أن الصين ستنشئ، في النصف القادم من العام، المزيد من مراكز دعم التكنولوجيا والابتكار، مما سيساعد مستخدميها في الوصول إلى معلومات الملكية الفكرية.

221. وشكرت الأمانة الوفد الصيني على تأييده الشديد للغاية، وأشارت إلى أنها يتمتع بتعاون وثيق للغاية مع الصين في إنشاء المراكز السبعة الأولى لمراكز دعم التكنولوجيا والابتكار في الصين. وأحاطت الأمانة علما باقتراح الوفد لتوسيع شبكات مراكز دعم التكنولوجيا والابتكار جغرافيا، وهو ما تم إدراجه أيضا في اقتراح البرنامج والميزانية. وأحاطت الأمانة علما أيضا بأنها تمكنت من إنشاء ثلاثة مراكز ناضجة من مراكز دعم التكنولوجيا والابتكار في مختلف المناطق على النحو التالي: في أفريقيا في جنوب أفريقيا؛ وفي المنطقة العربية في المغرب، وفي منطقة آسيا والمحيط الهادئ في ماليزيا والفلبين؛ وفي أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي في كولومبيا وكوبا وجمهورية الدومينيكان؛ وفي البلدان التي تمر بمرحلة انتقالية في الاتحاد الروسي. وتتوزع جميع شبكات مراكز دعم التكنولوجيا والابتكار الثمانية هذه جغرافيا في جميع أنحاء العالم، وستصبح جوهر ونواة الشبكة العالمية لمراكز دعم التكنولوجيا والابتكار. وقالت الأمانة إنها ستتعاون مع المجموعة الأولى من ثماني شبكات من مراكز دعم التكنولوجيا والابتكار حتى تطلب الويبو منهم أن يكونوا عاملا محركا ومتعاونا في الترويج لمراكز دعم التكنولوجيا والابتكار في كل منطقة.

222. وشكر الرئيس الأمانة على الردود وأعاد فتح الباب للحديث لمعرفة ما إذا كانت هناك أي ملاحظات أو تعليقات أخرى على البرنامج 14. ونظرا لعدم وجود تعليقات أخرى، تم أخذ البرنامج 14 على النحو المتفق عليه. وانتقل الرئيس إلى البرنامج 15، وهو حلول الأعمال لمكاتب الملكية الفكرية، بدءا من الصفحة 103 من النسخة الإنكليزية من وثيقة البرنامج والميزانية. وفتح الرئيس الباب للأسئلة والتعليقات.

223. وشكر وفد غواتيمالا الأمانة على تقديم الاقتراح، وكذلك على العمل الذي أنجزته الأمانة في شعبة السيد تاكاجي. وصرّح الوفد بأنه كان هناك انخفاض فيما يتعلق بتحسين البنية التحتية التقنية والمعرفة لدى مكاتب ومؤسسات الملكية الفكرية الأخرى مما يسمح لها بتقديم خدمات أفضل، وفي هذه الحالة، يتعلق الأمر بمنصة نظام أتمتة الملكية الفكرية، التي تستخدمها عدة مكاتب في المنطقة. وقال إن من المهم عدم إغفال مواصلة العمل على تحسين مؤشرات الجودة في هذا البرنامج.

224. وشكر وفد الإمارات العربية المتحدة الأمانة على البرنامج المقترح للبرنامج 15. وأثنى على عمل نظام أتمتة الملكية الفكرية، الذي أدار به الكثير من العمل المتعلق بالعلامات التجارية داخل دولة الإمارات العربية المتحدة. وقال الوفد إن لديه سؤال واحد فقط بشأن الاتساق. وتطرّق الوفد إلى إجراء المخاطر والتخفيف، وأشار إلى أن عدم الوصول، كما ورد بالفعل في بيان الوفد بشأن البرنامج 3 ورد الأمانة، هو أن البرنامج 3 يتعاون مع البرنامج 15 في دعوة أصحاب المصلحة المعنيين للمشاركة في مشروع رابط الويبو (WIPO Connect). وفي ضوء ذلك، أعرب الوفد عن رغبته في التماس أن يتم التعبير عن نفس الإجراء لتخفيف المخاطر في البرنامج 3 من حيث الاتساق، وما إذا كانت فكرة الوفد مناسبة للأمانة، وأعرب عن رغبته في أن يفهم بشكل أفضل إجراء المخاطر والتخفيف.

225. وأعرب وفد البرازيل عن تقديره للفرصة التي أتيحت لمناقشة البرنامج 15، مشيرا إلى أنه يؤيد البرنامج بدرجة كبيرة. وأفاد بأنه يتم استخدام مرفق مكتب نظام أتمتة الملكية الفكرية من قِبل العديد من البلدان النامية، بما في ذلك البرازيل، في حالة طلبات العلامات التجارية، مع تحقيق نتائج جيدة للغاية. ولضمان ذلك، يلزم توفير الموارد الكافية في الثنائية المقبلة، لا سيما في حالة انضمام البلدان إلى بروتوكول مدريد، مثل حالة البرازيل. وبهذا المعنى، أيّد الوفد تماما ما ذكره وفد غواتيمالا وما طلبه من توضيح. وأشار الوفد، فيما يتعلق بنظام نظام أتمتة الملكية الفكرية المعاد تصميمه، إلى أنه تم ذكر بعض الجوانب المتعلقة بخيارات التخصيص ووظائفه في استراتيجية التنفيذ. وأعرب الوفد عن رغبته في معرفة تلك الخيارات في نظام أتمتة الملكية الفكرية. وماذا ستكون الاستقلالية التي ستمنح لمكتب الملكية الفكرية في ذلك الصدد؟ وأخيرا، فيما يتعلق بنظام النفاذ الإلكتروني إلى الوثائق المنشورة (WIPO Publish)، أعرب الوفد عن اهتمامه بدمج ذلك في أدوات تكنولوجيا المعلومات التي يستخدمها مكتب الملكية الصناعية. وأشار إلى أن الاختبارات التي أجراها أظهرت بداية واعدة للغاية في نظام النفاذ الإلكتروني إلى الوثائق المنشورة (WIPO Publish)، وأعرب الوفد عن تطلعه إلى المشاركة بشكل ثنائي مع الأمانة لضمان ذلك.

226. وأعرب وفد اليابان عن تقديره البالغ لتخصيص مبلغ كبير من الميزانية للبرنامج 15، وهو حلول الأعمال لمكاتب الملكية الفكرية، مشيرا إلى أن أحد أدوار الويبو الأكثر أهمية هو تمكين مكاتب الملكية الفكرية في البلدان النامية نفسها من تقديم خدمات قائمة على المعرفة إلى المستخدمين عن طريق إنشاء البنية التحتية اللازمة وتوفير الدعم المطلوب.

227. واستفسر الرئيس عما إذا كانت هناك أي طلبات أخرى للحصول على الكلمة. ونظرا لعدم وجود طلبات، التفت إلى الأمانة للرد على الأسئلة وطلبات التوضيح.

228. وأوضحت الأمانة أنه، أولا وقبل كل شيء، فيما يتعلق بمسألة الموارد، فإن هناك انخفاض في الموارد. وكما هو موضح في مشروع البرنامج والميزانية، تم نقل بعض أنشطة البرنامج من البرنامج 15 إلى برامج أخرى. وهذا هو السبب الرئيسي للانخفاض الطفيف في الموارد المالية. وبعد ذلك، أعربت الأمانة عن تقديرها حقا التأييد الذي أبدته الدول الأعضاء والوفود

لهذا البرنامج وأفادت بأنها ضاعفت من القدرة والموارد للتعامل مع المطالب الضخمة، وكذلك لرعاية أي تحديث مستمر لحزمة برمجيات نظام أتمتة الملكية الفكرية. ورأت أنه، نتيجة لذلك، يحتاج البرنامج إلى مزيد من الموارد، والتي بدونها لن تكون هناك أي إمكانيات أخرى لتعزيز خطة الموارد. وأشارت الأمانة إلى سؤالين، أحدهما طرحه وفد الإمارات العربية المتحدة، ويتعلق بالمخاطر المترتبة على مشروع رابط الويبو (WIPO Connect). وقالت إن هذا شيئا، من الواضح، أن البرنامج 15 لم يتمكن فيه من أن يحدد من جانب واحد إضافة خطر إلى البرنامج 3، لكن الوفد محق تماما في أن نفس المخاطر يجب أن تنعكس في كلا البرنامجين لأنهما يعملان بشكل وثيق للغاية معا لتخفيف تلك المخاطر وإبرام اتفاقيات، لا سيما مع المنظمات الدولية المسؤولة عن إدارة حق المؤلف. ولذلك، يتم تنسيق البرنامجين عن كثب في هذا الشأن. وكان السؤال الآخر من وفد البرازيل، وطلب المزيد من التفاصيل حول الخيارات المستقبلية التي ستكون متاحة للتخصيص. وذكرت الأمانة أنها، كما يعرف الوفد، تدير البرنامج منذ أكثر من 15 عاما. وخلال ذلك الوقت، تلقت الكثير من الملاحظات واكتسبت الكثير من المعرفة حول الطريقة التي ينبغي أن تعمل بها مكاتب الملكية الفكرية، وأشارت إلى أن أمانة الويبو تعمل على جعل العديد من الأشياء أكثر مرونة، وأن هناك ثلاثة أو أربعة أمثلة توضح ذلك. ومن الأمثلة على ذلك حسابات الرسوم، حيث أن للتشريعات المختلفة طرق مختلفة لحساب الرسوم، مع وجود العديد من الخيارات المختلفة. وأوضحت الأمانة أنها تحاول أن تجعل ذلك مرنا قدر الإمكان، مع السماح بأنواع مختلفة من تسجيل الملكية الفكرية، لأنها على الرغم من تأييدها للبراءات والعلامات التجارية والتصاميم، فإن هناك عدد من المكاتب التي لديها أنواع أخرى من تسجيلات الملكية الفكرية. وقد يكون هناك برامج كمبيوتر ومؤشرات جغرافية وغيرها من أشكال الملكية الفكرية التي قد تحتاج إلى تسجيل، لذلك أرادت الأمانة توفير المزيد من المرونة لذلك. وأرادت توفير المزيد من التكامل مع أنظمة الملكية الفكرية العالمية والأنظمة العالمية بشكل عام. وأشارت الأمانة إلى أن وفد البرازيل ذكر التكامل مع نظام مدريد. ورأت الأمانة أن هناك حاجة إلى تكامل نظام أتمتة الملكية الفكرية بشكل أفضل مع نظام لاهاي ومعاهدة التعاون بشأن البراءات والمعايير والتصنيفات الدولية. وأفادت بأن هناك مجموعة جديدة من المتطلبات لمساعدة مكاتب الملكية الفكرية في الحصول على مزيد من المعلومات الإحصائية وتلك المتعلقة بالأداء من نظام الإدارة، ورأت أن ذلك من شأنه السماح لمكاتب الملكية الفكرية بتحديد مؤشرات الأداء الرئيسية ومن ثم تكون قادرة على تتبع تلك الموجودة داخل النظام، بما في ذلك أشياء مثل المواعيد النهائية ومواعيد الاستجابة والإنتاجية. وأخيرا، ذكرت الأمانة أنها تريد توفير نظام أكثر قابلية للاستخدام، بما في ذلك المزيد من الخيارات لتخصيص واجهة المستخدم الفعلية وما يظهر على الشاشة أمام الفاحصين، وما إلى ذلك. وأعربت الأمانة عن رغبتها في تقديم توضيحين إضافيين، أحدهما بشأن الموارد. وقالت إن الانخفاض في الموارد ينصب على موارد الموظفين. وليس هناك انخفاض حقيقي، بل يقتصر الأمر على أن تكلفة نفس الأشخاص صارت أقل. وعند النظر في الموارد المخصصة للبرنامج من غير الموظفين، نجد أن نفس الميزانية المقترحة هي بالضبط كما كانت في الثنائية 19/2018. وتتعلق النقطة الأخرى بالمخاطر. واقترحت الأمانة أن تعمل مع مدير البرنامج ومندوب الإمارات العربية المتحدة لمعرفة أفضل السبل لمعالجة مسألة المخاطر. ورأت أن المشكلة أنه ليس من الممارسات الجيدة أن يكون لديك نفس المخاطر في برنامجين، لأنه سيتم تخفيف المسؤولية عن المخاطر والمساءلة عنها. ومع ذلك، يمكن أن يساهم البرنامج الثاني في إجراءات التخفيف. ومن أجل تسوية ذلك، اقترحت الأمانة العمل مع الوفد والبرنامج من أجل معالجة ذلك على أفضل وجه.

229. وأكد الرئيس أنه سيعود إلى هذه المسألة الدقيقة للغاية حول ما إذا كان يجب معالجة هذا الخطر أم لا، بالنظر إلى أنه ليس من الممارسات الجيدة بوجه خاص أن يتم ذِكره مرتين. وأعرب الرئيس عن رغبته في التحقق مما إذا كان الوفد سعيدا بذلك أم لا، وما إذا كان لا يزال يطلب إدراج بعض التخفيف.

230. واتفق وفد الإمارات مع الأمانة بشأن مناقشة كيفية المضي قدما. ومع ذلك، فقد أوضح أن السبب وراء المشكلة هو أننا نزيل النتيجة المرتقبة رابعا 2 من البرنامج 3، وبالتالي ليس هناك وصول إلى الملكية الفكرية المذكورة في البرنامج 3. ولهذا السبب أعرب الوفد هذا القلق. وأفاد الوفد بأنه يمكنه، بالطبع، العمل عن كثب مع الأمانة في معالجة هذه المسألة.

231. وأكد الرئيس أنه سيعود إلى هذه النقطة، وأعاد فتح الباب الحديث بشكل أكثر عمومية عن البرنامج 15، وهو حلول الأعمال لمكاتب الملكية الفكرية، لمعرفة ما إذا كانت هناك أية أسئلة أو تعليقات أو مخاوف أخرى. وبخلاف ذلك، أشار الرئيس، كما هو الحال دائما، إلى أن الصمت يعني القبول، ومع حل هذا المسألة الدقيقة التي أثارها وفد الإمارات العربية المتحدة بشأن تخفيف المخاطر، أدرك الرئيس أن اللجنة موافقة على البرنامج 15. ويبدو أن هذا هو الحال بالفعل وهذا ما أوصل اللجنة إلى نهاية الهدف الاستراتيجي الرابع، وهو تنسيق وتطوير البنية التحتية العالمية للملكية الفكرية. وشكر الرئيس الأمانة على مشاركتها وأشار إلى أن المناقشة ستنتقل سريعا إلى الهدف الاستراتيجي الخامس، وهو المصدر المرجعي العالمي لمعلومات الملكية الفكرية وتحليلها، والبرنامج 16، الذي يُعد البرنامج الوحيد في إطار هذا الهدف الاستراتيجي. وأراد الرئيس أن يلخص مرة أخرى، نظرا لأنه تم الانتهاء من الهدف الاستراتيجي الرابع. واقترح أنه، كما تم في الأهداف الاستراتيجية الثلاثة الأولى، سيطلب من الأمانة تسجيل جميع التغييرات المتفق عليها في البرامج الأربعة في إطار هذا الهدف الاستراتيجي. واعتبر أن ذلك سهل نسبيا لأنه ليس هناك سوى قضية أخيرة واحدة في إطار البرنامج 15، والتي سيتم تناولها. وبخلاف ذلك، فقد بدا للرئيس أن البرامج الأربعة ضمن الهدف الاستراتيجي الرابع مقبولة كلها لدى اللجنة.

232. وانتقل الرئيس بعد ذلك إلى الهدف الاستراتيجي الخامس، وهو المصدر المرجعي العالمي لمعلومات الملكية الفكرية وتحليلها من الصفحة 106، والبرنامج 16، الاقتصاد والإحصاء في الصفحة 107، وفتح الباب للتعليقات.

233. وأعرب وفد غواتيمالا عن رغبته في طرح سؤال ضمن ذلك البرنامج، لا سيما فيما يتعلق بمؤشر الأداء المتعلق بالبيانات الإحصائية للثنائية 21/2020. والسؤال هو ما إذا كان هناك بالفعل حكم ضمن هذا المؤشر لإدراج البيانات الإحصائية لحق المؤلف أم لا.

234. وتحدث وفد إندونيسيا بصفته الوطنية، وأعرب عن رغبته في تسليط الضوء على عمل كبير الاقتصاديين في المنظمة وتوجيه الشكر له على هذا العمل. ورأى الوفد أن التحليل الاقتصادي والبيانات الإحصائية مهمان للغاية في أي عملية صناعة للسياسات واتخاذ للقرارات، بما في ذلك في مجال الملكية الفكرية. وأوضح أن الأمر لا يتعلق فقط بالنظام القانوني، ولكنه سيشكل حقا الطريقة التي ننظر بها لأي نوع من السياسات يجب أن يتخذها أي بلد أو مجتمع دولي في مجال الملكية الفكرية والطريقة التي نحدد بها ذلك النوع من السياسات، وسيكون ذلك مستحيلا بدون اقتصاديات وبيانات إحصائية وتحليل على مستوى جيد. وفيما يتعلق بذلك، أعرب الوفد، أولا، عن رغبته في الإشادة والترحيب بإدخال مؤشرات الأداء بشأن الدراسات الاقتصادية ودراسات الاقتصاد الإبداعي. وأفاد الوفد بأنه يَرَّكز بشدة على أهمية الصناعات الإبداعية باعتبارها أحد مجالات الملكية الفكرية التي يتعين على المنظمة التركيز عليها. وأشار إلى أن منشورات الويبو الأخيرة اشتملت بالفعل على بعض البيانات عن الاقتصاد الإبداعي. ورأى الوفد أن هذه البيانات أولية، ومع ذلك، أعرب عن تطلعه إلى المنشورات المستقبلية حول الاقتصاد الإبداعي، بما في ذلك المزيد من البيانات من المزيد من البلدان الأعضاء في هذه المنظمات وليس فقط مجموعة محدودة من البلدان في المنشور الأخير للويبو بشأن الاقتصاد الإبداعي. وتطرّق الوفد إلى السؤال الذي طرحه وفد غواتيمالا باسم مجموعة بلدان أمريكا اللاتينية والكاريبي، ورأى كذلك أنه من المهم إعداد دراسات وبيانات إحصائية وتحليلات عن حق المؤلف أيضا، وليس فقط عن نظام الابتكار العالمي والملكية الصناعية.

235. وأعرب وفد البرازيل، مثله مثل الآخرين، عن تقديره للقيمة الكبيرة والكفاءة المهنية للعمل الذي أنجزه البرنامج. وأشار إلى أن مؤشر الابتكار العالمي ينال الكثير من الاهتمام كل عام ليس فقط من الجمهور المتخصص ولكن أيضا من وسائل الإعلام بشكل عام. ورأى الوفد أن هذا هو سبب النتائج المهمة التي حققها البرنامج، والتي قدمت مساهمة مهمة للغاية للدول الأعضاء في تحسين إحصاءات الملكية الفكرية. وأشار إلى برنامج تم في السنوات الماضية بالتعاون مع مكتب كبير الاقتصاديين، وكان ناجحا للغاية، وشجع الوفد على استمرار تلك الجهود. وأفاد بأنه سيكون مهتما أيضا بتطوير صفحة ويب بها إحصائيات ديناميكية، وهو ما يمكن القيام به في المستقبل من قبل مكتب كبير الاقتصاديين. ومن الأمثلة على صفحة الإحصاءات الديناميكية مركز بيانات الويبو، الذي يعد مفيدا جدا وسهل الاستخدام للغاية، واستخدمه المندوب كثيرا أيضا. وقال الوفد إن هناك مجالا مهما آخر في البرنامج وهو المساعدة في إجراء دراسات حول القطاعات كثيفة الملكية الفكرية ومساهمتها الاقتصادية، بما في ذلك الدراسات التي تَستخدم البيانات الجزئية لمودعي الطلبات، بما في ذلك غير المقيمين، في موضوعات مثل مجموعات الابتكار العالمية أو عبر الوطنية. وهناك دراسة أخرى عن الأهمية الاقتصادية للمؤشرات الجغرافية في البلدان النامية. وتلك فجوة لاحظها الوفد في الدراسات. واستند الوفد إلى ما ذكره وفد غواتيمالا نيابة عن مجموعة بلدان أمريكا اللاتينية والكاريبي ووفد إندونيسيا، وأعرب عن اهتمامه الكبير أيضا بعمل الدراسة في مجال الصناعات الإبداعية. وأشار إن له بعض النتائج على المستوى الوطني، ورأى الوفد أنه إذا كانت هناك دراسة رائدة أو شيء من هذا القبيل تقدمه الويبو، فسيكون ذلك مفيدا جدا للبلدان النامية.

236. وشكر وفد الأرجنتين الأمانة على عرضها للبرنامج 16. ورأى أن ذلك مهم للغاية بالنظر إلى النطاق الجغرافي والإحصائي للبرنامج، لا سيما فيما يتعلق بمؤشر الابتكار العالمي. وأعرب الوفد عن رغبته في ضمان استمرار المنظمة في المساهمة في تطوير القدرات في البلدان النامية حتى تتمكن الأخيرة من جمع إحصاءات بشأن الملكية الفكرية. وتناول الوفد البيان الذي أدلى به وفد غواتيمالا بالنيابة عن مجموعة بلدان أمريكا اللاتينية والكاريبي، وأعرب عن رغبته في إبداء أهمية الكبيرة لإجراء دراسات اقتصادية عن حالات حق المؤلف والحقوق المجاورة في اقتصاد البلدان حتى يكون هناك أساسا لخطوط الأساس ولضمان توافر البيانات الإحصائية بشأن استخدام حق المؤلف والحقوق المجاورة في المجال الرقمي، لا سيما فيما يتعلق بتوزيع تلك البيانات.

237. وأثنى وفد ماليزيا على ما قامت به الشعبة من عمل كبير في إعداد الكثير من المنشورات الإحصائية. ورأى الوفد أن العمل الجيد ينعكس، بالطبع، في جودة منشوراته، لا سيما مؤشر الابتكار العالمي، الذي اعتبره الوفد منشورا مفيدا للغاية لماليزيا. كما رأى الوفد أن وضع السياسات المبنية على الأدلة مهم أيضا. وطرح الوفد سؤالا يتعلق باستراتيجيات التنفيذ في الصفحة 107، النقطة 4، "(...) الاستمرار في قياس أداء الابتكار من خلال الوصول إلى مؤشر الابتكار العالمي (...) والمشاركة في نشره". وقال الوفد إن هذا أمرا مرحبا به للغاية، ولكن إذا أراد مقارنة ذلك باستراتيجيات التنفيذ من الثنائية السابقة، فربما يجد أن هناك تركيزا على دراسة الفرص المتاحة لتطوير مؤشرات عالمية أخرى من شأنها المساعدة في اتخاذ القرارات بشأن السياسات والاستراتيجيات الاقتصادية. وطلب الوفد توضيحا عما إذا كان هذا هو الشيء الذي يتم النظر فيه في الثنائية الحالية.

238. وشكرت الأمانة المندوبين على مداخلاتهم الرصينة. وأشارت إلى أن هذه أيضا فرصة جيدة لشكر الدول الأعضاء على مساهماتها في البرنامج، والتي تحظى بتقدير كبير، لا سيما فيما يتعلق بالردود التي وردت على مختلف الاستبيانات الإحصائية. ولم تأخذ الأمانة ذلك كأمر مسلم به، لأنها أدركت أنها تحتاج إلى وقت وجهد للرد على استقصاءاتها. وأفادت

كذلك بأن استقصاءها المتعلق بإحصاءات الملكية الصناعية، تلقى أكثر من 130 ردا وحقق تغطية عالمية إلى حد كبير، وأنه ممتاز حقا ويرجع هذا إلى جهود الجميع. وتناولت الأمانة التعليقات المحددة التي تم الإدلاء بها، ولفتت إلى أن هناك عددا قليلا من التعليقات على الإحصائيات والبحوث الاقتصادية في مجال حق المؤلف أو الاقتصاد الإبداعي على نطاق أوسع. وأكدت الأمانة أن لديها برنامج بحث اقتصادي عن الاقتصاد الإبداعي لا يزال صغيرا نسبيا في حجمه، لكنه أنتج الآن أول مخرجاته في شكل دراسات تتناول تطور دخل المبدعين. وفي مجال الإحصاء، نشرت الأمانة في العام الماضي، للمرة الأولى، دراسة استقصائية مشتركة حول سوق نشر الكتب العالمي، وستُصدر قريبا الإصدار الثاني. وأوضحت الأمانة أن استراتيجيتها في هذا الصدد تتمثل، إلى حد ما، في إدراك أن النهج الذي تتبعه في مجال الملكية الصناعية، والذي يتمثل في استقصاء آراء مكاتب الملكية الصناعية حول عدد البراءات والعلامات التجارية وحقوق التصميم الصناعي وما إلى ذلك، التي يتلقونها ويسجلونها، ليس هو النهج الصحيح في مجال حق المؤلف. وأفادت بأنه يوجد في العديد من البلدان سجلات لحق المؤلف. ومع ذلك، فإن تسجيل حق المؤلف عادة ما يكون عملا تطوعيا، ولهذا السبب فإن نوع المعلومات التي يمكن أن يحصل عليها المرء من سجلات حق المؤلف أكثر محدودية. وبدلا من ذلك، اتبعت الأمانة نهج القول إنها بحاجة إلى جمع البيانات عن الصناعات الإبداعية بشكل أكثر شمولية، وهذا هو السبب في أنها بدأت في مجال نشر الكتب. ويتمثل أحد التحديات الرئيسية التي تواجه الأمانة في أنها مختلفة مقارنة بما قامت به تاريخيا من حيث أن البيانات ذات الصلة موجودة بالفعل مع أصحاب المصلحة في المجال. ولذلك أقامت شراكة مع رابطة الناشرين الدوليين. ولا تزال الأمانة تقوم باستقصائها الموجه إلى الدول الأعضاء، ولكن غالبا ما تأتي البيانات من رابطات الناشرين الوطنيين. وأعربت الأمانة عن سرورها للإبلاغ عن إحراز تقدم، وأن استقصاء نشر الكتب الذي نشرته العام الماضي يعتمد على ردود من 38 دولة. وبالنسبة للعام الحالي، تمكنت من زيادة هذا العدد ليشمل 56 دولة، والذي، بالطبع، لا يزال يفتقر إلى ما قامت به أو حققته في مجال الملكية الفكرية.

وبالطبع، لقد استغرق الأمر سنوات وعقود للوصول إلى هذا المستوى. وهذه مجرد صناعة إبداعية واحدة وتأمل الأمانة بشدة أن تتمكن من توسيع هذا العمل ليشمل صناعات إبداعية أخرى وبهذه الطريقة تحصل على صورة أكثر شمولية وعلى الأقل صورة إحصائية للاقتصاد الإبداعي. وفي هذا الصدد، يمكنها أيضا الرد على السؤال الذي طرحه وفد ماليزيا بشأن المؤشرات العالمية الأخرى، وهو أمر لا يزال في ذهنها. وربما عندما غامرت الأمانة في هذا الاتجاه في الكتابة للثنائية الحالية، فقد يكون ذلك طموح مفرط إلى حد ما من جانبها. ومع ذلك، فإن أي مؤشر عالمي جديد يهدف إلى إضافة قيمة ويكون الغرض منه أن يكون أصليا، سيحتاج حقا إلى الاعتماد على البيانات الأصلية. ولذلك، على سبيل المثال، ذكرت الأمانة أنها إذا كانت ستقوم بنشر مؤشر عالمي للإبداع أو مؤشر حول الاقتصاد الإبداعي، فإن الأساس لذلك هو الحصول على بيانات موثوقة وقابلة للمقارنة. ويُعد ذلك مهما جدا لتلك المؤشرات المركبة. ولا يمكن القيام بقياسات موثوقة إلا في حالة توفر بيانات قابلة للمقارنة، ولذلك يجب أن يتم العمل أولا على البنية التحتية للبيانات الأساسية. وأفادت الأمانة أن هذا هو الشاغل الرئيسي الآن في المستقبل المنظور، ولكنها ستظل بالتأكيد مستعدة لقبول فكرة هذه المؤشرات العالمية الأخرى وستنظر في الفرص المتاحة للقيام بذلك. كما أعربت الأمانة عن تقديرها البالغ للاقتراحات المحددة المقدمة من وفد البرازيل بشأن أدوات البيانات الديناميكية أو إحصاءات الملكية الفكرية، بما في ذلك مركز البيانات. وعلى الأقل من إحصائيات المستخدمين التي تصدرها الأمانة، يبدو أن هذه أداة شائعة الاستخدام للغاية، وتبحث الأمانة تبحث دائما عن فرص لتحسينها. وأشارت الأمانة إلى أن الاقتراحات حول احتياجات المستخدم التي يمكن معالجتها ستكون موضع ترحيب كبير. وأقرت بأنه ربما هناك الكثير مما يمكن لها القيام به في مجال التصور، وهذا شيء قيد المناقشة. وأوضحت أن الدول الأعضاء حرة في إرسال أي طلبات محددة بشأن هذه المسألة إلى الأمانة.

239. وأعرب وفد باكستان عن تقديره هو أيضا للشعبة على توفير المنشورات الإحصائية وعلى عملها الشاق. ومع ذلك، أعرب عن رغبته في الإعراب عن قلقه البالغ بشأن كيفية جمع المعلومات عن مؤشر الابتكار العالمي. واقترح أن تقدم الشعبة آلية إخطار كل عام إلى جميع الدول الأعضاء لتوفير أي معلومات مطلوبة سيتم تجميعها لاحقا من أجل مؤشر الابتكار العالمي لأنه لا، بناءً على تجربته الشخصية، أن بضعة مجموعات بيانات مفقودة تؤثر سلبا، في بعض الأحيان على الإدراج العالمي، ولا تقدم انطباعا موضوعيا عن الإدراج العالمي لبلد ما في مؤشر الابتكار العالمي. وأشار الوفد إلى وجود مشكلة أخرى تتعلق بالمؤشرات، حيث لاحظ أن تلك المؤشرات تظل تتغير، وتتفاوت من عام إلى آخر في تجميع مؤشر الابتكار العالمي. ولم يتمكن الوفد من الاتفاق أكثر على أهمية البيانات القابلة للمقارنة. ولذلك، في هذه الحالة، بما أن المؤشرات تظل تتغير من عام إلى آخر، أصبح الدخول في مقارنات زمنية أمرا صعبا للغاية بالنسبة للدول الأعضاء. وأعرب الوفد عن رغبته في لفت انتباه الشعبة إلى ذلك وطلب منها النظر في هذه الجوانب لتحسين عمليات الإدراج في مؤشر الابتكار العالمي.

240. وشكر وفد إندونيسيا الأمانة على الردود على تعليقاته في وقت سابق. وأفاد الوفد بأن أحد الأشياء التي يريد أن يسأل عنها، إذا كان ذلك ممكنا، مُذكرا بأن المنظمة تأسست ليس فقط على أساس اتفاقية باريس ولكن أيضا على اتفاقية برن، هو ما إذا كان يمكن تغيير مؤشرات الأداء بشأن خامسا 2 من عدد مرات تنزيل دراسات الاقتصاد الإبداعي إلى عدد مرات تنزيل حق المؤلف ودراسات الاقتصاد الإبداعي. وأضاف قلائلا إذا كانت الدراسات التي تقوم بها الشعبة الاقتصادية والإحصائية موجهة فقط للاقتصاد الإبداعي في الثنائية تلك، فسيكون هناك على الأقل مؤشر أداء يسمح، إذا ما أتيحت الفرصة، بعمل شيء ما بشأن حق المؤلف.

241. ودعا الرئيس الأمانة إلى الرد على الأسئلة المتعلقة بمؤشر الابتكار العالمي والاقتراح الخاص بمؤشرات الأداء.

242. وأشارت الأمانة إلى أنها لا ترى مشكلة في هذا الاقتراح الأخير، على الرغم من أنها ستسعى للحصول على مشورة زملاء أداء البرنامج والميزانية بشأنه. وبقدر ما يتعلق الأمر بتوجه العمل، فسيتمشى تماما مع ما يسعى البرنامج إلى القيام به. وفي ردها على السؤال الذي وجهه مندوب باكستان الموقر بشأن بيانات مؤشر الابتكار العالمي، أعربت الأمانة عن رغبتها في إبداء بعض الملاحظات. وأوضحت أن مؤشر الابتكار العالمي يتكون من حوالي 80 متغيرا، ولا تعتمد الغالبية العظمى من هذه المتغيرات على البيانات التي جمعتها الأمانة. وهذه هي نقاط بيانات يتم جمعها، في معظمها، من قِبل منظمات دولية أخرى. وأفادت الأمانة بأنها حصلت على عدد قليل من نقاط البيانات من اليونسكو، وحصلت على بيانات من البنك الدولي، ومن الاتحاد الدولي للاتصالات السلكية واللاسلكية، ومن قواعد بيانات مختلفة للأمم المتحدة، على سبيل المثال، من قاعدة البيانات التجارية المضغوطة (Comtrade) بقدر ما تصل إليه الإحصاءات التجارية. وتعمل الأمانة إلى حد كبير مع مراكز الاتصال الإحصائية في هذه المنظمات للتأكد من أن لديها إمكانية الوصول إلى أحدث البيانات المتاحة. وتجري جميع تلك المنظمات الدولية الأخرى دراساتها الاستقصائية، وتعتمد على ما تقدمه دولها الأعضاء من دراسات استقصائية لجمع البيانات. ويُعد هذا الأمر مهما لأنه، في نهاية المطاف، لضمان قابلية المقارنة لنقاط البيانات، فإنهم يتأكدون من أن جمع البيانات يتماشى مع منهجيات البيانات التي طوروها لسنوات. ولهذا السبب، دأبت الأمانة على القول إنه إذا كانت هناك نقاط بيانات مفقودة، فإن على الدول الأعضاء ذات الصلة العمل مع المنظمات الدولية المعنية. ولا يمكن للأمانة قبول بيانات حول المتغيرات التي تدخل في مؤشر عالمي إلا إذا تم التحقق من صحتها بالفعل من قِبل المنظمات الدولية المسؤولة. ويُعد ذلك مهما لضمان مصداقية البيانات الواردة في هذا المنشور وقابليتها للمقارنة. بالطبع، كان هناك استثناء واحد لذلك يتعلق ببيانات الملكية الفكرية التي تدخل في مؤشر عالمي. ولذلك، فإن الأمانة مسؤولة وهي التي، بطريقة ما، تضع المنهجية، وتجمع

البيانات، وبطبيعة الحال، تتابع دراساتها الاستقصائية، وتحاول قدر المستطاع، العمل مع مراكز الاتصال الإحصائية. وتناولت الأمانة السؤال الثاني، وأفادت بأن من الصحيح أن تكوين مؤشر الابتكار العالمي يتغير من عام إلى آخر. ولهذا الأمر علاقة جزئية بحقيقة أن بعض نقاط البيانات لم تعد متاحة في بعض الأحيان. وأحيان أيضا، تكتشف الأمانة فرصا لاستخدام متغيرات أفضل للمتغيرات الحالية، وفي بعض الأحيان يكون للأمر علاقة بحقيقة أن المنهجيات الأساسية تغيرت ولم يعد بإمكان الأمانة الاعتماد على مؤشر موجود. وأكدت الأمانة أنها كلما تحدثت عن مؤشر الابتكار العالمي، فإنها ستحاول دائما توضيح أنه سيتم التعامل بحذر شديد مع المقارنات السنوية المباشرة. وإن حقيقة ارتفاع بلد ما في مؤشر الابتكار العالمي من عام إلى آخر يمكن أن يُعزى إلى أداء ابتكار أفضل أو أسوأ بقدر ما يمكن أن يُعزى إلى التغييرات المنهجية. ويتمثل الهدف الأساسي لمؤشر الابتكار العالمي في الحصول على أداة تسمح بوضع معيار يسمح بالمقارنة في أي وقت على أن يشمل ذلك مجموعة كبيرة من البلدان. وهناك حوالي 130 دولة في مؤشر الابتكار العالمي. والمعيار الوحيد المستخدم في البلدان المراد إدراجها هو معيار توافر البيانات. ولم يتم تصميم مؤشر الابتكار العالمي ليكون أداة لتتبع أداء الابتكار مع مرور الوقت. وإذا كانت هناك أداة من هذا القبيل، على سبيل المثال، على المستوى الأوروبي، فيمكن القول أن لوحة نتائج الابتكار توفر أداة من هذا القبيل، وهي أداة تعتمد على مجموعة أصغر من المتغيرات وستشمل حتما مجموعة من البلدان أقل بكثير وستكون هناك حاجة دائما إليها. وبالنظر إلى تاريخ مؤشر الابتكار العالمي والغرض منه كأداة تسمح بالمقارنة عبر البلدان، رأت الأمانة أنه ينبغي أن يكون ذلك هو الهدف الرئيسي حقا. وقالت الأمانة إنه كلما كان هناك اتصال حول مؤشر الابتكار العالمي، فإنها تحاول توضيح أن هذه المقارنات السنوية يجب التعامل معها بحذر.

243. وشكر الرئيس الأمانة على الردود، وأشار إلى أنه سوف يحتاج لبضع دقائق فقط ليرى ما إذا كان يمكنه إغلاق بند جدول الأعمال قبل موعد الغداء. وفتح الباب مرة أخرى للأسئلة والتعليقات، لا سيما الإشارة إلى اقتراح وفد إندونيسيا لتعديل المؤشر النهائي تحت خامسا 2 في الصفحة 108، الذي يذكر عدد مرات تنزيل حق المؤلف والدراسات الاقتصاد الإبداعي، ولإضافة حق المؤلف ودراسات الاقتصاد الإبداعي الأربعة في هذا المؤشر النهائي. وأفاد الرئيس بأن الأمانة تشير إلى أن ذلك ممكن بكل تأكيد. ونظر الرئيس إلى اللجنة لأخذ موافقتها على ذلك.

244. وشكر وفد أذربيجان الأمانة على العمل المنجز في هذا الصدد. وأعرب عن رغبته في معرفة شيء واحد فيما يتعلق بمؤشر الابتكار العالمي، وهو عندما تنظر الأمانة في النتائج وتحللها بعد نشرها ويخرج مؤشر الابتكار العالمي، هل تقوم أيضا بتحليل المؤشرات والأرقام المتعلقة بمؤشر منتدى دافوس للتنافسية العالمية. ويشتمل الأخير على بعض المؤشرات التعويضية التي ستكون ذات صلة. وأبرز أهمية أن مؤشرات الأمانة في وقت معين تكون مختلفة بالفعل عن المؤشرات الأخرى فيما يتعلق بالقدرة التنافسية التي تصدر عن منتدى دافوس.

245. وأجابت الأمانة بأنه من الجيد أن يكون مؤشر الابتكار العالمي مختلفا، لأنه لو لم يكن الأمر كذلك، فهذا يعني أنه من المفترض أن يقيس نفس الشيء تقريبا. ولقد تم تصميم مؤشر التنافسية العالمية للمنتدى الاقتصادي العالمي حقا لقياس القدرة التنافسية، وهو مفهوم واسع نسبيا، ولكنه بالتأكيد مفهوم مختلف عن مفهوم الابتكار الأضيق نطاقا الذي تحاول الأمانة الحصول عليه من خلال مؤشر الابتكار العالمي. وتابعت الأمانة، مشيرة إلى أنه بمجرد النظر إلى مجموعة المتغيرات التي تدخل مؤشر الابتكار العالمي، فإن لديها اتجاه بحثي مختلف مقارنةً بمؤشر المنتدى الاقتصادي العالمي، والذي له أيضا منهجية مختلفة تماما. وأوضحت أنه يعتمد بشكل أساسي على الردود على استقصاء يرسله المنتدى الاقتصادي العالمي. وتأتي هذه الردود بشكل رئيسي من الشركات حول حالة التنافسية في مختلف البلدان. وإلى حد ما، تعتمد الأمانة على بعض ردودهم على

الاستقصاء أيضا من أجل مؤشر الابتكار العالمي، ولكن هذا التداخل ضئيل نسبيا. وكررت الأمانة القول بأن هذه مؤشرات مختلفة تقيس أشياء مختلفة. وفي بعض الأحيان من المثير للاهتمام أن نرى أن هناك بعض البلدان تحقق أداءً جيدا في مؤشر وغير جيد في مؤشر آخر، وأن نسأل عن سبب أهمية ذلك. وبهذا المعنى، خلصت الأمانة، إلى أن جميع المؤشرات لها استخداماتها.

246. وشكر وفد ماليزيا الرئيس على إعطائه الكلمة وقال إنه سيتحدث بإيجاز شديد. وأشار إلى تعليقه على تطوير مؤشرات عالمية أخرى، وأفاد بأنه سيكون من الأفضل له إذا وافق كبير الاقتصاديين على إعادة إدخال نفس اللغة، لأنه ليس أمرا ملزِما ببحث الفرص على الإطلاق. وهذا هو الشيء الذي تقوم به الشعبة على أي حال.

247. وأجابت الأمانة بأنها توافق على ذلك على أساس أنها ستطلب من الأعضاء أن تكون توقعاتهم واقعية بشأن ما يمكن تحقيقه في الثنائية. وفيما يتعلق بالاتجاه الأطول أجلا الذي يستهدفه عملها، أشارت إلى أنه سيكون على ما يرام تماما.

248. وشكر الرئيس وفد ماليزيا والأمانة على ذلك. ثم سأل اللجنة عما إذا كانت موافقة على البرنامج 16، الذي يُعد البرنامج الوحيد في إطار الهدف الاستراتيجي الخامس، الذي يخضع لتغييرين، وهما التغيير المقترح لتعديل مؤشر الأداء تحت خامسا 2 لينص على أن "عدد مرات تنزيل دراسات حق المؤلف الإضافية ودراسات الاقتصاد الإبداعي الجديدة"، وثانيا، يفيد الاقتراح بتعديل النقطة الرابعة في الصفحة 107 لتعديل ذلك بما يتماشى مع البرنامج والميزانية السابقين للثنائية الحالية التي تتضمن لغة تتعلق ببحث الفرص المتاحة لتطوير مؤشرات جديدة. وأشار الرئيس إلى أنه يطرح هذا على اللجنة، وبما أن الصمت دليل على الموافقة، فقد أخذه كما هو متفق عليه.

249. ولخّص الرئيس التغييرات التي تمت بالفعل وأوضح أن الأمانة أعدت نسخة تعقب التغييرات من الأهداف الاستراتيجية التي تمت مناقشتها في صباح ذلك اليوم، مضيفا أنه سيتم تعميمها قريبا. وقبل ذلك، اقترح الرئيس دراسة التغييرات التي تم الاتفاق عليها. وتم الاتفاق على تغييرين من قبل اللجنة المعنية بالهدف الاستراتيجي الثالث، البرنامج 8، وكلاهما في الصفحة 66، وهما إضافة شريط في الجزء العلوي من أهداف التنمية المستدامة وإضافة مخطط بياني يوضح التعاون بين البرامج. وفي البرنامج 9، الصفحة 71، في إطار النتائج، هناك اتفاق على إعادة ذكر مؤشر الأداء المتعلق بعدد البلدان التي تقوم بمراجعة استراتيجيات الملكية الفكرية الخاصة بها. ثانيا، سيتم إدراج توزيع المكاتب الإقليمية في وثيقة الأسئلة والأجوبة. ثالثا، سيتم إدراج تفسيرات للتغييرات والموارد للنتيجتين المرتقبتين ثالثا 4 ورابعا 2 في وثيقة الأسئلة والأجوبة. وفي البرنامج 10، ليس هناك تغييرات مقترحة، واعتبره الأعضاء مقبولا. وفي البرنامج 11، بالمثل، ليس هناك تغييرات مقترحة، واعتبره الأعضاء مقبولا. وفي البرنامج 30، البرنامج النهائي في إطار الهدف الاستراتيجي الثاني، هناك تغيير واحد متفق عليه بشأن إطار النتائج في الصفحة 87 لإعادة مؤشر الأداء المتعلق بعدد طلبات معاهدة التعاون بشأن البراءات الصادرة عن الجامعات والمؤسسات البحثية. وبخلاف ذلك، اعتُبر البرنامج 30 أداة مقبولة. وانتقل الرئيس إلى الهدف الاستراتيجي الرابع، وأشار إلى عدم وجود تغييرات مقترحة على البرامج من 12إلى 14، واعتُبرت مقبولة لدى الأعضاء. وفي البرنامج 15، هناك سؤال واحد حول مصفوفة المخاطر والتخفيف منها وسؤال حول ما إذا كان يجب إدراج تخفيف واضح للمخاطر مع الخطر المتعلق بالتكرار في برنامج آخر. وفي هذا الصدد، أفاد الرئيس بأن لديه اقتراح، يعتقد أنه مقبول لدى المندوب الذي أثار القضية، وهو تنقيح إجراء التخفيف الثاني بشأن البرنامج 15، الصفحة 104، على النحو التالي: "بالتعاون الوثيق مع البرنامج 3 ودعوة أصحاب المصلحة المعنيين إلى المشاركة في مشروع الويبو للتواصل وذلك لتبادل المعلومات ذات الصلة". ويهدف ذلك إلى إبراز أهمية تخفيف تلك المخاطر والاعتراف بالروابط المتداخلة مع البرنامج 3. ورأى الرئيس أن البرنامج

15 مقبول للجميع، وانتقل إلى الهدف الاستراتيجي الخامس، البرنامج 16 في الصفحة 107، استراتيجيات التنفيذ. وفيما يتعلق بالنقطة الرابعة، أفاد بأنه تم الاتفاق على إعادة النص، على النحو التالي: "بحث الفرص المتاحة لوضع مؤشرات عالمية أخرى من شأنها توفير المعلومات إلى عملية صنع القرار بشأن السياسات والاستراتيجيات الاقتصادية". وقد تم إدراج ذلك في البرنامج و ميزانية 19/2018، وهي ليست مسودة جديدة ولكنها أعيدت وفقا للتفسيرات التي قدمتها الأمانة. وأخيرا، التغيير الثاني الذي تم الاتفاق عليه هو في الصفحة 108 من إطار النتائج. وهو تعديل لمؤشر الأداء ليشمل "حق المؤلف و"، وبذلك ينص على "عدد مرات تنزيل دراسات حق المؤلف والاقتصاد الإبداعي". وهذا هو الملخص الذي قدمه الرئيس للمناقشات التي جرت في صباح ذلك اليوم. ونظرا لعدم وجود طلبات للحصول على الكلمة، انتقل الرئيس إلى الهدف الاستراتيجي السادس.

250. وأوضح الرئيس أن الهدف الاستراتيجي السادس، بعنوان "التعاون الدولي من أجل إذكاء الاحترام للملكية الفكرية"، والبرنامج 17، البرنامج الوحيد في إطار ذلك الهدف الاستراتيجي، وهو "إذكاء الاحترام للملكية الفكرية"، يوجد في الصفحتين 110 و111 من النسخة الإنكليزية من البرنامج والميزانية. ونظرا لعدم وجود طلبات للحصول على الكلمة، انتقل الرئيس إلى الهدف الاستراتيجي السابع.

251. والتفت الرئيس إلى الهدف الاستراتيجي السابع، وهو "معالجة الملكية الفكرية فيما يتعلق بقضايا السياسة العالمية"، وأشار إلى أن هناك برنامج واحد في إطار هذا الهدف الاستراتيجي، وهو البرنامج 18، بعنوان "الملكية الفكرية والتحديات العالمية"، في الصفحتين 115 و116 من النسخة الإنكليزية.

252. وأوضح وفد سويسرا أنه يولي أهمية كبيرة لمبادراتي قاعدة بيانات الويبو للبحث "ويبو ريسيرش" وبرنامج الويبو الأخضر "ويبو غرين"، وعلى هذا الأساس رحّب بالجهود المستمرة لتطوير هاتين المنصتين كما هو موضح في استراتيجيات التنفيذ. وقال الوفد، مثلما الحال بالنسبة للشراكات بين القطاعين العام والخاص، فإن هاتين المبادراتين تعدان مجالين هامين للتعاون بين أصحاب الملكية الفكرية والجهات الفاعلة المعنية الأخرى التي ترغب في استخدام هذه التقنيات. وأثنى الوفد بشكل خاص على الاستراتيجيات الهادفة إلى زيادة وتوسيع نطاق "ويبو غرين" وأعرب عن اقتناعه بأن المنظمة ستنجح في القيام بذلك من خلال تنفيذ الخطة الاستراتيجية للفترة من عام 2019 إلى عام 2023، بما في ذلك تعزيز الأنشطة الترويجية. وعلاوة على ذلك، أعرب الوفد عن اعتقاده بأن للويبو دورا مهما في النقاش العام الشامل حول السياسات بشأن الملكية الفكرية والقضايا العالمية. وما يدل على ذلك هو التعاون الثلاثي مع منظمة الصحة العالمية ومنظمة التجارة العالمية، الذي توليه سويسرا أهمية كبيرة. وقال الوفد إنه سيشجع الأمانة على مواصلة مشاركة الويبو في منظومة الأمم المتحدة والمنتديات الدولية الأخرى استنادا إلى خبرة الوكالة، والتي ينبغي جعلها أكثر وضوحا في العمل الجاري على الصعيد الدولي. وأشار إلى أن هذا يصلح أيضا لقطاع الصحة البيئية.

253. وأعرب وفد اليابان عن تقديره لنشاط الويبو المستمر في معالجة مختلف القضايا العالمية، ولا سيما مبادرتي "ويبو ريسيرش" و"ويبو غرين"، وهما مبادرتان يشارك فيهما قطاع الصناعة الياباني بنشاط. وأوضح الوفد أن مكتب الويبو في اليابان يقوم بأنشطة ترويجية لمبادرتي "ويبو ريسيرش" و"ويبو غرين" بين الشركات والجامعات اليابانية خلال عامي 2018 و2019. وسيعمل المكتب بشكل مستمر على هاتين المبادرتين في الثنائية 21/2020. وأكد الوفد من جديد أهمية إنشاء إطار عمل يمكّن الصناعة من الإسهام الطوعي في القضايا العالمية. وفي هذا الصدد، أعرب عن رغبة اليابان في مواصلة التعاون بنشاط مع الويبو.

254. وأثنى وفد الصين على جهود الويبو الرامية إلى النهوض بمنصتي "ويبو غرين" و"ويبو ريسيرش". ورأى الوفد أن البرنامج 18 يرتبط ارتباطا وثيقا بتنفيذ أهداف التنمية المستدامة للأمم المتحدة 2030. وأشار الوفد كذلك إلى أنه في مشروع البرنامج والميزانية للثنائية المقبلة، تقلصت الموارد بنسبة 14.3٪، وأنه سيتواصل تعزيز الخطط الاستراتيجية لمبادرتي "ويبو غرين" و"ويبو ريسيرش" في السنوات المقبلة، بما في ذلك توسيع المنصتين وتعزيز التعاون مع أصحاب المصلحة في البلدان النامية. ولذلك، أعرب الوفد عن رغبته في التماس إيضاحات من الأمانة حول سبب تخفيض الميزانية، وما إذا كان ذلك يعني أن تلك المشروعات وذلك البرنامج لا يزال من الممكن تنفيذها بشكل صحيح.

255. وشكرت الأمانة الوفود الثلاثة على مداخلاتهم وتشجيعهم بشأن المنصتين في إطار البرنامج. وأفادت الأمانة بأن كلا المنصتين على ما يرام، مثلما قالت وفود سويسرا واليابان والصين. وأشارت إلى أنه، مثلما حددوا، فإن منصة "ويبوغرين" لديها الآن خطة استراتيجية جديدة، وتأمل الأمانة أن تنقلها إلى المستوى التالي. كما أن منصة "ويبو ريسيرش"، كما يعلم الجميع، في حالة جيدة ولا تحتاج إلا إلى دعم الدول الأعضاء للحصول على مزيد من العضوية والمزيد من الجهات الفاعلة للمشاركة بنشاط. وكذلك فإن "ويبو ريسيرش"، كما أوضح وفد أستراليا، يتم دعمها من خلال مساهمات أستراليا الطوعية من خلال الصناديق الاستئمانية الاسترالية التي تنفذ عددا من برامج الزمالات التي تستكمل جانب بناء القدرات في ذلك البرنامج. ومن المأمول أن تواصل أستراليا دعم البرنامج 18 في الشريحة التالية من تمويل الصناديق الاستئمانية، وتحديدا فيما يتعلق ببناء القدرات عن طريق وضع علماء من البلدان النامية في مؤسسات البحوث في أستراليا وأوروبا والولايات المتحدة. ولقد ساعد برنامج زملاء "ويبو ريسيرش" عددا كبيرا من العلماء على المضي قدما في أبحاثهم في مجال التشخيص واللقاحات والأدوية للأمراض المدارية المهمَلة والسل والملاريا. وفيما يتعلق بالسؤال الخاص الذي طرحه وفد الصين، كما تم توضيحه في شرح الموارد للبرنامج 18، صفحة 118، فإن الانخفاض الواضح لا يتعلق بالأنشطة أو أنشطة البرامج. وبدلا من ذلك، تم نقل وظيفة من هذا البرنامج، ولن تتأثر الأنشطة ذاتها بنقل شخص إلى قطاع آخر.

256. وأقر الرئيس بوجود اتفاق عام على البرنامج 18، وهو الملكية الفكرية والتحديات العالمية، نظرا لعدم وجود طلبات أخرى للحصول على الكلمة.

257. وانتقل الرئيس إلى الهدف الاستراتيجي الثامن، بعنوان "واجهة اتصالات مستجيبة بين الويبو وأعضائها وجميع أصحاب المصلحة"، والتفت إلى البرنامج 19، وهو البرنامج الأول في إطار هذا الهدف الاستراتيجي، الذي هو الاتصالات، ويبدأ من الصفحتين 120 و121 من النسخة الإنكليزية.

258. وشكرت الأمانة جميع الوفود على اهتمامها بالاتصالات، وهو ما تم التعبير عنها في الدورات الماضية خلال الأيام القليلة الماضية. وأجابت الأمانة على السؤالين اللذين أُثيرا بشأن توافر المزيد من المحتوى باللغات الرسمية الست جميعها، سواء على الموقع الإلكتروني أو في منشورات الويبو. وأفادت، فيما يتعلق بالموقع الإلكتروني، بأن الاتصالات تضمن إتاحة جميع الصفحات الأساسية باللغات الرسمية الست، وهي تلك الصفحات التي كان يمكن الوصول إليها من التصفح الأساسي. بالإضافة إلى ذلك، فإن جميع النشرات الصحفية وعناصر الأخبار على شبكة الإنترنت، والتي يتم عرضها على تلك الصفحات، متاحة أيضا بجميع اللغات الرسمية الست. وأوضحت الأمانة أن هناك، بالفعل، معلومات ويب جديدة متوفرة أسبوعيا، وكثيرا ما تكون، متوفرة يوميا على الموقع الإلكتروني. ويمثل هذا المحتوى أحدث المعلومات عن أنشطة الويبو، ويؤكد بالطبع على المحتوى المعلوماتي عن الملكية الفكرية ذاتها، التي تشكل جوهر عمل الويبو. وهناك دائما مجال لزيادة المحتوى بجميع اللغات الرسمية الست، وستعمل الاتصالات على تحقيق ذلك في الثنائية 21/2020 باستخدام استراتيجية ثلاثية. أولا، ستعمل الاتصالات

مع كل من أصحاب المحتوى، والذين هم الخبراء الفنيون، وقسم اللغة من أجل زيادة كمية المحتوى المتاح في الأقسام الثانوية لتلك المواقع الصغرى باللغات الست الرسمية. وستعمل أيضا على ضمان ذلك المحتوى المترابط، والذي لسوء الحظ يُعد عملية يدوية نظرا لعمر نظام إدارة المحتوى، الذي يعود إلى عام 2005. وعلى المدى المتوسط، تعمل الاتصالات على تحديث نظام إدارة محتوى الويب الأساسي، والذي ستمكنهم في نهاية المطاف من نشر المحتوى بسرعة أكبر وربما استخدام بعض الحلول التكنولوجية لإتاحة محتوى اللغة المحلية بشكل أكبر ريثما تتم مراجعات الجودة. وذكرت الأمانة أنها لا تعرف ما إذا كانت هناك أي تعليقات على ذلك بخصوص الموقع. وفيما يتعلق باستراتيجية لغة المنشورات، أعربت الأمانة عن رغبتها في التأكيد على أن شعبة الاتصالات تؤيد تماما سياسة الويبو للغات الرسمية، والتي تقضي بالنشر قدر الإمكان بجميع اللغات الست. وتابعت الأمانة بأن المنشورات الرئيسية هي أهم منتجات المعرفة في الويبو، وهي مخولة بمخاطبة جمهور عالمي حول القضايا الموضوعية والاقتصادية والسياسية في مجال الملكية الفكرية. وأوضحت أن إنتاج هذه التقارير الرئيسية، والتي تصل في كثير من الأحيان إلى أكثر من 100 صفحة، يستلزم الكثير من الموارد وقد يستغرق وقتا طويلا للقيام به، ولكن يتم حاليا تنفيذ العديد من الاستراتيجيات لنشر المزيد من هذا المحتوى في أسرع وقت ممكن. وأضافت أن أكبر عامل مُغير كان الممارسة الجديدة المتمثلة في نشر الملخصات التنفيذية والنتائج الرئيسية لجميع التقارير الرئيسية في أسرع وقت ممكن، والذي كثيرا ما يكون أقل من ثلاثة أسابيع. ويمكن تقليل هذا التأخير، وسيتم العمل على ذلك في الثنائية الجديدة. وتُعد المجلة مصدرا للمعلومات المهمة جدا حول الملكية الفكرية وكذلك عمل الويبو. وكما تعرف الوفود، تصدر المجلة ست مرات في السنة ويتم نشرها رسميا باللغات الإنكليزية والفرنسية والإسبانية، على الرغم من أنه تم دراسة بعض شراكات النشر المشتركة لضمان إتاحة اللغات الثلاث الأخرى في أسرع وقت ممكن.

259. وشكر وفد الصين الأمانة على ردها على مسألة اللغات. وبناءً على ذلك، رأى الوفد أنه أثناء تنفيذ سياسات اللغة، قامت الأمانة بقدر كبير من العمل. كما أعرب عن ارتياحه لمعرفة أنه، في المستقبل، سيكون هناك المزيد من المحتوى متعدد اللغات، وخاصة في المحتوى ذي المستوى الأدنى. وأشار الوفد أيضا، فيما يتعلق بمنشورات الويبو، إلى أن الأمانة ستبذل قصارى جهدها لتوفير تلك المنشورات بلغات أخرى مختلفة. ولاحظ كذلك أنه بالنسبة لمجلة الويبو، لا تزال اللغات الرسمية الثلاث الأخرى غير موجودة، وأن الأمانة قالت إنها ستعمل على ذلك الأمر. ولذلك، أعرب الوفد عن رغبته في الإشادة بالأمانة لروحها الإيجابية، مضيفا أن الدول الأعضاء سترحب برؤية نتائج جوهرية قريبا إذا كان هناك بالفعل طريقة أفضل تخطيطا لتحقيق هذا الهدف.

260. وشكر وفد الاتحاد الروسي الأمانة على الشرح التفصيلي المقدم، والذي يتعلق بالعمل المنجز بالفعل وكذلك الخطط الطويلة الأجل لزيادة حجم المحتوى بجميع اللغات الرسمية للمنظمة. وأعرب عن سعادته بملاحظة الأنشطة الاستباقية هنا. وفي هذا الصدد، أعرب عن رغبته في اقتراح أن ينعكس ذلك في النتيجة المرتقبة ثامنا 1، والتي ستأخذ في الاعتبار ترجمة جميع المواد ليس فقط إلى الإنكليزية والفرنسية والإسبانية، ولكن أيضا إلى جميع اللغات الرسمية الأخرى للويبو.

261. وأيّد وفد الإمارات العربية المتحدة البيانات التي أدلى بها وفدا الصين وروسيا وانضم إليهما في شكر الأمانة على العرض التقديمي عن اعتماد اللغات الست وفقا لسياسة اللغوية للمنظمة. واستند الوفد إلى الشرح الذي قدمته الأمانة بشأن مؤشر الأداء للنتيجة المرتقبة ثامنا 1، وأعرب عن رغبته في أن يكون أكثر تحديدا في مطالبة الأمانة بإدراج إشارة إلى العمل من أجل استهداف جميع اللغات الرسمية للويبو بالنسبة للمجلات التي تصدرها الويبو. وأثنى الوفد على الأمانة لإعداد البيان الصحفي بست لغات، وأعرب عن تطلعه إلى العمل المقبل، والذي رأى أنه مهمة تأتي في الوقت المناسب وليست سهلة.

262. وذكّر وفد البرازيل بطلب تم تقديمه في عام 2017 لإعداد دليل يضم قائمة بموظفي الويبو يمكن أن يستخدمه المندوبون في جنيف للاتصال بموظفي الويبو. وسأل الوفد عما إذا كان تطبيق الويبو للمندوبين، الذي يعتقد الوفد أنه الاسم الرسمي، متاحا. ويشمل ذلك الطلب فقط الإدارة العليا للويبو. وقال الوفد إنه من الضروري في كثير من الأحيان التحدث على مستوى تقني لمناقشة مسألة محددة طلبها مكتب الملكية الفكرية وتساءل عما إذا كان من الممكن الحصول على قائمة مماثلة مع قائمة بجميع الموظفين وأرقام هواتفهم. ورأى الوفد أن هذا أمر مرهق، ولكن بما أنه تجري مناقشة الثنائية التالية، فإنه يرغب في اغتنام الفرصة لطلب هذا.

263. وتحدث وفد غواتيمالا بصفته الوطنية، وأيّد الاقتراح على النحو الذي طلبه وفد البرازيل. ورأى أن وجود دليل يُعد أمرا مفيدا للغاية، وسيكون أداة مهمة بالنسبة للدول الأعضاء للاتصال المباشر بالأمانة.

264. ولخّص الرئيس الأسئلة والمقترحات الثلاثة المحددة، أحدها من وفد الاتحاد الروسي حول مؤشر أداء جديد في إطار ثامنا 1، والثاني من دولة الإمارات العربية المتحدة، وهو اقتراح إضافي لمؤشر أداء جديد في إطار ثامنا 1. وأخيرا، هناك اقتراح من وفد البرازيل يحظى بتأييد من وفد غواتيمالا بخصوص دليل للموظفين.

265. وشكرت الأمانة المندوبين مرة أخرى لدعمهم واهتمامهم بالاتصالات. وتناولت الأمانة الاقتراح الذي تقدم به وفد الصين لإيجاد طريق مخطَّط واستراتيجي للمضي قدما، وأوضحت أن هناك خطة ومزيج من تحديث للتكنولوجيا وتعاون أوثق مع المترجمين التحريريين والخبراء الفنيين وممثلي المكاتب الخارجية في المنظمة للتأكد من أن أهم الوثائق والمنشورات متاحة باللغات الرسمية الست على الأقل. وأشارت الأمانة إلى أن شعبة الاتصالات قد أجرت استعراضا مكثفا للغاية لجميع منشوراتها في العام السابق وحددت قائمة بما يقرب من 40 منشورا أساسيا تشرح الملكية الفكرية بشكل عام إلى حد ما وكذلك جميع خدمات وبرامج الويبو التي تدعم مهمتها. وتتوفر معظم تلك المنشورات بجميع اللغات الست. وأشارت الأمانة إلى وجود بعض الثغرات، ولكنها تعتزم الاهتمام بها بجدية في الثنائية التالية. كما أعربت عن رغبتها في الإشارة إلى أن النشرات الصحفية أصبحت جزءً لا يتجزأ من استراتيجية المحتوى حيث يتم إصدار جميع النشرات الصحفية بتسع لغات على الأقل بما في ذلك اللغات الرسمية الست بالإضافة إلى اليابانية والبرتغالية والألمانية. ويعكس ذلك زيادة جوهرية للغاية في المحتوى المتاح للأسواق المحلية لأن تلك النشرات الصحفية تتميز في الواقع بأنها غنية بالمحتوى، حيث تشتمل على الكثير من البيانات والجداول التي تلخص النقاط الرئيسية للمنشورات التي تعكسها أو المبادرات الجديدة التي اتخذتها الويبو. ويُعد هذا تطورا حديثا مقارنة بالعام السابق وتستمر الجهود في هذا الاتجاه. ولم يتم استعراض هذه الممارسة في جميع وكالات الأمم المتحدة، ويبدو أن الويبو قد تكون إحدى وكالات الأمم المتحدة الوحيدة التي لديها تلك الممارسة ذات اللغات التسع. وأحاطت الأمانة علما على النحو الواجب بالطلب المتعلق بإدراج أو تعديل مؤشرات الأداء الرئيسية لتعكس جميع اللغات. وأفادت بأنه، كما تعلم الدول الأعضاء، يمكن إجراء ترجمات لغوية بسرعة كبيرة باستخدام الترجمة الآلية، لكن هذا يؤدي إلى خطر عدم وجود رقابة على الجودة. وتعمل الاتصالات والترجمات والخبراء الفنيين باستمرار لتحقيق التوازن بين هذين المطلبين وستعمل بالتأكيد على إدخال تحسينات في الثنائية المقبلة. كما أحاطت الأمانة علما على النحو الواجب بطلب الحصول على معلومات اتصال إضافية عن تطبيق الويبو للمندوبين، وهو ما ستبحثه أكثر في ذلك العام.

266. ودعا الرئيس الوفود إلى اقتراح تغييرات محددة على النص قيد الاستعراض.

267. وشكر وفد الاتحاد الروسي الأمانة على توضيحها المفصل للعمل المنجز بما في ذلك المعلومات المتعلقة بترجمات النشرات الصحفية للويبو. وتطرّق الوفد إلى الاقتراح المقدم من دولة الإمارات العربية المتحدة لوضع فقرة إضافية في مؤشرات الأداء في إطار ثامنا 1، وأعرب عن امتنانه للتأييد الذي أبداه وفد الإمارات العربية المتحدة لموقف وفد الاتحاد الروسي.

268. ولخّص الرئيس المناقشات بقوله إن الاقتراح الأول بشأن مجلة الويبو هو وجود مؤشر أداء إضافي في إطار ثامنا 1، صفحة 122، بشأن التوسع في جميع اللغات الرسمية الست.

269. وأعرب وفد إندونيسيا عن رغبته في متابعة ملاحظاته فيما يتعلق بالبرنامج 3 باعتبارها أحد النتائج المرتقبة في البرنامج 3، والتي تتمثل في أن التواصل الأكثر فعالية مع جمهور واسع ومتنوع بشأن الملكية الفكرية ودور الويبو، يبدو أنه تغير وتم نقله إلى البرنامج 19. وطلب الوفد إيضاحا حول كيفية أن البرنامج 19 سيقوم فعليا بأداء العمل الذي قام به البرنامج 3 سابقا، لا سيما في مجال حق المؤلف والصناعات الإبداعية. وأفاد بأن جميع مؤشرات الأداء تتحدث عن المشاركة وسمعة العلامة التجارية. وتساءل الوفد عن أنه، إذا كانت هناك حاجة إلى شعبة حق المؤلف، فما الميزانية ستغطيها وطلب تأكيدا بأن هذه الأنواع من الأنشطة سيتسمر القيام بها مع الانتقال من البرنامج 3 إلى البرنامج 19.

270. وقالت الأمانة إنه تبيّن، في مناقشة البرنامج 3 في اليوم السابق، أن سبب الانخفاض أو عدم وجود ميزانية مخصصة لتلك النتيجة المرتقبة ثامنا 1 في الثنائية 21/2020 هو انتقال مسؤوليات شعبة الاتصالات من نائب المدير العام المعني بحق المؤلف إلى المدير العام. وذلك مجرد تحول في المسؤولية. ولذلك لم تعد شعبة الاتصالات مسؤولة أمام نائب المدير العام. وأضافت الأمانة أنه في النسخة المنقّحة من البرنامج 3 التي نوقشت في اليوم السابق، تم إدراج النص الذي اقترحته الدول الأعضاء في نسخة تعقب التغييرات التي تم توزيعها. وفيما يتعلق بالقضايا المتعلقة بحق المؤلف، بقيت تلك ضمن البرنامج 3، حسب الاقتضاء. وقد انعكس ذلك في النتيجة المرتقبة الأخرى لهذا البرنامج. وفيما يتعلق بشعبة الاتصالات، واصلت التواصل بشأن جميع المسائل في جميع برامج المنظمة. اقترحت الأمانة كذلك إجراء عدد من التغييرات، على النحو التالي. يتم تغيير خط الأساس بإضافة عبارة "بثلاث لغات" في النهاية، وبذلك تصبح "1،157،116 صفحات فريدة من نوعها في مشاهدات موقع مجلة الويبو بثلاث لغات". وبالنسبة للأهداف، تتم إضافة عبارة "بجميع اللغات". وهذا يعني زيادة سنوية بنسبة 10٪ في مشاهدات الصفحات الفريدة بجميع اللغات.

271. وأعرب وفد الإمارات عن ارتياحه للغة الجديدة وشكر الأمانة على تعديل مؤشر الأداء.

272. وشكر وفد الاتحاد الروسي الأمانة على أنها أخذت طلبه في الاعتبار وفهمت المشاكل التي واجهها. وأشار الوفد إلى أن اقتراحه لا يتعلق فقط بمجلة الويبو بل بجميع المنشورات باللغات الست وطلب من الأمانة توسيع الصياغة قليلا لجعلها أكثر شمولا.

273. وشكرت الأمانة وفد الاتحاد الروسي على التأكيد على أهمية هذه المسألة، وأضافت أنها ستسعى لزيادة كمية المحتوى المتاح بجميع اللغات. وتوخيا للبساطة، اقترحت الأمانة تغيير كلمة "مختلف" إلى "جميع" في صفحة الغلاف للبرنامج 19، ليصبح النص هو "الارتباط والتفاعل مع منشورات الويبو بجميع اللغات والأشكال، بما في ذلك الجماهير المحرومة من الخدمات".

274. ووافق وفد الاتحاد الروسي على الصياغة المقترحة واقترح إعادة هذه المسألة إلى اللجنة للنظر فيها.

275. ورحّب وفد إندونيسيا باللغة المقترحة وأعرب عن رغبته في توضيح أن جميع اللغات لا تعني سوى لغات الأمم المتحدة الست.

276. وشكر الرئيس وفد الاتحاد الروسي على اقتراحه وأشار إلى أن هناك عدة وفود ترغب في العمل مع الأمانة بشأن مؤشرات الأداء المتعلقة بالمنشورات بجميع اللغات الرسمية الست، وسوف تتم مناقشة ذلك لاحقا في الاجتماع. ونظرا لعدم وجود طلبات للحصول على الكلمة، أرجأ الرئيس البرنامج 19. ثم انتقل إلى البرنامج 20 (العلاقات الخارجية والشراكات والمكاتب الخارجية) وفتح الباب للتعليقات.

277. وشكر وفد الاتحاد الروسي الويبو والأمانة على العمل النشط الذي تم في إطار البرنامج 20. وأيّد بشدة الاقتراح الوارد في البرنامج 20 بشأن الحصول على وظائف جديدة لمكاتب الويبو الخارجية، وخاصة لمكتب الويبو في الاتحاد الروسي. وأعرب الوفد عن اقتناعه بأن المكاتب الخارجية أداة فعالة لتحقيق أهداف الويبو والمضي قدما في تقديم الخدمات العالمية في أنحاء مختلفة من العالم. وأعرب الوفد عن رغبته في مشاركة تقييمه لنتائج عمل مكتب الويبو في موسكو. وأشار إلى أن المكتب التمثيلي في موسكو يعمل بنجاح منذ عام 2014. وفي كل عام، كجزء من خطة الأنشطة المشتركة، هناك عشرات من الأنشطة التي يتم تنظيمها في موسكو، وسانت بطرسبرغ ومناطق مختلفة. وتغطي هذه الأحداث مجموعة كبيرة من القضايا والأسئلة، بما في ذلك الأسئلة المتعلقة بجدول الأعمال العالمي، والمعلومات الرقمية في مجال الملكية الفكرية، ونقل التكنولوجيا وغيرها من القضايا. وتتعاون قيادة المكتب بنشاط مع الهيئات والإدارات ذات الصلة، والبرلمان الروسي، ومستخدمي الخدمات في مجال الملكية الفكرية، والأعمال التجارية، ومجتمع الأعمال، ومناطق مختلفة من الاتحاد الروسي. ويجري الترويج بنجاح لخدمات التسجيل العالمي للأعمال التجارية الروسية وكذلك للمؤسسات العلمية والتعليمية والبحثية. وفيما يتعلق بفعالية عمل المكتب، فإن المعلومات الإحصائية عن كمية الطلبات الدولية المقدمة من المستخدمين الروس تُعد مؤشرا كافيا. ولوحظ نمو مستمر في تلك الطلبات التي تستخدم نظام مدريد، في جملة أمور، على مدى السنوات القليلة الماضية. ومن الصعب استنفاد إمكانات هذا النمو. وبدعم من المكتب، انضم الاتحاد الروسي إلى وثيقة جنيف لاتفاق لاهاي ومعاهدة مراكش، ويجري بنجاح إعداد مشروع تطوير تكنولوجيا المعلومات والاتصالات. وحتى الآن، تم إنشاء 118 مركزا لدعم التكنولوجيا والابتكار في روسيا. ويجري النظر في النمو والتطوير النوعيين للخدمات وتوسيع نطاقها والتي سيكون بمقدورهم تقديمها مع المكتب. ويجري التنفيذ الناجح للمشروع المتعلق بالسياسات في مجال الملكية الفكرية لمؤسسات التعليم العالي والمنظمات العلمية والبحثية الموجهة نحو ترويج وتسويق نتائج الأنشطة الرقمية للطلاب وشباب العلماء. وبالنظر إلى الحجم الكبير للمهام التي يواجهها الاتحاد الروسي ومكتب الويبو على وجه الخصوص، فإن تعزيز إمكانات موظفيه يُعد أمرا مهما للغاية وموضوعيا وذا صلة. وهذا من شأنه أن يعزز تطور المكتب ويساعد على تحقيق أهداف المنظمة.

278. وأعرب وفد إيطاليا عن تقديره لحقيقة أن يتضمن البرنامج 20 إشارة إلى نظام لشبونة بين النتائج المرتقبة لأول مرة. ورأى أن المكاتب الخارجية تلعب دورا هاما للغاية بالنسبة للويبو لتحقيق أهدافها ونشر معارف الملكية الفكرية والنفاذ إلى أنظمة الملكية الفكرية العالمية إلى مناطق جغرافية مختلفة. ورأى الوفد أيضا، أنه فيما يتعلق بالبرنامج 9، ولأسباب تتعلق بالشفافية والاتساق، سيكون من المناسب الإشارة إلى توسيع التغطية الجغرافية لنظام لشبونة في مؤشرات الأداء. وأفاد بأنه تمت الإشارة إلى العضوية لكل من نظام لاهاي ونظام مدريد. وأشار الوفد إلى الصفحة 128 من النسخة الإنكليزية وتساءل عما إذا كان من غير الممكن إدراج هذا العنصر في البرنامج 9، وطلب توضيحا عن السبب في ذلك. وقال إنه

لاحظ بالفعل أنه، فيما يتعلق بالبرنامج 9، لم يوجد تعديل وطلب من الأمانة بعض المعلومات بشأن أسباب المعاملة المختلفة بين الاتحادات.

279. وأعرب وفد ماليزيا عن امتنانه للويبو على مختلف مشاركاتها النشطة في العديد من العمليات الحكومية الدولية ومشاركتها مع مختلف وكالات الأمم المتحدة والتعاون مع مختلف الشركاء في تنفيذ مختلف البرامج في إطار الويبو. وانتقل إلى المكاتب الخارجية، وأقر بالدور مفيدا للغاية لمكتب الويبو في سنغافورة في دعم
رابطة أمم جنوب شرق آسيا (آسيان)، لا سيما فيما يتعلق بجهودها في مجال الملكية الفكرية وفي تنفيذ خطة عمل الرابطة لحقوق الملكية الفكرية من خلال مختلف الأنشطة والمشاريع والبرامج والمساعدة. وتناول الوفد استراتيجية التنفيذ الواردة في الصفحة 125، النقطة الخامسة، والتي تتعلق بتقييم شبكة الويبو للمكاتب الخارجية الذي ستجريه لجنة البرنامج والميزانية خلال عام 2021، وطلب الوفد معلومات من الأمانة حول كيفية تنفيذ ذلك وما إذا كان هناك تخصيص في الميزانية لهذا الغرض.

280. وردّد وفد إندونيسيا ما قيل للتو، وأعرب عن تقديره للدور الهام والقيّم لوجود مكتب للويبو في سنغافورة لإندونيسيا كجزء من منطقة رابطة أمم جنوب شرق آسيا (آسيان). وأعرب عن اقتناعه بالدور المهم لمكاتب الويبو الخارجية، ليس فقط لتعزيز خدمات الويبو ومعاهداتها ولكن أيضا لدعم، في حالتها، الجهود المبذولة في منطقة رابطة آسيان من أجل تنفيذ خطة عمل الرابطة بشأن حقوق الملكية الفكرية للفترة من عام 2016 إلى عام 2025 من أجل نظام بيئي للملكية الفكرية موسع وشامل خاص بمنطقة آسيان. وأحاط الوفد علما بالأنشطة المشتركة التي يضطلع بها مكتب الويبو في سنغافورة فيما يتعلق بتعزيز الوعي بالملكية الفكرية وبناء القدرات في بلدان آسيا والمحيط الهادئ، والأهم من ذلك، رابطة دول جنوب شرق آسيا، وأعرب عن تقديره لتلك الأنشطة. كما أعرب الوفد عن رغبته في أن يحافظ عمل مكتب الويبو في سنغافورة على نهجه المتمثل في زيادة الوعي بالويبو وعملها بين أصحاب المصلحة في منطقة رابطة دول جنوب شرق آسيا. وقال الوفد إنه يُذكّر الجميع دائما بأن هذا المكتب الخارجي مخصص لآسيان وليس آسيا والمحيط الهادئ. وردّد الوفد ما قاله وفد ماليزيا، وقال إنه سيكون مهتما للغاية بالنظر في استراتيجيات التنفيذ في إطار النقطة الخامسة، الصفحة 125. وأفاد الوفد بأن إجراء استعراض المكاتب الخارجية سيتم في إطار لجنة البرنامج والميزانية وطلب المزيد من التوضيح فيما يتعلق بالخطة المتعلقة بالجدول الزمني لكيفية إجراء ذلك بحلول عام 2021. وسأل الوفد عما إذا كانت هناك اختصاصات يجب الاتفاق عليها وسأل عن الموعد الذي يمكن أن يبدأ فيه استعراض المكاتب الخارجية. وأخيرا، استفسر الوفد عن صياغة المخاطر وإجراءات التخفيف. وأشار إلى وجود تغيير في صياغة المخاطر مقارنة بالثنائية 19/2018. وفي تلك الثنائية، تمثل صياغة المخاطر قرارات ذات إجراءات تُتخذ في النهج الحكومي الدولي الذي يؤثر سلبا على نظام الملكية الفكرية الدولي. وأفاد الوفد بأن صياغة 19/2018 ذات معنى محدود عند الإشارة إلى المكاتب الخارجية ورأى الوفد أن الصياغة الحالية أفضل عندما نتحدث عن المكاتب الخارجية في إطار البرنامج 20. وأوضح أن الصياغة الحالية هي "لا تنظر المفاوضات والاجتماعات المتعددة الأطراف بشكل كاف في دور الويبو وتؤدي إلى ازدواجية الأنشطة المتعلقة بالملكية الفكرية داخل منظومة الأمم المتحدة ". وطلب الوفد مزيدا من التوضيح. وأشار إلى أنه شارك من قبل في مناقشات غير رسمية مع أمانة لجنة البرنامج والميزانية وأراد تسجيل غرض الويبو في هذا الصدد. هل كان الهدف هو محاولة ضمان عدم وجود شيء في منظومة الأمم المتحدة ينبغي أن يناقش الملكية الفكرية وأن هذا هو دور الويبو فقط؟ وأراد الوفد فقط التأكد من أن مهمة المنظمة ليست في الحقيقة هي منع هيئات الأمم المتحدة الأخرى من مناقشة الملكية الفكرية. ومع ذلك، فقد أحاط علما بإجراءات التخفيف الأخيرة للمكتب الخارجي. واعتبر الوفد أن الفصل الجغرافي للمكاتب الخارجية عن المقر الرئيسي يمكن أن يؤدي إلى تجزئة التنسيق

والاتصالات. ولم يكن الوفد يقترح أي تغييرات على هذا ولكن أراد فقط الاطمئنان بعدم وجود مهمة للمنظمة تستهدف منع وكالات الأمم المتحدة الأخرى من مناقشة الملكية الفكرية.

281. وشكر وفد الصين مكتب الويبو في الصين قائلا إن المكتب حقق، على مدار العامين الماضيين، إنجازات كبيرة في مجال ترويج الملكية الفكرية. وتعاون مع الإدارة والمقاطعات في الصين في زيادة المعرفة بالملكية الفكرية، بما في ذلك التعاون مع الجامعات الصينية وبعض المدارس لزيادة وعي الشباب حتى يتسنى لعدد أكبر من الناس فهمها والانضمام إليها. وفي ذلك العام، عُقد المنتدى الرفيع المستوى بشأن الملكية الفكرية، وكان مكتب الويبو في الصين يعمل خلال العام على تعزيز الخدمات العالمية، بما في ذلك نظام معاهدة التعاون بشأن البراءات ونظام مدريد ونظام لاهاي، فضلا عن خدمات مركز الويبو للتحكيم والوساطة. ومن خلال عمله، ازدادت طلبات معاهدة التعاون بشأن البراءات ومدريد زيادة كبيرة. وعلى الرغم من أن الصين ليست بعد عضوا في نظام لاهاي، فإن بعض الشركات الصينية تستخدم النظام بالكامل، ولذلك فإن العمل فعال للغاية. وأعرب الوفد عن أمله في أن يحافظ مكتب الويبو في الصين على الزخم في الثنائية المقبلة ويواصل أداء دور جيد للغاية.

282. وشكر وفد أوغندا الأمانة على العمل الجاري بشأن البرنامج 20. وفيما يتعلق بالمكاتب الخارجية، أكد أيضا على أهمية مكاتب الويبو الخارجية، لا سيما في أفريقيا والجزائر ونيجيريا. وأدرك الوفد أن المكتب في الجزائر قيد التشغيل وأن المكتب في نيجيريا سيعمل قريبا بعد اختتام مناقشات التنفيذ مع الأمانة. ووفقا للأمانة، ستعمل هذه المكاتب على تعزيز الملكية الفكرية لأغراض التنمية وتيسير استخدامها من خلال تقريب خدمات الويبو من المنطقة. وفيما يتعلق بالشراكات، أدرك الوفد أنها تسمح بعمل الويبو وعمل المنظمات الحكومية الدولية ووكالات الأمم المتحدة التي تتعاون معها الويبو من أجل التعزيز المتبادل، مما يُسفر عن نتائج أفضل. وقال الوفد إن الطريقة التي يتم بها تقدير المخاطر هنا تبدو مختلفة عن الطريقة المشار إليها في وثيقة ميزانية 19/2018. ومثل إندونيسيا، طلب الوفد توضيحا لفهم الكيفية التي يتم بها التنبؤ بالمخاطر وتساءل عما إذا كان من الممكن استعادة لغة مماثلة للغة الوثيقة السابقة.

283. وأعرب وفد ليتوانيا عن تقديره البالغ لتعاون الويبو مع الوكالات الدولية الأخرى داخل النظام وخارجه. ورأى أن المكاتب الخارجية المنشأة حتى الآن تساهم في الجهود التي يبذلها المكتب المركزي وتستكملها لصالح المنظمة بأسرها وأيّد بشدة هذا المبدأ. وفيما يتعلق بالتخطيط المستقبلي للميزانية، أدرك الوفد أنه يتم تحديد الأموال وتخصيصها لإنشاء ما يصل إلى أربعة مكاتب خارجية وتساءل عما إذا كانت تلك الموارد تتعلق بنفقات غير الموظفين، مضيفا أنه يبدو أن هناك وظيفة قد نُقلت من البرنامج 9 من الإدارة المعنية إلى المكاتب الخارجية. وتساءل الوفد عما إذا كان ذلك يعني أن فتح مكاتب خارجية جديدة سيؤدي إلى نقل موظفين إلى مكاتب خارجية وما إذا كان سيتم نقل أي موارد أخرى من البرامج المعنية إلى البرنامج 20 أو ما إذا كان سيتم نقل الموظفين فقط إلى مكاتب خارجية.

284. وأعرب وفد اليابان عن رغبته في التطرق بإيجاز إلى الأنشطة التي يقوم بها مكتب الويبو في اليابان الذي تستضيفه اليابان. وأشار إلى أنه، من أجل الترويج لخدمات الويبو العالمية للملكية الفكرية، أدركت اليابان أنه من الضروري مساعدة المستخدمين المحتملين على فهم المزايا الفعلية التي يمكنهم الحصول عليها من هذه الخدمات، بأن ذلك يمكن أن يكون ممكنا فقط من خلال المحادثات المباشرة مع المستخدمين المحتملين وأنشطة المتابعة المنفردة، والتي تأخذ في الاعتبار الممارسات المحلية التجارية. وفي هذا السياق، رأى الوفد أن مكتب الويبو في اليابان، منذ إنشائه في عام 2006، يلعب دورا مهما في تنفيذ الأنشطة التي تروج لمعاهدة التعاون بشأن البراءات ونظامي مدريد ولاهاي. وأشار إلى أن المكتب يحقق بثبات توعية مثمرة

على الرغم من ميزانيته الصغيرة إلى حد ما فيما يتعلق بالميزانية العادية. وقال الوفد إنه، كما ذُكر سابقا، استنادا إلى الأنشطة الترويجية الناجحة لمكتب الويبو في اليابان بشأن "ويبو غرين" و"ويبو ريسيرش"، فإن العديد من الشركات اليابانية تشارك الآن في هاتين المبادرتين التلتين تُعتبران مثالين على مساهمات الويبو في أهداف التنمية المستدامة. وكذلك يواصل مكتب الويبو في اليابان تطوير مزايا الملكية الفكرية والحفاظ عليها. وتُعد مشاركة نتائج دراسة حالة الملكية الفكرية الناجحة واحدة من أهم أنشطة الويبو، وتتمثل ميزة الملكية في منصة مفيدة يمكن للمستخدمين الوصول إليها للحصول على هذه المعلومات. وأعرب الوفد عن تقديره البالغ للعمل الشاق الذي يقوم به مكتب الويبو في اليابان بشأن ميزة الملكية الفكرية. ولسوء الحظ، يتم توفير ميزة الملكية الفكرية باللغة الإنكليزية والفرنسية والإسبانية فقط في ذلك الوقت. ومع ذلك، فإن مشاركة المعلومات مفيدة في العديد من البلدان. وأعرب الوفد عن تطلعه إلى أن يقوم مكتب الويبو في اليابان بتسهيل استخدام ميزة الملكية الفكرية، على سبيل المثال، ترجمة ميزة الملكية الفكرية إلى لغات أخرى باستخدام الترجمة الآلية للويبو. وأفاد الوفد بأن اليابان بصفتها البلد المضيف لمكتب الويبو في اليابان ملتزمة بمواصلة دعم نشاط مكتب الويبو في اليابان بالنظر إلى الوضع المالي الصعب.

285. وأعرب وفد البرازيل عن رغبته في التأكيد على العمل المتميز لمكتب الويبو في البرازيل، الذي يقوم بدور نشط في تعزيز خدمة الويبو ونشر المعلومات حول الملكية الفكرية في البرازيل. كما يشارك مكتب البرازيل في تقديم برامج مساعدة تقنية عالية الجودة، والتي تشمل الدورات التدريبية والندوات وورش العمل المتعلقة، على سبيل المثال، بالعلامات التجارية وتحليلات البراءات وصياغة البراءات ونقل التكنولوجيا. ويشارك ممثلون من العديد من البلدان والمناطق المختلفة، بما في ذلك بلدان أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي والبلدان الناطقة بالبرتغالية في إفريقيا، في الفعاليات التي ينظمها مكتب الويبو في البرازيل. ويُعد الدعم المقدم من مكتب الويبو في البرازيل أثناء الانضمام إلى بروتوكول مدريد أمرا بالغ الأهمية، حيث يساعد على توضيح جوانب المعاهدة مع أعضاء الكونغرس وشركات المحاماة والشركات الخاصة والمشروعات الصغيرة والمتوسطة وما إلى ذلك. وتناول الوفد العلاقات والشراكات الخارجية، وأعرب عن رغبته في التأكيد على أهمية البرنامج في تنفيذ أهداف التنمية المستدامة. وأقر الوفد بأهمية ضمان مشاركة الويبو في الاجتماعات ذات الصلة التي تنطوي على مناقشات بشأن الملكية الفكرية. وتطرّق الوفد إلى اللغة الواردة في الصفحة 124 فيما يتعلق بالمخاطر، وأعرب عن تأييده للبيانات التي أدلت بها الوفود الأخرى بشأن تلك الصياغة. وأكد على رغبته في أن تشارك الويبو في العمليات التي تجري فيها مناقشة الملكية الفكرية وأن تساهم وكالات الأمم المتحدة الأخرى بخبراتها التقنية من أجل المساعدة في اتخاذ قرارات مستنيرة، ولكنه أشار إلى أن كلمة "الازدواجية" قد تؤدي إلى فهم غير صحيح بأن الملكية الفكرية لا يمكن مناقشتها إلا في الويبو. وقال إن الملكية الفكرية تنتشر دائما مع التقدم التكنولوجي ويُعتبر ذلك بمثابة خبر سار بالنسبة للويبو لأن هناك طلبا مستداما على خدماتها العالمية، ولكن هذا يعني أيضا أن تفاعل الملكية الفكرية مع مجالات أخرى في المجتمع يتطلب إجراء مناقشات في وكالات الأمم المتحدة الأخرى، على سبيل المثال منظمة الأغذية والزراعة ومنظمة الصحة العالمية. وهناك أيضا قضايا ناشئة مثل تلك التي يتم مناقشتها في القمة العالمية لمجتمع المعلومات أو منتدى إدارة الإنترنت. وبالتالي، رأى الوفد أن كلمة "الازدواجية" يمكن أن تكون مضللة وأنه قد يكون من الأفضل الرجوع إلى اللغة الأصلية المستخدمة في الثنائية السابقة.

286. وشكر وفد الجزائر الأمانة على تنظيمها للجانب المتعلق بتوسيع العملية الخاصة بإعداد ميزانية الثنائية 21/2020. وأوضح أن ذلك سيتيح تغطية جغرافية أوسع، مما يضمن وضوحا أكبر لأنشطة الويبو. ورحّب الوفد بحقيقة أن المكتب الخارجي للويبو في الجزائر يعمل بالفعل. وشجع الأمانة على مواصلة جهودها الرامية إلى السماح للمكتب بالاضطلاع بأنشطته بالكامل، وإدماج ذلك في أنشطة الويبو. وأعرب الوفد عن رغبته في تسليط الضوء على أهمية تزويد المكتب بالأدوات

والموارد اللازمة لتمكينه من أداء مهمته المتمثلة في تعزيز وتطوير الملكية الفكرية والابتكار. وأفاد بأن الأهداف المرتبطة بالمكتب تعكس، في الواقع، الدور الهام المتوقع من ذلك المكتب الجديد وإسهامه الملموس في النتائج الإجمالية للويبو. وعلى هذا النحو، رأى الوفد أنه سيكون من المهم التأكد من تقديم المساعدة للمكتب خلال مرحلة الإطلاق لضمان تكامله سريعا وقدرته الكاملة على الاستفادة من إمكاناته.

287. وأعرب وفد إندونيسيا عن رغبته في إثارة نقطتين، تتعلق إحداهما بالصفحة 129 من النسخة الإنكليزية بشأن هدف النتيجة المرتقبة ثامنا 2. وقال إن الخط الأساسي يشير إلى نسبة مئوية ولكن الهدف يذكر فقط 24 ساعة جميع المكاتب. وسأل الوفد عما يجب فهمه من ذلك، إذا ما كان يعني 90٪ من الردود في غضون 24 ساعة لجميع المكاتب أو 70٪ أو 80٪ أو 100٪، أو أن هناك منطقا آخرا في الهدف فيما يتعلق بـ 24 ساعة جميع المكاتب. وأشار الوفد إلى التعليقات التي أدلى بها وفد ليتوانيا، وبدا وكأنه يشير إلى أنه من المقرر افتتاح مكتب آخر في الثنائية 21/2020 وسأل عما إذا كانت الميزانية المخصصة لذلك موزعة بالفعل على النتائج المرتقبة في البرنامج 20 للمكاتب الخارجية أم لا.

288. وأعرب وفد سنغافورة عن رغبته في تسليط الضوء على العمل الجدير بالثناء الذي يضطلع به مكتب الويبو في سنغافورة، والذي يُعد بمثابة مركز تنسيق لتعزيز عمل الملكية الفكرية في منطقة رابطة أمم جنوب شرق آسيا وكذلك في المنطقة بأسرها، والعمل بطريقة فعالة من حيث التكلفة. وأعرب الوفد عن سعادته لسماع رضا أعضائه الإقليميين عن أنشطة المنظمة، وأشار إلى أن حكومة سنغافورة ستواصل تكثيف دعمها لعمل المكتب، وخاصة من خلال مذكرة التفاهم المشتركة بين الويبو وسنغافورة لتعزيز الوعي بالملكية الفكرية وتكوين الكفاءات في بلدان منطقة آسيا والمحيط الهادئ.

289. وأيّد وفد الهند، فيما يتعلق بموضوع مكاتب الويبو الخارجية، دمج مكاتب الويبو الخارجية مع المقر الرئيسي. ومع ذلك، رأى أنه من المهم للغاية أن يكون الفصل الجغرافي بين المكاتب الخارجية والمقر الرئيسي أمرا ضروريا لتجنب ازدواجية العمل ونشر خدمات الويبو على نحو سليم في جميع أنحاء العالم. وبالتالي، اقترح الوفد تعديل صياغة المخاطر في الصفحة 127 وفقا لذلك لجعلها أكثر توازنا لأن الصياغة الحالية تعطي الانطباع بأن الفصل الجغرافي بالغ الضرر للمكاتب الخارجية.

290. وأوضح وفد باكستان أن الموقف الرئيسي لبلده بشأن مسألة المكاتب الخارجية معروف جيدا. وأشار إلى أن باكستان أعربت باستمرار عن قلقها إزاء اقتراح إنشاء مكاتب خارجية في ظل عدم وجود فائدة مؤكدة تعود على المنظمة. كما أنها سلطت الضوء على الحاجة إلى إجراء تقييم خارجي ودراسات جدوى من خلال مصادر خارجية لتحديد الحاجة إلى هذا التوسع. ورأى أن التماسه من الأمانة إجراء تحليل شفاف للتكاليف والفوائد سيساعد على إجراء تقييم موضوعي، وأشار إلى أنه ينتظر ذلك. والتمس الوفد توضيحا من الأمانة بأن الأنشطة التي تقوم بها هذه المكاتب الخارجية لا يمكن تنفيذها على نحو آخر لأن ما سمعه من المداخلة الأخرى هو أن الأنشطة مثل التدريب والندوات ومثل هذه الأنشطة تقوم بها بالفعل مكاتب الملكية الفكرية في جميع أنحاء العالم. وتساءل الوفد، في هذه الحالة، عن جدوى المكاتب الخارجية وتساءل عما إذا كان لا يوجد هناك ازدواجية في الأنشطة. وأفاد بأنه استمع أيضا إلى أحد الوفود يشير إلى كفاءة مكتب سنغافورة لمنطقة الآسيان وأقر بذلك، لكنه ما زال يرغب في الحصول على توضيحات من الأمانة أو من وفد سنغافورة نفسه بشأن حالة مكتب الويبو في سنغافورة لأنه يحتاج إلى معرفة ما إذا كان يتم اعتبار مكتب الويبو في سنغافورة بمثابة مكتب ملكية فكرية محلي أو مكتب ملكية فكرية إقليمي. ونظر الوفد إلى الآثار الإقليمية المحتملة للمكاتب الخارجية، وقال إن الأمانة لم تقدم أبدا وثيقة بشأن الآثار الإقليمية المحتملة للمكاتب الخارجية. وبالتالي، سأل الوفد عما إذا كان يمكن تقديمها أيضا. وقال الوفد إنه رأى وجود الكثير من المرشحين وأن العملية بأكملها أصبحت مسيسة للغاية بالفعل. ورأى أنه لا جدوى من متابعة عملية على حساب خلافات بين

الدول الأعضاء يتسبب بها هذا المشروع بالفعل. وذكر الوفد إنه لا يوجد لديه معايير ومنهجية تُستخدم لفتح المكاتب الخارجية وأن العديد من الدول الأعضاء، بما في ذلك بلده، ترغب في مواصلة التعامل مع مقر الويبو. ولذلك، التمس الوفد من الأمانة إجراء تقييمات واضحة للأثر فيما يتعلق بنقل الموظفين بالنظر إلى فتح مكاتب خارجية. وأشار إلى أن النقطة الرابعة أثيرت سابقا وتتعلق بطلب وثيقة رؤية لترشيد العملية برمتها. وقال الوفد إنه إذا كانت الأمانة ستقدم ردودا موثوقة على مخاوفه وتذكر أن المكاتب الخارجية مفيدة للأعضاء، فإنه يود أن يتم فتحها في جميع العواصم بين جميع الدول الأعضاء. ورأى الوفد أن هذا لا ينبغي أن يقتصر على البلدان المختارة.

291. وأقرّ وفد الأرجنتين بفائدة المكاتب الإقليمية والمساهمة التي قدمتها وتواصل تقديمها. ومع ذلك، ورأى أن مداخلة وفد باكستان لها مزاياها وأن كثرة المكاتب ليس مكلفا فحسب، بل إنه يحتاج بالفعل إلى تحليل دقيق للغاية. ويجب أن يكون للمكاتب الإقليمية أهداف واضحة يتمثل في تفويض تلك الأنشطة فقط التي تتطلب وجودا أساسيا على أرض الواقع في البلاد. وأضاف الوفد إنه إذا لم يكن الأمر كذلك، فسوف تضيع الموارد سدى. ولذلك، أيّد الوفد وفد باكستان، حيث رأى أنه محق في السعي إلى توافر جميع العناصر اللازمة لإجراء تقييم كامل لإنشاء مكاتب جديدة.

292. وتحدثت الأمانة عن الشواغل التي أعربت عنها وفود أوغندا والبرازيل وإندونيسيا بشأن إعادة صياغة المخاطر في الصفحة 124 وقارنتها بالصياغة السابقة. وأوضحت أن المشكلة في الصيغة السابقة تتمثل في أن العتبة عالية جدا وذات تأثير سلبي. ومن شأن صياغة جديدة أن تعطي بعض المساحة. وأكدت الأمانة أن الهدف ليس منع الآخرين من مناقشة الملكية الفكرية، ولكن الهدف بالتحديد هو إبراز دور الويبو. وليس الغرض من مراجعة المخاطر هو منع الدول الأعضاء من مناقشة قضايا الملكية الفكرية في المنتديات الأخرى. وفي الواقع، ذكرت البرازيل بعض المنتديات مثل القمة العالمية لمجتمع المعلومات ومنتدى إدارة الإنترنت، حيث تتشارك الويبو مع منظمات أخرى وتساهم أيضا في النقاش في هذه المنتديات. وأعربت الأمانة عن تفهمها لشواغل الدول الأعضاء واقترحت إما خذف الازدواجية إذا كان هذا هو الشاغل الرئيسي للدول الأعضاء، أو ببساطة إعادة الصياغة السابقة التي ذكرها عدد قليل من الوفود التي أخذت الكلمة. وقالت الأمانة إنها ليس لديها أي مشكلة في هذا لأن التركيز ينصب فقط على خبرة الويبو في إدارة النقاش في مجال الملكية الفكرية.

293. وتناول الرئيس السؤال الخاص بالمخاطر الواردة في الصفحة 124، ولخّص المناقشات والخيارات المطروحة، وهي إما العودة إلى النص الوارد في البرنامج والميزانية السابقة أو حذف اللغة المتعلقة بالازدواجية، وفتَح الباب للتعليقات.

294. وشكر وفد البرازيل الأمانة على التوضيحات المقدمة. ورأى الوفد أن الجميع متفقون على أهمية مشاركة الويبو في العملية ويقرون بأن الهدف هو ضمان ارتياح جميع الأطراف للغة المقدمة فيما يتعلق بحذف عبارة "وتؤدي إلى ازدواجية الأنشطة ذات الصلة بالملكية الفكرية". ومن شأن ذلك أن يترك العبارة الأولى، وهي "لا تنظر المفاوضات والاجتماعات المتعددة الأطراف بشكل كاف في دور الويبو"، وهو في الواقع خطر وافق عليه الوفد ويتماشى أيضا مع إجراءات التخفيف لضمان قيام الويبو بتوفير مناقشة متوازنة وشاملة للملكية الفكرية.

295. وشكر وفد إندونيسيا الأمانة على توضيحاتها. وردَّد ما قاله وفد البرازيل، حيث قال إن إندونيسيا توافق على أن الصياغة السابقة ليست جيدة حقا في ظل احتوائها على عبارة "تأثير سلبي". ووافق الوفد على اقتراح حذف "يؤدي إلى الازدواجية"، معتبرا أن ذلك من شأنه أن يتوافق بشكل أفضل مع إجراءات التخفيف ويأخذ في الاعتبار أيضا خطر الازدواجية، لأنه إذا كانت هناك وكالة أخرى تابعة لمنظومة الأمم المتحدة تحاول بالفعل مراجعة اتفاق معاهدة التعاون بشأن

البراءات فهذا يعني أنها لا تفكر مليا في دور الويبو في الأنشطة المتعلقة بالملكية الفكرية داخل منظومة الأمم المتحدة. ولذلك، أيّد الوفد الصياغة الجديدة، التي تنص الآن على " لا تنظر المفاوضات والاجتماعات المتعددة الأطراف بشكل كاف في دور الويبو في الأنشطة المتعلقة بالملكية الفكرية داخل منظومة الأمم المتحدة".

296. وسأل الرئيس الوفود عما إذا كان هناك أي اعتراض على ذلك، فاستبعد "ويؤدي إلى الازدواجية" ليصبح نصها "لا تنظر المفاوضات والاجتماعات المتعددة الأطراف بشكل كاف في دور الويبو في الأنشطة المتعلقة بالملكية الفكرية داخل منظومة الأمم المتحدة." واقترح إيقاف السطر بعد "لا تنظر بشكل كاف في دور الويبو"، أي أن " لا تنظر الاعتبارات المتعددة الجنسيات في الاجتماعات بشكل كاف في دور الويبو". ورأى الرئيس أنه لا توجد اعتراضات على هذا الاقتراح، واقترح إغلاق هذا الموضوع، والتفت إلى الأسئلة المتعلقة بالمكاتب الخارجية، وأعطى الكلمة للأمانة.

297. وشكرت الأمانة الوفود على تقديرها لعمل مكاتب الويبو الخارجية وشبكتها، ولا سيما وفود الاتحاد الروسي وإيطاليا وماليزيا وإندونيسيا والصين وأوغندا وليتوانيا واليابان والبرازيل والجزائر وسنغافورة. وأعربت عن امتنانها البالغ للبلدان والمناطق التي، مثلما هو الأمر بالنسبة لسنغافورة، توجد بها هذه المكاتب، على التأييد الهائل وكذلك على التشجيع الذي تلقته من هذه البلدان المضيفة. وأعربت الأمانة عن ارتياحها الكبير لحقيقة أن هذه الوفود تقدر عمل المكاتب الخارجية. وبعد ذلك، أوضحت الأمانة أن العملية برمتها المرتبطة بمكاتب الويبو الخارجية هي عملية مدفوعة بالكامل من قبل الدول الأعضاء. وخلصت الأمانة إلى أن الجمعية العامة للويبو حدَّدت في الجمعيات العامة لعام 2015 المبادئ التوجيهية. ولذا، سواء كانت السياسة أو الخطوط التوجيهية أو الموقع أو ما إذا كان سيتم لاحقا إجراء تقييم، فإنها عملية تقودها بالكامل الدول الأعضاء. وأشارت الأمانة إلى أنها تقوم بتنفيذ ما طُلب منها. وفيما يتعلق بالتقييم، أفادت الأمانة أن المبادئ التوجيهية تذكر بوضوح في ثامنا 3 أنه سيتم إجراء تقييم خلال عام 2021. وينعكس ذلك في مشروع البرنامج والميزانية، الذي ينص على "تأييد تقييم شبكة المكتب الخارجي للويبو الذي ستجريه لجنة البرنامج والميزانية خلال عام 2021". وأضافت الأمانة أنها تحترم وتعكس بالكامل التوجيهات الصادرة عن الجمعية العامة والدول الأعضاء. وستكون عملية التقييم عملية تقودها الدول الأعضاء. ولذلك رأت الأمانة، فيما يتعلق بالسؤال الذي تم طرحه حول التقييم والمنهجية والاختصاصات والمخطط وكيفية المضي قدما، أن هذا سيكون قرارا من الدول الأعضاء. وسيكون هناك شيء سيتم الموافقة عليه في لجنة البرنامج والميزانية. وهذا يتطلب توجيهات من الدول الأعضاء. وأوضحت الأمانة أنه لا بد من تخصيص ميزانية لهذا الغرض، ولذلك فإنها لا تتَّبع سوى تعليمات الدول الأعضاء والجمعية العامة. وتطرّقت الأمانة إلى سؤال وفد ليتوانيا بشأن الأموال التي قد تُخصص لأربعة مكاتب، وأشارت إلى أن مسألة هذه المكاتب الأربعة ستقررها الدول الأعضاء. ولكن هناك إجابة ستقدمها شعبة أداء البرنامج والميزانية فيما بعد تتعلق القضية التي أثارتها إيطاليا بشأن خط الأساس ثانيا 9 لنظام لشبونة. ولذا فإن الزملاء في شعبة أداء البرنامج والميزانية سوف يجيبون على السؤال الذي طرحته ليتوانيا حول الموارد غير المخصصة والموظفين وغير الموظفين. وأفادت الأمانة بأن كل هذا وارد في المبادئ التوجيهية، وأنها محايدة فيما يتعلق بالموارد. وأوضحت أن هذا ما تحاول القيام به، وهو الالتزام الصارم بما قدمته الدول الأعضاء فيما يتعلق بالمبادئ التوجيهية. وانتقلت الأمانة إلى السؤال المتعلق بموعد فتح هذه المكاتب الأربعة، وقالت إنها لا تستطيع الإجابة على هذا لأنها عملية تقودها الدول الأعضاء، وعلى هذا النحو، ستتخذ الدول الأعضاء قرارا. وأكدت أن المبادئ التوجيهية تذكر شيئا واحدا، وهو أن هذا القرار من المقرر اتخاذه في الثنائية 19/2018، لذلك يجب أن يتم في هذا العام اتخاذ هذا القرار المعلق بحد أقصى أربعة مكاتب خارجية، وفقا للمبادئ التوجيهية. وسيبدأ التنفيذ في الثنائية اللاحقة، لذلك فإن هناك مخصص غير مدرج. وأشارت الأمانة إلى أن وفد الهند أثار هذه المسألة حول الفصل الجغرافي. وأفادت بأن هناك تخفيفا تم توفيره فيما يتعلق بالمخاطر وأن من المنطقي وضع الفصل

الجغرافي فيها. وقالت الأمانة إنها ستحاول معرفة أنه قد تم تخفيف هذا الخطر وإن وفد الهند يمكنه العودة إلى ذلك لاحقا. وذكرت الأمانة أن أثار وفد باكستان بعض القضايا الأساسية للغاية، بتأييد من وفد الأرجنتين في جزء منها، وتتمثل هذه القضايا في ما إذا كانت العملية شفافة، وما هو تحليل تكلفة التكلفة، وما هي الوظائف، ومكان وثيقة الرؤية. وقد أثيرت قضايا مختلفة. وأثار وفد سنغافورة سؤالا تقنيا وردت عليه الأمانة بتأكيد أن سنغافورة مكتب يغطي منطقة الآسيان، وهو المكتب الوحيد الذي يغطى المنطقة. وتناولت الأمانة الأسئلة المتعددة والمعقدة التي أثارها مندوب باكستان بشأن المكاتب الخارجية، وكررت الأمانة القول بأنه نظرا لأنها عملية تقودها الدول الأعضاء، فإن القضايا المتعلقة بالمبادئ التوجيهية والسياسة والميزانية والموقع تقع على عاتق الدول الأعضاء وأن الأمانة تنفذ قرارات الدول الأعضاء. وبالطبع، يمكن تقديم مزيد من التفاصيل وإحاطات مفصلة من قِبل كل مكتب خلال جمعياتنا العامة. ويمكن للوفود طرح الأسئلة عليهم حول أي من أنشطتهم. وأشارت الأمانة إلى أن البلدان المضيفة، وفي حالة مكتب سنغافورة، البلدان في المنطقة التي تقع فيها، تبدوا سعيدة للغاية بأداء هذه المكاتب. وبالفعل، فإنها مسألة ارتياح. وأضافت الأمانة بأنه سيكون من المستحيل بالنسبة لها في هذا السيناريو أن تبدأ التقييم الذاتي لما يقومون به. ويجب أن يتم ذلك من قِبل الدول الأعضاء من خلال تقييم عام 2021. وأفادت الأمانة بأنها يمكنها تقديم حقائق ولكن على الدول الأعضاء إجراء تقييمها. وأشارت إلى أن وفد الأرجنتين استخدم كلمة "الانتشار". وقالت إن المبادئ التوجيهية واضحة للغاية، حيث لن يكون هناك أكثر من ثلاثة مكاتب خارجية جديدة في الثنائية 17/2016 وثلاثة في 19/2018. لذلك، لن يكون هناك أكثر من ستة مكاتب خارجية جديدة خلال هذه الفترة. كما تمت مناقشة مسألة الانتشار وتسويتها من قِبل الدول الأعضاء. وأوضحت الأمانة أنها لا تفتح مكاتب خارجية حسب رغبتها. ثم تحولت الأمانة إلى مسألة توفير الموارد. وأفادت بأن الموارد غير المخصصة تشمل 1.6 مليون لما يصل إلى أربعة مكاتب خارجية جديدة تقررها الدول الأعضاء. ولذلك فإن هذا يمثل أربع أضعاف مبلغ 400000 فرنك سويسري المخصص للموارد من غير الموظفين. وتطرّقت الأمانة إلى السؤال الذي طرحه مندوب ليتوانيا بشأن الوظائف والموارد من الموظفين، وأكدت أنه، كما تم شرحه بالفعل، فإن حيادية الميزانية وعدم وجود وظائف جديدة هو المبدأ. وأشارت إلى أن المدير العام قد ذكر ذلك في اليوم السابق. وأوضحت أن المنظمة لم تقم بزيادة وظائف على مدار عدة فترات مالية. وسيتم الوفاء بهذه المتطلبات من خلال إعادة التوزيع من البرامج الحالية بناءً على قرار المدير العام. وفيما يتعلق بالموارد من غير الموظفين، لن يتم نقلها من البرامج الأخرى لأنه تم وضع مخصص للمكاتب الجديدة في غير المخصصة، لذلك عندما تتخذ الدول الأعضاء قرارا، سيتم نقل هذا المخصص بشكل مناسب إلى البرنامج 20. وقالت الأمانة، فيما يتعلق بالمكتبين الموجودين في أفريقيا - في الجزائر ونيجيريا - ، إن الموارد المخصصة لهما موضحة بالفعل في البرنامج 20. وفيما يتعلق بالسؤال المتعلق بالنتائج المرتقبة، أكدت الأمانة أنه تم ربطها بالفعل بالنتائج المرتقبة ثالثا 2 في إطار نتائج البرنامج 20 تحت المكاتب الخارجية. وأفادت الأمانة بأن هذا يعود في المقام الأول إلى أنها تتوقع، في المراحل الأولية على الأقل، أن تكون معظم أنشطة هذه المكاتب مرتبطة ببناء القدرات. ومع ذلك، أكدت الأمانة، كما ذُكر سابقا أثناء المناقشات غير الرسمية أمام لجنة البرنامج والميزانية، أنها ستعمل مع مدير المكتب في الجزائر من أجل وضع خطة عمل لتحديد الأنشطة التفصيلية. وأفادت بأنه قد تم نقله مؤخرا إلى هناك ويقوم بتثبيت أقدامه، لذلك سيتم دمج هذا بشكل كامل في الإطار التنظيمي لخطة العمل والتنفيذ. وأوضحت الأمانة، فيما يتعلق بالسؤال عن مؤشر لشبونة، أنها تعمل عن كثب مع البرامج. وقالت إنه يمكن تقديم المزيد من الإيضاحات لاحقا من قِبل الزملاء من البرنامج الذين لم يحضروا، مشيرة إلى أن هذه هي المرة الأولى التي يتم فيها إدراج الترويج للشبونة في البرنامجين 9 و20. ويأتي هذا استجابةً لنداءات عديدة من أجل هذا الإدراج. ويرتبط كلا البرنامجين بالتنمية، في حين أن توسيع النظام نفسه لن يكون بالضرورة مرتبطا بالبلدان النامية فقط. ولذلك، بالنظر إلى الحجم وبالنظر إلى هذه الحقيقة، ذكر البرنامج أنه لا يريد إضافة هذا المؤشر في إطار النتائج. وأضافت الأمانة أن زملائهم في لشبونة يمكنهم تقديم توضيحات مفصلة لوفد

إيطاليا إذا كانت هناك حاجة لمزيد من التوضيحات. وشكرت الأمانة وفد إندونيسيا على طلبه للتوضيح فيما يتعلق بالهدف الفرعي ثامنا 2، وأشارت إلى أن ذلك تم رصده جيدا وسيتم تصحيحه.

298. وأشار الرئيس إلى عدم وجود طلبات أخرى للحصول على الكلمة، ونظرا لذلك خلص إلى أن الأعضاء موافقون على البرنامج 20 (العلاقات الخارجية والشراكات والمكاتب الخارجية) وفقا للتغيير الوحيد الذي تم الاتفاق عليه قبل لحظات قليلة بشأن المخاطر الواردة في صفحة 124 حيث تم إجراء تعديلين. وأعطى الرئيس الكلمة للمدير العام الذي أبدى رغبته في تناول بعض المسائل السابقة.

299. وقال المدير العام إن جزءا مما يتعين عليه قوله سيتناول البرنامج التالي، لكن هناك نقاط أخرى ستتناول قضايا أثارتها عدة وفود. وأضاف أن هناك خمس نقاط يرغب في تناولها. وتتمثل النقطة الأولى في اللغات. فعلى وجه الخصوص، أثارت الصين والاتحاد الروسي والإمارات العربية المتحدة مسألة توسيع التغطية اللغوية في مختلف المجالات. وفي الواقع هو موضوع معقد إلى حد بعيد، لذلك هناك بعض التعليقات التي يجب الإدلاء بها حول موقف المنظمة والكيفية التي ستتناول بها هذا الموضوع بالذات. وقال المدير العام، أولا وقبل كل شيء، إن الأمانة ملتزمة التزاما شديدا بتعدد اللغات بسبب مزاياه العامة، وبصفة خاصة لأنها وسيلة لزيادة شمولية برامج المنظمة وخدماتها وأنشطتها. ويُعد تعدد اللغات طريقة لتسليط الضوء على واحدة من المزايا النسبية العظيمة لتلك المنظمة وتمثل ميزة هائلة. ومضى المدير العام في تقديم مثال على طلبات البراءات الدولية، حيث أوضح أنه يتم إيداع حوالي 50٪ من الطلبات المودعة بموجب معاهدة التعاون بشأن البراءات باللغات الصينية واليابانية والكورية. ويمثل ذلك 50٪ من أحدث التكنولوجيات في العالم بتلك اللغات الثلاث. وأفاد بأن قدرة المنظمة على التمكن من ترجمة هذه اللغات والحصول على نظام للترجمة الآلية يستند إلى الذكاء الاصطناعي تعزز بشكل كبير إمكانية الوصول إلى التكنولوجيا، وتلك ميزة لدى المنظمة وليست متوفر لأي شخص آخر في العالم. ولذلك، فإن الويبو ملتزمة بشدة بتعدد اللغات وترى أنه يوفر العديد من المزايا للمنظمة والدول الأعضاء فيها. وفقط للتذكير، يتمثل الوضع الحالي في أن الدول الأعضاء اعتمدت سياسة لغات في عام 2012، تتعلق، أولا وقبل كل شيء، بالأنشطة والمجالات العامة للمنظمة، وبموجب هذه السياسة قد تم تنفيذ تلك الأنشطة لذلك أصبح هناك تغطية لغوية كاملة لجميع اجتماعات اللجنة. وهناك مجالات أخرى، أهمها معاهدة التعاون بشأن البراءات ونظام مدريد ونظام لاهاي، وهذا هو المكان الذي يظهر فيه تعقيد بسيط لأن كل نظام له أنظمة لغوية مختلفة. ولا يتعلق هذا الأمر بعدد اللغات، ولكن بما تتم ترجمته أو عدم ترجمته. لذلك، في حالة معاهدة التعاون بشأن البراءات، هناك 10 لغات للنشر، هي لغات الأمم المتحدة الست بالإضافة إلى اليابانية والألمانية والكورية والبرتغالية. وهذا يعني أن الإيداع يمكن أن يكون بأي من تلك اللغات، ولكن إذا كان بأي لغة أخرى غير اللغات العشر المذكورة، فيجب إيداع ترجمة قبل أن يقوم بنشرها المكتب الدولي. ولذلك، هناك10 لغات للإيداع و10 لغات للنشر. وتتم ترجمة أي من الطلبات المودعة بلغة غير الإنكليزية أو الفرنسية من قِبل المنظمة فيما يتعلق بخلاصة أو ملخص الطلب. وبالإضافة إلى ذلك، يتم دائما ترجمة التقرير التمهيدي الدولي بشأن قدرة البراءة، وهو عبارة عن وثيقة من حوالي خمس أو ست صفحات، إلى اللغة الإنكليزية. وهناك إمكانية للإيداع والنشر بعشر لغات، ولكنها فقط ترجمات إلى الإنكليزية والفرنسية للملخصات وترجمات فقط إلى الإنكليزية لتقرير البحث الدولي. فيما يتعلق بالتوسيع المقترح للتغطية اللغوية لمدريد ولاهاي، فإن أحد الأشياء الأولى التي يتعين البت فيها هو ما يجب ترجمته بالضبط من جميع الأنشطة والإجراءات الممكنة في إطار نظام مدريد ونظام لاهاي. وكما ذكر سابقا، فإن هذا هو السبب وراء خضوعه حاليا للنظر من قبل الفريق العامل لنظام مدريد والفريق العامل لنظام لاهاي. ويجب تحديد نظام اللغة الذي يتم اعتماده لكي يتسنى تحديد تكلفته. وتختلف التكاليف جدا إذا ما تم ترجمة كل شيء إلى جميع اللغات أو لا. وسوف تؤثر الخيارات التي يجب اتخاذها لتصميم نظام اللغة تأثيرا كبيرا على التكاليف.

ومن الصعب إلى حد ما تحديد التأثير بالضبط حتى يتم تحديد خيارات التصميم، كما يتضح من الفريق العامل لنظام مدريد والفريق العامل لنظام لاهاي. وعندها سيكون من الممكن تحديد تكاليف توسيع التغطية اللغوية. وهذا يعقد المسألة، لكنه يقع ضمن برنامج عمل المنظمة. وهناك لجنتان من الدول الأعضاء تنظران في هذا الأمر، وسوف تقدمان توصيات بشأنه. ولابد من تقدير تكلفة أثر هذه التوصيات. وسيكون للتكنولوجيا تأثير كبير على ذلك أيضا، لأن أعمال الترجمة الرئيسية في نظام مدريد، على سبيل المثال، هي ترجمة وصف للبضائع والخدمات التي يتم تسجيل العلامة التجارية بشأنها. ويُعتقد أن معظم ذلك يمكن أن يتم آليا. وأوضح المدير العام أن هناك إمكانات للتوسع دون إضافة الكثير من التكلفة بسبب التكنولوجيا، لكنها مختلفة بالنسبة لنظام لاهاي. ففي هذا النظام، هناك وصف أكثر تفصيلا وطولا في حالة بعض البلدان صاحبة التصميم الذي يتم السعي لحمايته. وهذه مجرد بعض التعليقات العامة التي توضح أن هذه القضية قيد النظر على نحو جيد، ولكن المنظمة تعتمد على بعض القرارات التي يتعين على الفريقين العاملين لمدريد ولاهاي العمل بها، على وجه الخصوص. ويترك هذا المجال العام، وقد تم ذكر الموقع الإلكتروني، والمنشورات، وتوسيع نطاق تغطية المنشورات الأساسية ومحتوى الموقع إلى لغات إضافية. وتم تقديم بعض الأمثلة على تباين التغطية. وبالتأكيد سوف يتم أخذها في الاعتبار. ولدى المنظمة إيمان كبير، كما ذُكر سابقا، بمزايا التعددية اللغوية والفرصة التي تتيحها التعددية اللغوية للمنظمة لتوسيع تغطية خدماتها، والتي بدورها ستستمر في بحث الكيفية التي يمكن بها تغطية المنشورات الأساسية. وفيما يتعلق بمسألة منهجية الاتحاد، أوضح المدير العام أن المنظمة لديها بعض الخدمات المشتركة، التي تم تحديدها بوضوح شديد في الأحكام المالية لاتفاقية الويبو، واتفاقية باريس، واتفاقية برن، وجميع المعاهدات، التي لديها ميزانية. ومن المفترض أن تكون هناك ميزانية للنفقات المشتركة بين الاتحادات، والتي يجب أن تتضمن مخصصات للنفقات التي تهم العديد من الاتحادات. وتُعد قاعة مؤتمرات الويبو مثالا على النفقات المشتركة. ولذلك يتمثل السؤال فيما الكيفية التي سيتم الدفع بها مقابل ذلك؟ ويثير ذلك مسألة الإسناد ومنهجية وضع مخصصات الاتحادات، وهي سؤال تختلف بشأنها الدول الأعضاء. وعلى مدار عدد من السنوات، كان هناك مبدأ القدرة على الدفع. وأفاد المدير العام بأنه عند النظر في المناقشات التي دارت، تم تقديم اقتراح متواضع للغاية بإسناد 1٪ إلى بعض الاتحادات التي لم تدفع أي مساهمة في النفقات المشتركة. والأمر متروك للدول الأعضاء لاتخاذ القرار. ويمكن تبني أي منهجية، لكن يجب تغطية النفقات المشتركة وهناك أموال متوفرة لذلك. وتعد هذه ببساطة مسألة تتعلق بالمنهجية التي سيتم تبنيها، فالأمانة لا تحاول أن تفعل أي شيء مثير للجدل، ولكن تقوم باستيعاب وجهات النظر المختلفة التي تم التعبير عنها حول منهجية الاتحاد. وليس هناك أي خداع فيما يتعلق بذلك. وذكر المدير العام أن النقطة التالية التي يرغب في تغطيتها هي التدريب القضائي. وقال إنه كان هناك الكثير من التعليقات حول هذا الموضوع. وللتذكير بالكيفية التي جاء بها ذلك كبند محدد في البرنامج والميزانية، فقد كان هناك طلب متزايد على الاهتمام بالإدارة القضائية للملكية الفكرية. وكما يعلم الأعضاء، فإن المنظمة كانت طوال 130 سنة مهتمة بشكل أساسي بالإدارة التنفيذية للملكية الفكرية، لكن كان هناك طلب متزايد من جميع الجهات على إبداء بعض الاهتمام بالإدارة القضائية. وهناك العديد من التطورات التي تكمن وراء ذلك، وليس أقلها أن سرعة تطوير التكنولوجيا أصبحت الآن تفوق قدرة الفروع التشريعية على توفير استجابات سياسية. ونتيجة لذلك، تنشأ الكثير من النزاعات التي تتعلق بالمسائل التي لا توجد فيها سياسة صريحة حالية والتي تتطلب من المحكمة، قياسا على ذلك، أن تكون قادرة على تقديم إجابة في سياق نزاع معين. وهذا هو الحال بالنسبة لمنح براءات الجينات، على سبيل المثال، التي تحظى باهتمام من أعلى المحاكم في عدد من البلدان في جميع أنحاء العالم، ومن المتوقع أن يصير الأمر كذلك بشكل متزايد. ولذلك ظهر بجلاء الطلب على التطور المتزايد في المعرفة والوعي بقضايا الملكية الفكرية بين القضاء وأعربت عنه بوضوح جميع الدول الأعضاء. ولذلك تسعى المنظمة إلى معالجة هذا الأمر من خلال إنشاء وحدة متخصصة محددة داخل مكتب المستشار القانوني. وتقع مسؤولية إقامة هذه الوحدة المتخصصة على عاتق المدير العام، ودور الرئيس التنفيذي، وهذا الأمر موضح في

الدستور. ويمكن أن تطلب الدول الأعضاء النتائج ووضعت المنظمة إطار النتائج. ويمكّن ذلك الدول الأعضاء من القول إن المنظمة حققت النتائج أو لم تحققها أو أنه ينبغي عليها أن تفعل ما هو أفضل، ولكن تندرج الكيفية التي يتم بها تحقيق النتائج فعليا ضمن العمل التنفيذي للمنظمة، وتحديدا قرار المدير العام. ويرجع قرار وضع التدريب القضائي في مكتب المستشار القانوني إلى أنه مسألة شاملة تنطوي على عدة أبعاد. وهي تشتمل، في المقام الأول، على بناء القدرات. وهناك العديد من البلدان النامية التي تطلب، لعدم وجود عبارة دقيقة، تدريب، وهي كلمة من الغريب استخدامها فيما يخص القضاة، ولكن بناء الوعي وبناء القدرات للقضاة الذين يواجهون لأول مرة قضايا الملكية الفكرية قد لا يتضمنان ذلك كجزء من تدريبهم التقليدي. وهناك حاجة أيضا، وهي مختلفة، لتبادل المعلومات بين الهيئات القضائية حول كيفية تعاملهم مع بعض هذه الحالات التي تتعلق، على سبيل المثال، إثبات حق المؤلف في إبداعات الذكاء الاصطناعي وإسناد حق المؤلف أو التعديل الوراثي. وقد ذكر المدير العام أهلية البراءة للجينات والعديد من المجالات التي تطرحها التكنولوجيا وأن تلك المجالات تظهر في أنظمة المحاكم في جميع أنحاء العالم وأن هناك حاجة لتبادل المعلومات حول كيفية تعامل القضاء معها. ثالثا، هناك إنفاذ، لكن الإنفاذ ليس الصورة الكاملة للإدارة القضائية للملكية الفكرية بأي حال من الأحوال. وهناك نزاعات أهلية بين الأطراف المتعاقدة، ونزاعات استئناف من مكتب الملكية الفكرية بشأن أهلية براءة موضوع معين. وهناك مجموعة كاملة من النشاط القضائي فيما يتعلق بالملكية الفكرية، وهي لا تتعلق بالإنفاذ. ولكن القضاء، بالطبع، معني بالإنفاذ أيضا. ولذلك، ليس هناك مجال يتعامل مع الطبيعة المتعددة الأبعاد للإدارة القضائية أو مجال يتناول الجوانب المتعددة الأبعاد للإدارة القضائية للملكية الفكرية والتي تم إنشاؤها الآن في المكان المناسب، أي مكتب المستشار القانوني. وهناك برامج ووحدات أخرى مشاركة. فعلى سبيل المثال، تشارك الأكاديمية، التي تقوم بعمل ممتاز، في دورات عبر الإنترنت ودورات أخرى لتدريب، لعدم وجود كلمة دقيقة، القضاة في بناء القدرات. ولكن بما أن الأكاديمية ممتازة، فليس هناك محام واحد في الأكاديمية، وهذا اعتبار من شأنه أن يؤخذ بعين الاعتبار على جانب المنظمة ولا ينتقص من التميز الذي تحققه الأكاديمية في مجال بناء القدرات. وهناك إرساء لمبدأ احترام الملكية الفكرية، لاستخدام المصطلحات الحالية. وهو يأخذ شكلا أوسع من ذلك. ولذلك، فإن فكرة وضع المكتب في مكتب المستشار القانوني، بالشعبة القضائية في مكتب المستشار القانوني، تهدف إلى وجود تنسيق. ولا يتعلق الأمر بأن إرساء مبدأ الاحترام أو الأكاديمية لن يكون لهما دور. وبالطبع، فإن لديهما أدوار، لكن يجب تنسيق تلك الأدوار في برنامج شامل وإضافة البعد الإضافي للتبادل، وهو ما تم تنفيذه جيدا خلال العام الماضي مع الفصل الرئيسي في بكين والمؤتمر الدولي العام في جنيف. وتلك هي بعض العناصر التي يجب النظر فيها لتحديد وضعية الشعبة القضائية، الإدارة القضائية للملكية الفكرية. ثم قال المدير العام إن هناك عدة نقاط أثارها وفد باكستان بشأن الابتكار. ورأى أن طلب الحصول على نقطة واحدة حول الابتكار في الويبو، في الأمانة، يشبه الطلب من منظمة الصحة العالمية توفير نقطة واحدة في مجال الصحة. فهناك أوبئة وأمراض معدية وأمراض غير معدية، وحالات طوارئ صحية، وما إلى ذلك. ويُعد الابتكار نظاما بيئيا معقدا للغاية. وتكافح جميع البلدان للتوصل إلى اتفاق بشأن كيفية بناء نظام بيئي صحي وفعال، وهي مسألة معقدة للغاية تتعلق بالعديد من الأشياء التي تهتم بها المنظمة وتتضمن بعض الأشياء التي لا تهتم بها المنظمة مثل التمويل ورأس المال الاستثماري ورأس المال المخاطر. وليس للمنظمة أي اختصاص فيما يتعلق بذلك، فاختصاصها هو الملكية الفكرية وما يحيط بالملكية الفكرية ويتمثل أحد الأغراض الرئيسية للملكية الفكرية في تسويق الأفكار. وليس هناك نقطة واحدة بل العديد من النقاط. ويعمل مكتب كبير الاقتصاديين على التحليل الإحصائي لمؤشرات الابتكار، بشأن جوانب السياسة الاقتصادية للابتكار. ويعمل قطاع العلامات التجارية والتصاميم على كيفية تعزيز العلامات التجارية لمنافسة منتج جديد ومنتج مبتكر. ثم إن هناك قطاع البراءات والتكنولوجيا، وما إلى ذلك. ولذلك، فإنها مسألة شاملة تتعلق بكل عمل المنظمة وليس مجرد جزء واحد منه. وتطرّق المدير العام إلى النقطة الأخيرة التي أراد إبداءها وهي الرد على بعض التعليقات بشأن المكافآت والتقدير. وأشار إلى

أنه أحاط علما بجميع التعليقات. وقال إنه، كما يعلم الجميع، تم إصدار تعليمات مكتبية منقحة حول برنامج المكافآت والتقدير في أبريل 2019، وهي تحدد نطاق وأهداف جميع عناصر برنامج المكافآت. وفيما يتعلق باحترام قرار لجنة الخدمة المدنية الدولية وسياستها، التقرير، فإن هناك حد أقصى عام للميزانية يجب احترامه. ووفقا للجنة الخدمة المدنية الدولية، يمثل ذلك 1.5٪ من تكاليف الأجور المتوقعة لدى المنظمة. ويبلغ الاعتماد المخصص للثنائية 21/2020 ما نسبته 1.15٪، وهو أقل بكثير من 1.5٪ من التكاليف الإجمالية للأجور. وثانيا، يتمثل المبدأ التوجيهي الآخر للجنة الخدمة المدنية الدولية في وجود حد يصل إلى 10٪ من الراتب الصافي لأي مكافآت نقدية فردية. وقد تم احترام ذلك وسيتم احترامه كما أنه مدوَّن في سياسات المنظمة. وأشار المدير العام إلى أن المجال الذي يبدو أنه ينشأ للمناقشة والتنقيح يتمثل في المكافأة التنظيمية. وقال إنه لا يعتقد أنه سمع أي تعليقات على المكافآت الفردية المقررة، وأضاف أن المنظمة مستعدة دائما لسماع أي شيء قد ترغب الدول الأعضاء في قوله بشأن هذا الأمر. وتنص تعليمات المكتب المنقحة فيما يتعلق بمكافأة الأداء التنظيمي على أن يتم منح مكافأة الأداء التنظيمي في شكل مبلغ إجمالي نقدي في أي سنة معينة للموظفين الذين يساهمون في تلك النتائج التنظيمية، في ضوء النتائج الإجمالية للويبو وأدائها المالي. وإذا تقرر دفع مكافأة الأداء التنظيمي، فلن يكون الموظفون الذين تم تصنيف أدائهم أقل من الفعال في أي من السنتين السابقتين للمكافأة مؤهلين للحصول عليها. ويمثل الاعتماد المخصص، كما يعلم الجميع، مبلغا قدره 1.15٪ تقريبا من صافي الأجور لدى المنظمة. وتدرس الأمانة، الآن، الممارسات التي تتبعها المنظمات الأخرى. على سبيل المثال، تنظر في تقرير وحدة التفتيش المشتركة. وفي حالة مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع، وكان ذلك في تقرير وحدة التفتيش المشتركة في عام 2016، فإنهم يمنحون أو يدفعون 3 ملايين دولار أمريكي. ويُعد هذا أكثر بكثير من الاقتراح المتعلق بالثنائية. وقالت وحدة التفتيش المشتركة إن المفتش يرحّب ببرامج المكافآت هذه كممارسة إدارية جيدة وحافز على الأداء العالي للقوى العاملة. وبالنظر إلى طبيعة أنشطة المكتب، فإن الاعتراف بالجهود الفردية والجماعية الاستثنائية يُعد إضافة إيجابية لنظام تقييم الأداء الحالي شريطة أن تستند برامج المكافآت إلى معايير محددة جيدا وتطبَّق من خلال عملية شفافة. ويُعد ذلك مفيدا بشكل خاص في منظمات مثل مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع حيث تكون فرص الموظفين للتطوير الوظيفي محدودة. ولذلك، يتم التفكير في برنامج المكافآت بعناية. وفيما يتعلق بالمكافأة التنظيمية التي تم دفعها في عام 2018، أفاد المدير العام بأن قراره يستند إلى أن الأمانة قد طلبت من الموظفين لفترة طويلة من الوقت بذل جهد كبير في عدد من النواحي. وقال إن مزايا الموظفين قد خُفضت، وإنه لا يشير هنا إلى تعديل مضاعف تسوية مقر العمل، بل يشير إلى التغييرات التي أجريت، في كثير من الأحيان بناءً على طلب الدول الأعضاء، على شروط السفر، ومقدار استحقاق الإجازة المرضية دون تقديم شهادة طبية وما إلى ذلك. ولقد تحققت وفورات كبيرة فيما يتعلق بأجور الموظفين والموارد البشرية خلال السنوات العشر الماضية على وجه الخصوص. وأشار إلى هذا مطلب موجه إلى الموظفين. كما طُلب من الموظفين بذل جهود كبيرة من حيث الإنتاجية، والتي تحقق جزئيا فوائض متكررة. وتعكس هذه الفوائض المتكررة الأداء الجيد للمنظمة ولم يتم زيادة عدد الموظفين. وتم احتواء تكاليف الموظفين كما طلبت الدول الأعضاء، بينما يتم إيلاء الكثير من الاهتمام لزيادة الإنتاجية. وبالتالي، نظرا للجهد المطلوب من الموظفين، ونظرا لأدائهم الجيد، ونظرا لتحسن الإنتاجية في ظل عدم إنشاء وظائف جديدة، فإن تلك إنجازات في سياق عدم وجود زيادة في رسوم معاهدة التعاون بشأن البراءات ونظام مدريد ونظام لاهاي خلال 10 سنوات، ويُعد هذا رقما قياسيا في العالم حيث أن جميع مكاتب البراءات الوطنية كانت ترفع الرسوم.
ولذلك في ضوء هذا السياق، قرر المدير العام أنه من المناسب دفع جزء صغير من كل هذه الفوائض كمكافأة تنظيمية. والآن، بما أن ذلك يحدث، بالطبع، فقد أثارت بعض الدول الأعضاء العديد من النقاط، واستمعت الأمانة بعناية شديدة، وردا على ذلك، عدَّلت سياسة المكافآت. وتم توضيح أن الموظفين لا يمكنهم المشاركة في أي من هذه المكافآت التنظيمية في حالة عدم تلقيهم تقييمات أداء فعالة بالكامل. وأبدت الأمانة استعدادها لمزيد من المناقشة. وأشار المدير العام إلى أن قرارات المكافآت

ستُتخذ قريبا فيما يتعلق بالمكافآت للعام 2019. وأوضح بعد ذلك أنه لن يتم دفع مكافأة تنظيمية في عام 2019. وإذا رغبت الدول الأعضاء في إجراء مزيد من المناقشة حول هذه المسألة، فستكون الأمانة مستعدة تماما لذلك وسوف تسترشد قطعا بتوجيهاتها.

300. وشكر الرئيس المدير العام على بيانه وفتح باب المناقشة بشأن القضايا الخمس كلها سائلاً إذا كانت توجد أسئلة أو توضيحات فورية بغية الاستفادة من حضور المدير العام بعد ظهر ذلك اليوم فضلاً عن إثراء المناقشات اللاحقة. وإذ كان من المزمع إجراء مناقشات تقنية في مساء ذلك اليوم، اقترح الرئيس عدم استهلال المناقشات المتعلقة بمنهجية تخصيص التكاليف للاتحادات. وأضاف أنه لا يريد أن تُكرر بيانات المواقف الحالية. وأما بالنسبة للأسئلة التقنية المتعلقة بالتدريب القضائي، فقال إنها ستُناقش في إطار البرنامج 21. ثم افتتح باب طرح الأسئلة على المدير العام بشأن بيانه.

301. وشكر وفد كندا المدير العام على عرضه لتلك القضايا الرئيسية، وبخاصة لتناوله إحدى المداخلات الرئيسية التي أدلى بها سفير كندا في اليوم السابق بشأن برنامج المكافآت والتقدير مع الإشارة بشكل خاص إلى الميزانية. وأشار الوفد إلى أن مخاوفه لا تزال قائمة وأنه يتطلع إلى المشاركة في مناقشة هذا البند تحديداً المتعلق بالبرنامج 23 في حينه.

302. وأعرب وفد الولايات المتحدة الأمريكية عن تقديره للمعلومات التي قُدمت للوفود، ولا سيما بشأن برنامج المكافآت والتقدير. وأوضح أن استيعاب بعض المعلومات سيتطلب بعض الوقت، ولذلك قد يطرح أسئلته في وقت لاحق. وذكَّر بالتوضيح المقدَّم بأن الموظفين الذين يحصلون على أداء فعال أو أعلى هم الذين سيحصلون على المكافأة، ولذلك سيكون من الجيد الحصول على إيضاح بشأن نسبتهم المئوية.

303. وأعرب وفد باكستان عن امتنانه للمدير العام لما قدمه من توضيحات وآراء بشأن مختلف القضايا، بما في ذلك بشأن السؤال والاقتراح اللذين قدمهما الوفد. وأحاط الوفد علماً دقيقاً بالتوضيح المقدَّم، وطلب الاحتفاظ بحقه في الرجوع بأسئلة أو توضيحات أخرى في المستقبل. وفي الختام، سأل الوفد إذا كان بإمكانه اغتنام الفرصة لتسجيل تعليق على البرنامج 21 في السجل.

304. وسأل الرئيس وفد باكستان إذا كان سؤاله تقنياً للغاية؛ مقترحاً تأجيله إلى حين مناقشة البرنامج، إن كان كذلك، وإلا طرحه فوراً إذا كان عاماً.

305. وأراد وفد باكستان أن يغتنم هذه الفرصة لتسجيل تقديره العميق للدور الذي تؤديه شعبة التشريفات وإدارة الأحداث والجهود التي تبذلها من أجل عقد فعاليات مشتركة مع الدول الأعضاء. وأضاف أن الشعبة تقوم بعمل رائع. إذ أتيحت لباكستان الفرصة لعقد حدثين مع الويبو للاحتفال بيومها الوطني، ووجدت أن كل أعضاء الفريق كانوا محترفين للغاية وودودين ومتعاونين. وأيد الوفد العمل الجيد الذي تؤديه الشعبة وجهود الويبو الرامية إلى تعزيز التواصل مع الدول الأعضاء.

306. وشكر وفد أوغندا المدير العام على ملاحظاته التفصيلية والشاملة للغاية بشأن طلب الوفد الحصول على معلومات عن البرنامج الجديد المخصص للإدارة القضائية للملكية الفكرية. وقال إنه أحاط علماً بالتوضيحات المتعلقة بإقامة الوحدة الجديدة وإدارتها التنفيذية فضلاً عن تعاونها مع البرامج الأخرى. وأشار إلى أنه سيتشاور أولاً مع مجموعته قبل أن يعود بمزيد من التعليقات عند الاقتضاء.

307. وشكر وفد ليتوانيا المدير العام على التوضيحات الشاملة التي قدَّمها. وأعرب عن رغبته في تسجيل تقديره للإدارة السليمة للمنظمة، ولا سيما الحفاظ على سلامة الوضع المالي للمنظمة الذي يهم تلك اللجنة للغاية. وأشار إلى النقطة نفسها التي ذكرها وفد باكستان. وقال إنه لا يزال متأثراً بفعالية اليوم السابق بشأن الملكية الفكرية والرياضة وإنه ممتن للغاية للفرصة التي أتاحتها الويبو ووفدا اليابان والولايات المتحدة الأمريكية. ومن هذا المنطلق، أعرب الوفد عن ارتياحه لأن البرنامج 21، كغيره من استراتيجيات التنفيذ المهمة وأحداث التعاون، يرتبط بخدمات الويبو المقدَّمة إلى الدول الأعضاء والأطراف المعنية الأخرى. وأضاف أنه يرى قيمة كبيرة في الفعاليات التي تنظمها الويبو وتشارك الدول الأعضاء في تمويلها، إذ تساهم تلك الفعاليات في إعلاء راية الويبو وإزكاء الوعي بالملكية الفكرية. وأعرب عن امتنانه لأمانة الويبو، ولا سيما فريق التشريفات وإدارة الأحداث، لما قدمته من دعم قيم في تنظيم الحدث الكبير في العام السابق احتفالاً بالذكرى المئوية لدول البلطيق وترويجاً لثقافتها وابتكاراتها.

308. وتحدث وفد إندونيسيا بصفته الوطنية منضماً إلى الوفود الأخرى في شكر المدير العام على توضيحه الوافي لكل القضايا التي نوقشت منذ بداية ذلك الأسبوع. وأعرب الوفد عن ارتياحه الشديد لجميع التوضيحات. إذ كان من الأهمية بمكان لذلك الوفد أن يتبين حقيقة ما تفعله الإدارة التنفيذية. وأضاف أن الإدارة التنفيذية للويبو قد أعدت كل استراتيجيات التنفيذ المدرجة في الصفحة 133 من وثيقة البرنامج والميزانية الإنكليزية إعداداً ممتازاً. إذ أدى تعزيز الاتساق الداخلي إلى زيادة توطيد التعاون مع الدول الأعضاء. ورحب الوفد بزيادة المساهمة في تحقيق أهداف التنمية المستدامة عن طريق زيادة الموارد المخصصة للبرنامج 21. ورحَّب أيضاً بتجميع فعاليات الويبو والأنشطة المتعلقة بالمراسم مركزياً. وذكَّر بأن إندونيسيا وغيرها من دول الآسيان قد نظَّمت فعاليات داخل المنظمة على هامش الجمعيات العامة وغيرها من المناسبات، مؤكداً أن إندونيسيا تعتزم إعادة الكرّة مع شعبة التشريفات في الويبو. وقال الوفد إنه كان من دواعي سروره البالغة أن يتعامل مع شعبة التشريفات وإدارة الأحداث في الويبو. ورحَّب مجدداً بتجميع فعاليات الويبو وأنشطتها المرتبطة بالمراسم مركزياً مع تخصيص ما يتلاءم من الموارد للبرنامج 21. وأضاف أنه استمع بعناية لتوضيحات المدير العام مرحِّباً بزيادة الطلب على الخدمات القانونية. ورحب الوفد بإنشاء برنامج مخصص للإدارة القضائية للملكية الفكرية في إطار البرنامج 21 "الإدارة التنفيذية" مع تخصيص ما يتلاءم من الموارد له. وفي الختام، أبدى الوفد أمله الاستمرار في تعزيز الاتساق الداخلي والتنظيم في الويبو بما سيفضي بلا شك إلى زيادة مشاركة كل الدول الأعضاء.

309. وتحدث وفد غواتيمالا باسم مجموعة بلدان أمريكا اللاتينية والكاريبي وشكر المدير العام على المعلومات المقدمة. إذ كانت تلك المعلومات مفيدة للغاية في الحصول على رؤية أوسع وأشمل لكل من الموضوعات التي قدِّمت حتى ظهر اليوم. وطلب الاحتفاظ بحق مجموعته في طرح أسئلة إضافية عن تلك الموضوعات وغيرها. واغتنم الفرصة ليشكر المنظمة على إدارتها ودعمها لتطوير الأنشطة المشتركة بين مختلف أعضاء المجموعة.

310. وشكر وفد الاتحاد الروسي المدير العام على تعليقاته الشاملة المقدمة بشأن سياسة الويبو بشأن توفير محتويات المنظمة بكل اللغات الرسمية للمنظمة. وشدد على أنه يقدِّر كثيراً هذا النهج كما هو موضح إذ يدل على التزام الويبو بتعدد اللغات وتحقيق أهداف سياستها اللغوية. وأعرب عن تطلعه إلى مزيد من التعاون مع الأمانة على تنفيذ الأنشطة والخطط القائمة لتوسيع نطاق التغطية اللغوية لمحتويات الويبو في مشروع البرنامج والميزانية، وكذلك إلى مزيد من التعاون المثمر.

311. وتحدث وفد كرواتيا باسم مجموعة بلدان أوروبا الوسطى والبلطيق مؤكداً أنه سيواصل دعمه لجميع الأنشطة المذكورة والمنفذة في إطار البرنامج 21. إذ تؤمن مجموعته بأن المنظمة والدول الأعضاء استفادت من تلك الأنشطة وهي تعمل على

تنفيذ الهدف الاستراتيجي التاسع، وأعرب الوفد عن امتنانه لذلك. وأعرب الوفد، بصفته الوطنية، عن ارتياحه للأنشطة المنفذة، كما هي موضحة في استراتيجيات التنفيذ. فقد استفاد بلده كثيراً من الأنشطة الرامية إلى تعزيز الإدارة القضائية، وكذلك من الأحداث التي عُقدت خلال جمعيات الويبو وبعدها. وأشاد الوفد بما قدمته المنظمة من دعم في تنفيذ تلك الأنشطة.

312. وأعرب وفد إيران (جمهورية - الإسلامية) عن امتنانه للمدير العام على تعليقاته القيمة والبصيرة على البرنامج والميزانية المقترحين. إذ ساعدت الوفد كثيراً في فهم الأسباب المنطقية لوثيقة البرنامج والميزانية المقترحة. سأل الوفد عما إذا كانت اللجنة ستفتح باب النقاش حول البرنامج 21 أم إذا كانت اللجنة لا تزال تنظر في البرامج السابقة لأن لدى زملائه بعض التعليقات على البرنامج 21.

313. فأجاب الرئيس أن البرنامج 21 سيُناقش في اليوم التالي. وفيما يخص الأسئلة أو التعليقات على التفاصيل، اقترح الرئيس تأجيلها إلى اليوم التالي؛ وأما في حالة وجود مسائل استراتيجية أوسع، فيمكن للوفود طرحها فوراً. وذكَّر بأنه في جميع الحالات رهن إشارة الوفود.

314. وأشار وفد إيران (جمهورية - الإسلامية) إلى أنه سيسعده مناقشة تعليقاته على البرنامج 21 في اليوم التالي.

315. وأعرب وفد رومانيا عن تقديره للرئيس لما أبداه من قيادة والتزام مستمرين بعمل اللجنة. وأعرب عن رغبته في توجيه الشكر للأمانة وإدارة تخطيط البرامج والشؤون المالية، ولا سيما على عملها في التحضير لتلك الدورة ومشروع اقتراح البرنامج والميزانية للثنائية 21/2020. وأيد الوفد بيان مجموعة بلدان أوروبا الوسطى والبلطيق. وفيما يخص البرنامج 11، الإدارة التنفيذية، أحاط الوفد علماً مع الرضا بتواصل أمانة الويبو بفعالية مع الدول الأعضاء، ولا سيما في المناقشات المتعلقة بوضع القواعد والمعايير. وفضلاً عن ذلك، أعرب الوفد عن تقديره للتعاون النشط مع الوكالات المتخصصة الأخرى التابعة للأمم المتحدة والمنظمات الحكومية الدولية من أجل النهوض بالابتكار والإبداع، ولا سيما عن طريق تبادل الممارسات الجيدة وغيرها. إذ يسعى البرنامج إلى توفير خدمات فعالة وناجعة وجيدة وموجهة نحو الزبائن، مما يستتبع أن تتسم أمانة الويبو بإدارة جيدة وقوى عاملة مزودة بالمهارات الملائمة والقدرة على تحقيق نتائج ممتازة. وأشاد الوفد بقدرة المكتب على توفير مشورة قانونية بسرعة وتقديم خدمات معززة لتنظيم جمعيات الويبو، وعمله الدؤوب على توفير خدمات عالية الجودة متصلة بالفعاليات للدول الأعضاء والأطراف المعنية الأخرى بغية تنظيم فعالية رفيعة المستوى تكون قادرة على إبراز صورة الملكية الفكرية وإزكاء الوعي بشأن دور الملكية الفكرية في تعزيز التنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية. وأشار الوفد إلى الزيادة الكبيرة البالغة 30.3 بالمئة في ميزانية البرنامج، على الرغم من أن ذلك كان ناتجاً عن إعادة هيكلة الأنشطة من أجل تحسين الأداء وتقليل الأعباء الإدارية. ومع ذلك، كان أداء الإدارة التنفيذية أفضل نافذة على الأداء المالي العام للمنظمة.

316. وشكر وفد ماليزيا المدير العام على وجوده في فترة ما بعد ظهر ذلك اليوم والمعلومات الوافية التي قدمها بشأن عدد من القضايا التي أثارتها الدول الأعضاء في لجنة البرنامج والميزانية خلال الأيام القليلة السابقة. وأثنى الوفد على المديرة العام لقيادته الحكيمة للمنظمة وعمله الممتاز في ذلك الصدد. وقال إن الإدارة التنفيذية هي خير دليل على الإدارة السليمة للمنظمة. وأقر بالعمل الجيد الذي قامت به الويبو من أجل الدول الأعضاء والتعاون الوثيق مع كل الدول الأعضاء، خلال الاجتماعات وعلى المستويين الثنائي والإقليمي، وكذلك بكل أشكال الدعم التي قدمتها الويبو. وأشاد الوفد بشعبة التشريفات وإدارة الأحداث. إذ أصبحت الويبو محفلاً شعبياً للغاية تستضيف فيه البعثات الدائمة في جنيف فعالياتها المتعلقة بالملكية الفكرية

وغيرها من الفعاليات الاجتماعية الثقافية، وشكر الوفد الويبو على تلك المساعدات. وأضاف أن ذلك الدعم قد ساهم مساهمة غير مباشرة في إعلاء راية الويبو والترويج لها. وفي الختام، أبدى الوفد أمله في مواصلة توطيد التعاون مع الويبو في المجالات كافة.

317. وشكر وفد المكسيك المدير العام على وجوده في فترة ما بعد ظهر ذلك اليوم وعلى كل المعلومات التي قدمها إلى اللجنة، مشيراً إلى الفائدة الكبيرة لتلك المعلومات والتعليقات. وأعرب الوفد أيضاً عن شكره للمنظمة على ما نظمته من فعاليات متعلقة بالملكية الفكرية في مجال الرياضة. إذ يرى الوفد أنه ينبغي العمل دائماً على التوعية بذلك الموضوع داخل المنظمة وخارجها. وفيما يتعلق ببرنامج المكافآت والتقدير المقدَّم، أشار الوفد إلى أن ذلك البرنامج لن يطبَّق على عام 2019 مما يستدعي بعض الملاحظات: إذ يؤمن الوفد بوجود موظفين في المنظمة تميزوا في عملهم من أجل تحقيق أهداف المنظمة وغاياتها وأكثر. وفضلاً عن ذلك، لا يرجع عدم التطبيق، كما ذكرت العديد من الوفود، إلى عدم وجود برنامج للمكافآت والتقدير أو عدم تطبيقه. ومن ثم، قال الوفد إنه يود إقامة نظام متوازن يمكن للموظفين والدول الأعضاء التنبؤ به. ورحب الوفد بعرض المدير العام مواصلة الحوار بشأن ذلك الموضوع، مشيراً إلى أنه سيتواصل مع الأمانة لمواصلة التعاون في هذا الصدد.

318. وشكر المدير العام كل الوفود على ملاحظاتها وتعليقاتها. ورداً على وفد الولايات المتحدة الأمريكية، قال إنه يمكن تقديم إحصاءات الموظفين الذين حصلوا على أداء فعال أو أعلى وإن ظلت مسألة تقييم الأداء مطروحة. ورداً على وفد المكسيك، اعتذر المدير العام إن لم يكن واضحاً أو خانه التعبير؛ موضحاً أن الأمانة تنظر في منح المكافآت والتقدير لعام 2019 ولكن لن توجد مكافأة تنظيمية. ويعني ذلك أن مكافآت فردية ستُمنح وفقاً للتعميم الإداري. ويغطي ذلك التعميم الإداري فئات مختلفة إحداها المكافآت التنظيمية. ورأى أن مسألة الخلاف الوحيدة هي المكافآت التنظيمية. وفي الختام، قال المدير العام إن الأمانة ستواصل مناقشة تلك المسألة وتنقيح البرنامج حتى يستوفي المعايير التي ذكرتها الدول الأعضاء.

319. وأعلن الرئيس أن اللجنة ستنظر في البند 6 من جدول الأعمال بشأن مشروع اقتراح البرنامج والميزانية للثنائية 21/2020. ومن ثم، كانت البرامج الخاضعة للمناقشة هي تلك التي تساهم كثيراً في تحقيق الهدف الاستراتيجي التاسع. وأوضح أن موضوع خدمة الويبو الرقمية لأختام التوقيت ستُتناول في إطار البرنامج 28 وأن الأمانة قد أصدرت وثيقة أسئلة وأجوبة عنها. ودعا الوفود التي لم تطلع على تلك الوثيقة إلى طلب نسخة من الأمانة. وذكَّر الرئيس بأن نسخة جديدة من وثيقة الأسئلة والأجوبة المتعلقة بالبرنامج 9 قد نُشرت على الموقع الإلكتروني للجنة البرنامج والميزانية وجاري إرسالها إلى المنسقين الإقليميين، وأنها تتناول بعض التوضيحات الإضافية التي طلبتها اللجنة. وبعد استكمال استعراض البرامج، اقترح الرئيس الانتقال إلى المرفق الثالث وهو موضوع أثاره عدد من الوفود ويخص تحديداً منهجية تخصيص الإيرادات والنفقات بحسب الاتحادات. وأشار إلى أن المدير العام قد قدَّم توضيحات بشأن موضوعات مختلفة منها منهجية تخصيص الإيرادات والنفقات بحسب الاتحادات، وبرنامج الويبو للمكافآت والتقدير، والتعددية اللغوية، ومعهد التدريب القضائي. وقبل الشروع في المناقشة الموضوعية، لخص الرئيس مناقشات اليوم السابق وما انبثق عنها من استنتاجات. فخلال الجلسة السابقة، استعرضت اللجنة البرامج المدرجة في إطار الأهداف الاستراتيجية السادس والسابع والثامن مع ما قدمه مديرو البرامج المعنية من توضيحات. ثم لخص ما توصلت إليه مناقشة كل برنامج من استنتاجات. ففيما يخص الهدف الاستراتيجي السادس والبرنامج 17، لم تُدخل أي تغييرات أي أن اللجنة كانت راضية عن مضمون ذلك الهدف الاستراتيجي. وكذلك الأمر بالنسبة إلى الهدف الاستراتيجي السابع والبرنامج 18. وأما فيما يخص الهدف الاستراتيجي الثامن والبرنامج 19، فقد

اتفقت اللجنة على إدخال تغيير في مؤشر الأداء في إطار النتيجة المرتقبة ه1.8، والوارد في الصفحة 176، بحيث يتحول من "التواصل: التفاعل مع منشورات الويبو وموادها الترويجية بلغات وأنساق – حُذفت كلمة "مختلفة" - بما في ذلك في صفوف الشرائح المقصَّر معها" إلى " التواصل: التفاعل مع منشورات الويبو وموادها الترويجية بكل اللغات والأنساق الرسمية بما في ذلك في صفوف الشرائح المقصَّر معها ". وكانت النقطة الثانية من البرنامج 19 هي مسألة عالقة تخضع لمناقشة الوفود المهتمة وتتعلق بمؤشرات الأداء الرئيسية لترجمة المنشورات إلى كل اللغات الرسمية للأمم المتحدة على أن يرجع إلى الجلسة العامة بعد إحراز بعض التقدم فيه. وبذلك، كان ملخص الرئيس هو إدخال تغيير واحد في البرنامج 19 وبقاء نقطة واحدة عالقة ينبغي معالجتها. ثم انتقل الرئيس إلى البرنامج 20 مذكِّراً بأن اللجنة قد اتفقت على إدخال بعض التغييرات في البرنامج 20، وتحديداً في الصفحة 181، بشأن المخاطر وإجراءات التخفيف من آثارها. إذ عدِّلت المخاطرة إلى الصيغة التالية: "المفاوضات والاجتماعات المتعددة الأطراف لا تراعي دور الويبو كما ينبغي." مع حذف باقي الجملة استجابةً لمخاوف بعض الوفود من استخدام كلمة "الازدواجية". وعدِّل الهدف من مؤشر الأداء "معالجة الاستفسارات" من النتيجة المرتقبة ه2.8 في الصفحة 188 إلى "90% في غضون 24 ساعة (كل المكاتب)". وطُلب من الأمانة توزيع الصفحات التي أعدتها للبرنامج 20 باستخدام خاصية تتبع التغييرات من أجل بيان ذلك الاتفاق. وفيما يخص البرنامج 19، لم يُدخل سوى تعديل بسيط، ونظراً إلى وجود نقطة عالقة، اقترح الرئيس عدم توزيع تلك التغييرات في ذلك الوقت وتوزيعها عندما تصبح الصياغة منقحة تماماً. ثم انتقل الرئيس إلى طلب توضيح تقني قدَّمه وفد البرازيل بشأن البرنامج 3 عن خدمة اتحاد الكتب الميسَّرة. وذكَّر بأن سؤال الوفد كان يتعلق باستيعاب البلدان النامية والبلدان الأقل نمواً لخدمة اتحاد الكتب الميسَّرة. ثم أعطى الرئيس الكلمة للأمانة.

320. وذكَّرت الأمانة بأن السؤال الذي طرحه وفد البرازيل كان بشأن عدد الكتب المنزلة من الهيئات المعتمدة في البلدان النامية والبلدان الأقل نمواً من أصل 14,500 كتاب منزَّل عن طريق الخدمة العالمية للكتب التابعة لاتحاد الكتب الميسَّرة. وأوضحت الأمانة أن من أصل 14,500 ملف رقمي منزَّل حتى 31 ديسمبر 2018 كان 1,200 منها، أي 8.3 بالمئة منزَّل إلى هيئات معتمدة تقع في بلدان نامية أو بلدان أقل نمواً. وسعياً إلى زيادة عدد الملفات التي تنزلها البلدان النامية والبلدان الأقل نمواً، يعمل البرنامج على اتخاذ التدابير التالية: "1" زيادة الدعم المقدَّم إلى البلدان النامية والبلدان الأقل نمواً في الانضمام إلى معاهدة مراكش وتوفير المساعدة التقنية بشأن التشريعات؛ "2" وتسريع انضمام هيئات معتمدة إضافية من البلدان النامية والاستعانة بموارد إضافية لتسريع إدراج مجموعات الهيئات المعتمدة الجديدة؛ "3" وتنفيذ مشروعات لتكوين الكفاءات في البلدان النامية من أجل التدريب والمساعدة في إنتاج نسخ بنسق ميسَّرة من المصنفات التعليمية المحلية. وفي الختام، أشارت الأمانة إلى وجود ممثل من البرنامج لمساعدة وفد البرازيل أو غيره في الرد على أي أسئلة تقنية إضافية.

321. وذكَّر وفد روسيا بأن ذلك اليوم كان يوم الاحتفال بالنصب التذكاري للنصر وهو أكبر نصب تذكاري في بلاده. وقال إن كل عائلة في روسيا على دراية بالحرب لأنها نالت بكل أسر الاتحاد السوفيتي السابق وبلدان أوروبا. ولقد كان صراعاً بطولياً صعباً ساعد في تحرير العالم من النازية. وإن كان الاحتفال بيوم النصر يكون يوماً مليئاً بالفرحة، فيكون أيضاً مليئاً بالحزن على من قدموا أرواحهم فداءً لحرية الآخرين. وأضاف الوفد "دعونا لا ننسى يوماً هؤلاء الأبطال الذين ضحوا بأرواحهم من أجلنا". ثم انتقل الوفد إلى البرنامج 21. وأعرب عن امتنانه لوحدات الأمانة التي تقوم على تنظيم أنشطة الويبو. وأردف قائلاً إن نشاط تلك الوحدة ساعد الويبو في أن تكون محور تنظيم الفعاليات الدبلوماسية والثقافية في جنيف. وأشار تحديداً إلى المساعدة المقدَّمة في التحضير لمعرض المجموعات الإقليمية خلال الدورة السابقة لجمعيات الدول الأعضاء في الويبو.

وفي الختام، قال الوفد إنه سيطرح الأسئلة الفنية الأخرى المتعلقة بالبرامج المدرجة في إطار الهدف الاستراتيجي التاسع لاحقاً.

322. وأيد وفد البرازيل بيان وفد روسيا بشأن يوم الانتصار في الحرب العالمية الثانية. وقال إن تلك الحرب أثرت في كل بقاع العالم بما فيها البرازيل على الرغم من بعدها جغرافياً عن أرض المعركة. ثم انتقل الوفد إلى السؤال بشأن البرنامج 3 وشكر الأمانة على ردها. وذكَّر بوجود نسخة منقحة من وثيقة الأسئلة والأجوبة مقترحاً إدراج هذا السؤال والجواب في النسخة التالية منها إن لم يكنا فيها.

323. وذكر الرئيس أنه يمكن إدراج السؤال والجواب اللذين أشار إليهما وفد البرازيل في وثيقة الأسئلة والأجوبة.

324. وتحدث وفد تونس عن البرنامج 21. وشكر الوفد الأمانة على الجهود التي بذلتها في مختلف مجالات الأنشطة المندرجة في نطاق اختصاصها. إذ كانت الخدمات منظَّمة تنظيماً جيداً ومتاحة للجميع. ورأى أن الأهداف المحددة في استراتيجية التنفيذ تدل على الرغبة المستمرة في التحسين الذاتي وتحقيق الفعالية. وفيما يخص المخاطر وتدابير التخفيف من آثارها، رأى الوفد أنه ينبغي للويبو العمل على ضمان عدم تشتت المكاتب الخارجية وإدماجها في الأنشطة المركزية للويبو مع الإقرار بأن المواقع الجغرافية لتلك المكاتب قد تنطوي على بعض الصعوبات في التنسيق. وشدد الوفد على العمل الممتاز لشعبة التشريفات وإدارة الأحداث وما أبداه موظفوها من روح مهنية. ثم التفت الوفد إلى مسألة تحسين تنظيم الفعاليات بوصفها ركيزة تيسير عمل الدول الأعضاء والمراقبين. وأشاد الوفد بما قدمته الوحدة من عون ومساعدة إلى تونس وكل الدول الأعضاء. ورأى أن التزام الويبو بتطبيق اللامركزية على التشريفات والأنشطة الأخرى التي تنظمها المنظمة قد يتطلب إعادة توزيع الميزانية لمواكبة العدد الهائل من الأحداث التي تنظم. وفي الختام، أكد الوفد أهمية تعزيز مساهمة الويبو في تنفيذ الغاية 5 من الهدف 8 للتنمية المستدامة فضلاً عن إدماجها في خطة عمل الويبو الرامية إلى المساهمة في تحقيق كل الأهداف الاستراتيجية ولا سيما المساواة بين الجنسين، والحد من أوجه عدم المساواة، والهدف 10 للتنمية المستدامة، وإقامة الشراكات.

325. وقال وفد إيطاليا إن ليس لديه أي تعليق على البرنامج 21. ثم أشار إلى التغييرات الموزعة بشأن البرنامج 20 قائلاً إنه يود أن يثير مجدداً مسألة مؤشر أداء نظام لشبونة – وهي مسألة مشتركة مع البرنامج 9. وأعرب الوفد عن تقديره لما قدمته الأمانة من توضيحات خلال اليوم السابق مشيراً إلى أنه عقد اجتماعاً ثنائياً مع مدير البرنامج 32 "نظام لشبونة". واقترح الوفد، حرصاً على الشفافية والاتساق، إدراج إشارة إلى التوسع الجغرافي لنظام لشبونة كقيمة مضافة لأن عدد الطلبات لا يكفي وحده لبيان أهمية النظام ولا سيما بالنسبة للبلدان النامية والبلدان الأقل نمواً التي يعتبرهما الوفد أولوية له. ومن ثم، التمس الوفد مجدداً إضافة مؤشر الأداء المذكور.

326. وأجاب الرئيس أنه أحاط علماً بالطلب. وقال إن هدفه كان إغلاق البرامج مع بدء الاجتماع، ولكن أهم ما في الأمر هو أنه بحلول نهاية الأسبوع، يمكن للجنة اتخاذ قرار جماعي في المسائل العالقة. وشكر الوفد على إثارة المسألة واقترح عدم إثارة الأمر في تلك المرحلة لأن البرنامج لا يزال قيد النقاش. وشجع الرئيس مواصلة المناقشات حول تلك المسائل خارج الجلسة العامة بهدف العودة على المسألة في اليوم التالي قبل اختتام الاجتماع.

327. وأخذ وفد الهند الكلمة بشأن البرنامج 21. وبدأ الوفد بالإعراب عن تقديره للمدير العام للويبو من خلال رئيس موظفيه على الأداء الفعال لفريق الإدارة التنفيذية للمنظمة. وأعرب عن إيمانه الراسخ بأن الإدارة التنفيذية هي قلب المنظمة الذي يوجه عمل أعضائها الأخرى بفعالية. ولا شك في أن الروح المهنية والتنسيق السلس للتنظيم الناجح لجمعيات الويبو

يستحق التقدير. إذ مكنت الجهود والعمل الجاد الذي بذله فريق الإدارة التنفيذية من تحسين تواصل المنظمة مع الدول الأعضاء. وأعرب الوفد عن رغبته في تسجيل تقديره لعمل فريق التشريفات وإدارة الأحداث التابع للويبو على رؤيته وإنجازه المهني ومشاركته الإيجابية. وأيد أيضاً إنشاء برنامج للإدارة القضائية للملكية الفكرية، لأنه واثق من أن هذا البرنامج الجديد سيعزز قدرة الويبو على تقديم مساعدة قانونية معززة للدول الأعضاء في إدارة الملكية الفكرية. وفيما يتعلق بموضوع تطوير نظام الويبو الشامل للأخلاقيات والنزاهة، فضل الوفد وضع المعايير والمبادئ التي تلبي أفضل الممارسات في منظومة الأمم المتحدة. وطلب الوفد من المنظمة أن تمتثل امتثالاً تاماً للقواعد التي تنظم اتصالات موظفي الويبو مع الدول الأعضاء بما يتماشى مع مدونة قواعد السلوك للخدمة المدنية الدولية.

328. وأيد وفد إيران (جمهورية - الإسلامية) بيان وفد إيطاليا بشأن البرامج. إذ كان من المهم للغاية بالنسبة للوفد أن يرى المعاملة المتساوية لكل الاتحادات التي تديرها الويبو. وفيما يخص البرنامج 21، رحب الوفد بنهج الويبو المنهجي في مجال الإدارة القضائية للملكية الفكرية من خلال معهد الويبو القضائي، لا سيما التنظيم الناجح لأول منتدى لقضاة الملكية الفكرية. وأيد الوفد أيضاً تقديم مساعدة متسقة وفعالة وناجعة في الإدارة القضائية للملكية الفكرية في الدول الأعضاء للثنائية التالية. وفيما يتعلق بتنظيم جمعيات الويبو، أعرب الوفد عن امتنانه للسيد براساد وفريقه على أدائهم الممتاز. وأعرب عن ارتياحه التام لأدائهم في هذا الصدد. وفيما يتعلق بمساهمة الويبو في مجلس الرؤساء التنفيذيين لمنظومة الأمم المتحدة المعني بالتنسيق، أيد الوفد تعزيز دور الويبو النشط في مجلس الرؤساء التنفيذيين، وزيادة المساهمة في تحقيق أهداف التنمية المستدامة. وفيما يتعلق بخدمات الفعاليات، رحب الوفد بالقرار الحكيم للويبو تجميع الأنشطة المتعلقة بالأحداث والمراسم على المستوى المركزي. وأعرب الوفد عن رضاه عن جودة الخدمات والمساعدات المقدمة للدول الأعضاء في تنظيم الفعاليات الوطنية المتصلة ببرامج الملكية الفكرية في مقر الويبو. وتوقع الوفد أن يُتبع النهج نفسه في الثنائية التالية.

329. وأعرب وفد البرازيل عن رغبته في التشديد على الخدمة الاحترافية والفعالة للغاية التي تقدمها شعبة التشريفات وإدارة الأحداث. وأشار الوفد إلى أنه نظم أحداثاً خلال تلك الثنائية وخطط لتنظيم أحداث خلال الثنائية التالية. وقد تمكن الوفد من الحصول على تنظيم سلسل لأحداثه بفضل الروح المهنية للشعبة المذكورة. وأقر الوفد بعمل الجمعيات العامة ذي الكفاءة العالية. إذ تعدّ الجمعيات حدثاً رئيسياً للمنظمة مع ممثلين من كل بلد. وعلى الرغم من ذلك، شهد الوفد تجربة ناجحة للغاية. وأعرب الوفد عن رغبته في تسجيل إشادته بأداء مكتب السيد براساد في هذا الصدد.

330. وأشار وفد الولايات المتحدة الأمريكية إلى بيان المجموعة باء بشأن زيادة الشفافية فيما يتعلق بكيفية تخطيط الميزانية وتأثيرها على تسويات الموظفين. ولم يكن الوفد متأكداً مما إذا كان البرنامج 21 أو البرنامج 23 هو المرحلة المناسبة لإثارة تلك المسألة. فأراد الوفد أن يستوضح ذلك الأمر.

331. وكرر وفد كندا شكره للأمانة لتقديمها جداول مفيدة في القسم 2 - الجزء السردي للبرنامج بحسب الأهداف الاستراتيجية، إذ أوضحت تلك الجداول الميزانية المقترحة للثنائية 21/2020 مقارنةً بالميزانية المعتمدة 19/2018 وميزانية 19/2018 بعد التحويلات. وكما أشارت وفود أخرى، كان يوجد عدد من التغيرات الكبيرة – تصل إلى 20 بالمئة بالزيادة أو النقصان – بين الميزانية المقترحة 21/2020 والميزانية المعتمدة 19/2018 والميزانية بعد التحويلات 19/2018. ولأغراض مناقشة البرنامج 21، التمس الوفد معلومات إضافية عن زيادة الموارد المقترحة في بنود أسفار الغير والتدريب ومنح السفر له والخدمات التعاقدية.وانضم وفد الإمارات العربية المتحدة إلى الوفود الأخرى في التعبير عن رضاه عن العمل الممتاز الذي قامت به الإدارة التنفيذية، ولا سيما شعبة التشريفات. وأشار الوفد إلى أنه في الجمعيات العامة السابقة، نظم الوفد حدثاً

تحت شعار "الابتكار والفن والملكية الفكرية في الإمارات العربية المتحدة". وأعرب الوفد عن تقديره للكفاءة والالتزام اللذين أبداهما فريقَا التشريفات والأمن. ولذلك، رحب الوفد باقتراح تطبيق المركزية على أحداث الويبو والإجراءات المتعلقة بالمراسم في ميزانية الثنائية التالية. وكما أوضح المدير العام في اليوم السابق، توجد ضرورة لتعزيز كفاءات القضاة للبت في نزاعات الملكية الفكرية الجديدة الناشئة. ومن ثم، سُر الوفد لرؤية إنشاء برنامج مخصص للإدارة القضائية. وأشار الوفد إلى التزام الويبو بالتواصل مع وكالات الأمم المتحدة الأخرى والمنظمات الحكومية الدولية في مسألة أهداف التنمية المستدامة، وحث الويبو على مواصلة العمل نحو مزيد من التعاون مع الدول الأعضاء.

333. وتحدث وفد أوغندا باسم المجموعة الأفريقية وشدد على أهمية العمل المنجز في إطار هذا البرنامج، بدءاً من الخدمات المقدَّمة إلى الدول الأعضاء بشأن مجموعة من القضايا، والتنظيم الممتاز للاجتماعات بما في ذلك جمعيات الويبو، وخدمات المراسم العامة المقدمة إلى الدول الأعضاء في الفعاليات الوطنية المنظمة في الويبو. وأعربت المجموعة عن دعمها لكل المبادرات الرامية إلى زيادة تعزيز الكفاءة في توفير تلك الفرص. ثم أشار الوفد إلى البرنامج الجديد المخصص للإدارة القضائية للملكية الفكرية، وذكَّر ببيانه عن البرنامج والميزانية حيث طلب المزيد من المعلومات عن ذلك البرنامج. وطلب الوفد أيضاً مزيداً من المعلومات عن أهداف البرنامج وكيفية تعاونه مع البرامج الأخرى الوجيهة في المنظمة. وشكر الوفد المدير العام على بيانه بشأن تلك المسألة. وأعرب عن إيمانه بأن البرنامج الجديد سيعزز آليات التنسيق وتكوين الكفاءات والمساعدات التقنية المقدَّمة إلى السلطات القضائية في الدول الأعضاء. ومن ثم، أيد الوفد إدراجه في البرنامج والميزانية ورحب بزيادة الموارد المخصصة لذلك البرنامج.

334. وشكر وفد الاتحاد الروسي الأمانة على إعداد مشروع الميزانية للبرنامج 21 مشيراً إلى الأهمية البالغة لمواصلة تعزيز المساعدات المقدَّمة إلى الدول الأعضاء. إذ يعدّ ذلك من المهام الرئيسية للبرنامج. ورأى الوفد أن من الأهمية بمكان أن تشارك الويبو في مجلس الرؤساء التنفيذيين في طائفة واسعة من القضايا النظامية المتعلقة بعمل المنظمة. ثم أشار إلى أهمية مواصلة تطوير نظام شامل للأخلاقيات والنزاعة وتعزيز وظيفتَي الرصد والإشراف في الويبو. وفي الختام، أعرب الوفد عن إيمانه بأن الزيادة البالغة 30 بالمئة في الميزانية المقترحة للبرنامج ستساعد في حل كل المشكلات الإدارية التي تواجه المنظمة.

335. ورأى وفد الصين أن البرنامج 21 مفيد للغاية لضمان عمل المنظمة بسلاسة، وشكر الأمانة على إعداد ذلك البرنامج. وذكَّر بأن الاقتراح يتضمن استراتيجيات تنفيذ مفصَّلة للغاية، بما في ذلك توفير خدمات للدول الأعضاء والأطراف المعنية الأخرى في تنظيم فعاليات مهمة في مجال الملكية الفكرية فضلاً عن توفير خدمات قانونية موثوقة في الوقت المناسب. وأعرب الوفد عن استعداده لتوطيد التعاون مع تلك الشعبة. وفيما يخص النتيجة المرتقبة ه2.3 ومؤشرات الأداء التي تنص على أن البلدان النامية والبلدان الأقل نمواً فضلاً عن البلدان المتحولة تحتاج إلى تعزيز كفاءاتها في مجال الموارد البشرية كي تكون قادرة على مواكبة الطلب الكبير على الملكية الفكرية، قال الوفد إن المؤشرات تتعلق بمستوى استيفاء الموظفين القانونيين لتلك المتطلبات. وتساءل الوفد عما إذا كان ينبغي إدراج مؤشر أوسع لا يقتصر على تدريب الموظفين القانونيين. والتمس الوفد توضيحاً من الأمانة بشأن هذه المسألة.

336. وشكرت الأمانة الوفود على تعليقاتها الإيجابية للغاية وتقديرها للبرنامج مشيرةً إلى أن الإدارة التنفيذية كانت، كما ذكرت بعض الوفود، ركيزة عمل المنظمة بسلاسة وفعالية. ثم لفتت الأمانة الانتباه إلى ضرورة التأمل نظراً إلى الزيادة الهائلة في عدد الفعاليات التي تديرها الويبو. ولم تطلب الأمانة أموالاً إضافية. وتوضيحاً للأمور، عرضت الأمانة بيانات الفعاليات المنظمة في الفترة من 2014 إلى 2018 وهي 7 فعاليات في 2014؛ و55 فعالية في 2015؛ و78 فعالية في 2016؛ و104

فعاليات في 2017؛ و157 فعالية في 2018. ونظراً إلى القيود المفروضة على الموارد البشرية والمالية، تعيَّن إعادة النظر في طريقة توحيد الويبو لتلك الخدمات. إذ تعين على المنظمة ضمان عدم تدهور جودة الخدمات واستنباط مبادئ توجيهية شفافة للغاية بشأن كيفية إدارة المنظمة لتلك الفعاليات؛ وينبغي أن يتم إعداد تلك المبادئ بالتشاور مع الدول الأعضاء لأن المدير العام كان واضحاً تماماً في رأيه أن المنظمة ومرافقها وخدماتها ملكٌ للدول الأعضاء وليس الأمانة. وكان ذلك التحول الأساسي في التفكير. ومن ثم، سوف تتشاور الأمانة مع الدول الأعضاء لإيجاد السبل والوسائل الكفيلة بألا تصل المنظمة إلى نقطة يصبح من المستحيل فيها التعامل مع تلك الأحداث، مع الحفاظ على جودة خدماتنا. وأشارت الأمانة على أنها ستعمل على ذلك. وذكَّرت بملاحظات وفد تونس الذي ذكر إعادة توزيع الموارد قائلةً إنها فعلت ذلك. فقد أعادت توزيع بعض الموارد البشرية إلى شعبة التشريفات وإدارة الأحداث. وفضلاً عن ذلك، عملت الأمانة كعهدها على إبقاء الموارد المالية المطلوبة عند حدها الأدنى. وأشارت إلى الترتيبات التنظيمية السلسة للجمعيات، مع ملاحظة أن تنظيم الجمعيات كان عملية معقدة إلى حد ما. وأوضحت الأمانة أنها أدخلت العديد من التحسينات في السنوات الأخيرة وتأمل في تحسينها أكثر بناءً على تعليقات الدول الأعضاء. وفيما يتعلق بمكتب المستشار القانوني، شكرت الأمانة الدعم الشامل لإنشاء برنامج مخصص للإدارة القضائية. ولاحظت الأمانة أنها عززت مساهمتها في أهداف التنمية المستدامة. ورداً على مسألة اتصال موظفي الويبو بالدول الأعضاء والالتزام بمدونة قواعد السلوك التي أثارها وفد الهند، أحاطت الأمانة علماً بجدية بذلك وستعمل على إيجاد أفضل السبل لتنفيذه. ورداً على الملاحظة التي أدلى بها وفد الاتحاد الروسي ومفادها أنه ينبغي للويبو أن تشارك في اجتماعات مجلس الرؤساء التنفيذيين، لوحظ أن الويبو تشارك بانتظام في اجتماعات مجلس الرؤساء التنفيذيين وأن المدير العام كان آنذاك في اجتماع مجلس الرؤساء التنفيذيين المنعقد في منظمة العمل الدولية. وشاركت الويبو مشاركة كاملة في اجتماع مجلس الرؤساء التنفيذيين. وتناولت الأمانة السؤال الذي طرحه وفد الصين بشأن سبب إشارة مؤشر معين إلى المشاركين في التدريب القضائي. وأوضحت الأمانة أنه في البرنامج 21، كانت جميع أنشطة تكوين الكفاءات المضطلع بها في إطار النتيجة المرتقبة ه2.3 مرتبطة بمعهد التدريب القضائي. ولما كان جوهر معهد التدريب القضائي هو القضاة الذين يشاركون في البرامج التدريبية، فقد استهدف ذلك المؤشر قياس رضاهم عن أنشطة تكوين الكفاءات التي يضطلع بها البرنامج القضائي. ففي البرنامج 17 مثلاً الوارد في الصفحة 112 من النسخة الإنكليزية من البرنامج والميزانية، يمكن الاطلاع على مؤشر مماثل يتعلق بالمشاركة في تدريب بشأن إذكاء الاحترام للملكية الفكرية. ويعتمد توقيت قياس مستوى الرضا على المضمون الجوهري للبرامج. ثم التفتت الأمانة إلى أسئلة وفد كندا بشأن الزيادة في أبواب الإنفاق. فأما أولها، وهو باب أسفار الغير، فيتعلق بإنشاء معهد التدريب القضائي الذي لم يكن موجوداً من ذي قبل. ولما كان ذلك المعهد غير موجود في إطار البرنامج والميزانية 19/2018، فإن تلك الزيادة تُعزى إليه حصراً. وفيما يخص التدريب، وهو النشاط الرئيسي لمعهد التدريب القضائي، فإن الأنشطة المقترحة التي استتبعت زيادة في الخدمات التعاقدية الأخرى كانت ترتبط بمكتب الأخلاقيات وتنفيذ السياسة بشأن الإفصاح المالي. ويفسر ذلك الزيادة في بند الخدمات التعاقدية الأخرى.

337. وشكر وفد الصين الأمانة على ما قدمته من توضيحات ملتمساً بعض التوضيح الإضافي بشأن مؤشر الأداء الخاص بالنتيجة المرتقبة ه2.3. فسأل الوفد عن سبب وجود مؤشر أداء واحد فقط في إطار تلك النتيجة المرتقبة. إذ رأى الوفد أن ذلك المؤشر لم يُدرج في المكان المناسب. وأعلن أن المنظمة تسعى إلى استخدام الملكية الفكرية لتعزيز التنمية في إطار تلك النتيجة المرتقبة. ورأى أن ذلك قد جذب اهتمام العديد من البلدان النامية ومنها الصين. ورغب الوفد في تسخير الملكية الفكرية لأغراض التنمية. وأبدى الوفد تطلع بلاده، بوصفها دولة عضواً، إلى أن تساعد الويبو الدول الأعضاء في تحسين كفاءاتها في ذلك المجال. وتساءل الوفد عن إمكانية إدراج المزيد من المؤشرات في إطار تلك النتيجة المرتقبة. فإلى جانب

أعضاء الأجهزة القضائية الذين شاركوا في تلك الأنشطة التدريبية، يمكن أيضاً إدراج الآخرين الذين استفادوا من تلك النتيجة في بعض مؤشرات الأداء.

338. وأخذت الأمانة الكلمة لتوضيح أن النتيجة المرتقبة ه2.3 هي نتيجة مرتقبة تنظيمية تساهم فيها العديد من البرامج؛ ويعني ذلك أن البرامج الأخرى تحتوي على المؤشرات الوجيهة الأخرى التي تبيّن مساهمتها في تحقيق النتيجة المرتقبة. ففي إطار النتائج المرتقبة للبرنامجين 9 و10 مثلاً، توجد مؤشرات أداء واضحة تقيس مساهمة هذين البرنامجين فيما يعنيهما من نتائج مرتقبة ولا سيما قياس رضا المشاركين في برامج التدريب. وتقيس المؤشرات أيضاً استخدام المهارات المعززة المكتسبة من برامج التدريب تلك، وهو مقياس يرد في العديد من البرامج ولا سيما فيما يخص تسخير الملكية الفكرية لأغراض التنمية ولا يقتصر على البرنامجين 9 و10.

339. وطلب وفد الإمارات العربية المتحدة توضيحاً بشأن الصفحة 137 من النسخة الإنكليزية من وثيقة الميزانية إذ ورد فيها انخفاض اعتمادات الخدمات المشتركة للأمم المتحدة بنسبة 100 بالمئة. فتساءل الوفد عما إذا كان هذا البند قد حُذف من الميزانية.

340. وردت الأمانة على سؤال وفد الإمارات العربية المتحدة قائلةً إنه خطأ مطبعي. ففيما يخص مجلس الرؤساء التنفيذيين، ساهمت الويبو في أمانة المجلس بمبلغ قدره 40,000 فرنك سويسري في السنة. ومن ثم، كان ينبغي أن يرد في الوثيقة مبلغ 80,000 فرنك سويسري.

341. ونظراً إلى عدم طلب أي وفد أخذ الكلمة، فتح الرئيس باب المناقشة بشأن البرنامج 22.

342. وشكر وفد سويسرا الشعبة ومساعد نائب المدير العام على عملها المتميز على مدى العام ودعمهم لهذه اللجنة.

343. ونظراً إلى عدم وجود أي تعليقات إضافية، فتح الرئيس باب المناقشة بشأن البرنامج 23.

344. وتحدث وفد غواتيمالا باسم مجموعة بلدان أمريكا اللاتينية والكاريبي بشأن زيادة عدد الموظفين. إذ رأت المجموعة، فيما يخص برنامج المكافآت والتقدير في الويبو ومكافأة النتائج في ضوء التوضيحات التي قدمها المدير العام في اليوم السابق، أن وضع أنظمة مكافأة وتقدير طريقة ممتازة للاعتراف بالجهد الاستثنائي الذي يبذله الموظفون، وزيادة الفعالية في عمل المنظمة، وأنه ينبغي تنفيذ تلك البرامج وفقاً للوثيقة A/72/30.

345. وتحدث وفد كندا باسم المجموعة باء وذكَّر بأنه أعرب في البيان الافتتاحي للمجموعة باء عن رغبته في معرفة أسباب الزيادة في بند برنامج المكافآت والتقدير في مشروع الميزانية. وطلب من الأمانة وضع إطار للبرنامج استناداً إلى المرفق السادس من تقرير لجنة الخدمة المدنية الدولية لعام 2017 بما يراعي قرارات اللجنة في تلك الوثيقة وما تحتوي عليه من مبادئ أساسية ومبادئ توجيهية. وذكر أن المجموعة باء ستكون ممتنة لو أمكن مراجعة هذه الوثيقة في إطار اللجنة الاستشارية المستقلة للرقابة مع ما يتلاءم من المشاورات مع الدول الأعضاء ثم تقديمها إلى الدول الأعضاء لمناقشتها واعتمادها. وذكر الوفد أن مجموعته مهتمة بأن توافيها الأمانة بالمستجدات بشأن تلك الطلبات.

346. وأعرب وفد ليتوانيا عن تقديره لإدارة الموارد البشرية لما بذلته من جهود لسد الفجوة بين الجنسين في ملاك موظفي الويبو وكذلك في مسألة التمثيل الجغرافي. وأعرب الوفد عن امتنانه لبعثة التوعية التي نُظمت في ليتوانيا العام السابق

وساعدت الوفد على التعامل بشكل أفضل مع قلة تمثيل بلدها. ورأى الوفد أنه يجب تحميس الموظفين الذين أظهروا التميز في عملهم ليظلوا متفانين. وأعرب الوفد عن ثقته في أن برنامج المكافآت والتقدير تم التعامل معه بحكمة وذكاء وذكر أنه لم يكن لديه تعليق أو شكاوى محددة للغاية بشأن ذلك.

347. وأيد وفد المملكة المتحدة البيان الذي أدلى به وفد كندا باسم المجموعة باء بشأن البند 6 من جدول الأعمال. وأعلن دعمه لجهود الأمانة الرامية إلى تعزيز إدارة الموارد البشرية وتطويرها وتنظيمها. وأضاف أن تشجيع الموظفين وتحفيزهم على الأداء الجيد لا غنى عنها، وكذلك الأمر بالنسبة للمكافآت والتقدير الفردية والجماعية. ومن ثم، أيد الوفد برامج المكافأة والتقدير التي تستهدف الأداء الاستثنائي للأفراد والأفرقة. إذ رأى الوفد أنها الطريقة الوحيدة لكي يحقق برنامج المكافآت والتقدير للمنظمة هدفه أي تحفيز الموظفين على تحقيق أداء متميز. وقال الوفد إنه ينبغي ألا تكون برامج المكافآت والتقدير جزءاً من برامج المكافآت المعتادة. وأعرب عن تقديره لمستوى الشفافية الذي التزمت به الأمانة في إظهار الجانب المالي للبرنامج وأعلن استعداده للعمل خلال اللجنة على إيجاد حل جيد. ودعا الوفد إلى تحقيق مستوى مماثل من الشفافية في الجانب السياساتي. ومن ثم، كرر الوفد طلب المجموعة باء وهو أن تقدم الأمانة سياسة إلى اللجنة الاستشارية المستقلة للرقابة كي تنظر فيها وتسدي المشورة وتوجه التوصيات بشأنها قبل تقديم برنامج المكافآت والتقدير إلى الدول الأعضاء كي تناقشه وتعتمده. ورأى الوفد أن لجنة التنسيق قد تكون أنسب محفل لمناقشة تلك الوثيقة.

348. وأيد وفد السويد بيان وفد كندا بصفته الوطنية فيما يتعلق ببرنامج المكافآت والتقدير. وفيما يتعلق بالتوازن بين الجنسين، ذكر الوفد أهمية مواصلة العمل وتحسين النتائج المتعلقة بمؤشرات التوازن بين الجنسين في الويبو. إذ أظهر الاستعراض الأولي للأداء البرنامجي المالي للويبو في عام 2018 بعض الركود في التقدم نحو تحقيق هدف مؤشرات التوازن بين الجنسين. ومع ذلك، فإن الهدف من مؤشر الأداء الخاص بالنتيجة المرتقبة ه2.9 أظهر أن الأهداف لا تزال طموحة للثنائية المقبلة. ورحب الوفد بذلك وأعرب عن أمله في أن تتمكن المنظمة من تعبئة ما يكفي من الموارد والجهد للعمل المقبل في هذه المسألة المهمة. وفي الختام، أبدى الوفد أمله في أن يرى تحقق التوازن بين الجنسين على جميع المستويات على المدى الطويل.

349. وشكر وفد الصين الأمانة على عملها في مجالَي التمثيل الجغرافي والتوازن بين الجنسين. ورأى الوفد أنه في برامج إدارة الموارد البشرية، ينبغي للويبو النظر في التنوع الجغرافي العام. فيجب مراعاة احتياجات الأنظمة العالمية للملكية الفكرية من حيث الموارد البشرية. وفي الوقت نفسه، ينبغي للويبو الانتباه إلى التنوع الجغرافي في مختلف مجالات عمل المنظمة لأن تنوع الموظفين المتنوع سيجعل العمل أكثر كفاءة وإبداعاً. وأما من منظور تطوير المنظمة وأدائها المستقر، فقد رأى الوفد أنه ينبغي للويبو أن تعزز أنشطة التواصل لزيادة فهم المجتمعات الدولية لدور الويبو بغية ضمان جاذبية المنظمة وقدرتها التنافسية في التوظيف العالمي للمواهب.

350. وأيد وفد الاتحاد الروسي بيان منسقه الإقليمي الذي ألقي في بداية دورة اللجنة. ورأى الوفد أن من الضروري زيادة عدد الدول الممثلة بل تحقيق المساواة في توزيع الدول ككل. وفيما يتعلق بالنتيجة المرتقبة ه2.9 في إطار البرنامج 23 تحديداً، كان أول مؤشر بشأن التنوع الجغرافي عاماً إلى حد ما في تحديد هدفه النهائي. ولذلك، اقترح الوفد إمكانية إنشاء آلية وطنية ملائمة من قبيل جمة تنسيق أو فرقة عمل خاصة تتناول مسألة التنوع الجغرافي في الأمانة. فيمكن لتلك الهيئة التنسيقية أن تعمل على إعداد دراسة شاملة لإمكانات زيادة التمثيل الجغرافي في الويبو. ثم يمكن للدول الأعضاء أن تنظر في الصيغ الممكنة لاعتماد استراتيجية لتحسين التمثيل الجغرافي بأهداف ومؤشرات محددة. وفي بداية الوثيقة، ورد أن الميزانية التي قُدِّمت لم

تراع قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة. وفيما يخص جدول المرتبات الجديد المحتمل، ورد أن الزيادة تبلغ نحو 3 ملايين فرنك سويسري. ونظراً إلى أنها مسألة تتعلق بشروط الخدمة وقضايا الموظفين، التمس الوفد توضيحاً عما إذا كان الرقم النهائي للنفقات سيُعرض في شهر يوليو وإذا كان سيشمل الثلاثة ملايين المذكورة آنفاً.

351. وأكد وفد كندا شواغله البالغة بشأن "تعزيز" مكافأة أداء الويبو. وشدد على أنه لم تُعالج شواغله التي أعرب عنها سفير كندا في 7 مايو وأيدها عدد من الدول الأعضاء. وأضاف أن تلك الشواغل قد أُبلغت إلى الأمانة في مناسبات متعددة عن طريق دول أعضاء متعددة وبوسائل متعددة ولا سيما الجمعية العامة للأمم المتحدة. وكرر الوفد أنه لن يكون قادراً على الموافقة على أي زيادة مقترحة في ميزانية برنامج المكافآت والتقدير في الويبو فيما يتعلق بمكافأة أداء الويبو ما لم "1" تُخصص الاعتمادات "للاستخدام الحصري في مكافأة عدد محدود من ذوي الأداء المتميز أو الاستثنائي تماشياً مع إطار لجنة الخدمة المدنية الدولية؛ "2" تُخفَّض الاعتمادات المقترحة تماشياً مع النقطة "1".

352. وأيد وفد اليابان البيان الذي أدلت به كندا بشأن مكافآت أداء الويبو. ورأى أنه ينبغي قصر المكافآت على ذوي الأداء المتميز من الأفراد والأفرقة، وأن يكون ذلك على أساس استثنائي.

353. وأعرب وفد إيران (جمهورية - الإسلامية) عن امتنانه لإدارة الموارد البشرية لسياستها وجهودها لتقليص الفجوات في التمثيل الجغرافي للدول الأعضاء. وأقر الوفد بالإنجاز الذي حُقق، ورأى حاجة إلى مواصلة تلك الجهود خلال الثنائية التالية. وفيما يتعلق ببرنامج الويبو للمكافآت والتقدير، أحاط الوفد علماً بالتفسير الذي قدمته الأمانة، بما في ذلك الملاحظات التي أدلى بها المدير العام في اليوم السابق.

354. وأعرب وفد الولايات المتحدة الأمريكية عن تقديره للمعلومات التي قدمتها الأمانة حتى الآن بشأن برنامج المكافآت والتقدير. ومع ذلك، أكد الوفد شواغله بشأن برنامج المكافآت والتقدير؛ مؤيداً البيانات التي أدلى بها وفد كندا بصفته الوطنية وباسم المجموعة باء. وأكد الوفد أن النطاق المالي وأهمية مكافأة أداء المنظمة يتطلبان المزيد من الدراسة في صفوف الدول الأعضاء. فينبغي بخاصة العمل على التأكد من توافق البرنامج مع مبادئ نظام الأمم المتحدة الموحد وتوصيات لجنة الخدمة المدنية الدولية. وينبغي أن تُراعى الشواغل البالغة المرتبطة بهذا الموضوع والتي أُعرب عنها في القرار 273/73 للجمعية العامة للأمم المتحدة، ووضع معايير من شأنها توجيه القرارات المتعلقة بالأداء التنظيمي، وكذلك دور الدول الأعضاء في الويبو في اتخاذ مثل هذه القرارات. ثم قرأ الوفد بعض الأسئلة وعرض تقديم نسخة من الأسئلة إلى الأمانة إذا كانت مفيدة. وتساءل الوفد عما إذا كان من المزمع إعادة صياغة التعميم الإداري رقم 2015/31 النسخة المنقحة 3 أو البرنامج 23 كما اقترحت الوفود بغية قصر المكافآت على ذوي الأداء المتميز أو الاستثنائي. والتمس الوفد آراء الأمانة بشأن طلبات المجموعة باء فيما يتعلق بإطار بشأن برنامج المكافآت والتقدير يستند إلى تقرير لجنة الخدمة المدنية الدولية لعام 2017 يُقدَّم إلى الدول الأعضاء لمناقشته واعتماده.

355. وتحدث وفد غواتيمالا بصفته الوطنية واقترح الرجوع إلى الجلسات الإعلامية التي عقدت في الجلسة السابقة بشأن ترقية الوظائف في الويبو وفكرة وضع معايير، والتي أشير إليها في الجلسات الإعلامية المعقودة خلال الدورة الأخيرة. ففي تلك الدورة، ذُكر أنه يمكن الترويج لوظائف المنظمة في البلدان غير الممثلة بعد فضلاً عن إقامة توازن بين الجنسين وضمان إمكانية ترشح بعض الوفود غير الممثلة. وكانت تلك العملية مثمرة إذا أفضت إلى معايير وضعتها شعبة الموارد البشرية. ولعل تلك المعايير هي مبادئ توجيهية يمكن أن تساعد الوفود الأخرى في المستقبل على زيادة تمثيلها في ملاك موظفي المنظمة.

356. وأعرب وفد البرازيل عن رغبته في التشديد على ضرورة تقدم الويبو نحو تمثيل جغرافي أكثر إنصافاً، مذكِّراً بأنه أشار إلى ذلك في وقت سابق من ذلك الأسبوع. وأشار الوفد إلى استمرار التمثيل الجغرافي غير المتوازن وفقاً لأسس المقارنة الواردة في الصفحة 143 من النسخة الإنكليزية من مشروع الميزانية. وذكر أنه لم يُحرز تقدم كبير منذ أن أصدرت وحدة التفتيش المشتركة للأمم المتحدة تقريراً بشأن الإدارة والتنظيم في عام 2014. ويمكن الاطلاع على تلك الوثيقة في الوثيقة WO/PBC/23/4. وفي الختام، أبدى الوفد رغبته في مناقشة الآليات الكفيلة بمعالجة تلك المسألة في المنظمة.

357. وشكر وفد بلجيكا المدير العام على التوضيحات التي قدمها في اليوم السابق بشأن عدد من النقاط، لكن الوفد كان لا يزال قلقاً بشأن المكافآت التنظيمية المالية. وأشار الوفد إلى المعلومات التي كانت واردة في تقرير وحدة التفتيش المشتركة الأخير ولكنها لم تكن قابلة للمقارنة تماماً. فقد ناقشت الفقرة 138 من ذلك التقرير إنشاء برامج لمكافأة الموظفين. وينبغي ألا تخص تلك المكافآت سوى الجهود الاستثنائية التي يقوم بها شخص أو فريق. ولم تقدم أي منظمة أخرى في الأمم المتحدة أي مكافآت للأداء التنظيمي كما فعلت الويبو. وواصل الوفد دعمه للبيان الذي أدلى به وفد كندا والدعم المطلوب من عدد من الوفود لقصر المكافآت المالية على الموظفين الذين قاموا بعمل استثنائي، واعتماد مشروع الميزانية للفترة 21/2020 على ذلك الأساس.

358. وأثنى وفد الإمارات العربية المتحدة على الجهود التي بذلتها إدارة الموارد البشرية، لا سيما في تنفيذ هدف الويبو ضمان تعيين الموظفين على أوسع نطاق جغرافي ممكن. وأيد الوفد أهمية توازن التنوع الجغرافي وحث الأمانة على النظر في تعزيز آليات الترويج والتواصل في إطار استراتيجية التنوع الجغرافي. وأشار الوفد إلى أن النقطة 6 في الصفحة 142 من النسخة الإنكليزية من الميزانية تنص على "...بالاشتراك مع الدول الأعضاء المشاركة". ولذلك، طلب الوفد توضيحاً من الأمانة حول سبب الإشارة الدول الأعضاء "المشاركة" فقط. فيمكن أن يكون ذلك مع الدول الأعضاء عامةً مع الإشارة إلى زيادة الموظفين للنهوض بالمساواة بين الجنسين وليس التنوع الجغرافي فقط. والتمس الوفد توضيحاً عما إذا كانت توجد زيادة في أنشطة الترويج لأغراض زيادة التنوع الجغرافي إلى جانب النهوض بالمساواة بين الجنسين في النقطة "1" من الصفحة 143.

359. وأيد وفد المكسيك البيان الذي أدلى به وفد غواتيمالا باسم مجموعة بلدان أمريكا اللاتينية والكاريبي والبيان الذي أدلى به وفد كندا.

360. وأعرب وفد طاجيكستان عن امتنانه للأمانة لما أنجزته من عمل ولاحظ بارتياح التوسع في التعاون بين طاجيكستان والويبو الذي أعطى مزايا كبيرة للهيئات الوطنية للوفد. وفي هذا السياق، لا يزال يوجد مجال لمزيد من التحسين في التعاون. وطلب الوفد من الأمانة أن تنظر في إمكانية توضيح المساعدات المقدَّمة للبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية، موضحاً أنه يمكن توضيح ذلك في جزء البرنامج 23 الذي يتناول إدارة الموارد البشرية خلال الثنائية التالية. وقال إن من شأن ذلك أن يعزز إلى حد كبير تحسين إمكانات التعاون بين الوفد والويبو.

361. وشكرت الأمانة الوفود على تعليقاتها ودعمها. وفيما يتعلق بالتوزيع الجغرافي، أشارت الأمانة إلى أن لجنة التنسيق قد عالجت هذه المسألة في عام 2016 وأنه كان هناك فريق عامل أصدر تقريراً (الوثيقة WO/CC/73/5 المؤرخة 15 سبتمبر 2016). وذكرت الأمانة أن المنسق الإقليمي الذي أثار هذه المسألة في افتتاح الدورة قد قدم هذه الوثيقة. وأضافت أن لجنة التنسيق قد أحاطت علماً بالتقرير وأيدت التوصيات الأولية. وأوضحت الأمانة أن التوصيات الأولية تتعلق بمواصلة التواصل مع الدول الأعضاء غير الممثلة. وذكرت الأمانة أن هناك الكثير من النقاش حول اتفاق عام 1975 بشأن التوزيع الجغرافي وأنه

لم يتم التوصل إلى توافق في الآراء بين الدول الأعضاء على صيغة جديدة. واستناداً إلى إرشادات لجنة التنسيق، واصلت الأمانة مبادراتها للتواصل، واستمرت في الطلب من الدول الأعضاء غير الممثلة تحديد جهات تنسيق لضمان وجود تدفق مستمر وجيد للمعلومات لضمان زيادة المترشحين المؤهلين للوظائف الشاغرة. وأكدت الأمانة مجدداً أنه إذا رغبت الدول الأعضاء في العودة إلى هذه المسألة وإعادة فتحها، فستكون الأمانة على استعداد لاتباع إرشادات الدول الأعضاء. وفيما يتعلق ببرنامج المكافآت والتقدير في الويبو، شكرت الأمانة الوفود التي عرضت الاستمرار في تناول المسألة وذكرت أنها ستواصل التشاور مع الدول الأعضاء المهتمة بشأن إطار البرنامج الذي ستعتبره الدول الأعضاء ممتثلاً لتوجيهات لجنة الخدمة المدنية الدولية. وذكرت الأمانة أنها اتبعت إرشادات لجنة الخدمة المدنية الدولية بعناية وظلت في حدود المعايير المقدمة، أي الحد الأقصى للميزانية العامة والحد الأقصى فيما يتعلق بالمكافآت الفردية التي يمكن تقديمها. وذكرت الأمانة أيضاً أن الويبو وكالة متخصصة تابعة للأمم المتحدة لها هيكلها الدولي الحكومي الخاص وهيئاتها الرئاسية الخاصة المنشأة بموجب اتفاقية إنشاء الويبو؛ وهي منفصلة تماماً عن الجمعية العامة للأمم المتحدة ومستقلة عنها. والويبو ملزمة فقط بقرارات هيئاتها الرئاسية وليس بقرارات الجمعية العامة للأمم المتحدة. وذكّرت الأمانة الوفد بأنه لا يجوز أن تنفذ أمانة المكتب الدولي قرار أي هيئة خارجية عن المنظمة بخلاف جمعيات الويبو والدول الأعضاء والاتحادات التي تديرها الويبو بقدر ما هي معنية بالأمر. وفي تلك الحالة، ستوجه الدول الأعضاء في اللجنة المجتمعة توصيات بشأن تلك المسألة تحديداً إلى جمعيات الويبو بشأن المسائل المتعلقة بالميزانية. وقد ذكرت بعض الأعضاء قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة غير أن جمعيات الدول الأعضاء في الويبو وهيئاتها الرئاسية هي وحدها التي يجوز لها أن تقرر أي إجراءات ملزمة للمنظمة. وعملاً باتفاق أبرمته الويبو مع الأمم المتحدة، وافقت الأمم المتحدة والويبو على وضع ترتيبات مشتركة للموظفين بقدر الإمكان. وأخذت الويبو هذا الاتفاق على محمل الجد. وظل برنامج المكافآت والتقدير في الويبو متفقاً من جميع الجوانب مع روح ونص المبادئ التوجيهية للجنة الخدمة المدنية الدولية. وكانت تلك كلمات لجنة الخدمة المدنية الدولية نفسها أنه ينبغي للمنظمات أن تستخدم التدابير التي حددتها كمبادئ توجيهية، وحثت المنظمات على مواصلة جهودها في مجال إدارة الأداء بهدف تحسين الأداء التنظيمي ككل. وفي الشهر السابق، استجابت الأمانة للشواغل التي أثيرت في وقت سابق وأصدرت إطاراً منقحاً. وشكل التعميم الإداري الإطار الذي طلبته الوفود. وكما أوضح المدير العام في اليوم السابق، سيكون على استعداد لمزيد من التشاور مع الدول الأعضاء وطلب مزيداً من تعقيباتهم على هذا الإطار كما هو قائم حالياً. وفيما يخص اقتراح إشراك اللجنة الاستشارية المستقلة للرقابة، ذكَّرت الأمانة الوفود بأن المسؤوليات المحددة لتلك اللجنة لم تنص على مثل ذلك الدور في استعراض ذلك النوع المحدد من التعليمات الذي يكون عادةً من مسؤولية الأمانة. وفيما يتعلق بسؤال وفد الاتحاد الروسي بشأن مبلغ الثلاثة ملايين فرنك سويسري، أشارت الأمانة إلى الفقرة 3 من الصفحة الافتتاحية لوثيقة البرنامج والميزانية حيث أشير إلى التغيير في الأجر الداخل في حساب المعاش التقاعدي وآثاره. ومن الصحيح، كما ذُكر عدة مرات خلال ذلك الاجتماع، أن الأمانة قدَّمت هذا الاقتراح في غضون مهلة زمنية قصيرة جداً ولم تتوفر حينئذ تلك المعلومات في وقت تقدير تكاليف الموظفين. وسيُدرج ذلك العنصر الإلزامي في التنقيح التالي للميزانية. وفيما يخص سؤال وفد الإمارات العربية المتحدة، قالت الأمانة إن قسم الموارد يوضح الزيادات الفعلية وأسباب تلك الزيادات. ويرجع التركيز على النهوض بالمساواة بين الجنسين وليس المساواة بين الجنسين والتنوع الجغرافي إلى أن البرنامج والميزانية 19/2018 والبرنامج والميزانية 21/2020 خصصا ميزانية محددة لتعزيز التنوع الجغرافي. ومع ذلك، وُجد أنه ينبغي زيادة ميزانية النهوض بالمساواة بين الجنسين كما ورد في قسم الموارد. وكان ذلك تفسير الزيادة دون أن يعني ذلك عدم وجود ميزانية لتعزيز التنوع الجغرافي فهي كانت موجودة في الميزانية 19/2018 وموجودة في الميزانية 21/2020. وفيما يخص التوازن بين الجنسين، أعلنت الأمانة أنها تحرز تقدماً بطيئاً في بعض المستويات العليا. وذكَّرت بأن الويبو ليست منظمة كبيرة جداً وأن عدد الوظائف، ولا سيما في المستويات العليا، ليس كبيراً ومن ثم فإن أي تغير يؤدي إلى فرق كبير في

الإحصاءات. وأضافت الأمانة أن الويبو وسائر المنظمات المطبقة لنظام الأمم المتحدة الموحد تعاني لتحسين التوازن بين الجنسين على المستويات العليا بسبب تقدم عدد أقل من النساء إلى تلك المناصب. وشددت الأمانة على أنه يجري معالجة تلك المسألة على مستويات عديدة ومختلفة.

362. فمن ناحية، وُضع برنامج يوفر لدعم للمشرحات الداخليات لضمان استعدادهن لشغل الوظائف الشاغرة عند فتحها. وفضلاً عن ذلك، ذكرت الأمانة أنها تدير مجموعة من المواهب تتكون من مرشحات خارجيات محتملات للوظائف الشاغرة تحاول تنميتها وتوسيعها بمختلف وسائل التواصل والترويج. وأعلنت الأمانة أنها ستستمر في بذل قصارى جهدها لتهيئة بيئة مؤاتية تجذب النساء وتحافظ عليهن على كل مستويات المنظمة بما في ذلك ظروف العمل وساعاته والمرافق المتاحة. وأقرت الأمانة بأن تلك المسألة لا تزال تشكل تحدياً للمنظمة على الرغم من التقدم المحرز وأن هامش العمل لا يزال واسعاً لتحقيق الأهداف المحددة. وفيما يتعلق ببرنامج المكافآت والتقدير، اقترحت الأمانة عقد جلسة إعلامية مع الدول الأعضاء المهتمة لمناقشة الاقتراحات والممارسات الفضلى التي يمكن أن تساهم في المضي قدماً بتلك المسألة وبلورة السياسة الحالية.

363. وذكر وفد الولايات المتحدة الأمريكية أنه يتطلع إلى مواصلة المناقشات بشأن برنامج المكافآت والتقدير. وأضاف أنه توجد بعض الأسئلة العالقة وأنه سيكون ممتناً لتلقي الردود عليها في السجل متى توفرت تلك الردود. وأشار الوفد إلى بيان المجموعة باء بشأن طريقة تخطيط الميزانية وتأثرها بتسويات الموظفين. وتساءل الوفد عما إذا كانت تلك الآثار مدرجة في تكاليف أخرى للموظفين. والتمس الوفد توضيحاً بشأن تكلفة تقاضي تبلغ 400,000 فرنك سويسري.

364. وأعرب وفد المكسيك عن امتنانه للمعلومات المقدَّمة ولا سيما تلك التي قدمتها الأمانة بشأن برنامج المكافآت والتقدير، مرحباً باقتراح عقد جلسة إعلامية في هذا الشأن.

365. وشكر وفد ماليزيا الأمانة على التوضيحات المقدَّمة بشأن عدد من القضايا التي أثارتها الدول الأعضاء. وأشار الوفد إلى تعليق وفد الإمارات العربية المتحدة على الجزء السردي للموارد المخصصة للبرنامج 23. واستحسن توضيح أن موارد المنظمة موجَّهة إلى النهوض بالمساواة بين الجنسين وتعزيز التنوع الجغرافي كليهما. وأحاط الوفد علماً بالجهود التي بذلتها الأمانة فيما يتعلق بالمناقشات التي جرت في إطار لجنة التنسيق، وكل الجهود الجارية والإحصاءات التي حدَّثتها الأمانة ووزعتها بشأن التوازن بين الجنسين والتنوع الجغرافي. ورأى الوفد أنه سيكون من الأفضل بيان الجانبين في الجزء السردي من الموارد المخصصة للبرنامج 23. ونظراً إلى أن النقطة السادسة من استراتيجيات التنفيذ تشير إلى العمل المنجز في مجال التمثيل الجغرافي والتوازن بين الجنسين، فسيكون في ذلك اتساق بين استراتيجيات التنفيذ وطريقة استخدام موارد المنظمة.

366. وأيد وفد الإمارات العربية المتحدة البيان الذي أدلى به وفد ماليزيا. وقال إن التمثيل الجغرافي العادل والتوازن بين الجنسين المذكورين في استراتيجيات التنفيذ مرتبطان ارتباطاً وثيقاً. وطلب الوفد إعادة صياغة ذلك الجزء لإظهار الجانبين معاً نظراً إلى الأهمية التي يوليها إليهما. وطلب الوفد مجدداً حذف كلمة "engaged" من النقطة السادسة من النسخة الإنكليزية.

367. وسأل الرئيس إذا كان أي وفد معترضاً على حذف كلمة "engaged" من النقطة السادسة من النسخة الإنكليزية. ونظراً إلى عدم وجود أي اعتراض، أعطى الرئيس الكلمة للأمانة من أجل التعقيب على تعليقات الوفود.

368. وأوضحت الأمانة أن الغرض الرئيسي من تلك النقطة تحديداً ليس وصف كل الاستراتيجيات أو الأنشطة التي ينفذها البرنامج. فالوصف الكامل يرد في جزء استراتيجيات التنفيذ. وهذه نقطة مهمة للغاية لأن استراتيجيات التنفيذ تحتوي على

قائمة شاملة بكل الاستراتيجيات التي تقترح إدارة الموارد البشرية تنفيذها خلال الثنائية التالية والتي تشمل مواصلة الجهود في سبيل تحقيق تمثيل جغرافي أكثر إنصافاً فضلاً عن التوزان بين الجنسين. وهذه إحدى الاستراتيجيات التي ستُنفَّذ بالموارد المقترحة في الميزانية المقترحة للبرنامج 23. وستُستخدم الميزانية كلها لتنفيذ الاستراتيجيات المحددة في الصفحة 142 من النسخة الإنكليزية. ويهدف قسم الموارد الوارد في الصفحة 143 من النسخة الإنكليزية إلى وصف الاختلافات بين الميزانية 19/2018 والميزانية 21/2020.

369. وأخذ الرئيس الكلمة ليعلن أن النص الوارد في الصفحة 143 من النسخة الإنكليزية يتعلق بالتغييرات ثم أعطى الكلمة للوفود الراغبة في التعقيب.

370. وأيد وفد إندونيسيا اقتراح وفدَي ماليزيا والإمارات العربية والمتحدة. وأحاط علماً بالتوضيح الذي قدمته الأمانة وفهم أن الصفحة 143 من النسخة الإنكليزية تتعلق بميزانية البرنامج 23 كلها. فسأل الوفد إذا كانت الموارد الإضافية مخصصة لتعزيز التوازن بين الجنسين فقط دون زيادة الموارد أو الجهود المكرسة لتعزيز التوازن الجغرافي في الموارد البشرية للمنظمة. وأشار إلى أن كل الميزانية المخصصة للبرنامج 23 ستُستخدم لتنفيذ النقاط المقترحة في الاستراتيجيات. وأكد الوفد أنه يود تخصيص موارد إضافية للتمثيل الجغرافي. وتساءل عن الزيادة في بند موارد خلاف الموظفين لتعزيز المساواة بين الجنسين ولما لا يمكن تطبيق الأمر ذاته على تعزيز التوازن الجغرافي.

371. فشددت الأمانة على أن ميزانية تعزيز التنوع الجغرافي جزء لا يتجزأ من البرنامج وترد في استراتيجيات التنفيذ وتوجد موارد مخصصة لها. ولا يهدف جزء استخدام الموارد إلا إلى توضيح الزيادة. واقترحت الأمانة إعادة توزيع الاعتمادات لجمع النهوض بالمساواة بين الجنسين وتعزيز التوزيع الجغرافي.

372. وعلق الرئيس قائلاً إنه اقتراح بناء. ويعني ذلك أنه سيتعين تغيير الأرقام تغييراً طفيفاً في نسخة منقحة تلبيةً للطلب السابق.

373. وأوضحت الأمانة أن المجموع لن يتغير وإنما سيُعاد توزيع الاعتمادات في الميزانية إلى بند تعزيز التنوع الجغرافي أيضاً. ولن تتغير بالضرورة الأرقام في ذلك البند.

374. فأشار الرئيس إلى أن الأرقام الواردة في الوثيقة لن تتغير وأن الأمانة ستغير الميزانية التي تقوم عليها تلك الأرقام. ثم قرأ الرئيس الفقرة الثانية من الصفحة 143 من النسخة الإنكليزية بشأن موارد البرنامج 23 وأدرج إشارة إلى التنوع الجغرافي. "وتُعزى الزيادة الصافية في موارد خلاف الموظفين إلى انخفاض التكاليف نتيجة تلزيم الخدمات الطبية داخلياً وتخصيص موارد إضافية لما يلي: "1" النهوض بالمساواة بين الجنسين [مع إضافة "والتنوع الجغرافي؛"]" ثم متابعة الجملة كما يلي بشأن التدريب على مستوى المنظمة ورفاه الموظفين.

375. ووافق وفد الإمارات العربية المتحدة على اقتراح الأمانة.

376. وأكد وفد إندونيسيا أنه يود الاطلاع على إعادة تخصيص الميزانية للتمثيل الجغرافي العادل. وفيما يخص الصياغة، رجَّح الوفد الصياغة المستخدمة في النقطة السادسة من استراتيجية التنفيذ عوضاً عن التنوع الجغرافي.

377. وشكر وفد الاتحاد الروسي الأمانة على ما قدمته من توضيحات وتحليل مفصَّل. وتساءل الوفد عن أسباب رد فعل الأمانة بشأن اقتراحات الوفد المرتبطة بتحديد منسق لقضايا التمثيل الجغرافي على غرار جهة التنسيق القائمة بشأن قضايا الجنسين في المنظمة واقتراح إنشاء فريق عامل يكون معنياً بتلك المسألة. وشكر الوفد الأمانة على اقتراحها تنظيم جلسة إعلامية بشأن تلك المسائل. ورجَّح الوفد تنفيذ قرارات الجمعية العامة للأمم المتحدة ولجنة الخدمة المدنية الدولية.

378. فأوضح الرئيس أن الجلسة الإعلامية ستقتصر على موضوع برنامج المكافآت والتقدير في الويبو.

379. وأراد وفد ماليزيا توضيح اقتراحه السابق المقدَّم إلى الأمانة. فعندما قدَّم ذلك الاقتراح، كان يعتقد أنه توجد موارد مخصصة للعمل على التنوع الجغرافي ومن ثم أراد الوفد أن تكون أوضح في جزء الموارد. ولكن بعد شرح الأمانة، تبيَّن للوفد أنه لا يوجد جزء مخصص لذلك. ومن ثم، التمس الوفد توضيحاً بشأن ما وجده في ميزانية الثنائية السابقة للبرنامج 23 حيث أشير فقط إلى وجود موارد إضافية لتعزيز تعميم قضايا الجنسين.

380. وأشار وفد البرازيل إلى اقتراح وفد إندونيسيا بشأن صياغة التعديل المقترح في الصفحة 143 من النسخة الإنكليزية مقترحاً أن تكون العبارة "النهوض بالمساواة بين الجنسين والتمثيل الجغرافي العادل" اتساقاً مع النقاط الواردة في الصفحة 142 وتحديداً النقطة السادسة المتعلقة بهدَفي إدارة الموارد البشرية.

381. وأشار الرئيس إلى أن الوفدين اقترحا تغييراً طفيفاً وهو إضافة عبارة "تمثيل جغرافي عادل". ودعا الأمانة على الرد على أسئلة وفد الاتحاد الروسي بشأن اقتراحيهما تعيين منسق وإنشاء فريق عامل جديد.

382. ورداً على أسئلة وفد الاتحاد الروسي، قالت الأمانة إن لجنة التنسيق هي الهيئة الملائمة لمناقشة قضية التوزيع الجغرافي ومن ثم يتعين متابعة ذلك الطلب معها. وفيما يخص تعليقات وفد ماليزيا، أوضحت الأمانة أن الاستراتيجيات وصفت كل ما سيقوم به البرنامج. وقد اعتُمدت الخطة الرفيعة المستوى للثنائية ثم قُسِّمت إلى خطط سنوية للعمل وأنشطة فردية وضعتها السيدة موسى لبرنامجها من أجل معالجة مختلف الجوانب المعتمدة في حدود تلك الميزانية. وأكدت الأمانة أن الموارد الخاصة بالتمثيل الجغرافي العادل مدرجة في موارد البرنامج وأنه لا توجد أي زيادة في الموارد مقارنةً بالثنائية 19/2018. ومع ذلك، نظراً إلى طلب الدول الأعضاء التشديد على ذلك، ستعمل الأمانة مع إدارة الموارد البشرية لإعادة تخصيص موارد البرنامج بحيث تُخصص موارد إضافية للتمثيل الجغرافي.

383. وأكد الرئيس أن اقتراحَي الاتحاد الروسي سيُدرجان في السجل حتى تعالجهما لجنة التنسيق إن رغبت في ذلك، وستُدرج كذلك رغبة الأمانة في التواصل بشأن تلك المسألة.

384. وذكر وفد إندونيسيا أنه عندما أثار مسألة الصياغة الواردة في الصفحة 143 بشأن الموارد كان يعلم أن التمثيل الجغرافي مدمج في البرنامج 23 إلى جانب التوازن بين الجنسين. وأشار إلى أنه لاحظ أن الزيادة خصت قضايا الجنسين فقط في الثنائية السابقة، وكذلك الأمر في الثنائية 21/2020. فأراد الوفد أن تزيد المخصصات للتمثيل الجغرافي العادل. وأقر الوفد بأن الأمانة على حق وأن النقطتين مدرجتين في النقطة السادسة من الصفحة المعنية.

385. وحاول الرئيس التوصل إلى اتفاق على اقتراح الصيغة المستخدمة في الصفحة 143. وكرر الرئيس اقتراحات الوفود، ومنها اقتراحا وفدَي البرازيل وإندونيسيا بشأن الموارد المخصصة للبرنامج 23، وسأل الوفود إذا كانت تلك الصيغة مقبولة.

386. وأعرب وفد الولايات المتحدة الأمريكية عن شواغله بشأن الصيغة لأنها غير متماشية مع سياسة التوزيع الجغرافي. إذا لم يجد الوفد ذلك المصطلح في السياسة نفسها. ومن ثم، رجَّح استخدام عبارة مثل التوزيع الجغرافي.

387. وتحدث وفد كندا باسم المجموعة باء وقال إن المجموعة باء ستنسق موقفها بشأن اقتراح صياغة التوزيع الجغرافي والاقتراحات الأخرى ثم ترجع إليها في مرحلة لاحقة.

388. ولخص الرئيس اقتراحات الوفود قائلاً إن الاقتراح يخص التمثيل الجغرافي العادل والتوزيع الجغرافي وأن مجموعة طلبت إجراء المزيد من المشاورات الداخلية بشأنها. وأوضح الرئيس وجود بعض الدعم للاقتراح وأن الخلاف على الصياغة فقط وقد يوجد داع لذلك الخلاف. واقترح تأجيل تلك المسألة إلى حين انتهاء مناقشات مختلف المجموعات بشأنها. ودعا الأمانة إلى الرد على أسئلة برنامج المكافآت والتقدير على المستوى التنظيمي.

389. وأوضحت الأمانة أنها خصصت مبلغاً لتكاليف التقاضي في إطار التكاليف الأخرى للموظفين. وأما فيما يخص التسويات، فلا توجد ميزانية مخصصة لها لأنه لا يمكن حسابها أو تقديرها وأنها تُغطى من بند تكاليف الموظفين. وقد ظهرت تلك التسويات على مدى الثنائية وقيدت في باب تكاليف الموظفين وخضعت كلها لتدقيق المراجع الخارجي للحسابات. وفي الختام، أكدت الأمانة أن تلك التسويات قد غُطت من ميزانية نفقات الموظفين لأنه لا يمكن تقديرها مسبقاً وأنها تظهر خلال تنفيذ برنامج عمل الثنائية.

390. وشكر الرئيس الأمانة على التوضيح وفتح باب المناقشة مجدداً بشأن المسألتين العالقتين وهما الصياغة الواردة في الصفحة 143 من النسخة الإنكليزية بشأن زيادة الموارد المتعلقة بالتوازن الجغرافي والتمثيل الجغرافي العادل؛ وبرنامج المكافآت التنظيمية.

391. وطلب وفد إندونيسيا أن تدوَّن في السجل المناقشة الموجزة التي أُجريت بشأن صياغة التمثيل الجغرافي مشيراً إلى وجود مشكلة في المنظمة وهي عدم اتفاق الدول الأعضاء على ضرورة عمل منظمة دولية مثل تلك المنظمة على تحقيق التمثيل الجغرافي العادل في ملاك موظفيها. وشكر الوفد الأمانة على توضيحها الغرض من النتيجة المرتقبة ه2.9 الواردة في الصفحة 143 من النسخة الإنكليزية. وذكَّر الوفد بأن تلك المسألة قد خضعت للمناقشة في إطار دورة لجنة التنسيق لعام 2016 دون أي مناقشات إضافية في إطار تلك اللجنة بعد ذلك. وفي حال عدم التوصل إلى اتفاق على زيادة التمثيل الجغرافي العادل، رغب الوفد في استئناف المناقشات مع الدول الأعضاء في إطار لجنة التنسيق أو لجنة البرنامج والميزانية من أجل وضع حل نهائي لصياغة زيادة التمثيل الجغرافي العادل.

392. وأبلغ الرئيس الوفد بأنه سيدون ما طلبه في سجل الاجتماع. واقترح إحالة تلك المسألة إلى لجنة التنسيق كي تنظر فيها في حينه. وفتح الرئيس الباب لتقديم تعليقات إضافية.

393. وأيد الوفد الآراء التي أعرب عنها وفد إندونيسيا بشأن ضرورة تحقيق التمثيل الجغرافي العادل والمتناسب في المنظمة.

394. وسأل الرئيس إذا كانت الوفود راضية، وليست راضية عامةً فقط، عن البرنامج بغض النظر عن هاتين المسألتين التي نوقشت إحداهما مناقشة مستفيضة ووُجد أنها تتطلب المزيد من العمل. والمسألتان هما الصياغة والأرقام الواردة في الميزانية المخصصة للعمل على تعزيز التمثيل الجغرافي خلال الثنائية التالية؛ وبرنامج المكافآت والتقدير على المستوى التنظيمي. وسأل الرئيس إذا كانت توجد أي شواغل أخرى. وأضاف أن المخصصات للمكافآت وجوائز التقدير التنظيمية مدرجة في تكاليف

الموظفين الأخرى الواردة في الصفحة 145 من النسخة الإنكليزية. وأما من حيث بند الميزانية التي ستُدرج فيها، فمن الواضح أنه توجد أسئلة عن الأرقام المدرجة في ذلك البند. وشدد الرئيس على أهمية توضيح إذا كان يوجد اتفاق على ذلك البرنامج. ثم انتقل الرئيس إلى برنامج المكافآت والتقدير قائلاً إنه يوجد استعداد من جانبَي الأعضاء والأمانة لإيجاد حل لتلك المسألة. وسيكون اقتراح دعمه وفد واحد على الأقل لعقد جلسة نقاش في الفترة الفاصلة بين دورتَي لجنة البرنامج والميزانية مفيداً. وسيتعين عقده بعد الأسبوع الجاري آنذاك لإمهال الوقت اللازم لمعالجة المسألة في الفترة الفاصلة بين الدورتين. وقد تساعد تلك الجلسة في إرشاد الأمانة وتوجيه المناقشات. وحرصاً على التقدم في المناقشات، لخص الرئيس الأسئلة التي طرحتها الوفود: فكان السؤال الأول عن السياسات مع التنبيه إلى أن سياسة الويبو للموارد البشرية تندرج في نطاق اختصاص لجنة التنسيق وليس لجنة البرنامج والميزانية. وأشير إلى الصلة الوثيقة بين عمل اللجنتين. وأقر الرئيس بأن لدى الأعضاء شواغل بشأن الاعتماد المخصص للمكافأة التنظيمية. وقال إنه لا يسعه الموافقة على ذلك بدون توضيح سياسة الموارد البشرية أكثر. إذ لا يمكن فصل الاثنين تماماً. وذكر الرئيس أن مجموعة إقليمية واحدة على الأقل قالت إن النهج المتبع مرتبط أيضاً بحجم الاعتماد. وأما السؤال الثاني فكان من نوع دستوري ويخص الاتساق بين اقتراح الأمانة ومختلف قرارات الأمم المتحدة ولجنة الخدمة المدنية الدولية. وشعر الرئيس بوجود خلاف محتمل على تلك المسألة يتطلب المزيد من العمل. وذكَّر بأن المستشار القانوني قدَّم توضيحاً مفيداً بشأن سيادة جمعيات الدول الأعضاء في الويبو والاتحادات التي تديرها الويبو وتفاعلها مع الهيئات الخارجية مثل الجمعية العامة للأمم المتحدة. وأوضح المستشار القانوني أيضاً أنه إذا رغبت الدول الأعضاء في إشراك اللجنة الاستشارية المستقلة للرقابة في تلك العملية، فسيتعين إعادة نظر في ولاية تلك اللجنة. وقد تحتاج تلك المعلومة التي قدَّمها المستشار القانوني المزيد من التوضيح. وقال الرئيس إن في اليوم السابق عندما كان المدير العام حاضراً، طُلب توضيح عدد أو حصة الموظفين الذين ستشملهم المكافآت التنظيمية. وأنه ينبغي تقديم تلك البيانات خلال الدورة التالية أو في مرحلة لاحقة من الدورة الجارية آنذاك. وذكَّر الرئيس بأن وفد واحد على الأقل قال إنها مسألة مهمة. وقبل عقد الدورة التالية، سيتعين على الأمانة ضمان النظر في كل البيانات اللازمة بإمعان. وقال الرئيس إنه قد يتعين عقد جلسة مع الأمانة مرجحاً أن تكون في الفترة الفاصلة بين دورتَي لجنة البرنامج والميزانية. وإذ لم يطلب أي وفد أخذ الكلمة. لخص الرئيس المناقشات الخاصة بالبرنامج. فأشار إلى وجود اتفاق على البرنامج 23 باستثناء مسألتين مهمتين للغاية: أولهما برنامج المكافآت والتقدير المرتبط بالأداء التنظيمي والذي يشمل تكاليف الموظفين الأخرى الواردة في الصفحة 145 من النسخة الإنكليزية من مشروع الاقتراح. وأضاف أن الأمانة ستتخذ التدابير اللازمة لعقد جلسة مع الدول الأعضاء المهتمة في الفترة الفاصلة بين الدورة الجارية آنذاك للجنة البرنامج والميزانية والدورة التالية للجنة بغية التقدم في ذلك الصدد وربما التوصل إلى اتفاق قبل دورة لجنة البرنامج والميزانية في شهر يوليو. وأما ثانيها فيتعلق بالصياغة الواردة في الصفحة 143 من النسخة الإنكليزية والمتعلقة بالتمثيل الجغرافي. وشجَّع الرئيس الوفود والمجموعات الإقليمية التي تحتاج إلى المزيد من الوقت إلى التشاور في هذا الأمر مضيفاً أنه قد يتسنى الرجوع إلى تلك المسألة في اليوم التالي للعمل على إيجاد حل لتلك المسألة. ثم فتح الرئيس باب المناقشة بشأن البرنامج 24 (خدمات الدعم العامة). وإذ لم يطلب أي وفد أخذ الكلمة أو الإدلاء بتعليقات، فتح الرئيس باب المناقشة بشأن البرنامج 25 (تكنولوجيا المعلومات والاتصالات). وإذ لم توجد أي تعليقات على البرنامج 25، فتح الرئيس باب المناقشة بشأن البرنامج 26 (الرقابة الداخلية).

395. وأعرب وفد الولايات المتحدة الأمريكية عن تقديره لعمل شعبة الرقابة الداخلية مشيراً إلى أن الموارد الإجمالية المستخدمة في البرنامج والميزانية 21/2020 قد انخفضت بنسبة 10.3 بالمئة مقارنةً بالثنائية 19/2018. وتساءل الوفد عن أسباب ذلك الانخفاض.

396. وشكرت الأمانة وفد الولايات المتحدة الأمريكية على سؤاله. وأوضحت أن انخفاض موارد الموظفين يُعزى أساساً إلى تسوية وظيفتين في إطار موارد الموظفين وبعض الوظائف الشاغرة التي يجري شغلها. وبوجه عام، يرجع الانخفاض إلى تسوية هاتين الوظيفتين.

397. وشكر وفد الولايات المتحدة الأمريكية الأمانة على التوضيح طالباً منها توضيح مسألة تثبيت الوظيفتين لأنه كان يعتقد أن تحويل وظيفتين إلى وظيفتين دائمتين يزيد من التكاليف.

398. فأجابت الأمانة بأنه تم تثبيت وظيفة مؤقتة في قسم التحقيق وإلغاء الوظيفة المؤقتة الأخرى لأغراض الميزانية 21/2020. إذ وجدت الأمانة أن تثبيت وظيفة واحدة يكفي لإدارة عبء العمل. وأشارت إلى أنه متى تبيَّنت الحاجة إلى موارد موظفين إضافية لأغراض التحقيقات، يجري تلزيم العمل خارجياً. ونظراً إلى عدم إمكانية التنبؤ بعبء العمل في التحقيقات، فإن الأمانة ستلجأ إلى التلزيم الخارجي متى زاد عبء العمل. ومن ثم، رأت الأمانة أن الميزانية ستكون كافية ويمكن لمكتب المراقب أن يزيد تلك الموارد عند الاقتضاء كما جرت العادة. وأكدت الأمانة أنه لم يُسجَّل انخفاض فعلي في تخصيص الموارد وأن عدد الوظائف ظل مستقراً بل إن بند موارد خلاف الموظفين قد سجلت زيادة. وفي نهاية المطاف، كان كل ذلك قرار الأمانة بشأن كيفية تخصيص مواردها لمختلف المجالات إذ تبيَّن عبء العمل أكثر خلال تنفيذ برنامج العمل. وذكَّرت الأمانة بأنها طلبت المزيد من الموارد في الماضي وخُصصت لها تلك الموارد المطلوبة خلال فترة الثنائية. وأشارت إلى أن الصفحة 155 من النسخة الإنكليزية قد توضح كيفية عمل الويبو. إذ ورد في عمود الميزانية المعتمدة 19/2018 تخصيص 700,000 فرنك سويسري لبند موارد خلاف الموظفين المتصل بالبرنامج 26، مع تقييد 987,000 فرنك سويسري في عمود الميزانية بعد التحويلات. ويعني ذلك وجود اعتماد إضافي قدره 287,000 فرنك سويسري خُصص للبرنامج 26 لتلبية الاحتياجات. وأوضحت الأمانة أن عملية التنفيذ وإعادة تخصيص الموارد عملية دينامية تُعرض على الدول الأعضاء بشفافية تامة حتى تكون على علم بكل ما حدث خلال الثنائية.

399. وشكر وفد الولايات المتحدة الأمريكية الأمانة وأعرب لها عن تقديره لما قدمته من توضيح.

400. ونظراً إلى عدم طلب أي وفد آخر أخذ الكلمة بشأن البرنامج 26، قرر الرئيس فتح باب المناقشة بشأن البرنامج 27 (خدمات المؤتمرات واللغات). وقبل استهلال المناقشات، أشاد الرئيس بالمترجمين الفوريين وشكرهم على صبرهم لأنه يتحدث أحياناً بسرعة.

401. وتحدث وفد غواتيمالا باسم مجموعة بلدان أمريكا اللاتينية والكاريبي قائلاً إنه لا يود أن تفوته الفرصة ليشيد بخدمات المؤتمرات ويهنئها ويشكرها على عملها المتميز ودعمها الفعال الذي مكَّن الدول الأعضاء من العمل بفعالية.

402. وأعرب وفد إيران (جمهورية – الإسلامية) عن امتنانه لعمل خدمات المؤتمرات واللغات مشيراً إلى مساهمتها الجليلة في تنظيم اجتماعات الويبو بنجاح. وسأل الوفد الأمانة عن أسباب الانخفاض المقترح البالغ 8.6 بالمئة في ميزانية البرنامج 27 والذي قد يحد من العمل الممتاز الذي أنجزه البرنامج خلال الثنائية السابقة.

403. وتحدث وفد إندونيسيا باسم مجموعة بلدان آسيا والمحيط الهادئ وشدد على تقدير مجموعته الدائم للعمل المتميز الذي تؤديه خدمات المؤتمرات واللغات في المنظمة. فلولا ذلك العمل، لما كانت مشاركة المجموعة في المنظمة فعالة بالقدر نفسه.

وكرر الوفد سؤال وفد إيران (جمهورية – الإسلامية) إذ يرغب أيضاً في أن تبيّن الأمانة أسباب هذا الانخفاض الكبير. وشدد الوفد على أنه يود أن يظل عمل خدمات المؤتمرات واللغات فعالاً بالقدر نفسه.

404. وشكر وفد الصين المنظمة على المستوى العالي لخدمات المؤتمرات واللغات قائلاً إن ذلك المستوى المتميز هو الذي مكنه من المشاركة في المناقشات المستفيضة للجنة خلال تلك الدورة. وأبدى أمله في أن تحافظ المنظمة على ذلك المستوى العالي من الخدمات في المستقبل.

405. وأشاد وفد كرواتيا بالعمل الممتاز لخدمات المؤتمرات واللغات. وأيد سؤال الوفود الأخرى عن انخفاض الميزانية.

406. وشكر وفد الاتحاد الروسي الأمانة على عملها المتميز في خدمات المؤتمرات واللغات في الويبو. رأى الوفد أنه من الضروري الحفاظ على أفضل التقاليد وأعلى الجودة الممكنة فيما يخص عمل إدارة الأمانة. وأشار إلى التقدم المحرز في تنفيذ أهداف سياسة اللغات. وسأل الوفد إذا كانت مبادئ التعددية اللغوية قد وُضعت مشيراً إلى أنه مستعد للتعاون في إعدادها.

407. وأيد وفد ليتوانيا بيان مجموعة بلدان أوروبا الوسطى والبلطيق، وأعرب بصفته الوطنية عن سعادته باغتنام تلك الفرصة لتوجيه الشكر إلى خدمات المؤتمرات والمترجمين الفوريين على عملهم المتميز. وتساءل الوفد عن تخفيض موارد الموظفين لذلك البرنامج، وتساءل عما إذا كان يُزمع زيادة استخدام الذكاء الاصطناعي وأسباب ذلك. وأعرب الوفد أيضاً عن سروره لرؤية أن استراتيجيات التنفيذ تشمل الحفاظ على فعالية الخدمات البريدية من حيث التكلفة. وأعرب الوفد عن رغبته في لفت الانتباه إلى أن الرسائل البريدية تصل في وقت متأخر جداً في جنيف وأحياناً بعد بدء الاجتماع. وأشار الوفد إلى أنه فهم أن هناك عبء عمل ضخم على الرسائل والوثائق التي يجب إرسالها، وتساءل عما إذا كانت الويبو تفكر في إمكانية الإرسال إلكترونياً، خاصة إذا كانت دعوة طارئة للاجتماع.

408. وردت الأمانة بملاحظات عامة وشكرت جميع الوفود على عبارات الشكر والتقدير. وفيما يتعلق بمسألة الانخفاض، ذكَّرت الأمانة الدول الأعضاء بالمناقشة بشأن البرنامج 21 التي عُقدت في الجلسة الصباحية حيث أعربت الدول الأعضاء عن تقديرها لإنشاء وحدة التشريفات وإدارة الأحداث. وأوضحت الأمانة أن تلك الوحدة الجديدة قد عُززت بنقل إحدى وحدات البرنامج 27 وهي وحدة خدمات البريد والنقل مما يفسر الانخفاض الكبير في بند تكاليف الموظفين من ذلك البرنامج. وأشارت الأمانة إلى أن ذلك التفسير موضح في الصفحة 157 من النسخة الإنكليزية. ثم انتقلت الأمانة إلى السؤال عن استخدام الذكاء الاصطناعي في الخدمات اللغوية. وفيما يخص السؤال عن الخدمات البريدية، قالت الأمانة إنها ستترك الرد لمدير شعبة المؤتمرات والخدمات العامة. وذكَّرت الأمانة الوفود بأن المدير العام قد تحدث كثيراً عن التعددية اللغوية في وقت سابق من الدورة. ورداً على ما ذكره وفد الاتحاد الروسي، أشارت الأمانة إلى أنها تولي أهمية كبيرة للتعددية اللغوية بدليل التنفيذ الناجح لسياسة اللغات التي ساوت بين لغات الأمم المتحدة الست. وأضافت أن الويبو قد أتاحت بحلول نهاية عام 2017 الوثائق باللغات الست لكل اجتماعاتها التي خصت الهيئات الرئيسية مثل الجمعيات ولجنة التنسيق وغيرهما فضلاً عن اللجان الدائمة والأفرقة العاملة. وأكدت الأمانة أن خدمات الترجمة التحريرية والشفهية إلى تلك اللغات الست قد وُفرت لكل تلك الاجتماعات. وذكَّرت فيما يخص ترجمة المنشورات والمحتويات الشبكية أن المنظمة بذلت الكثير من الجهود وإن وُجدت الحاجة إلى مواصلة تلك الجهود. ثم انتقلت الأمانة إلى سؤال وفد ليتوانيا قائلةً إن الويبو قد استفادت كثيراً من أحدث التكنولوجيات في مجال الترجمة ومنها الذكاء الاصطناعي. وذكَّرت بأن الويبو قد استحدثت أداة ترجمة آلية اسمها

"WIPO Translate" كانت موجَّهة في الأصل إلى ركن البراءات ولكن باتت مستخدمة في كل خدمات الترجمة. ولفتت الأمانة الانتباه إلى أنها قد استخدمت أداة الترجمة الآلية تلك في أعمال ترجمة المنظمة غير أن تلك الترجمة الآلية ما هي إلا أداة مساعدة للمترجمين لا تهدف إلى استبدالهم. إذ يمكن للترجمة الآلية أن تيسر عملية الترجمة ولكنها غير قادرة على أداء عمل المترجمين البشر فيما يخص وثائق اجتماعات الويبو على الأقل. وفضلاً عن ذلك، قد أُعد محرك الترجمة الآلية بالاستناد إلى ذاكرة الترجمة التي أعدها مترجمون بشر. وأردفت الأمانة قائلة إن النصوص المترجمة آلياً تحتاج إلى مترجمين بشر للتأكد من جودتها وتنقيحها قبل نشرها، وأن تلك الترجمات المنقحة تُدرج بعد ذلك في ذاكرة الترجمة لضمان الجودة العالية. واختتمت الأمانة تلك المسألة قائلةً إن الويبو قد استفادت كثيراً من أحدث الإنجازات في مجال تكنولوجيات الترجمة وأنها على يقين من أن التطورات المقبلة في مجال الذكاء الاصطناعي ستتيح للويبو التقدم أكثر في ذلك المجال. وأضافت أن الويبو تتعاون مع الأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي ومنظمات أخرى في هذا الصدد. وفيما يخص السؤال عن الخدمات البريدية، ذكرت الأمانة أن مدير شعبة المؤتمرات والخدمات العامة سيتولى الرد. وشكرت الأمانة الدول الأعضاء على تعليقاتها بشأن مؤتمرات الويبو وخدماتها العامة إذ يحفز ذلك التقدير الزملاء المعنيين كثيراً. وأحاطت الأمانة علماً بجدية بالسؤال الذي طرحه وفد ليتوانيا عن تأخر البريد قائلةً إنها ستتواصل مع الوفد مباشرة للاطلاع على أمثلة محددة. وذكرت أن وحدة خدمات البريد تعالج حالياً نحو مليون عنصر بريدي في السنة منها حصة ضئيلة نسبياً تخص المؤتمرات وتخص 91 بالمئة المراسلات المتعلقة بنظام معاهدة البراءات ونظام مدريد. ولا يزال السعي إلى زيادة استخدام وسائل البريد الإلكتروني عوضاً عن الورقي أولوية للمنظمة تؤثر تأثيراً مباشراً في الموارد المطلوبة. وفيما يخص المراسلات المتعلقة بالمؤتمرات تحديداً، أكدت الأمانة أنها باتت ترسل كل تلك المراسلات إلكترونياً إضافةً إلى النسخ الورقية. وأكدت الأمانة مجدداً أنها ستتابع حالات التأخر المذكورة مع الوفود للتأكد من عدم تكررها.

409. وأشاد وفد الولايات المتحدة الأمريكية بخدمات المؤتمرات واللغات لما أدته من عمل متميز. وطرح الوفد سؤالاً عن مقدمة المدير العام وتحديداً النقطة "6" منها الواردة في الصفحة 6 من النسخة الإنكليزية حيث قيل "إننا نعتزم مثلاً إطلاق منصة جديدة للمؤتمرات ستتيح نشر وثائق الاجتماعات وتسجيل جلساتها بطريقة فعالة أكثر ومتاحة لجمهور أوسع". وطلب الوفد من الأمانة تقديم لمحة عامة عن المقصود بذلك.

410. وشكر وفد إندونيسيا الأمانة على إجابتها عن السؤال الخاص بالانخفاض المسجل في اقتراح البرنامج والميزانية للثنائية 21/2020. وأعرب عن سروره لأن ذلك لم يستتبع، كما فهم، أي انخفاض في التكاليف وموارد الموظفين غير المتعلقة بخدمات البريد والنقل وأن خدمات المؤتمرات لن تشهد أي انخفاض في تكاليفها وموارد الموظفين المخصصة لها.

411. وأكدت الأمانة لوفد إندونيسيا فهمه الصحيح للوضع مشيرةً مع ذلك إلى أن الويبو تسعى دائماً إلى تحقيق أوجه الفعالية. ومن هذا المنطلق، قد يتعين إعادة توزيع وظائف أو قد تجد الوفود، على غرار البرنامج السابق، مزيجاً مختلفاً بين عقود الموظفين وغير الموظفين المستخدمة لإنجاز أعمال الويبو. وأكدت الأمانة أنها مسألة داخلية يمكنها أن تعالجها بنفسها. وأضافت الأمانة أن كل الوظائف الخاصة بخدمات البريد والنقل كانت تتعلق بالبرنامج 21. وشكرت الأمانة وفد الولايات المتحدة الأمريكية على سؤاله عن منصة إدارة المؤتمرات. وأشارت إلى استراتيجيات التنفيذ في إطار البرنامج 27 حيث ورد عدد من الإشارات بشأن تعزيز فعالية إدارة المؤتمرات في الويبو عن طريق منصة متكاملة لخدمات المؤتمرات. وذكرت الأمانة أن تلك المنصة تغطي مجموعة من الوظائف المتصلة بالمؤتمرات مثل أتمتة تدفقات العمل الداخلية التي تتطلب حالياً الكثير من العمل اليدوي. وستشمل نظام تسجيل شبكي محدَّث للمندوبين، وإدارة أفضل لبيانات الاتصال بالمندوبين مما سيزيد من

فعالية الخدمات البريدية، وواجهات خارجية متعلقة بالمؤتمرات تكون أيسر استخداماً. وأوضحت الأمانة أنه مشروع كبير ومتعدد العناصر لا يزال جارياً وسيستمر خلال الثنائية التالية. وقبل اختتام المناقشة بشأن البرنامج 27، أعربت الأمانة عن رغبتها في الإدلاء بتعليق موجز. فرجعت الأمانة إلى المناقشات التي عُقدت في اليوم السابق بشأن البرنامج 19 ومؤشراته المتعلقة بالتغطية اللغوية مؤكدةً أن تلك المؤشرات مترابطة ومشتركة مع عدد من البرامج. وذكرت أن المؤشرات قد تتأثر بحسب تقدم المناقشات الخاصة بالجانب المالي. وأكدت ما لخصه الرئيس في اليوم السابق بشأن النقاط التي أثارتها عدة وفود عن التغطية اللغوية، وهو أن مناقشة غير رسمية جارية مع الوفود المهتمة. وأضافت أنه يبدو أن البرنامج 19 متصل بالبرنامج 27. فاقترحت تأجيل مناقشة ميزانية ذلك البرنامج إلى حين حل مسألة البرنامج 19.

412. وسأل الرئيس الوفود إذا كانت لديها أسئلة إضافية. واقترح الإحاطة علماً بوجود صلة بين البرنامجين 19 و27 وأنه يمكن مواصلة مناقشة البرنامج 27 عقب مناقشات البرنامج 19.

413. ثم أعاد الرئيس فتح باب المناقشة بشأن البرنامج 28 "تأمين المعلومات والسلامة والأمن" مشيراً إلى وجود عدد من المسائل الواجب معالجتها ولا سيما مسألة خدمة الويبو الرقمية لأختام التوقيت. وفتح الرئيس باب طرح الأسئلة الجديدة. وأشار إلى أنه يدرك أن ذلك البرنامج من أكثر البرامج تعقيداً مقترحاً تقديم عرض مدته عشر دقائق قبل استراحة الغداء واستئناف المناقشة في اليوم التالي حتى يتسنى للجنة استيعاب المعلومات الخاصة بالخدمة الرقمية لأختام التوقيت وتمكين الوفود من طرح أسئلتها والإدلاء بتعليقاتها في اليوم التالي.

414. وأشارت الأمانة إلى التعليقات الافتتاحية للمدير العام حيث أعلن اقتراح إطلاق خدمة الويبو الرقمية لأختام التوقيت كإحدى خدمات الويبو الجديدة في الثنائية التالية. وقال إن تلك الخدمة تواكب التحول الرقمي لخدمات الويبو وعملياتها وتستجيب للطلب المتزايد على الأنشطة الابتكارية والإبداعية في كل أنحاء العالم. ومن ثم، سعت الأمانة مؤقتاً إلى تحديد طلب السوق فيما يخص الخدمات الرقمية لأختام التوقيت التي تتطلب مستوى رفيعاً من الخبرات وتنطوي على متطلبات تقنية كبيرة لإعداد النظام المعلوماتي اللازم. وقالت الأمانة إنها بحثت عن أنسب برنامج لذلك الغرض واتفقت على أنه البرنامج 28 المسؤول عن الأمن وتأمين المعلومات.

415. وقالت الأمانة إنها ستبدأ عرضها الموجز بمعلومات أساسية عن المقصود بأختام التوقيت الرقمية. وستناقش الأمانة أيضاً لماذا تعدّ الويبو أفضل مكان لتوفير تلك الخدمة وستتحدث عن بعض حالات الاستخدام المحتملة والتكنولوجيات المستخدمة لدعم الخدمة. أخيراً، ستتناول مسألة الموارد المطلوبة والجداول الزمنية للمبادرة. وأكدت الأمانة ما أشار إليه المدير العام في ملاحظاته الافتتاحية وهو أن الويبو تستجيب باستمرار للتغيرات السريعة في الاقتصاد الرقمي. إذ أضفت تكنولوجيا المعلومات والاتصالات طابعاً عالمياً على خدمات الويبو وحولت العمليات الداخلية للويبو. وتحتاج الويبو إلى الحفاظ على قدرتها التنافسية وجاذبيتها وأمن عملياتها وهذا هو السبب في أن أنظمة وأدوات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات كانت جزءاً لا يتجزأ من أجندة التنمية وأنشطة تكوين الكفاءات من أجل تعزيز تبادل المعرفة والتكنولوجيا مع الدول الأعضاء. وتابعت الأمانة قائلةً إن أحد الجوانب المهمة للتحول الرقمي هو الإدارة الفعالة للبيانات في الاقتصاد الرقمي. وعندما يُطبَّق ذلك على مجال الملكية الفكرية، فإنه يعني تزويد الجهات الفاعلة في مجال الابتكار بالأدوات والآليات السليمة لإدارة البيانات الرقمية الخاصة بها فيما يتعلق بالابتكار. ومن ثم، كانت أختام التوقيت الرقمية من الخدمات الكثيرة الممكنة التي يمكن للويبو تقديمها لدعم الابتكار والأنشطة الإبداعية. ولاحظت الأمانة أن أختام التوقيت الرقمية تبدو مسألة تقنية للغاية، فأرادت الأمانة توضيحها وتبسيطها للجنة. فأوضحت الأمانة أن أختام التوقيت الرقمية هي شهادات موقعة إلكترونياً تثبت وجود ملف رقمي

في وقت معين. ولعلها أشبه بالموثق الرقمي. وشبهت الأمانة الخدمة بالموثقين التقليديين عندما يتوجه إليهم الأشخاص لتوثيق مستند قانوني. ويكون نتيجة ذلك مستند مختوم وموقع ومذيل بتاريخ. ومن ثم، فإن أختام التوقيت الرقمية هي النسخة الرقمية من الموثق التقليدي. وأشارت الأمانة على أنه يمكن لهؤلاء الموثقين أن يرتكبوا أخطاء أو يمكن تزوير التوقيعات أو التلاعب بالمستندات بعد التوثيق. ولكن لا يمكن أن يحدث ذلك في إطار خدمة أختام التوقيت الرقمية. فحتى للويبو، الكيان الذي يولد أختام التوقيت، لا يمكنها تغيير أختام التوقيت في إطار هذه العملية الرقمية، ولا يمكن أن تولد أختام توقيت مزورة نظراً إلى الضوابط التكنولوجية الأمنية المستخدمة. ولذلك، فإن أختام التوقيت الموثوق بها تعني أن الويبو ستكون قادرة، مع درجة عالية من الثقة، من إعلان أن تاريخ وتوقيت ختم التوقيت دقيقان ولا يمكن العبث بهما. وستكون السلطة التي توفر خدمة أختام التوقيت أو التي ستولد تلك الأختام هي هيئة أختام التوقيت. ونظراً إلى التقنيات والعمليات المحكمة والآمنة المستخدمة، ستوفر تلك الهيئة دليلاً قوياً ثابتاً على وجود وسلامة المصنف الأصلي للمبتكر أو المبدع عند تطبيق الخدمة على مجال الملكية الفكرية. ويكون نتاج التوثيق في تلك الحالة هو الشهادة الرقمية أو الرمز الرقمي الذي سيُقدَّم إلى مستخدمي الخدمة. ولذلك، كان اقتراح الويبو هو أن تصبح هيئة إصدار أختام توقيت ومزود لخدمات رقمية شبكية لأختام التوقيت لفائدة المبتكرين والجهات الفعالة الأخرى من أجل النهوض بالابتكار والإبداع. وستقدم الويبو الخدمة مقابل رسم رمزي، واستناداً إلى الحسابات والافتراضات الأولية، يُتوقع أن الويبو ستكون قادرة على استرداد استثماراتها الأولية في غضون فترة زمنية معقولة. وستصدر الويبو، بصفتها هيئة أختام التوقيت، شهادة وجود أو حيازة الملف الرقمي. ولن تتلقى الويبو أو تخزن في أي وقت من الأوقات الملف الأصلي ولن تكون لديها أي معلومات عن محتوى الملف الأصلي. ولعل من الأسئلة البديهية التي يمكن طرحها في هذا الصدد: "إذا كانت الويبو تصدق على وجود ملف ما في وقت معيَّن، فكيف يمكنها القيام بذلك دون تلقي الملف الأصلي المعني". والرد هو أنها ستفعل ذلك باستخدام دالة التجزئة (hashing). إذ ستخضع الويبو الملف الأصلي لخوارزمية تشفير تفضي إلى سلسلة من البِتات أو المحارف دون دلالة ولكنها تميز الملف الأصلي عن سائر الملفات. وتكون تلك السلسلة نهائية وغير استدلالية فلا يمكن للويبو أن تستعيد منها المحتوى الأصلي للملف. فبعبارة أخرى، لن تحتفظ الويبو بسجل للمصنفات الأصلية وإنما ستحتفظ بسجل لتسلسلات التجزئة للمصنفات الأصلية. وفضلاً عن ذلك، لن تؤكد ولا تنسق ملكية المصنف الأصلي ولن تمنح أي حق من حقوق الملكية الفكرية. وإنما ستثبت وجود أو حيازة ملف رقمي أو مصنف أصلي لدى مستخدم معين في وقت محدد. ومن ثم، لا يمكن استغلال خدمة الويبو الرقمية لأختام التوقيت في أعمال الاحتيال. ومن الأسئلة المشروعة الواجب طرحها هو السبب الذي يجعل الويبو أنسب مكان لتقديم هذه الخدمة. إذ إن الويبو ملتزمة بولايتها النهوض بالابتكار والإبداع لفائدة الجميع، يمكنها مساعدة المبتكرين والمبدعين حول العالم في مواكبة التحول الرقمي عن طريق تزويدهم بأدوات وتقنيات لإدارة بياناتهم الخاصة بالابتكار. وستكمل تلك الخدمة خدمات الويبو العالمية القائمة في مجال الملكية الفكرية دون التنافس معها لأن الخدمات القائمة تنظمها معاهدات تكفل الحماية، في حين أن خدمة أختام التوقيت الرقمية ستتيح للجهات الفاعلة في مجال الابتكار إثبات حيازة أو وجود مصنف أصلي في وقت زمني محدد. فيمكن للمستخدم أن يقدِّم تلك الشهادة التي وفرتها الويبو له إلى محكمة أو هيئة قضائية أو عملية تسوية منازعات لإثبات ملكية الملف ولكن لن تشارك الويبو في أي من تلك العمليات. وتدرك الويبو وجود عدد من خدمات أختام التوقيت في السوق تستجيب لاحتياجات الدول المتقدمة بالأساس. فيمكن للويبو أن تقدم خدمة أشمل للمستخدمين المحتملين من البلدان التي تفتقر لخدمات أختام توقيت رقمية. إذ تتمتع الويبو بخبرة واسعة ومكانة فريدة وقدرات موثوق بها لتوفير خدمات عالمية في مجال الملكية الفكرية تكون محكمة وآمنة وذات عالمية. وتؤمن الويبو أن بإمكانها الاستفادة من تلك الإمكانات لمساعدة المبتكرين والمبدعين في إدارة مصنفاتهم الرقمية باستخدام خدمة أختام التوقيت. وقد أجرت الويبو أيضاً أبحاثاً أولية عن السوق، وعينت شركة استشارية خارجية مستقلة لإجراء دراسة استقصائية لسوق أختام التوقيت الرقمية في القطاعين

العام والخاص. وخلصت الدراسة إلى أن توفر خدمة أختام توقيت حكومية رسمية عامة محدود وأن تلك الخدمات غير متاحة في غالبية البلدان. وخلصت الدراسة أيضاً إلى أن عدم وجود هيئة معترف بها دولياً لإصدار أختام التوقيت نقص كبير وأوصت بأن خدمة لأختام التوقيت ترعاها الويبو ستكون ذات قيمة وتسد تلك الفجوة. وقيَّمت عدداً من النماذج التجارية وأوصت في نهاية المطاف بأن تدير الويبو خدمة أختام توقيت خاصة بها. وقد قيِّمت وثبتت الجدوى الفنية لتشغيل الخدمة ما دامت البنية التحتية لأختام التوقيت في الويبو والتكنولوجيات الأساسية ستمتثل للمعايير المقبولة دولياً واللازمة لتشغيل هيئة إصدار أختام توقيت. ويوجد عدد من السيناريوهات المحتملة لاستخدام خدمة أختام التوقيت. وذكرت الأمانة بعضها. فيمكن لمالكي الأسرار التجارية توثيق أسرارهم التجارية وغيرها من الملفات غير المكشوف عنها ورموز المصدر والبيانات البحثية والملاحظات العلمية بسهولة. ويمكن لمستخدمي خدمات الويبو العالمية للملكية الفكرية، أي نظام معاهدة البراءات ونظام مدريد ونظام لاهاي، أن يستخدموا الخدمة لإدارة الأعمال التحضيرية قبل إيداع طلب الحصول على أحد حقوق الملكية الفكرية. فيمكن للخدمة أن تكون خطوة وسيطة في مسار الجهة الابتكارية الفاعلة إلى التماس الحماية بموجب حقوق الملكية الفكرية عن طريق إيداع الطلب النهائي للحصول على ذلك الحق. ويمكن لجهات أخرى أن تستخدم خدمة أختام التوقيت لإدارة الوثائق القانونية المرتبطة بالملكية الفكرية مثل التراخيص واتفاقات عدم الكشف. ولقد وُثقت طريقة أو عملية إنشاء ختم توقيت بشكل كبير في المعايير والقوانين الدولية. ومن ثم، فإن عملية إنشاء ختم توقيت ليست جديدة ولن تخترعها الويبو. وقد عُرف ختم التوقيت الرقمي كجزء من تكنولوجيا التوقيعات الإلكترونية أو البنية تحتية للمفاتيح العامة (PKI) التي ظهرت منذ ما يزيد على عقدين من الزمن. وستستخدم الويبو ببساطة هذا المعيار المقبول مع إضافة تدقيق خارجي مستقل وأجهزة معتمدة لإنشاء خدمة أمنية شبكية يمكن الوثوق بها بدرجة كبيرة لضمان سرية وسلامة وصحة الشهادات التي تصدرها الويبو. وحتى تعمل الويبو كهيئة لإصدار أختام التوقيت، ستعين عليها استيفاء معايير دولية مثل RFC3161 وخضعوها لتدقيق مستقل يجريه طرف خارجي لضمان الامتثال قبل إطلاق الخدمة. ودون الخوض في الكثير من تفاصيل آليات الخدمة، أرادت الأمانة تعريف اللجنة على طريقة عمل الخدمة عامةً. فقالت إن الخدمة تتكون من ثلاث مكونات رئيسية تتمحور حول تجربة المستخدم. فيمكن تخيل مستخدم يريد الحصول على ختم توقيت رقمي فيدخل على موقع الويبو الإلكتروني ويسجل نفسه ثم يدخل إلى الخدمة. ولن يحتاج مستخدمو الخدمات العالمية للملكية الفكرية القائمة – أي أنظمة معاهدة البراءات ومدريد ولاهاي - إلى التسجيل مجدداً. وبعد تسجيل الدخول، يختار المستخدم ملف أو أكثر يريد ختم توقيته. ثم يسدد رسماً رمزياً للمنظمة للحصول على ذلك الختم. وفي 80 أو 90 بالمئة من الحالات، ينتهي استخدام ذلك المستخدم لخدمة أختام التوقيت. وفي 10 إلى 15 بالمئة من الحالات، يمكن للمستخدم الرجوع إلى خدمة الويبو للتحقق من ختم التوقيت وإثبات وجود ملف ما في وقت محدد. وقد يكون ذلك في إطار عملية لتسوية منازعة أو إجراء قضائي. وقد ينقضي بين الخطوتين الثانية والثالثة عامان أو ثلاثة أو أربعة أو حتى خمسة أعوام بعد توليد الختم. وستقدَّم خدمة التحقق لمستخدمي الخدمة دون مقابل في حين سيكون توليد ختم التوقيت مقابل رسم رمزي. وقدِّر الاستثمار الأولي في المشروع التجريبي لخدمة أختام التوقيت الرقمية للويبو خلال الثنائية التالية بنحو 1.3 مليون فرنك سويسري بما يشمل تكاليف الموظفين وخلاف الموظفين. وكانت الأمانة تهدف إلى إنشاء البنية التحتية الإجرائية والفنية في عام 2020 من أجل الإطلاق الأولي للخدمة. واستناداً إلى حسابات الاستثمارات الأولية، نظرت الأمانة في عدة سيناريوهات – سيناريو احترازي ومتوسط ومخاطر – ورأت أنها ستتمكن من استرداد استثماراتها في غضون سنتين إلى خمس سنوات من إطلاق الخدمة. وفي الختام، ذكرت الأمانة أنه يمكن الاطلاع على معلومات إضافية في وثيقة الأسئلة والأجوبة الواردة على الموقع الإلكتروني المخصص للجنة البرنامج والميزانية.

416. وأبدى الرئيس أمله في أن يساهم عرض الأمانة في إثراء المناقشات التي ستُجرى في اليوم التالي وأنه سيتيح للوفود التي تود طرح أسئلة عن التفاصيل الفنية الفرصة للتشاور مع خبرائهم الفنيين حتى ذلك الوقت. ثم دعا الرئيس الوفود التي تود طرح أسئلة عن التفاصيل الفنية إلى التواصل غير الرسمي مع الأمانة بعد الجلسة إذا كانت توجد توضيحات فنية حقيقية تتطلب المزيد من المناقشة خلال فترة ما بعد الظهر. وأشار إلى أن شرائح العرض ستُوزع بعد اختتام الجلسة من أجل إرسالها إلى الخبراء الفنيين في العاصمة عند الاقتضاء. وذكَّر الرئيس بأن المسائل العالقة تضمنت مسألة الصياغة الخاصة بالتوازن الجغرافي في إطار البرنامج 23 والواردة في الصفحة 143 من النسخة الإنكليزية. وذكَّر بأن مناقشات قد عُقدت بشأن مؤشر اللغات وأن وفداً كان مهتماً بخاصة بمؤشرات جديدة بشأن اللغات في إطار البرنامج 19. وفضلاً عن ذلك، أجريت مناقشة بشأن عمل الأيكان في إطار البرنامج 7 والصلة بين عمل الويبو وعمل الأيكان وما إذا كان ينبغي تغيير عبارة "العلامات التجارية" إلى "الملكية الفكرية". وذكَّر الوفد باهتمام وفدين على الأقل بذلك. وذكر الرئيس أن وفد إيطاليا قد أثار مسألة تتعلق بمؤشرات لشبونة في إطار البرنامجين 9 و20. وذكَّر الرئيس بأنه يمكن مناقشة تلك المسائل خلال الجلسة العامة كما جرت العادة وأنه سيرجع إليها في اليوم التالي، ولكنه ناشد الوفود – ولا سيما الوفود التي تود إدخال تغييرات – إلى اغتنام فترة ما بعد الظهر للعمل مع الأمانة على التوصل إلى اقتراحات واضحة للغاية ثم إجراء مشاورات غير رسمية مع الوفود المهتمة. وقال الوفد إنه سيعيد فتح المناقشة بشأن البرنامج 28 في اليوم التالي ثم سينتقل إلى المرفق الثالث – تخصيص الإيرادات والنفقات بحسب كل اتحاد قبل استعراض كل المسائل العالقة لمعرفة مدى التقدم الذي يمكن إحرازه خلال الأسبوع لحلها. وأردف قائلاً إن الهدف من هذه الدورة الأولى للجنة البرنامج والميزانية هي استعراض اقتراح الميزانية وتسجيل الاتفاق على ما يمكن من المسائل. ثم سيعرض الرئيس مشروع قرار يلخص فيه العمل المنجز خلال الأسبوع ويشير فيه إلى النقاط المتفق عليها والمسائل العالقة الواجب حلها قبل دورة يوليو.

417. وأعاد الرئيس فتح البند 6 من جدول الأعمال عن مشروع اقتراح البرنامج والميزانية للثنائية 21/2020. وقبل الانتقال إلى استعراض البرنامج 28 في إطار الهدف الاستراتيجي التاسع، ذكَّر الوفد بأنه آخر برنامج يخضع للمناقشة. واغتنم الفرصة لتلخيص التغييرات التي اتفق عليها في اليوم السابق في إطار الهدف الاستراتيجي التاسع. فالتفت إلى البرنامج 21 مذكِّراً بالتغيير المتفق عليه في الصفحة 130 من النسخة الإنكليزية بشأن الموارد المخصصة للخدمات المشتركة مع الأمم المتحدة والتي كان من المفترض أن تكون 80,000 فرنك سويسري تماشياً مع الميزانية المعتمدة للثنائية 19/2018. وقال إنه لا توجد تغييرات في البرامج 22 و24 و25 و26. وفيما يخص البرنامج 27، لا توجد تغييرات ولكن أشارت الأمانة إلى أن الاستنتاجات الخاصة بمؤشرات الأداء في إطار البرنامج 19 "الاتصالات") (إحدى المسائل العالقة) قد تؤثر في ميزانية البرنامج 27. وذكَّر الرئيس بأن البرنامج 19 يتعلق بالاتصالات وأن أكثر من وفد طلب تغيير مؤشر الأداء الخاص بعدد المنشورات باللغات الست الرسمية. وأوضح أنه في حال تغيير المؤشرات، قد تحتاج الوفود إلى الرجوع إلى ميزانية البرنامج 27 "خدمات المؤتمرات واللغات"، كما نصحت الأمانة، من أجل تيسير ذلك. ثم أردف الرئيس قائلاً إنه توجد خمس بنود عالقة في الاستعراض العام للبرامج بحسب الهدف الاستراتيجي، وأعرب عن رغبته في تلخيصها مضيفاً أنه سيفتح باب التعليق بعد ذلك لمعرفة المستجدات التي وصلت إليها الوفود المهتمة بتلك البنود. فكانت المسألة العالقة الأولى تتعلق باستراتيجيات تنفيذ البرنامج 7 وتحديداً استراتيجية التنفيذ المتعلقة بعمل الأيكان. وأما المسألة الثانية، فكانت تتعلق بمؤشر الأداء الخاص بتوسيع التغطية الجغرافية لنظام لشبونة في البرنامجين 9 و20. وأما المسألة الثالثة فكانت تخص مؤشر الأداء المتعلق بترجمة منشورات الويبو إلى اللغات الرسمية كلها في إطار البرنامج 19. وأما المسألة الرابعة فكانت تخص البرنامج 23 وتحديداً استراتيجيات التنفيذ والتفسير الخاص بالموارد المخصصة للتنوع الجغرافي. وأما المسألة الخامسة فكانت تخص البرنامج

23 أيضاً وتحديداً برنامج المكافآت والتقدير التنظيمي المدرج في بند تكاليف الموظفين الأخرى. وقال الرئيس إن ذلك ملخص المسائل الخمس العالقة مشيراً إلى أن الجلسة ستنظر بعدها في آخر برنامج والمرفقات. ثم افتتح الرئيس باب التعليق للوفود بشأن النقاط الخمس العالقة.

418. وذكَّر وفد البرازيل بأنه اقتُرح تعديل طفيف في البرنامج 7 بشأن مركو الويبو للتحكيم والوساطة وذكر أنه عقد مناقشات مثمرة وغير رسمية مع وفود أخرى مهتمة. وأشار إلى أن جوانب آلية الحماية في أنظمة أسماء الحقول كانت تخضع للمناقشة في إطار لجنة العلامات. وأضاف أنها مسألة قديمة العهد في الويبو بدأت وأشار وفد البرازيل إلى أنه كان هناك تعديل صغير مقترح في البرنامج 7 يتعلق بمركز الويبو للتحكيم في الوساطة وأشار إلى أن الوفد أجرى بعض المناقشات المثمرة وغير الرسمية مع الوفود المهتمة الأخرى. ولاحظت الوفود أن جوانب آلية الحماية في أنظمة أسماء الحقول تخضع للمناقشة في لجنة العلامات. وأضاف أن لذلك الموضوع تاريخ طويل في الويبو بدأ مع أول عملية للويبو بشأن أسماء الحقول على الإنترنت التي أسفرت عن للسياسة الموحدة لتسوية النزاعات المتعلقة بأسماء الحقول. ثم استهلت الويبو عملية ثانية بشأن أسماء الحقول على الإنترنت كانت تتعلق بمجموعة من المعرفات، بخلاف العلامات التجارية، والتي تقف على سوء النية واستخدام البيانات المضللة في التسجيلات. وقال الوفد إنها تظل مسألة مهمة للغاية يجب أن تناقشها المنظمة. وأوضح أنها تخضع للمناقشة في إطار لجنة العلامات ولكن فيما يخص أنشطة مركز الويبو للتحكيم والوساطة، قال الوفد إنه يمكنه أن يكون مرناً وأن ينضم إلى توافق الآراء بشأن اللغة الأصلية المقترحة في الصفحة 60 من النسخة الإنكليزية.

419. وأراد وفد إيطاليا توضيح سبب اقتراحه المتعلق بالبرنامجين 9 و20. فقال إن البعد الجغرافي مهم لأن أحد الأهداف هو زيادة مشاركة البلدان النامية والبلدان الأقل نمواً في نظام لشبونة. وحرصاً على الشفافية وتحسين فهم الآثار المترتبة على الأنشطة المضطلع بها في إطار البرنامجين 9 و20 دون تغيير الاعتمادات المقترحة في بندَي موارد الموظفين وخلاف الموظفين، رأى الوفد أن وضع مؤشر أداء يذكر صراحةً عدد البلدان في تلك المناطق التي تنضم إلى النظام مطلوب. إذ سيساعد ذلك أعضاء النظام على إدراك ما هو مدرج في البرنامج 32 نظراً إلى وجود مؤشر بشأن البعد الجغرافي. ومع ذلك، لا يظهر هذا المؤشر إلا العدد الإجمالي. ومن ثم، فإن طلب الوفد هو تسليط الضوء على المناطق الجغرافية المحددة التي يركز البرنامج عمله عليها. ومع ذلك، فإن الوفد مستعد للتحلي بالمرونة في هذا الصدد. وشدد الوفد على عدم وجود أي آثار على الجوانب المالية ولا البشرية وإنما يهدف اقتراحه إلى تحقيق الاتساق والشفافية على غرار نظامَي مدريد ولاهاي حيث يوجد مؤشر واضح وبسيط لفهم التغيرات الجغرافية مع مرور الوقت، وقد وجد الوفد ذلك المؤشر مفيداً للغاية.

420. وشكر الرئيس الوفد على مداخلته وبيانه وتوضيحاته ومرونته ثم سأل الوفود الأخرى إذا كانت مستعدة للتحلي بالمرونة نفسها وعدم تغيير مؤشرات الأداء المقترحة في إطار البرنامجين 9 و20 في تلك المرحلة ثم شكر مجدداً وفد إيطاليا على تواصله البناء مع الوفود الأخرى المهتمة في الليلة السابقة.

421. وتحدث وفد كرواتيا باسم مجموعة دول أوروبا الوسطى ودول البلطيق بشأن البرنامج 23 قائلاً إنه يعتبر مسألة التوزيع الجغرافي للموظفين مسألة بالغة الأهمية. وأرعب عن تقديره لجهود الأمانة الرامية إلى تحسين التوزيع الجغرافي وفقاً للمبادئ المتفق عليها، وكذلك لجهودها المبذولة فيما يتعلق بمبادرة جمة التنسيق في المناطق والبلدان الممثلة دون النصاب.

422. وشكر وفد كندا وفد البرازيل على رغبته في العمل مع كندا فيما يتعلق بصياغة استراتيجية التنفيذ في إطار البرنامج 7. وقال إنه يدرك أن مناقشات مثمرة جارية في اللجنة بشأن هذه المسألة، ولذلك أيد الإبقاء على استراتيجية التنفيذ بصيغتها الأصلية في إطار البرنامج 7.

423. وشكر وفد سويسرا وفدي البرازيل وكندا على المناقشات المتعلقة بالبرنامج 7 الذي يهمه أيضا، وأعرب عن تطلعه إلى متابعة المناقشات بشأنه في لجنة العلامات. وفيما يتعلق بالبرنامجين 9 و20، أيد الوفد الاقتراح الذي تقدم به وفد إيطاليا لإضافة مؤشر عن عدد الدول الأعضاء المنضمة إلى وثيقة جنيف لاتفاق لشبونة. فإضافة مثل هذا المؤشر أمر منطقي لأنه سيجعل أداء الأمانة قابلا للقياس. وأضاف أن أحد المسائل التي أعربت الوفود عن شواغل بشأنها كانت عن الدخل الذي ستتمكن النظم من تحقيقه.

424. وشكر وفد الولايات المتحدة الأمريكية وفد البرازيل على مرونته بشأن البرنامج 7. ورأى الوفد أنه ينبغي تناول هذه المسألة في لجنة أخرى في الويبو. وانتقل الوفد إلى البرنامجين 9 و20، وأعرب عن تقديره للمرونة التي أبداها وفد إيطاليا. وفيما يتعلق بالتعليقات التي أدلى بها وفد سويسرا، قال الوفد إنه إذا كان الهدف هو قياس ما تبذله الأمانة بهدف توسيع نطاق عضوية اتفاق لشبونة، فإن ذلك يختلف عما طلبه وفد إيطاليا من حيث الشفافية. ومسألة الشفافية يغطيها أصلا البرنامج 32. ولذلك، إن أرادت الوفود متابعة ما تفعله الأمانة لتوسيع نطاق العضوية، فهو أمر جرت تغطيته ولا حاجة إلى ازدواجية في العمل. وأشار الوفد إلى أنه مهتم بإنعام النظر في هذه المسألة لمعرفة نوع الآثار التي ستترتب على البرنامجين 9 و20 من الناحية المالية وغيرها.

425. وأيّد وفد إيران (جمهورية-الإسلامية) الآراء التي أعرب عنها وفدا سويسرا وإيطاليا، فيما يتعلق بالبرنامجين 9 و20 ، بشأن أهمية إدراج مؤشر مماثل في البرنامج 9 لأغراض الشفافية والمساواة في المعاملة بين جميع الاتحادات. ولن يؤدي المؤشر إلى أي تغييرات في الميزانية، إلا أنه مؤشر هام جدا ومن الأفضل إدراجه في البرنامج 9. وأشار الوفد إلى أنه مرن إذا رأت الأمانة أنه من الأفضل إبقاء المقترح كما هو في الوقت الراهن. ولكن إن حصل توافق في الآراء لإدراجه في البرنامج 9، فإن الوفد سيدعمه.

426. وشكر الرئيس وفد إيران (جمهورية-الإسلامية) على مرونته. وأشار الرئيس إلى عدم وجود توافق في الآراء بشأن هذه المسألة إلى تلك اللحظة، وأن وفدين أبديا مرونة بشأنها.

427. وشكر وفد الاتحاد الروسي الأمانة على مواصلة العمل بشأن مسألة زيادة عدد المنشورات الرسمية للويبو بجميع اللغات الرسمية، التي طرحها عدد من الوفود. وأفاد بأن الوفود المهتمة تلقت من الأمانة معلومات إحصائية عن الوضع الحالي لترجمة منشورات الويبو الرسمية. وطلب الوفد وقتا إضافيا لتحليل البيانات المقدمة.

428. وأعرب وفد أوغندا عن تقديره للجهود التي تبذلها شعبة إدارة الموارد البشرية لتحقيق التوازن الجغرافي والتوازن بين الجنسين على النحو الأمثل في المنظمة. ورأى الوفد أن تحسنا كبيرا حدث خلال السنوات العشر الماضية، ولكن ما زال ينبغي القيام بالكثير. ورحب الوفد بالطموح الإيجابي للمنظمة الوارد في النقطة السادسة من استراتيجية التنفيذ للبرنامج 23، الصفحة 140 من النسخة الإنكليزية. وإضافة إلى الجهود الجارية، بما في ذلك إذكاء الوعي من خلال مراكز التنسيق في الدول الأعضاء غير الممثلة، لا يزال التوازن بين الجنسين والتمثيل الجغرافي يمثلان تحديات منهجية وينبغي إيلاؤهما نفس الأهمية، وبالتالي ينبغي تطبيق التدابير التصحيحية الرامية إلى تحسين التوازن في التمثيل الجغرافي والتوازن بين الجنسين، تطبيقا

متساويا على المسألتين. وفي هذا الصدد، أيد الوفد الاقتراح الذي تقدم به وفدا إندونيسيا والبرازيل ودول أعضاء أخرى لتعديل شروحات الموارد للبرنامج 23 بإدراج إشارة إلى التوزيع الجغرافي في الصفحة 143 من النسخة الإنكليزية.

429. وتحدث وفد كندا باسم المجموعة باء وأشار إلى إحراز تقدم بشأن بعض القضايا العالقة. وفيما يتعلق بمؤشر البرنامج 19 بشأن ترجمة الوثائق، قال إن المجموعة باء تحتاج إلى وقت للتشاور. وفيما يتعلق بالتنوع الجغرافي، قال الوفد إنه بحاجة إلى أن ينهي النقاش مع أحد زملائه من المنسقين الإقليميين. وبعد ذلك سينقل نتائج تلك المناقشة. وأضاف أن مسألة المكافآت لا تزال معلقة ويتعين النظر فيها في يوليو.

430. وشكر الرئيس الوفود على مشاركتها البناءة، بما في ذلك العمل على إيجاد حل للصياغة الواردة في البرنامج 23 في الصفحة 143 المتعلقة بالتوزيع الجغرافي، وأشار إلى الدعم الذي قدمه وفد أوغندا في هذا الصدد. وفيما يتعلق بالترجمة إلى اللغات الرسمية، أشار الرئيس إلى الحاجة إلى مزيد من الوقت وأعاد التأكيد على الترابط بين البرنامجين 19 و27. وهذه من النقاط العامة التي ينبغي تطبيقها على نطاق الميزانية. وإذا تغير مؤشر الأداء بصورة هامشية بمبلغ أدنى، فإن الأمانة قد تكون قادرة على القيام بذلك في حدود الميزانية الحالية. وفي حالة تغيير مؤشر الأداء بشكل كبير، فقد تكون هناك حاجة إلى ميزانية إضافية لتحقيق هدف مؤشر الأداء. وأشار الرئيس أيضا إلى أن المسألة مرتبطة بسياسة اللغات بشكل أعم وإمكانية تحديث سياسة اللغات القائمة.

431. وشكر وفد الصين الأمانة على عملها المتعلق بتوسيع تغطية اللغات الرسمية للأمم المتحدة في المنظمة، لا سيما فيما يتعلق بترجمة المنشورات. وفيما يتعلق بالمؤشر، أعرب الوفد عن رغبته في مواصلة النقاش مع الوفود المهتمة.

432. وقال الرئيس إن هناك حاليا أربع مسائل عالقة متبقية. وفيما يتعلق بمؤشرات لشبونة في البرنامجين 9 و20، والصياغة المتعلقة بالتنوع الجغرافي في البرنامج 23، صدرت بعض المداخلات الإيجابية للغاية وأبديت المرونة لإيجاد الحلول. وحثّ الرئيس الوفود المهتمة بتلك الموضوعات على مواصلة المشاورات، بما في ذلك مع الرئيس. وصرّح الرئيس بأن النقطتين المتبقيتين يحتمل أن تكونا أكثر تعقيدا، فيما يتعلق بترجمة منشورات الويبو إلى اللغات الرسمية وبرنامج المكافآت والتقدير. وذكر أحد الوفود أن هناك حاجة إلى مزيد من الوقت بشأن هذه المسألة وأنه من المنطقي تركها إلى دورة يوليو. وذكّر الرئيس الوفود بأن اللجنة الحالية هي أول اجتماعين لمناقشة الميزانية المقترحة للثنائية، وأن من المهم بلورة نتائج المناقشات بشأن هذا البند من جدول الأعمال خلال الأسبوع في شكل قرار. وذلك وفقا للعملية التي اتبعت خلال الثنائيتين الأخيرتين على الأقل. وأشار الرئيس إلى أنه سيطلب إلى الأمانة أن تعمم، تحت سلطته، مشروع قرار في فترة الغداء توخيا للشفافية قدر الإمكان، كي ترى الوفود ماهية هذا القرار. وسيعكس مشروع القرار آخر المعلومات التي قدمها الرئيس إلى الجلسة العامة بشأن البنود المعلقة. وتوخيا للشفافية المطلقة وضمان إتاحة الفرصة للوفود للمشاركة، سيعمم مشروع القرار على أساس المكان الذي وصلت إليه المناقشات في فترة الغداء. ثم انتقل الرئيس إلى مناقشة البرنامج 28. وذكر أن الوفود استمعت في اليوم السابق إلى عرض عن خدمة الويبو الرقمية لأختام التوقيت التي حمّلت على الموقع الشبكي. ثم فتح الرئيس باب النقاش بشأن البرنامج 28.

433. وشكر وفد الصين الأمانة على عرضها بشأن خدمة الويبو الرقمية لأختام التوقيت وطلب توضيحا عمّا إذا كانت هناك حاجة إلى موارد بشرية إضافية فوق المبلغ المقدر بمبلغ مليون فرنك سويسري. وأشار الوفد إلى أن هذه الخدمة قد تساعد

على استخدام الأنظمة العالمية للملكية الفكرية وتسهل استخدامها من جانب المستخدمين. وتساءل الوفد أيضا عما إذا كانت الويبو قد أجرت أي تحليل متعمق لمزايا الخدمة أو عيوبها المحتملة.

434. وشكر وفد الولايات المتحدة الأمريكية الأمانة على توضيحاتها مشيرا إلى أنه قد ذُكر في اليوم السابق أنه سيفرض رسم اسمي على الأقل مقابل الختم الأول، ولكن لن يفرض رسم للتحقق بعد الاستلام. وطلب الوفد من الأمانة توضيحا بشأن ذلك الرسم. وفيما يتعلق بالجهات الفاعلة في القطاع الخاص، طلب الوفد توضيحا بشأن أنواع الغش التي واجهتها الأمانة وكيف ستعمل الأمانة على منع حدوث الغش. وبعد أن أحاط الوفد علما بأن التوقعات المتعلقة باستخدام الخدمة تشير إلى أنها ستعوض تكلفتها في غضون سنتين إلى خمس سنوات، طلب إلى الأمانة أن تقدم معلومات إضافية عن الاستخدام المتوقع في غضون ذلك الإطار الزمني وما بعده.

435. وأثنى وفد سنغافورة على الأمانة على مشروعها الرائد بشأن الخدمة الرقمية لأختام التوقيت. ورأى الوفد أن الخدمات الرقمية لأختام التوقيت ستفيد المجتمع الإبداعي والابتكاري. فمن شأن هذه الخدمات أن توفر مصدرا موثوقا به للمجتمع لإدارة محتواه الإبداعي، مما يوفر قدرا من اليقين إلى لحظة الإبداع. وفيما يتعلق بالملف الرقمي، سأل الوفد عما إذا كانت هناك قيود على نوع وحجم الملف لأن حجم مصنف الفيديو التصويري يمكن أن يكون أكبر بكثير من ملف نصي. وسأل الوفد أيضا عما إذا كانت التغييرات في البيانات الوصفية للملف ستؤثر على الصدقية وتتناقض مع مفتاح التجزئة (hash key) وختم التوقيت. وتساءل الوفد عن الحاجة إلى إدخال تغييرات كبيرة وما إن كانت هذه التغييرات ستؤثر على مفتاح التجزئة.

436. ورحب وفد سويسرا بالجهود التي تبذلها الويبو فيما يتعلق بأمن المعلومات والسلامة المادية والأمن واستكشاف جيل جديد من أدوات أمن المعلومات في سياق التطور السريع للمخاطر. ورأى الوفد أن من المهم أن تركز المنظمة بشكل خاص على أمن المعلومات في هذا السياق. وشكر الوفد الأمانة على المعلومات المقدمة بشأن مبادرة أختام التوقيت المقترحة الجديدة. وذكر الوفد أنه يرى، من حيث المبدأ، أن الفكرة مثيرة للاهتمام وأن من الممكن تطبيق هذه الخدمة بشكل خاص في مجال العلامات التجارية، فخدمة من هذا النوع قد تكون مفيدة جدا لتسجيل استخدام علامة تجارية معينة على موقع شبكي معين في تاريخ معين. وفي مجال البراءات، قد تكون هذه الخدمة مفيدة لتحديد حالة التقنية الصناعية، ولا سيما تاريخ نشر المعلومات المتصلة بالموضوع. ورأى الوفد أيضا إمكانيات في مجال حق المؤلف. وعلى النحو المشار إليه في السؤال 8، بدا أن من المهم جدا إدارة توقعات المستخدم لضمان فهم المستخدمين أنّ هذه الخدمة لا تشكل حماية ولن تكون إلا عنصرا من عناصر إثبات وجود بعض البيانات في حالة التقاضي. وأشار الوفد إلى سؤال عن الاعتراف بهذه الخدمة في التشريعات والولايات القضائية الوطنية. وذكر أنه في سويسرا، وحدهم مزودو الخدمات المعترف بهم يمكنهم تقديم هذه الخدمة، ولكن إمكانية توفير هذه الخدمة منصوص عليها في القانون السويسري. ويتعين على مزود الخدمة الراغب في أن يصبح مزود خدمة معترف به الحصول على شهادة، ويتعين عليه تجديد الشهادة في فترات زمنية معينة لضمان استمرار صلاحيتها. ولذلك، قال الوفد إن الاعتراف بخدمة الويبو لأختام التوقيت في التشريعات والولايات القضائية الوطنية يتطلب الرصد المستمر إضافة إلى التدقيق الأولي. وفيما يتعلق بمخاطر الغش، ذكر الوفد أن من غير الممكن تزييف ختم التوقيت بحد ذاته، ولكن طلب الوفد مزيدا من المعلومات عن كيفية ضمان عدم استخدامه على وثيقة أخرى أعدّت أو عدلت بعد تاريخ شهادة ختم التوقيت. وبعبارة أخرى، كيف يمكن ضمان ألا تكون الصلة بين ختم الوقت الرقمي والوثيقة الأصلية مزورة، خاصة وأن الويبو لن تحتفظ بسجل للوثيقة الأولية. وفيما يتعلق بالمعايير، قال الوفد إنه فهم أن الويبو ستستخدم المعيار IETF RFC 3161. وتساءل الوفد عن الدوافع وراء هذا الاختيار لأن هناك معايير مختلفة وضعت في بلدان مختلفة. ففي سويسرا مثلا، طبق معيار

التقاط البيانات الإلكترونية. وقال الوفد إن الدراسة التي أجرتها الأمانة خلصت إلى وجود طلب على خدمة أختام التوقيت. وطلب الوفد مزيدا من المعلومات عن مجالات الملكية الفكرية التي تم التأكد من وجود الطلب فيها، وعلى أي مجال من مجالات الملكية الفكرية خططت الأمانة للتركيز كأولوية لتنفيذ الخدمات المقترحة.

437. ورحب وفد أوغندا، متحدثا باسم المجموعة الأفريقية، بمبادرات الأمانة في مجالي أمن المعلومات وسلامة وأمن الموظفين. وفيما يتعلق بالمخاطر وإجراءات التخفيف الواردة في البرنامج 28، اقترح الوفد إدراج عبارة "الوفود والزوار" بعد عبارة "موظفو الويبو" في الفقرة 2 من الصفحة 160 من النسخة الإنكليزية.

438. وأحاط الرئيس علما بالاقتراح الذي تقدمت به المجموعة الأفريقية وأعطى الكلمة للأمانة للرد على الأسئلة.

439. وشكرت الأمانة الوفود على اهتمامها الشديد بخدمات الختم الزمني الرقمي للويبو. وفيما يتعلق بالأسئلة التي طرحها وفد الصين، ذكرت الأمانة أن خدمة الختم الزمني الرقمي هي بالفعل خدمة مفيدة للغاية للجهات الفاعلة العالمية في مجال الابتكار ولأصحاب المصلحة في الأنشطة الإبداعية على النحو المذكور في العرض المقدم في اليوم السابق. وأضافت الأمانة أن تحليلا لمواطن القوة والضعف والفرص والتهديدات قد أجري بالاشتراك مع الخبراء الاستشاريين الخارجيين المستقلين، وقد حددت الأمانة العديد من المزايا التي ستكسبها الويبو بتقديم خدمة من هذا القبيل. فهناك فراغ في السوق يمكن سدّه. وبعبارة أخرى، هناك العديد من البلدان التي لا تتوفر فيها خدمات الختم الزمني الرقمي التجاري أو العام، ويمكن للويبو سد هذه الفجوة، لا سيما بتلبية احتياجات أصحاب المصلحة في مجال الابتكار والأنشطة الإبداعية. وإضافة إلى ذلك، ستكون الخدمات شاملة من حيث التغطية الجغرافية، أي أنّها ستوفر خدمة ختم زمني رقمي عالمية. والميزة الثانية لخدمة الختم الزمني الرقمي للويبو هي أنّها ستتيح للأمانة تجميع المعارف والخبرات الواسعة والمتينة في التعامل مع البيانات السرية أو المؤمّنة. وذكرت الأمانة أن لا داعي لتذكير الوفود بأن المكتب الدولي يتسلم كل سنة 000 250 طلب غير منشور بناء على معاهدة البراءات. وفي هذا السياق، كانت الأمانة تعالج المعلومات غير المفصح عنها لعدة أشهر وتشهد نموا سنويا مستمرا بنسبة تزيد على 4 في المائة في الطلبات الدولية المقدمة بموجب معاهدة البراءات. وهو ما يدل على درجة عالية من الثقة بالأمانة من قبل أصحاب المصلحة في مجالي الصناعة والابتكار في التعامل مع المعلومات غير المفصح عنها. وذكرت الأمانة أنها ستستفيد من هذه الثقة من جانب أصحاب المصلحة في مجال الابتكار من جميع أنحاء العالم في تقديم هذه الخدمة الجديدة التي تتطلب مستوى عاليا جدا من الأمن وسلامة البيانات. وقد حظيت الأمانة بثقة الغالبية العظمى من الجهات الفاعلة الرئيسية في مجال الابتكار في جميع أنحاء العالم بفضل تفاعلها المستمر مع مودعي طلبات معاهدة البراءات ومودعي الطلبات بموجب بروتوكول مدريد واتفاق لاهاي. كم يشارك مستخدمو مركز الويبو للتحكيم والوساطة في أنشطة الابتكار والإبداع. والأمانة تعرف هؤلاء المستخدمين وستضع لائحة لإدارة هويتهم. وقد وضعت الأمانة مستوى عاليا جدا من المعايير لتحديد الجهات الفاعلة والمودعين من مستخدمي خدمات الويبو العالمية في مجال الحماية العالمية للملكية الفكرية. وسوف توفّر تلك المعارف والخبرات والروابط بين المكتب الدولي والمودعين والمنتفعين بخدمات الويبو أساسا متينا لتعزيز درجة الثقة. وستتمكن الأمانة العامة من الاستفادة من الثقة التي أرسيت باستخدام خدمات الحماية العالمية، ومن شأن ذلك أن يزيد أثر نظام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات الذي سيستخدم لتوفير خدمات الختم الزمني الرقمي. وتلك هي المزايا العامة، وتتمتع الأمانة أصلا بسمعة جيدة وتمتاز بوصول جماهيري على نطاق العالم فيما يتعلق بالابتكار وخدمات الملكية الفكرية التي تقدمها. وسيكون من السهل على الويبو الاتصال بالمستخدمين المحتملين وتوفير المزيد من التدريب والتعليم وإذكاء الوعي بالدور الهام الذي يمكن أن تؤديه خدمات الختم الزمني الرقمي. وفي بعض البلدان، لا يدرك العديد من أصحاب المصلحة لأهمية الشهادة الرقمية أو خدمات

التوثيق الرقمية، ولكن سيزداد وعيهم بأهمية ذلك في المستقبل القريب حينما تصبح البيانات والأنشطة الضخمة في البيئة الرقمية هي محرك الابتكار المطّرد. وفيما يخص التهديدات المحتملة، ذكرت الأمانة وجود ضرورة واضحة لمعالجة المسائل الحساسة والأمن على أعلى مستوى ممكن. وفيما يتعلق بالسياسة العامة والجوانب الإدارية، يجب بدء العمل من الصفر بما أن هذه الخدمة جديدة. وسيشمل العمل أنشطة التسويق والتوعية. وقد حدد ما سبق كتهديد وتحدٍ في آن معاً. ومع ذلك، وبالاستفادة من عمل المنظمة في توفير الخدمات العالمية لحماية الملكية الفكرية، فإن الويبو في وضع أفضل للتغلب على هذه التحديات. وفيما يتصل بالعيوب الممكنة، فأن للويبو منافسين موجودين في السوق، إذ يقدّم عدد من الشركات وبضع من مكاتب الملكية الفكرية خدمات الختم الزمني الرقمي. ولن تدخل الأمانة في منافسة مع تلك الجهات الفاعلة .لأنّ الجهات المذكورة تركز أساسا على الأسواق الوطنية أو دون الإقليمية أو الإقليمية. وبفضل خدمة الختم الزمني الرقمي للويبو، ستضيف الأمانة خيارا جديدا للمستخدمين المهتمين بخدمة عالمية، وهو خيار يرجح أن يقبل في معظم الولايات القضائية والبلدان. وفيما سبق رد على النقطة التي أثارها وفد سويسرا. ورداً على الأسئلة التي طرحها وفد الولايات المتحدة الأمريكية، أوضحت الأمانة أنها أجرت دراسة استقصائية أولية عن السوق تشمل طائفة واسعة من أنواع الخدمات المختلفة التي يقدمها القطاع الخاص، بدءا من التوقيع الإلكتروني البسيط إلى خدمات الختم الزمني الرقمي. وفيما يتعلق بتوقعات الاستخدام المحتمل لهذه الخدمات، أشارت الأمانة إلى أن المشروع التجريبي قد بدأ للتو، وبالتالي، لم تجمع الأمانة توقعات كاملة لحجم الاستخدام. ومع ذلك، سيجري تحديث الدراسة الاستقصائية للسوق بمجرد اتخاذ قرار نهائي بشأن مجموعة الخدمات التي ستقدم وهيكل الرسوم المرتبط بها. وأشارت الأمانة إلى أن ذلك نوع من المقايضة. فعند استهداف جمهور كبير من المستخدمين المحتملين، يتعين تخفيض الرسوم والعكس بالعكس، وفي ذلك حسابات معقدة. ولدى الأمانة فكرة تقريبية عن حجم عدد المستخدمين. وردا على مداخلة وفد سنغافورة، أشارت الأمانة إلى أنها ترى فوائد لمستعملي هذه الخدمة، ليس فقط لاستخدامها في سياق الوثائق النصية ولكن أيضا لأنواع أخرى من الوثائق أو مزيج من الأنواع. وإن التطابق بين التجزئة والشهادة الرقمية وشهادة الختم الزمني الرقمي تطابق ممتاز. وسوف يؤثر أي تغيير في محرف في الملف الأصلي على التجزئة التي يجري إنشاؤها من الملف الأصلي. وهذه مسألة تقنية سبق أن تناولها التحليل التقني للتكنولوجيا القائمة. وانتقلت الأمانة بعد ذلك إلى النقاط التي أثارها وفد سويسرا .وأكدت الأمانة، بشأن حالات الاستخدام، أن الخدمات شاملة واتفقت مع وفد سويسرا على أن حالات الاستخدام الممكنة تشمل مجالات العلامات التجارية والبراءات وحق المؤلف. وحالات الاستخدام الفعلي سيحددها مستخدمو خدمات الختم الزمني الرقمي مستقبلا، وستفيد قراراتهم في تحديد مدى فائدة خدمات الويبو، لا سيما مقارنة بالخدمات الأخرى المتاحة في السوق. وسيتمكن مستخدمو أنظمة معاهدة البراءات ومدريد ولاهاي من الاستفادة على الفور من الخدمة، من أجل الدفاع المحتمل عن علامة تجارية مثلا، وفي حالة الاستخدام السابق لبراءة في ولايات قضائية مختلفة أو لتصديق تاريخ نشر، كي يبدأ المستخدمون الرئيسيون في استخدام الخدمة الرقمية لأغراض النشر. وذكرت الأمانة أن الهدف ليس حماية منشور أو أي أطروحة باعتبارها وثيقة سرية، بل إيجاد طريقة للمشاركة في العلوم المفتوحة أو الابتكار المفتوح. وهو ما سيجعل المستخدمين أكثر اهتماما بتقاسم المنشور ونتائج البحوث. وحتى في تلك الحالة، فإن وقت وتاريخ إعداد وثيقة من هذا القبيل كمساهمة في الأوساط العلمية والابتكارية أمر بالغ الأهمية في حال برزت بعض الحجج بشأن العالم الذي تناول هذه الفكرة لأول مرة. وأمّا مجال حق المؤلف، المشار إليه في وثيقة الأسئلة والأجوبة، فقد تطرّق إليه المدير العام في ملاحظاته الافتتاحية بشكل مخصص. وبالتالي، ليست هناك أية تقييدات معيّنة على مجال الملكية الفكرية الذي يمكن أن تغطيه الخدمة. وكلّما أنشئ المرء أي نوع من الوثائق الأصلية، أمكنه استخدام الخدمة على الفور للتصديق على وقت وتاريخ الإنشاء والحيازة. وأمّا إثبات التأليف والملكية لوثيقة أو اختراع، في حالة أبوة الاختراع، فهي مسألة أخرى يترك البتّ فيها للولاية القضائية الوجيهة في حال نشأ ب نزاع بشأن وجود المستند. وأوضحت الأمانة كذلك أن أي مجموعة

فريدة من دالة تجزئة ووثيقة، كما ذكر وفد سويسرا، والسبب في اختيار معيار معين في هذا الصدد، يستند إلى قناعة مفادها أن التكنولوجيا المعنية مضى على وجودها أكثر من 20 عاما. وخلال السنوات العشرين الماضية، حدث عدد من التحسينات التكنولوجية في نظام مرافق المفاتيح العمومية الأصلي وواستبدل ببنية تحتية خاصة، وينبغي للأمانة أن تستطيع الاستفادة من تلك التحسينات الأخيرة حتى لا تحصر خياراتها في بعض التكنولوجيات المحددة. وسوف تعمل الأمانة باستمرار على تحسين التكنولوجيا لضمان الامتثال للمعايير الصناعية المقبولة دوليا. وفيما يتعلق بالمستخدمين المستهدفين، أشارت الأمانة إلى أنها حددت ثلاث فئات مستهدفة رئيسية، أولها هي فئة مالكي الأسرار التجارية. فالأسرار التجارية جزء من الملكية الفكرية بالمعنى الأوسع المشار إليه في اتفاقية الويبو. وستكون الخدمة في هذه الحالة خدمة تكميلية لنظم الحماية العالمية القائمة التي تديرها الويبو، لأنه قبل التقديم الفعلي لطلبات الملكية الفكرية، هناك مجالات واسعة النطاق للمنافسة قد يجدها المستخدمون المحتملون مفيدا جدا. وأحد هذه المجالات هو الأسرار التجارية أو المعلومات غير المفصح عنها. وينطبق الأمر نفسه على الأعمال المسجلة الملكية قبل إيداع الملكية الفكرية. وتتيح بعض البلدان الإيداع المؤقت لطلبات البراءات، ولكن العديد من البلدان الأخرى لا توفّر هذه الإمكانية، وهو ما أدى إلى بروز بعض المسائل المتعلقة بفترة السماح. وستعالج هذه المسائل وأي جوانب أخرى من عدم اليقين والاحتياجات التي تنشأ لدى مقدمي الطلبات غير المستعدين لتقديم طلب براءة. وفيما يتعلق بسؤال وفد الصين عن تكلفة الخدمة المقدرة بمبلغ 1.3 مليون فرنك سويسري، أوضحت الأمانة أن تكلفة التوظيف تتعلق بتكلفة توظيف مدير المشروع لإدارة الخدمة بمبلغ يقارب 000 400 فرنك سويسري على مدى الثنائية المقبلة. وفيما يتعلق بالسؤال الذي طرحه وفد الولايات المتحدة الأمريكية بشأن هيكل التسعير، ذكرت الأمانة أن اقتراحها هو فرض رسم اسمي على توليد الختم الزمني وعدم فرض أي رسم على التحقق. ولم يحدد السعر بعد لأن الأسعار رهن بعدد من المتغيرات، ولا سيما نموذج التسعير، أي ما إذا كان يتعين فرض رسم واحد مقابل الختم الزمني أو اعتماد نموذج اشتراك، أو نموذج يستند إلى الأرصدة الدائنة. ويتعين إجراء مزيد من التحليل لهذه المسألة واتخاذ قرار بشأنها استنادا إلى تحليل أعمق السوق والتواصل مع العملاء لفهم أفضلياتهم. وقد اتبع نهج مماثل عند إطلاق خدمات الملكية الفكرية القائمة لنظام معاهدة البراءات ونظام مدريد ومركز التحكيم والوساطة. وفيما يتعلق بتوقعات حجم الاستخدام عبر الزمن، التي أثارها وفدا الولايات المتحدة الأمريكية وسويسرا، أوضحت الأمانة أن هناك تقديرات أولية تستند إلى عدد من الإعفاءات. وقد حسبت القيمة الحالية الصافية في فترة الاسترداد على أساس عدة افتراضات وسيناريوهات، بما في ذلك نموذج تسعير هجومي ونموذج تسعير محافظ ونموذج نمو سيجري تنقيحها تماشيا مع تحليل الأسعار والسوق. ولإعطاء فكرة عن الافتراضات الأساسية التي تم التوصل إليها، فقد استند تقدير النمو بنسبة 2.5 في المائة من العام الثانية فصاعدا وصولا إلى نحو 5 في المائة في العام الخامس، إلى افتراض تلقي نحو 000 100 طلب في العام الأول إلى حوالي مليون طلب في العام الخامس. وسيتعين تنقيح تلك الافتراضات بالتوازي مع تعزيز السوق وتحليل الأسعار. وفيما يتعلق بمسألة الغش، التي أثارها وفدا الولايات المتحدة الأمريكية وسويسرا، وكما هو مبين في وثيقة الأسئلة والأجوبة، فسيمنع جانبان للغش. وفي هذا السياق، أوضحت الأمانة أن الويبو لا تؤكد أو تحكّم أي ملكية لحقوق الملكية الفكرية، مما يعني ضمنا أن الويبو لن تشارك في إجراءات التقاضي أو تسوية المنازعات. ولكنّها فقط ستصادق على وجود ملف رقمي أو وثيقة أصلية في وقت معين. ويجوز للمستخدم أن يأخذ الملف فيستخدمه في دعوى قضائية لإثبات الملكية، ولكن الويبو لن تكون معنية على الإطلاق. وسوف تكون هناك شروط استخدام مذكورة بوضوح للغاية عند الاستعانة بالخدمة، لضمان موافقة المستخدمين على المصطلحات وفهمها على النحو الكامل قبل استعمال الخدمة. ومن اللازم أن تتماشى الويبو مع معايير التكنولوجيا والصناعة، مثل المعيار IETF RFC3161، لكي تتمكن الويبو من العمل كإدارة للختم الزمني، وكذلك ضمان عدد من معايير منع الغش. وسوف تستخدم الويبو المعايير المتوافقة والمستندة إلى المعدات الحاسوبية وخوارزميات الترميز والنظم الحاسوبية لتوليد الختم الزمني الذي تجري

المصادقة على ضمانه لمستوى معين من الأمن. وبسبب هذه الآلية المتينة والآمنة التي ستستخدمها الويبو، لن تتمكن الويبو من تعديل ختم الوقت بعد إنشائه، ولن يكون من الممكن استحداث أختام زمني رقمية مزيفة. وقالت الأمانة إن العملية برمتها ستكون منيعة للغاية بفضل طبيعة التكنولوجيا التي ستستخدم. وفيما يتعلق بسؤال وفد سنغافورة بشأن طبيعة الملف الرقمي، فيمكن أن تكون تلك الملفات ملفات نصية أو وثائق أو ملفات سمعية أو ملفات فيديو. أي أن نوع الملف غير ذي أهمية. وستكون الويبو قادرة على إنشاء مفتاح تجزئة لأي ملف أو أي شكل من أشكال الملفات الرقمية وتقبل مفاتيح التجزئة، وحجم الملف غير مهم لأن الويبو لن تتسلم الملف الأصلي من المستخدم. بل ستتسلم مفتاح التجزئة فقط، وهو ذو طول قياسي بصرف النظر عما إذا كان حجم الملف 100 ميغابايت أو 100 غيغابايت. وفيما يتعلق بمسألة مدى التغييرات المدخلة على الملف، وكيفية تأثير ذلك على مفتاح التجزئة، فقد أشارت الأمانة إلى أن أي تغيير طفيف في الملف الأصلي سيؤثر على مفتاح التجزئة، لذلك يتعين على المستخدم تخزين الملف الذي يقدّم للحصول على ختم زمني بطريقة آمنة جدا إلى جانب الشهادة الرقمية التي ستعطى له. ويمكن للويبو أن تزود المستخدمين بآليات تخزين آمن لمفتاح التجزئة والملف الأصلي معا على حواسيبهم المحلية، ولكن من حيث المبدأ، فإن أي إضافة، حتى لو كانت حرفا واحدا أو فاصلة، إلى الوثيقة النصية من شأنها أن تغيّر مفتاح التجزئة. ثم تناولت الأمانة السؤال الذي طرحه وفد سويسرا بشأن مدى الاعتراف بالتصديق على الختم الزمني في الولايات القضائية الوطنية وشرط الرصد المستمر بدلا من مجرد إجراء مراجعة أولية. وذكرت الأمانة أن عددا من البلدان يعترف باستعمال التوقيعات الرقمية، وهي التكنولوجيا الأساسية المستخدمة لإنشاء الختم الزمني، وأن هذه البلدان لا تعترف بالتوقيعات الرقمية فحسب، بل تقبلها أيضا في الممارسة القضائية، أي أنها أدرجت بالفعل في القوانين والسوابق القضائية ذات الصلة التي تشكل سابقة لإثبات مقبولية التوقيعات الرقمية في المحاكم. ومن الأمثلة على تلك القوانين قانون التوقيع الإلكتروني لعام 2015 في الصين، وقانون التوقيع الرقمي لسنة 2009 في جمهورية كوريا، وقانون التوقيع الإلكتروني لعام 2009 في الولايات المتحدة الأمريكية وقانون الاتصالات الإلكترونية لعام 2002 في المملكة المتحدة، وقانون الأدلة الكندي في كندا، وقانون التوقيع الإلكتروني لعام 2003 في سويسرا. وقد حددت كل هذه القوانين بالتفصيل كيفية توليد توقيع رقمي ومدى قبوله في المحاكم. وستوائم الويبو ممارساتها مع هذه القوانين، وجميع هذه القوانين متسقة إلى حد كبير مع معيار دولي محايد هو المعيار IETF RFC3161. ولذلك، فهناك فرق طفيف بين هذا المعيار المركزي والقوانين التي أدرجت في اللوائح التنظيمية لكل بلد. وفيما يتعلق بالسؤال الذي طرحه وفد أوغندا بشأن إضافة "المندوبين والزائرين" في إجراءات التخفيف، قالت الأمانة إن ذلك ممكن.

440. وشكر الرئيس الأمانة على توضيحاتها الشاملة. وانتقل الرئيس بعد ذلك إلى الاقتراح الدقيق الذي قدمه وفد أوغندا وأشار إلى أن الأمانة رأت أن التغيير المقترح يمكن إدخاله بسهولة. وسوف يكون التغيير في الصفحة 160 من إجراء التخفيف الثاني ليصبح نصه كما يلي: "توفير جلسات إحاطة ومعلومات عن التهديد الأمني وتحديثات بشأن تطور التهديدات العالمية والإقليمية والوطنية والمحلية، مما قد يؤثر سلباً في موظفي الويبو أو المندوبين أو الزائرين". وسيكمل النص ليذكر "وعملياتها ومرافقها وبعثاتها وأصولها". وتساءل الرئيس عما إذا كانت هذه الصياغة مقبولة للجميع. ولما لم يجد الرئيس أي طلب لأخذ الكلمة، فقد اعتمد التغيير. ثم فتح الرئيس الباب لتقديم أي توضيحات إضافية بشأن خدمة الختم الزمني الرقمي أو بشأن البرنامج 28 بشكل أعمّ .

441. وشكر وفد الصين الأمانة على توضيحاتها المفصلة. وفيما يتعلق بتكاليف الموظفين البالغة 000 400 فرنك سويسري، طلب الوفد توضيحا عما إذا كان هذا يعني زيادة وظيفة واحدة وما إذا كان هناك تعيين وجيه. وفيما يتعلق بالجوانب القانونية

والتكنولوجية، طلب الوفد تجميع وثيقة أشمل بشأن هذا الموضوع قبل دورة يوليو كي يتسنى إرسالها إلى الخبراء القانونيين والتقنيين في مجال رأس المال.

442. وردت الأمانة بأن من الممكن إعداد ورقة أكثر تفصيلا أو توسيع وثيقة الأسئلة والأجوبة لتغطي المسائل القانونية والتقنية ومسائل السياسة العامة التي طرحتها الوفود قبل دورة يوليو. وفيما يتعلق بعدد الوظائف، أكدت الأمانة أنه لن تكون هناك زيادة في العدد الإجمالي للوظائف لأن الموارد ستستخدم بداية على أساس مؤقت لمدة سنتين.

443. وأعاد الرئيس فتح باب الأسئلة والتعليقات. وأشار الرئيس إلى أن وفدا واحدا على الأقل أشار إلى لزوم تخصيص مزيد من الوقت على مسألة خدمة الختم الزمني الرقمي، لا سيما وأنه لم تقدم أي تعليقات أخرى على البرنامج 28 باستثناء التغيير المقترح. ولذلك سأل الرئيس عما إذا كانت الوفود راضية عن البرنامج 28، إن وضعنا جانبا خدمة الختم الزمني الرقمي. وفيما يتعلق بخدمة الختم الزمني الرقمي، طلب الرئيس توجيهات بشأن العمل الذي يمكن الاضطلاع به فيما بين الدورتين، بما في ذلك تحديث وثيقة الأسئلة والأجوبة لتغطي هذا الموضوع التقني الواسع. وأعرب الرئيس عن حرصه على محاولة إحراز أكبر قدر ممكن من التقدم بشأن هذا الموضوع بين دورتي لجنة الميزانية بالتعاون الخبراء التقنيين المهتمين بالموضوع. واقترح أحد الوفود تحديث وثيقة الأسئلة والأجوبة؛ وقد وافقت الأمانة على ذلك. وأشار الرئيس إلى أنه تم الاتفاق على عقد جلسة إعلامية بشأن المسائل الأخرى.

444. وشكر وفد الصين الأمانة على ردودها وقال إنه يتطلع إلى استلام الوثيقة حتى يتمكن من دراستها في أقرب وقت ممكن.

445. وشكر وفد سويسرا الأمانة على الشروح المفصلة للغاية وأشار إلى أنه سيعود بالمعلومات إلى خبرائه في العاصمة لإجراء مزيد من الدراسات. وفيما يتعلق بسؤال الرئيس، رأى الوفد أنه سيكون من المفيد تقديم معلومات أكثر تفصيلا كتابة، كما طلب وفد الصين. وقال إن المسائل التي يعكف الوفد على دراستها حاليا تفسح المجال لعدد هائل من المسائل المتعلقة بالقانون وقضايا الملكية الفكرية وتكنولوجيا المعلومات والتقنيات. ونظرا لعدد الأشخاص المنخرطين في هذا العمل في العاصمة، فإن الوفد يحتاج إلى تدوين معلومات مفصلة ومتعمقة كتابة. وهذا هو أفضل نهج لأن التفاعل من طرف المقيمين في جنيف، وهم من غير الخبراء، محدود للغاية من حيث العمق الذي يمكن أن يدرس فيه هذا الموضوع.

446. وحث الرئيس الوفود على توجيه أسئلة إلى الأمانة في أقرب وقت ممكن حتى يتسنى لها بدء توسيع وثيقة الأسئلة والأجوبة لتغطي خدمة الختم الزمني الرقمي. وأعرب الرئيس عن أمله في أن يمهد ذلك طريقا للمضي قدما في خدمة الختم الزمني الرقمي، التي تحتاج بعض الوفود إلى مزيد من الوقت بشأنها. وعاد الرئيس إلى البرنامج الأوسع نطاقا، باستثناء الخدمة الجديدة، أي البرنامج 28 وضمان المعلومات والسلامة والأمن، وطلب تأكيدا لرضا الوفود عن البرنامج على النحو المقترح، باستثناء خدمة الختم الزمني الرقمي، بما في ذلك التغيير الذي اقترحه وفد أوغندا. ونظرا لعدم وجود طلبات أخرى لأخذ الكلمة، أشار الرئيس إلى أن الوفود راضية عن البرنامج 28 مع التغيير المتفق عليه في البرنامج 28، وباستثناء خدمة الختم الزمني الرقمي. وستقوم الأمانة بإعداد وثيقة أسئلة وأجوبة تفاعلية عن طريق عملية أسئلة وأجوبة مكتوبة قبل اجتماع يوليو للجنة الميزانية. وخلص الرئيس بعد ذلك إلى أن جميع الأهداف الاستراتيجية التسعة قد تمت تغطيتها ثم فتح باب المناقشة بشأن المرفقات.

447. ونظرا لعدم وجود تعليقات على المرفق الأول، ميزانية الثنائية 19/2018 بعد التحويلات بحسب كل برنامج، فتح الرئيس باب التعليق على المرفق الثاني، الموارد المقترحة للثنائية 21/2020 بحسب كل برنامج.

448. وأثار وفد الولايات المتحدة الأمريكية مسألة تتعلق بالموارد غير المخصصة للمؤتمرات الدبلوماسية الثلاث. وأقر الوفد بوجود محادثات غير رسمية بهذا الشأن، ولكنّه طلب أن يتسجّل في محضر الاجتماع أنّ أي مؤتمر دبلوماسي يجري النظر فيه سيعقد على أساس توافق الآراء ويكون مفتوحا أمام جميع الأعضاء. وأعرب الوفد عن رغبته في أن يذكر قرار الجمعية العامة إن كانت قد وصلت إلى نقطة اعتماد اقتراح البرنامج والميزانية.

449. ونظرا لعدم وجود مزيد من التعليقات على المرفق الثاني، فتح الرئيس باب المناقشات بشأن المرفق الثالث، تخصيص الإيرادات والنفقات للثنائية 21/2020 بحسب كل اتحاد.

450. وطلب وفد إيطاليا إدخال تعديل على المرفق الثالث. فرغم التوضيحات التي قدّمها المدير العام، أعرب الوفد عن قلقه من أن المشروع الحالي الذي قدمته الأمانة العامة يتضمن تغييرا غير متوقع في منهجية التوزيع بحسب كل اتحاد. وهذا الاقتراح يمثل انحرافا عن مبدأ القدرة على الدفع، وهو القاعدة التي طبقت حتى الآن لتخصيص النفقات بحسب كل اتحاد. وقال الوفد إن مسألة منهجية التخصيص كانت موضع نقاش مكثف السنة الماضية في الاجتماعات السابقة لهذه اللجنة، وفي ذلك الوقت لم يتسن التوصل إلى توافق في الآراء بين الوفود. وأعرب الوفد عن اعتقاده الراسخ بأن المبدأ الأساسي للتضامن، وهو أساس الأداء الجيد لهذه المنظمة المحترمة، سيتزعزع إن أدخلت الآن مساهمة اسمية قدرها 1 في المائة لتغطية نفقات الاتحادات على النحو المتوخى في المشروع الحالي. وقال إن إدخال مثل هذا التغيير قد يسبب آثارا سلبية بعيدة المدى وطويلة الأمد للمنظمة ككل، وقد يؤثر على أدائها وقدرتها على الوفاء بولايتها الدولية المتمثلة في تعزيز الملكية الفكرية في جميع أنحاء العالم. وأضاف أن منهجية تخصيص الأموال بحسب كل اتحاد موضوع شامل. ورأى الوفد، على وجه الخصوص، أن المبدأ المذكور هو حجر الزاوية في مساعي الويبو لتحقيق أهداف أجندة التنمية بكفاءة وزيادة استخدام البلدان النامية والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة للنظم العالمية للملكية الفكرية بهدف المساهمة في الابتكار والتنمية الاقتصادية. ولذلك طلب الوفد شطب المساهمة الاسمية البالغة 1 في المائة من المرفق الثالث .

451. وأعرب وفد سويسرا عن دهشته من اقتراح تغيير في منهجية تخصيص النفقات في مشروع البرنامج والميزانية للثنائية 21/2020. وأشار الوفد إلى أن العديد من المناقشات السابقة بشأن مسألة هذه المنهجية لم تثمر عن توافق في الآراء لتعديل المنهجية المتّبعة، والمستخدمة منذ عدة سنوات والتي وردت في عدد من وثائق البرنامج والميزانية السابقة التي وافقت عليها الدول الأعضاء، نظرا لوجود سبب وجيه لذلك. وقال إن الطريقة القائمة تتضمن نهجا عمليا يناسب الويبو. ولا تضع نفقات إضافية على عاتق الاتحادات التي لا تحقق الربح. ورأى أن تغيير المنهجية سيؤدي إلى التشكيك في أي نشاط لا يستهدف الربح. وأشار الوفد إلى أن هذه هي الحال في معظم أنشطة المنظمة. وأشار كذلك إلى أن معظم إيرادات المنظمة تتأتى من معاهدة البراءات وإلى حد أقل من نظام مدريد. وأعرب الوفد عن رأي مفاده أن من الطبيعي والمناسب استخدام ما سبق لتمويل أنشطة هامة أخرى للويبو. وذكر الوفد أن المقدمة الواردة في المرفق الثالث أعطت سببا للتغيير، وهو أن أغلبية الاتحادات، أي الاتحادات الممولة من الاشتراكات، لاهاي ولشبونة، لن تتمكن من تحمل نفقات غير مباشرة. ووجد الوفد أنه من الصعب فهم المنطق فيما سبق، لأن المشكلة هي أن الاتحادات المذكورة لا تستطيع تحمل نفقات إضافية، والتغيير يقول إن هناك اتحادات لا تستطيع أن تدفع؛ وبالتالي فإن الاتحادات ستجعلها تدفع. وقال إنه أمر غير منطقي. وأوضح الوفد أن هذه الاتحادات غير قادرة على الدفع لأن لها احتياجات تشغيلية مبررة. فنظام لاهاي بحاجة إلى استثمار كبير في نظام

المعلومات بهدف توسيع النظام جغرافيا. ونظام لشبونة، مع وثيقة جنيف، هو نظام جديد يحتاج إلى دخول حيز النفاذ ورأس مال للبدء، وهي مرحلة مرّت بها الاتحادات الأخرى في الماضي. وأضاف أن الاتحادات الممولة من الاشتراكات تنفذ مجموعة واسعة من الأنشطة الهامة التي تضطلع بها الويبو مثل العمل على الموارد الوراثية والمعارف التقليدية وأشكال التعبير الثقافي التقليدي. فلجنة المعارف تعزز الكفاءات في تلك المجالات، وكذلك الأنشطة المتعلقة بحق المؤلف والترويج لمعاهدات بيجين ومراكش، هذه أمثلة قليلة لتلك الأنشطة الهامة. وإذا كانت تلك الأنشطة تتطلب موارد، ولم تكن الاتحادات الثلاثة غنية بالقدر الكافي لتمويل تلك الأنشطة، فإن لدى الويبو ما يكفي من الموارد، كما أكد المدير العام في اليوم السابق. وبالنظر إلى المنظمة ككل، فإن الويبو لا تنقصها الأموال. وإن تغيرت المنهجية المتبعة في تخصيص الأموال، فسيكون ذلك خطوة إلى الوراء، وستصبح ثلاث اتحادات عرضة لخطر أن تزداد فقرا. ووفقا لمنطق التمويل الذاتي الذي تفضله بعض الوفود، على هذه الاتحادات أن تتخلى عن أنشطتها أو تطلب موارد إضافية. وقال الوفد إن ما يبق لا يشبه المستقبل الذي يتمناه الوفد للويبو. وأضاف الوفد أنه يدافع دائما عن المنطق الوحدوي لأنه يرى أن المجموعة الكاملة للأنشطة التي تضطلع بها الويبو لها شرعيتها، وإذا زادت النفقات بشكل مصطنع على الاتحادات التي لا تسعى للربح، ففي ذلك ابتعاد عن المنطق الوحدوي للمنظمة. ورغم أن المبلغ المقترح يبدو صغيرا لكن كريقة تطبيقه تشكل تغييرا في النظام. ولذلك، قال الوفد إنه لا يستطيع تأييد التغيير المقترح لأنه تغيير من شأنه أن يكون انحرافا عن التنفيذ الصارم أو التعديل أو التكييف، بل سوف يكون تغييرا أساسيا. ولذلك، طلب الوفد إعادة صياغة المرفق الثالث بحيث يعكس المنهجية الحالية.

452. ورحب وفد الولايات المتحدة الأمريكية بالفرصة المتاحة لمواصلة المناقشات بشأن تخصيص الإيرادات والنفقات بحسب كل اتحاد. وأعرب الوفد عن استمرار قلقه إزاء الاختلال المالي فيما بين الاتحادات الممولة من الرسوم. وذكر الوفد أنّه كما أوضح المدير العام في وقت سابق من الأسبوع أثناء عرضه لاقتراح البرنامج والميزانية، وكما هو مبين بوضوح في اتفاقية الويبو للأحكام المالية لمعاهدات الويبو، كان من المفترض وجود ميزانية نفقات مشتركة بين الاتحادات. ولكل نظام من أنظمة التسجيل الأربعة القائمة في الويبو، وهي نظام معاهدة البراءات ونظام مدريد ونظام لاهاي ونظام لشبونة، معاهدة سارية النفاذ تحكمه وتنص على خمسة عناصر رئيسية. أولها هو أن تكون للاتحادات ميزانية. وثانيها، أن تشمل الميزانية إيرادات الاتحاد ونفقاته، ومساهماته في النفقات المشتركة. وثالثها أن تكون حصة الاتحاد في النفقات المشتركة، وهي نقطة هامة للغاية، متناسبة مع الفائدة التي تعود عليه منها. ورابعا، أن يثبّت مقدار الرسوم بحيث تكون الإيرادات كافية، في الظروف العادية، لتغطية نفقات المكتب الدولي. وخامسا، أن تنسّق الميزانية مع الاتحادات الأخرى. وذكر الوفد بأن المادة 57 من معاهدة البراءات والمادة 12 من اتفاق مدريد والمادة 11 من اتفاق لشبونة والمادة 23 من اتفاق لاهاي، جميعها نصت على تلك العناصر الخمسة. وتقتضي العناصر المذكورة أن تكون الاتحادات النقابات مكتفية ذاتيا من الناحية المالية، والأهم من ذلك ولأن لكل اتحاد مصلحة في التشغيل المشترك للمنظمة، يتوقع من كل اتحاد أن يسهم إلى حد ما في النفقات المشتركة. وليس هناك اتفاق على أن يواصل اتحاد معاهدة البراءات تغطية النفقات المشتركة للاتحادات الأخرى، التي لا تفي بالتزاماتها التعاهدية. وأعرب الوفد عن تقديره لاقتراح الأمانة دفع مبلغ رمزي من قبل تلك الاتحادات التي لم تسهم سابقا في النفقات المشتركة الواردة في المشروع. وفي حين فضل الوفد اتباع نهج أكثر تناسقا لتقاسم النفقات المشتركة، أشار الوفد إلى أنه على استعداد لدعم اتباع نهج تدريجي لتحقيق التوازن المطلوب. بيد أنه لا يمكن للوفد، بأي حال من الأحوال، تأييد اقتراح لا يتضمن دفع كل اتحاد ممول من الرسوم للنفقات المشتركة، لأن معاهدات هذه الاتحادات تشترط ذلك. وأعرب الوفد عن اعتقاده بأن على المكتب الدولي وأعضاء لجنة الميزانية ضمان احترام المتطلبات القانونية لتلك الاتحادات. وذكر الوفد أن قرار جمعية الويبو لعام 2017 بالموافقة على الميزانية القائمة أشار إلى أن الاتحادات الممولة من الرسوم، التي تعاني من عجز متوقع،

ينبغي أن تدرس تدابيراً تتماشى مع معاهداتها لمعالجة ذلك العجز. وأعرب الوفد عن خيبة أمله لعدم إحراز تقدم بشأن التدابير المطلوبة، لا من طرف الأمانة ولا من طرف الاتحادات الممولة من الرسوم التي تعاني من عجز متوقع. وأعرب الوفد عن أمله في أن تكون التدابير المناسبة التي تطلب مساهمة جميع الاتحادات بنسبة 1 في المائة من دخلها لتغطية النفقات المشتركة لجميع الاتحادات، خطوة في الاتجاه الصحيح. وأعرب الوفد عن أمله في أن تزداد هذه المساهمة بمرور الوقت. وأعرب الوفد عن اهتمامه بمعرفة رأي المستشار القانوني فيما يتعلق بالمسؤولية التي تقع على عاتق الأمانة لضمان الوفاء بالالتزامات المالية بموجب المعاهدات، لا سيما الالتزامات الناشئة عن المعاهدات المتصلة بتشغيل المنظمة.

453. وتحدث وفد إندونيسيا بصفته الوطنية وطرح بعض الأسئلة المتعلقة بالمرفق الثالث. وفي الصفحة 166، مقدّمة المرفق الثالث، طلب الوفد السبب الكامن وراء الجملة "وسعياً إلى ضمان حد أدنى من مساهمة كل الاتحادات في تغطية التكاليف المشتركة..."، وأقرّ الوفد بأنه استمع مسبقا إلى بعض الإيضاحات من الأمانة خلال الأسبوع، ولكنّه طلب إلى الأمانة أن تذكّره بالسبب، لأن صياغة كانت لضمان حد أدنى من المساهمة. وطلب الوفد توضيحا عن لحظة التوصل إلى اتفاق بشأن ضمان حد أدنى من مساهمة كل الاتحادات في تغطية التكاليف المشتركة. وأشار الوفد إلى أنه تابع المناقشات المتعلقة بتخصيص الإيرادات والنفقات بحسب كل اتحاد، ويبدو أن المناقشات قد تغيّرت لا فيما يخص الاتحادات الممولة بالرسوم فحسب، ولكنها اقتربت أيضا من الاتحادات الممولة من الاشتراكات التي تمثل أحد الأجزاء الرئيسية لولاية الويبو. وكما ذكر الوفد في الاجتماعات السابقة التي عقدت في لجنة الميزانية والجمعيات العامة، فإن الويبو هي المنظمة العالمية للملكية الفكرية وليست المنظمة العالمية للبراءات أو المنظمة العالمية للعلامات التجارية. وأعرب الوفد عن قلقه من أن يكون لهذه الصياغة (سعياً إلى ضمان حد أدنى من مساهمة كل الاتحادات في تغطية التكاليف المشتركة) بعض التأثير أيضا، لا سيما على الأنشطة المضطلع بها في إطار الاتحادات الممولة من الاشتراكات، وفيما يتعلق بتوزيع نفقات الاتحادات الممولة من الاشتراكات، فأكبر عنصر في نفقات الاتحادات الممولة من الاشتراكات هو على حق المؤلف والحقوق المجاورة، بما في ذلك قرارات لجنة حق المؤلف. وطلب الوفد مزيدا من التوضيح من الأمانة فيما يتعلق بهذا الأمر.

454. وأعرب وفد فرنسا عن تأييده الكامل للنهج الذي اقترحه وفدا إيطاليا وسويسرا. ورأى الوفد أن هناك مفارقة في الاقتراح المقدم من الأمانة بتخصيص نسبة 1 في المائة من الموارد للنفقات المشتركة، نظراً لكيفية عمل مبدأ الويبو بوصفها منظمة موحدة، ومع مراعاة النفقات غير المباشرة وفقا للقدرة على الدفع. وتقديم اقتراح إلى اتحادين عاجزين عن الدفع بأن عليهما أن يدفعا، في الكثير من التناقض، لا سيما في إطار المادة 3 من الاتفاقية بشأن التعاون الإداري بين الاتحادات لعام 1967. ولذلك، رأى الوفد أن من الأفضل أن تقدّم الأمانة كتابة بياناً تقنياً وقانونياً يوضّح أن الاقتراح المذكور لن يؤثر على منهجية الميزانية القائمة، التي ظل الوفد متمسكا بها مع غيره من الوفود. وأشار الوفد إلى أن المسألة ليست مسألة مبلغ، فالمبلغ صغير ويمكن أن يظل 1 في المائة، ولكن المسألة مسألة مبدأ. وأعرب الوفد عن اعتقاده بضرورة معالجة ذلك في الاجتماع القادم للفريق العامل المعني بنظام لشبونة الذي سيعقد في نهاية شهر مايو. واختتم الوفد كلمته قائلا إنه في تلك المرحلة، لا يستطيع قبول الاقتراح المقدم من الأمانة.

455. وشكر وفد ألمانيا الرئيس على توجيهاته القديرة طوال الأسبوع، وأعرب عن خالص شكره للأمانة على الكم الكبير من المعلومات التي وفرتها قبل الأسبوع وأثناءه بمهنية عالية. وفيما يتعلق بموضوع المرفق الثالث ومنهجية تخصيص النفقات المشتركة، رأى الوفد أن مبدأ القدرة على الدفع هو أحد العوامل الهامة التي تسهم في نجاح المنظمة بكل فروعها المختلفة.

وأعرب الوفد عن عدم اقتناعه بأي إضافات إلى مبدأ القدرة على الدفع، إذ من شأنها أن تضعف هذا المبدأ. وردد الوفد الشواغل التي أعربت عنها العديد من الوفود الأخرى في هذا الصدد .

456. وأيّد وفد البرازيل إلى الوفود الأخرى التي سبقته، بأن المناقشة بشأن منهجية تخصيص الموارد ليست مسألة جديدة. وأن المسألة الرئيسية المعروضة على الوفود هي التوازن المالي بين الاتحادات الممولة من الرسوم. وقد أدرجت هذه الاتحادات الممولة من الرسوم في معاهداتها، تحت المادة المتعلقة بالتمويل، التدابير المحتملة التي يمكن اتخاذها لاستعادة توازنها. وذكر أن حصة اتحادي لاهاي ولشبونة في النفقات المشتركة ينبغي أن تكون متناسبة مع المصلحة التي يجنيها الاتحاد من هذه النفقات، ولكن من المهم أيضا مراعاة الفقرة التالية. وأشار الوفد إلى الفقرة التي تذكر أن مبلغ الرسوم ينبغي أن يكون كافيا على الأقل لتغطية جميع نفقات المكتب الدولي لهذه الاتحادات. ومع أخذ تلك اللغة في الاعتبار، توصل المجتمعون إلى صفقة عام 2017 لاعتماد الميزانية في ذلك العام، وطلب في ذلك القرار أن تدرس الاتحادات الممولة من الرسوم هذه التدابير وفقا للمعاهدات الخاصة بها لمعالجة العجز المذكور. وهناك بعض القرارات التي يمكن أن يتخذها كل اتحاد. مثل زيادة أو رفع الرسوم لفترة زمنية معينة. وربما كان العجز المتزايد نتيجة ظروف غير متوقعة ينبغي أخذها بعين الاعتبار في عملية التحليل. وينبغي فعل ذلك من جانب كل اتحاد على حدة، وليس من جانب العضوية الأوسع في الويبو. وبالعودة إلى اتفاقية الويبو، فقد ذكرت المادة 2.3 أن من أهداف المنظمة ضمان التعاون الإداري بين الاتحادات. واتفق على أن مبدأ القدرة على الدفع هو أحد أحجار الزاوية في المنظمة. وقد يكون لتغيير ذلك أثر سلبي على عمل الاتحادات، ولا سيما الاتحادات الممولة من الاشتراكات. وتشمل الاتحادات الممولة من الاشتراكات حق المؤلف، وهو أحد أعمدة نظام الملكية الفكرية، وبحكم طبيعته لا يحصل رسوما، على الأقل ليس على مستوى الويبو. واتفق الوفد مع وفود سويسرا وإيطاليا وألمانيا وغيرها من الوفود الأخرى، على أن الخروج عن مبدأ القدرة على الدفع سيؤثر على التضامن المطلوب كمنظمة موحدة لضمان حسن سير العمل. وأشار الوفد إلى أن وفد إندونيسيا ذكر أيضا مبررات هذا التغيير. وذكر الوفد بالقرار المتعلق باعتماد الميزانية (الوثيقة A/57/11 Add.3) والذي ذكر بوضوح شديد أن منهجية التخصيص "تُعد موضوعا شاملا وقرّرت أن تواصل لجنة البرنامج والميزانية مناقشة منهجية تخصيص الإيرادات والنفقات بحسب كل اتحاد في دوراتها المقبلة استنادا إلى الوثائق الوجيهة وغير ذلك من المقترحات المقدمة من الدول الأعضاء". أي أن هناك ولاية واضحة لمناقشة المقترحات، ولكن لا يوجد اتفاق على أي مقترح. وفي انتظار ذلك الاتفاق، اقترح الوفد الامتناع عن التخلي عن منهجية التخصيص القائمة واعتماد منهجية جديدة. وقال الوفد إنه ليس في وضع يسمح له بتأييد إدراج مساهمة اسمية قدرها 1 في المائة على النحو الوارد في المرفق الثالث .

457. وسأل وفد ماليزيا عن سبب الزيادة الاسمية بنسبة 1 في المائة، وعما إذا كان سيتم اعتماد ذلك، وعن إمكانية استعراض هذا الرقم في الثنائيات المقبلة.

458. وصرح وفد إيران (جمهورية-الإسلامية) بأن معظم تعليقاته توافق ما قالته وفود سويسرا وإيطاليا وفرنسا، وأن الوفد يؤيد الآراء التي أعربت عنها الوفود المذكورة. وأشار الوفد إلى أنه تابع المناقشة بشأن هذه المسألة منذ بداية الأسبوع بعناية فائقة. وأجرى مشاورات مع بعض الوفود، ومع زملائه، من أجل تحقيق فهم أفضل للأساس المنطقي لاقتراح الأمانة في هذا المرفق بالذات. ورأى الوفد أن هذا الاقتراح يمثل انحرافا عن مبدأ القدرة على الدفع، فضلا عن أنّه يغير في منهجية التخصيص، التي أصبح غياب التوافق في الآراء بين الدول الأعضاء بشأنها أمرا واضحا. وقال الوفد إن المسألة ليست مسألة مبلغ. وليست مسألة حد أدنى من المساهمة لكل اتحاد، لأن المبلغ صغير. بل هي مسألة مبدأ. فحينما يغيب توافق الآراء بشأن

أي مقترح أو سؤال معين، لا ينبغي تنفيذه. وفي ضوء ما سبق، قال الوفد إنه لا يستطيع تأييد هذا الاقتراح ويفضل مواصلة الممارسة الحالية .

459. وشارك وفد الاتحاد الروسي المخاوف التي أثارها عدد من الوفود في وقت سابق بشأن الاقتراح الوارد في المرفق الثالث، والذي من شأنه تغيير منهجية التخصيص، دون التوصل إلى أي توافق في الآراء. وأضاف أن النظام القائم لا زال قيد الإنشاء، وزيادة نفقات اتحاد لشبونة ستؤدي إلى زعزعة استقرار النظام الحالي وجعله أقل جاذبية للأعضاء الجدد المحتملين. وهذا يعني انعدام إمكانية تطوير النظام. ولذلك، أعرب الوفد عن قناعته بأن منهجية التخصيص الحالية يجب أن تحفظ للاتحادات المختلفة لأنها تساهم في الميزانية. وهذا يعني حفظ النظام من التفكك الذي سيؤدي إلى حالة غير مواتية للمنظمة بأسرها.

460. وانضم وفد المكسيك إلى الوفود التي تحدثت في وقت سابق، طالبا الإبقاء على المنهجية الحالية، مشيرا إلى أن تلك الوفود شددت على نقاط هامة جدا بشأن سبب ضرورة الإبقاء على المنهجية الحالية. وأضاف الوفد أنه يدرك أن مستوى النضج والتطور الذي حققته الاتحادات الثلاثة هو سبب تقديم مساهمات طوعية إلى اتحاد لشبونة لتحسينه. وأعرب الوفد عن أمله في أن يتمكن اتحاد لشبونة من بلوغ مستوى المدفوعات المتوقعة في المستقبل القريب. وأعرب الوفد عن اعتقاده بضرورة احترام المبادئ التي تدعمها المنظمة، كالقدرة على الدفع، كي يتسنى للاتحادات الوقت اللازم لتعزيز تطورها وتحقيق النضج الكامل. وفي الختام، ذكر الوفد أسباب تأييده للإبقاء على المنهجية القائمة، وأنه لا يستطيع تأييد الاقتراح الحالي.

461. وأيّد وفد اليابان التعليقات التي أبداها وفد الولايات المتحدة الأمريكية. وأكد الوفد أن كل اتحاد ينبغي أن تكون له إيرادات كافية لتغطية نفقاته. ولذلك، فمن الضروري تخصيص الميزانية بطريقة شفافة وعادلة.

462. ونظرا لعدم وجود طلبات أخرى لأخذ الكلمة، أعطى الرئيس الكلمة للأمانة للرد على الأسئلة التي طرحتها الوفود بشأن المرفق الثالث.

463. وأخذت الأمانة الكلمة لمعالجة الأسئلة التي طرحتها الوفود. وذكرت الأمانة أن هناك بعض المسائل ذات الطابع القانوني، وسوف تتشاور مع المستشار القانوني بشأنها، وتأمل في أن تتمكن من العودة لها. وأشارت إلى أن الاقتراح الحالي، من حيث مشروع البرنامج والميزانية، يحوي العديد من التغييرات التي، إذا ما قورنت بالميزانية المقترحة للثنائية 19/2018، تقع ضمن ولاية الأمانة بتقديم اقتراحات من خلال الاستماع إلى الآراء والحوار الذي أجرته الوفود مع الأمانة في اللجان والجمعيات السابقة المعنية بالبرنامج والميزانية، ولكن أيضا استنادا إلى نظرة دقيقة في الاستبيانات. وفيما يتعلق بالمسائل المتصلة بنسبة 1 في المائة، فقد سؤلت إلى الأمانة عدة مرات، لا من وفد واحد بل من عدة وفود، كيف يمكن داخل الإطار وضع حد أدنى للمساهمة من جميع الاتحادات في النفقات المشتركة. وسؤلت الأمانة عن سبب عدم ترويج اتفاق لشبونة بواسطة البرامج 9 و10 و20. وذكرت الأمانة أنها بذلت قصارى جهدها للاستجابة لجميع هذه الطلبات، ولكنها لا ترغب في إضافة المزيد على ما قاله المدير العام الذي قال وبوضوح إن الاقتراح عرض عليكم لتنظروا فيه. وأشارت الأمانة إلى أن حذف نسبة 1 في المائة من الجدول ليس مشكلة، ولكنها سوف تسترشد برأي الوفود. وردا على سؤال عن سبب اقتراح نسبة 1 في المائة، أشارت الأمانة إلى أنها مساهمة رمزية ضئيلة. وأن كلاً من اتحاد معاهدة البراءات واتحاد مدريد كانا، ولا زالا، يتحملان معظم النفقات المشتركة. وهذه حقيقة ستظل طالما بقيت الاتحادات على حالها. وفيما يخص التعليقات التي أبديت بشأن الاتحادات الممولة من الاشتراكات، أشارت الأمانة إلى أن الاتحادات الممولة من الاشتراكات كانت تتحمل

أصلا بعض النفقات المشتركة في التطبيق السابق لمنهجية التخصيص. وهذه هي المرة الأولى التي تصل فيها حسابات الاتحادات الممولة من الاشتراكات إلى حالة عدم القدرة على الدفع. وهذا ليس تغييرا في المنهجية المتبعة. وبعد تطبيق المنهجية تطبيقا صارما، كانت أغلبية الاتحادات، أي الاتحادات الممولة من الاشتراكات واتحاد لاهاي واتحاد لشبونة، وقعت ثلاثتها خارج نطاق القدرة على الدفع، ولذلك كان الاقتراح بأن تمثّل المساهمة الاسمية الدنيا بنسبة 1 في المائة. وهذا الأمر، الذي أشارت إليه بعض الوفود أو خشيته بعض الوفود، لا يغير جوهريا من الوضع المالي لأي اتحاد. إذ ستبقى حصة الأسد من النفقات المشتركة على عاتق اتحادي معاهدة البراءات ومدريد. ودعما لذلك بالمعلومات، بلغت حصة النفقات المشتركة التي تحملها اتحادا معاهدة البراءات ومدريد في الثنائية 19/2018 ما نسبته 98.9 في المائة من النفقات. وفي حالة الاقتراح الخاص بالثنائية 21/2020، ستبلغ الحصة 99.3 في المائة من النفقات المشتركة. وقالت الأمانة إنّ التغيير طفيف، ولكنها رأت بوضوح أن المشكلة ليست في الأرقام. فقد سألت بعض الوفود عمّا إن كان هذا الاقتراح يمثّل تغييرا في المنهجية. وقالت الأمانة إنه تطبيق للمنهجية حسب علاقته باقتراح الثنائية 21/2020، ولذلك ورد في اقتراح الثنائية 21/2020، ولم يقصد أن ينطوي على أي فترات مقبلة. وتحقيقا لمصلحة جميع الوفود، وثّقت الأمانة مبدأ القدرة على الدفع واقترحته عام 2007، في سياق اقتراح الثنائية 09/2008، وكان ذلك مجرد توثيق وتقنين للممارسة المتبعة في الثنائيات السابقة وجعل الأمر أكثر شفافية، وأشارت الأمانة إلى أن المبدأ مطبق منذ ذلك الحين. وفيما يتعلق بما إذا كان الاقتراح سينطبق على الفترات المقبلة أم لا، أجابت الأمانة بلا، لأنه يرد في اقتراح البرنامج والميزانية للثنائية 21/2020. وأكدت الأمانة أنها لم تغير المنهجية الأساسية. غير أنه وبعد التطبيق الصارم والحسابات، أضيفت نسبة 1 في المائة في نهاية المطاف. وكررت الأمانة أن القرار بالعودة إلى نسبة الصفر بيد الوفود.

464. وأخذ الرئيس الكلمة وذكر أن الموضوع ليس بجديد. وأعرب عن تفهمه للشواغل المتعلقة بالمنهجية المقسمة الواردة في الوثيقة واقتراح تنقيح المرفق الثالث. وأشار الرئيس أيضا إلى الوفود التي ترى في ذلك مشكلة. وفتح الرئيس باب طرح الأسئلة أو التعليقات أو طلبات التوضيح من الأمانة. وأقر الرئيس، متحدثا عن المرفق الثالث، بأنه يتطلب المزيد من العمل. وقال الرئيس إن تحديد الخطوات التالية في أيدي الوفود. وأشار إلى أن بعض الوقت سيخصص في جلسة بعد الظهر لدورة لجنة الميزانية الحالية، وبين دورتي لجنة الميزانية، وفي دورة يوليو أيضا لتناول هذه المسألة. ونظرا لعدم وجود طلبات أخرى لأخذ الكلمة، رفع الرئيس المرفق الثالث لمواصلة مناقشته. وأشار الرئيس إلى أنه ما لم يحرز تقدم سريع في جلسة بعد الظهر، سيلزم إحالة الموضوع إلى دورة لجنة الميزانية في يوليو. ثم فتح الرئيس باب المناقشات بشأن المرفقات الرابع والخامس والسادس والسابع والثامن والتاسع والعاشر. ونظرا لعدم وجود تعليقات على المرفقات المتبقية المذكورة، فتح الرئيس باب التعليق على الملحقات ألف وباء وجيم ودال. ونظرا لعدم وجود أي طلبات لأخذ الكلمة، خلص الرئيس إلى أن القراءة الأولى لمشروع اقتراح البرنامج والميزانية للثنائية 21/2020 قد اكتملت. ثم لخص الرئيس القضايا الست العالقة، وهي كالتالي: (1) مؤشرات اتفاق لشبونة في البرنامجين 9 و20؛ (2) ومؤشرات الأداء المتعلقة بالتغطية الجغرافية واللغة المستخدمة في التنوع الجغرافي للموظفين في البرنامج 23؛ (3) والمكافأة على مستوى المنظمة في البرنامج 23؛ (4) والسؤال الموجه في إطار البرنامج 19 عن ترجمة منشورات الويبو؛ (5) والوقت الإضافي اللازم لخدمة الختم الزمني الرقمي؛ (6) والوقت الإضافي اللازم لمنهجية التخصيص بحسب كل اتحاد المقترحة. واقترح الرئيس رفع الجلسة الصباحية، وأعرب عن أمله في إحراز تقدم بشأن المسائل المطروحة في جلسة بعد الظهر.

465. وأشار وفد كندا، متحدثا باسم المجموعة باء، إلى عقد مناقشات بين المنسقين الإقليميين وفيما بين الوفود في بعض المجموعات الإقليمية حول مسألة التمثيل الجغرافي. وبخصوص البرنامج 23، ذكر الوفد أن المجموعة باء يمكن أن تقبل الصياغة

التي اقترحها في اليوم السابق وفد إندونيسيا بالنيابة عن مجموعة بلدان آسيا والمحيط الهادئ، والتي سترد تحت الرقم "1" من الفقرة الثانية في أسفل الصفحة 143، تعزيز المساواة بين الجنسين وزيادة الإنصاف في التمثيل الجغرافي .

466. وشكر وفد إندونيسيا المجموعة باء على مرونتها فيما يتعلق باللغة، وقال إنه يتطلع إلى نسخة تتبع التغييرات من البرنامج 23 التي ستبيّن الصياغة المقترحة. وأشار الوفد إلى أنه كما ذكرت الأمانة اليوم السابق، ستشمل تلك التغييرات أيضا إعادة تخصيص الميزانية ذاتها .

467. وأخذت الأمانة الكلمة لتوضّح أن السرد والجداول لن تتغيّر نتيجة ما سبق، لأنه لا يرد في الوثيقة المبلغ المتعلق بالتوازن بين الجنسين ولا المبلغ المتعلّق بالتنوع الجغرافي، لأنهما من أنشطة المستوى المنخفض المرتبطة بنتائج متوقعة من المستوى الأعلى. وأكدت الأمانة أنها ستعمل مع مديرة إدارة الموارد البشرية على إعادة تخصيص الموارد على الصعيد الداخلي من أجل تركيز أكبر على الجوانب الجغرافية كما هو الحال بالنسبة للجوانب الجنسانية .

468. وأخذ الرئيس الكلمة للإشارة إلى إعادة تخصيص الموارد ولكن ضمن خطوط معينة. وأن التغييرات المدخلة على الموارد في نسخة تتبع التغييرات لن تكون ظاهرة.

469. وشكر وفد البرازيل الأمانة على التوضيح المقدم وشكر المرونة التي أظهرها أعضاء المجموعة باء. وكان الوفد في وضع يسمح له أيضا بالموافقة على الصيغة الجديدة.

470. وانضم وفد سويسرا إلى البيانين اللذين أدلى بهما وفدا إيطاليا وإيران (جمهورية-الإسلامية) فيما يتعلق بالمرونة في المقترحات المقدمة، وبالتالي، يمكن للجنة أن تحرز تقدما في أعمالها وأن تغلق البرنامجين 20 و9.

471. وشكر الرئيس الوفود على ما أبدته من مرونة. وتناول الرئيس أولا الصياغة الجديدة في إطار البرنامج 23، إدارة الموارد البشرية وتطويرها والاقتراح الوارد في الصفحة 143، تحت بند الموارد المخصصة للبرنامج 23. أما النقطة الثانية، فهي: "تُعزى الزيادة الصافية في موارد خلاف الموظفين إلى انخفاض التكاليف نتيجة تلزيم الخدمات الطبية داخلياً وتخصيص موارد إضافية للنهوض بالمساواة بين الجنسين" وسيضاف بعدها "زيادة الإنصاف في التمثيل الجغرافي". وأشار الرئيس إلى أن هناك بندا إضافيا عالقا بشأن البرنامج 23، ولذلك سيظل البرنامج مفتوحا رهن البت في ذلك البند. وشكر الرئيس وفد سويسرا على ما أبداه من مرونة مع وفدي إيطاليا وإيران (جمهورية-الإسلامية) في وقت سابق من هذا الصباح، فيما يخص طلب مؤشرات لشبونة في البرنامجين 9 و20. وقال الرئيس إنه يدرك أن تلك الوفود لا تريد تلك المؤشرات، ولذلك ستبقى البرامج 9 و20 كما هي، رهنا بأي تغييرات يتفق عليها في أماكن أخرى، ولن يحدث أي تغيير بشأنها. وأشار الرئيس إلى أنه مع هذه التطورات، جرى تخفيض قائمة النقاط العالقة إلى أربعة، وأن مشروع قائمة القرارات يعكس المحادثات الجارية بشأن إلى حينه. ورفعت الجلسة الصباحية.

472. وافتتح الرئيس جلسة بعد الظهر، وعاد إلى البند الموضوعي المفتوح رقم 6 من جدول الأعمال، وهو مشروع اقتراح البرنامج والميزانية للثنائية 21/2020. وذكر الرئيس أن مشروع فقرة القرار المقترح أرسل إلى الوفود بعد الجلسة الصباحية، وذلك يخضع حصريا لسلطة الرئيس، ويعكس ما اتفق عليه. واقترح الرئيس النظر في القرار فقرة فقرة بدءا بالنقطة 1، التي تنص على ما يلي: "إن لجنة البرنامج والميزانية، وإذ انتهت من استعراض أولي شامل بحسب كل هدف استراتيجي، وكذلك

المرفقات والملحقات، لمشروع اقتراح البرنامج والميزانية للثنائية 21/2020 (الوثيقة WO/PBC/29/3) وفتح الرئيس الباب للتعليقات.

473. وأعرب وفد إيران (جمهورية-الإسلامية) عن امتنانه للرئيس على فقرات مشروع القرار التي يقبلها من حيث المبدأ. وقال الوفد إنه لن يطرح أي تعليق بخصوص الفقرة الأولى بل لديه تعليق ذو طبيعة عامة. واقترح الوفد فقرة جديدة بشأن المرفق الثالث لمشروع وثيقة البرنامج والميزانية كي تنظر فيها اللجنة. وقال إن أغلبية الوفود التي أخذت الكلمة أثناء النظر في المرفق الثالث لم تكن في وضع يسمح لها بتأييد المشروع الحالي بصيغته الحالية وطلبت تنقيح المرفق الثالث استنادا إلى الممارسة الحالية. لذا طلب الوفد إلى الأمانة أن تعد صيغة منقحة للمرفق الثالث وفقا لمنهجية التخصيص الحالية، بمعنى عنصر 0 في المائة، وأن تقدمه إلى دورة لجنة الميزانية المقبلة لتيسير الرجوع إليها والنظر فيها مجددا من جانب اللجنة.

474. وأيد وفد سويسرا الاقتراح المقدم من وفد إيران (جمهورية-الإسلامية)، نظرا لوجود تأييد واسع لفكرة إعادة النظر وتنقيح المرفق الثالث بصيغته الواردة في العديد من البرامج والميزانيات، بما في ذلك البرنامج الحالي.

475. وانضم وفد البرازيل إلى وفد سويسرا في تأييد الاقتراح المقدم من وفد إيران (جمهورية-الإسلامية).

476. وأعرب وفد الولايات المتحدة الأمريكية عن معارضته لاقتراح وفد إيران (جمهورية-الإسلامية). وأعرب الوفد عن تطلعه لرؤية مشروع البرنامج والميزانية المقترح كما هو الآن مع تلك التعديلات، وإنه سيترك هذه المسألة للمناقشة في دورة يوليو.

477. وأيد وفد إيطاليا الاقتراح المقدم من وفد إيران (جمهورية-الإسلامية).

478. وأيد وفد فرنسا اقتراح وفد إيران (جمهورية-الإسلامية).

479. وأعرب وفد الاتحاد الروسي عن تأييده لاقتراح وفد إيران (جمهورية-الإسلامية)، الذي لقي تأييد عدد من الوفود الأخرى، بشأن إعداد مشروع جديد للمرفق الثالث استنادا إلى المنهجية القائمة التي تنص على الميزانية نفسها لجميع الاتحادات.

480. وأيد وفد إندونيسيا الاقتراح الذي تقدم به وفد إيران (جمهورية-الإسلامية) فيما يتعلق بإعداد مناقشة لدورة يوليو بشأن المرفق الثالث.

481. وأيد وفد المكسيك الاقتراح المقدم من وفد إيران (جمهورية-الإسلامية).

482. وأيد وفد الصين الاقتراح المقدم من وفد إيران (جمهورية-الإسلامية).

483. وأشار الرئيس إلى أنه سمع جوقة تأييد للاقتراح المقدم من وفد إيران (جمهورية-الإسلامية) ولكن دون توافق في الآراء. أوصى الرئيس بالعودة إليه في إطار النقطة "4" (د) من فقرة القرار. وذكر الرئيس أنّه لا يقصد التقليل من أهمية ما سبق، ولكنه أراد العمل على بقية هذا البند من جدول الأعمال. وأشار الرئيس إلى النقطة "4" (د) من فقرة القرار، وهي محاولة للأقرار بأن عددا من الوفود أعرب عن شواغل بشأن المساهمة البالغة 1 في المائة. وذكر الرئيس بأن وفد إيران (جمهورية-الإسلامية) قد طلب تفاصيل عن أثر إلغاء المساهمة البالغة 1 في المائة، ورأى أن هناك طرق أخرى ممكنة إذا كان

ذلك جزءا من الطلب. وكرر الرئيس اقتراحه بالعمل على نقاط القرار الأخرى لأن تلك النقاط تتعلق إلى درجة كبيرة بالنقطة "4" (د). وربما يلزم الأخذ بأي تغيير ومراعاته بالاقتران مع النقطة "4" (د). وأشار الرئيس إلى الفقرة الأولى التي ختمت بذكر الوثيقة WO/PBC/29/3، وسأل عما إذا كانت هناك أي تعليقات على تلك الفقرة. ونظرا لعدم وجود تعليقات، فتح الرئيس باب التعليق على الفقرة "2".

484. وأشار وفد الاتحاد الروسي إلى أنه قدم اقتراحا بشأن ترجمة المنشورات إلى اللغات الرسمية للأمم المتحدة، أي الفرنسية والإسبانية والروسية والصينية والعربية. وقال إن لديه اقتراحا محددا، ويعتقد أنه لن يلقى أي اعتراض من أعضاء اللجنة. وأضاف أن المسألة العالقة الوحيدة هي حجم الأشياء المقترح ترجمتها رسميا، أي المنشورات الرسمية. وطلب الوفد إدراج البرنامج 19 كأحد البرامج الواردة في الفقرة "1". وفي حال وافقت اللجنة على ما سبق، طلب الوفد إدخال التعديل المناسب على النص.

485. وشكر الرئيس وفد الاتحاد الروسي على ذلك التعديل. وأكد الرئيس والأمانة وجود توافق على تغيير كلمة "مختلف" إلى "كل ."و "كل" تعني اللغات الرسمية ولكنها غيّرت من "مختلف" إلى "كل" اللغات في البرنامج 19. واعتذر الرئيس عن هذا السهو، وأشار إلى أن نسخة تعقب التغييرات ستشمل البرنامج 19 بتلك الصيغة ما لم ير أحد الوفود خلاف ذلك .

486. واقترح وفد الولايات المتحدة الأمريكية إضافة عبارة "للنظر باستفاضة" في الفقرة "2 ."

487. واقترح وفد البرازيل مناقشة الفقرة "2" بالتوازي مع الفقرة "4" (د)، نظرا لاقتراح وفد إيران (جمهورية-الإسلامية) بإصدار مشروع منقح.

488. وطلب وفد كندا التوجيه لمعرفة أين ستدرج الإشارة إلى "كل" في البرنامج 19.

489. وردا على سؤال وفد كندا، أشارت الأمانة إلى أسفل الصفحة 121 حيث تظهر كلمة "مختلف". واستعيض عن كلمة "مختلف" بكلمة "كل".

490. وبعد التعليقات التي أدلت بها الوفود بشأن الفقرتين "1" و"2"، ذكر الرئيس الاقتراح المقدم من وفد الولايات المتحدة الأمريكية بإضافة "للنظر باستفاضة" في الفقرة "2"، وأشار إلى وجود اعتراض من وفد واحد على الأقل في الموافقة على ذلك إلى حين مناقشة الفقرة "4" (د). وانتقل الرئيس إلى الفقرة "3" التي ذكرت الإحاطة علما بأن تكاليف الموظفين للثنائية 21/2020 ستُحدّث في النسخة المراجَعة من مشروع اقتراح البرنامج والميزانية للثنائية 21/2020 لتجسيد أثر التغييرات التي أدخلت على جدول مرتبات موظفي الفئة الفنية والفئات العليا لتُطبّق اعتباراً من 1 يناير 2019، والجدول الجديد للأجور الداخلة في حساب المعاش التقاعدي لموظفي الفئة الفنية والفئات العليا الذي دخل حيّز النفاذ في 1 فبراير 2019، وبين قوسين "تبلغ قيمة ذلك الأثر نحو 3 ملايين فرنك سويسري". ولم ترد طلبات لأخذ الكلمة، فانتقل الرئيس إلى الفقرة "4" بشأن قائمة المسائل العالقة. وبدأ الرئيس بالفقرة "4" (أ) بشأن مؤشر الأداء المتعلق بترجمة منشورات الويبو بكل اللغات الرسمية في البرنامج 19، وقال إن هناك اتفاقا على أن هذه المسألة لا تزال عالقة ويتعين العودة إليها. وذكر الرئيس بأن وفدا واحدا لديه اقتراح، وسأل عما إذا كان الوفد يرغب في تقاسم اقتراحه مع اللجنة في ذلك الوقت.

491. وقدم وفد الاتحاد الروسي اقتراحا إلى اللجنة. وذكر الوفد أن لديه مشروعا جاهز أعدته مجموعة البلدان المتشابهة التفكير بمساعدة من الأمانة. ثم قرأ الوفد الاقتراح: الأول يتعلق بمؤشر الأداء للبرنامج 19، والمنشورات التي يترجم موجزها

التنفيذي إلى كل اللغات الرسمية للأمم المتحدة. وتابع الوفد بالقول إن أساس المقارنة سيكون 62.5 في المائة، وتحت الهدف ستكون النسبة 100 في المائة. ولن تترتب على ذلك الاقتراح أية آثار مالية. والاقتراح الثاني يتعلق بالنسبة المئوية لمنشورات الويبو العامة بشأن المسائل الموضوعية للملكية الفكرية التي نُشرت في الثنائية 21/2020 وتُرجمت إلى جميع اللغات الرسمية للأمم المتحدة. وذكر أن أساس المقارنة هو 0 في المائة في عام 2018 وتحت النسبة الهدف سيكتب "ستحدد لاحقا". واقترح الوفد الاتفاق على ما سبق في دورة يوليو.

492. وشكر الرئيس وفد الاتحاد الروسي على عرضه. واقترح الرئيس تعميم ذلك الاقتراح، بدعم من الأمانة، بعد ظهر ذلك اليوم، لأنه سيوفر أساسا جيدا للمناقشة في لجنة الميزانية في يوليو. وسيتيح إجراء بعض المناقشات مسبقا بين الوفود الموجودة في جنيف .

493. وشكر وفد كندا، متحدثا باسم المجموعة باء، وفد الاتحاد الروسي على قراءة اقتراحه، وأشار إلى أنه مفيد جدا للنظر في هذه المسألة. وطلب الوفد الحصول على مزيد من المعلومات، بما في ذلك المقصود بعبارة "ستحدد لاحقا" في حال حددت هذه الأرقام في مرحلة ما بين الدورة الحالية ودورة يوليو. وقال إن حصول المجموعة باء على فكرة عن تقدير التكاليف وحجم العمل الذي سيترتب على ذلك، سييسّر النظر في المسألة.

494. وأيد وفد الصين الاقتراح الذي تقدم به وفد الاتحاد الروسي، وأشار إلى أنه يتطلع أيضا إلى مناقشته في دورة يوليو فيما يتعلق بالنسبة المئوية لمنشورات الويبو بكل اللغات الرسمية.

495. وردا على اقتراح وفد كندا، أعرب وفد الاتحاد الروسي عن رغبته في الوصول إلى اقتراح يحظى بقبول الجميع، وأشار إلى أن أفضل نسبة هي 100 في المائة للترجمات والمنشورات المشار إليها في مؤشر الأداء الرئيسي المذكور. ومن أجل التوصل إلى توافق في الآراء وتسهيل عمل اللجنة ككل، أعرب الوفد عن استعداده لإبداء المرونة والتعويل على الدعم الكامل من اللجنة والأمانة.

496. وأيد وفد كرواتيا اقتراح المجموعة باء.

497. ولمّا رأى أن الوفود راضية عن الصياغة الواردة في مشروع القرار الذي ستعود إليه اللجنة في دورة يوليو، عمّم الرئيس مشروع الاقتراح المقدم من وفد الاتحاد الروسي. ثم أشار إلى الطلب المقدم من مجموعتين إقليميتين بتوضيح ذلك الاقتراح قدر الإمكان، بما في ذلك النسبة الهدف، والحصول على مشورة الأمانة بشأن التكاليف إن أمكن قبل انعقاد الدورة المقبلة، حتى يتسنى إجراء مناقشة مستنيرة في يوليو. ثم انتقل الرئيس إلى النقطة "4" (ب) من مشروع القرار، وهي بشأن برنامج الويبو للمكافآت والتقدير، البرنامج 23. وفي هذا الصدد، ستعمل الأمانة مع الدول الأعضاء المهتمة، بما في ذلك على تنظيم جلسة إعلامية في أقرب وقت ممكن، من أجل إحراز تقدم في هذه المسألة قبل الدورة القادمة للجنة البرنامج والميزانية. وفتح الرئيس باب الأسئلة أو التعليقات. ونظرا لعدم وجود طلبات لأخذ الكلمة، انتقل الرئيس إلى الفقرة التالية، أي "4" (ج)، مبادرة الختم الزمني الرقمي، البرنامج 28. وأبلغ الرئيس الوفود أن وثيقة موسّعة للأسئلة والأجوبة ستنشر في أقرب وقت ممكن قبل الدورة القادمة للجنة البرنامج والميزانية، وتتناول بالتفصيل المسائل المرتبطة بالمجالين التقني والقانوني ومجال الملكية الفكرية والمطروحة في الدورة التاسعة والعشرين للجنة البرنامج والميزانية. وتوقف الرئيس للسماح بتقديم تعليقات. ونظرا لعدم وجود تعليقات، انتقل الرئيس إلى الفقرتين "4" (د) و"2" المرتبطتين ببعضهما حسب رأي وفد واحد على الأقل. وقرأ الرئيس المشروع بصيغته الحالية في تلك اللحظة " المساهمة الإسمية البالغة واحد في المائة من الإيرادات

المقدرة للاتحادات الممولة من الاشتراكات واتحادي لاهاي ولشبونة لأغراض المصروفات المشتركة، (المرفق الثالث): تخصيص الإيرادات والنفقات للثنائية 21/2020 بحسب كل اتحاد. وافتتح الرئيس باب المناقشة بشأن الجوانب المتبقية من الفقرتين "4" (د) و"2".

498. وأشار وفد سويسرا إلى أنه شهد تأييدا واسعا جدا لإدراج أساليب التخصيص الحالية في وثيقة البرنامج والميزانية المنقحة. وأقر الوفد بأن وفدا واحدا لم يشاطر ذلك الرأي. ورأى أن من المهم أن يبرز الاقتراحان بطريقة واضحة وشفافة في وثيقة البرنامج والميزانية المنقحة. ورأى أن أفضل طريقة لذلك هي أن يجري ذلك بصورة مباشرة في نص المرفق الثالث. فعند وجود اتفاق على نقطة، من المعتاد أن ينعكس ذلك بإدراج الأقواس المعقوفة حول المواضع التي لا يوجد اتفاق حولها. واقترح الوفد تمثيلا واضحا وشفافا لحالة المناقشات في المرفق الثالث. ولذلك، اقترح الوفد إضافة الأقواس المعقوفة في مقاطع من المرفق الثالث من النسخة الإنكليزية، وهي الفقرات الواردة في الصفحة 166 من المقدمة، حول "تطبيق المنهجية بصرامة" حتى "المساهمة الإسمية البالغة واحد في المائة من الإيرادات لأغراض المصروفات المشتركة". وسيأتي التغيير التناظري في قسم توزيع النفقات بحسب كل اتحاد. وبالانتقال إلى أعلى الصفحة 167، اقترح الوفد إضافة قوسين معقوفين حول "الاتحادات غير القادرة على الدفع" حتى نهاية الجملة. وبذلك، فإن تلك الأقواس سوف تكون مغلقة. وبما أن المناقشات ستتواصل في الدورة الثلاثين للجنة البرنامج والميزانية، فسيتعين تعديل الجداول تبعا لذلك.

499. وردا على اقتراح وفد سويسرا بشأن وضع النص بين قوسين معقوفين، تساءل وفد الولايات المتحدة الأمريكية عما إذا كانت هذه ممارسة شائعة فيما يتعلق بالبرنامج والميزانية، وأحال السؤال إلى الأمانة. وتساءل الوفد عما إذا كانت جميع المسائل العالقة الأربع ستوضع بين أقواس. وأقر الوفد بأن اللجنة ستعود إلى هذه المسائل في دورة يوليو وتناقشها باستفاضة. وتساءل الوفد عن إمكانية ترك المألة بصيغتها المقترحة والنظر فيها في وقت لاحق.

500. وأيد وفد إيطاليا الاقتراح المقدم من وفد سويسرا، مشيرا إلى أنه في الواقع حل توفيقي معقول يتيح قدرا كافيا من الشفافية لجميع الوفود للتأكيد بوضوح على غياب التوافق في الآراء بشأن أمر معيّن. وكرر الوفد أن الأمانة أكدت أنها تقدمت باقتراح فقط وأن البتّ فيه بأيدي الوفود. ويبدو أن غالبية الوفود لا تشعر بالقلق إزاء هذا التغيير. ورأى الوفد أن الحل الوارد أيضا في الاقتراح الأول المقدم من وفد إيران (جمهورية-الإسلامية) هو حل توفيقي جيد، وهو إمكانية استخدام الأقواس المعقوفة، وهو أمر ليس خارجا عن المألوف في الإطار الدولي.

501. وردا على تعليقات الوفود بشأن الأقواس المعقوفة، أوضح الرئيس، بحسب ما فهمه من الأمانة، أن ذلك لا يتم عادة في وثيقة ليست نص معاهدة. واقترح الرئيس توسيع نطاق الفقرة "4" (د) لتشمل جميع الصياغات التي لا يوجد اتفاق عليها. وكما حدث في مجالات الخلاف الأخرى، سينظر فيها. والاقتراح هو التعبير عن النص الذي قرأه وفد سويسرا، وإدراج ذلك النص في فقرة القرار لتقول إن القرار لا يزال عالقا للمناقشة .

502. وأوضح وفد إيران (جمهورية-الإسلامية) أن اقتراحه يستند إلى ما فهمه من الأمانة بأن المرفق الثالث أعد على أساس 0 في المائة. وطلب الوفد من الأمانة أن توضح ما إذا كان قد أساء فهم هذه النقطة. وذكر الوفد أن اقتراحه يستند إلى أن مداولات اللجنة وموقف غالبية الدول الأعضاء تبيّن بوضوح غياب توافق في الآراء بشأن المشروع الحالي. وقال إنه لا يمكن لأحد أن يعترض على ما سبق. ولم يكن القصد من الاقتراح وضع المواقف والمقترحات على قدم المساواة لمزيد من المناقشة في الدورة المقبلة للجنة البرنامج والميزانية. ولا يعني ذلك وجود توافق في الآراء بشأن مضمون النسخة المنقحة. وذكر الوفد أنه

ونظرا لغياب توافق في الآراء بشأن اقتراحه، فإن الاقتراح المقدم من وفد سويسرا بوضع الصيغة الحالية أو جزء من الصيغة الحالية بين أقواس معقوفة يمثل حلا وسطا وجيها للمضي قدما.

503. وأشار وفد البرازيل إلى التعليقات السابقة لوفد إيران (جمهورية-الإسلامية) ورأى أن وضع أقواس معقوفة في النص من شأنه أن يؤدي إلى مزيد من الوضوح بشأن المسائل قيد النظر. وطلب الوفد من الرئيس تكرار الاقتراح بشأن الصياغة حتى يتسنى له الإحاطة علما به. وأضاف أن من المهم التأكيد على وجود اتفاق بين الأعضاء على هذا الأمر، مشيرا إلى أن ذلك واقعي وأن هذه المسألة عالقة وسينظر فيها في يوليو. ومن شأن ذلك أن يكون حلا وسطا بين أولئك الذين يريدون هذه النفقات والذين لا يريدونها.

504. وأعرب وفد إندونيسيا عن رغبته في التأكد من أن يتمكن ممثل الوفد في دورة يوليو قادرا على فهم ما يجري في الفقرة "4" (د). إذ لن يرى الشخص الذي سيمثل الوفد في يوليو المنهجية الحالية بدون اقتراح بمساهمة اسمية قدرها 1 في المائة. وبالتالي، قد تكون هناك مرونة، ولكن الوفد يريد أن يتأكد من أن الطريقة التي اتبعتها المنظمة في منهجية التخصيص قبل الاقتراح متاحة لمن يود حضور دورة يوليو. واقترح الوفد توسيع نطاق الفقرة "4" (د) تبعا للكيفية التي ستسير بها المناقشة بشأن هذه المسألة، مع صيغة الفقرة "4" (ج). وسواء كان الحل بوضع قوسين أو ضمان إبراز المنهجية الحالية في المرفق الثالث، فمن الضروري أن ينعكس ذلك في قائمة الوثائق أو في مشروع اقتراح البرنامج والميزانية للجنة البرنامج والميزانية المقبلة في يوليو.

505. وأشار الرئيس إلى إمكانية وضع أي شيء متفق عليه جماعيا في قائمة المقررات، مشيرا إلى أن الأقواس المعقوفة لم تدرج في أي مكان آخر في الوثيقة. والواقع هو أنه لا يتفق على الأمر نهائيا إلى حين انعقاد الجمعية العامة في الخريف. وحتى تلك اللحظة، يمكن فعليا وضع قوسين معقوفين حول النص كله. ثم قدم الرئيس اقتراحا يرمي إلى معالجة بعض الشواغل، وطلب مزيدا من المعلومات عن السيناريوهات البديلة التي طرحتها الوفود. واقترح الرئيس توسيع الفقرة "4" (د) لتذكر أن عددا من الوفود لم يوافق على جزء لا بأس به من المقدمة الواردة في الصفحة 166 وعلى سطر واحد على الأقل في الصفحة 167. وهذا هو أحد الحلول التي من شأنها أن توضح بشكل قاطع في القرار الذي سيحال إلى لجنة البرنامج والميزانية في يوليو بأن على اللجنة أن تعاود النظر في صياغة الصفحتين 166 و167. واقترح الرئيس أيضا أن تقوم لجنة البرنامج والميزانية بتوجيه تعليمات إلى الأمانة في الفقرة "4" (د) لتجهّز في وثيقة الأسئلة والأجوبة شرحا لما سيؤول إليه المرفق الثالث في غياب المساهمة البالغة 1 في المائة. وبذلك سيكون السيناريو الأول في الميزانية المقترحة، وسيطرح السيناريو الثاني في في وثيقة الأسئلة والأجوبة لمناقشته في يوليو. ثم فتح الرئيس الباب لجمع الآراء أو الاقتراحات البديلة .

506. وأعرب وفد سويسرا عن رغبته في توضيح اقتراح الرئيس. وسيكون ذلك بإضافة أشياء إلى فقرة مشروع القرار "4" (د) تعكس أن الفقرة "4" (د) وعلى خلاف الفقرات "4" (أ) و(ب) و(ج)، هي فقرة توجد بشأنها اقتراحات مختلفة بخصوص الجدول الذي تؤيده مختلف الوفود. وأن الاقتراح الذي قدمه الوفد بالتعاون مع عدد من الوفود الأخرى سيرد في وثيقة غير رسمية؛ وهي وثيقة الأسئلة والأجوبة.

507. وأكد الرئيس أن الفقرة "4" (د) من القرار ستبين الصيغة القائلة بعدم رضا العديد من الوفود عن ما ورد في الصفحتين 166 و167، كما حدث مع البنود الأخرى التي لم يتم التوصل إلى اتفاق بشأنها. وسوف تعود اللجنة إلى الوفود

لترى بالضبط ما هي أجزاء النص التي لا يوجد اتفاق بشأنها وتتطلب مزيدا من المناقشة في يوليو. وثانيا، أن يطلب، في فقرة القرار، من الأمانة إعداد نسخة تبين التأثير على المرفق الثالث دون المساهمة بنسبة 1 في المائة.

508. وشكر وفد إندونيسيا الرئيس على الاقتراح الذي قدمه. وقال إنه قد يكون قادرا على الموافقة على ذلك الاقتراح بشرط أن تبدأ الصيغة الواردة في "4" (د) بإضافة الاقتراح قبل المساهمة الاسمية البالغة 1 في المائة من الإيرادات المقدرة للاتحادات الممولة من الاشتراكات واتحادي لاهاي ولشبونة لأغراض المصروفات المشتركة، ثم إضافة ذلك كبديل للمنهجية الحالية. وبعد ذلك، ستذكر الفقرة ما الذي طلبت الوفود من الأمانة إعداده.

509. وسعى الرئيس إلى تلخيص البيان السابق الذي أدلى به وفد إندونيسيا. وأشار الرئيس إلى أن الوفد اقترح أن تبدأ الفقرة "4" (د) باقتراح المساهمة الاسمية بنسبة 1 في المائة وباقي الجملة بعد ذلك، ومن ثم تمهّد لما سيأتي في نهاية مشروع الفقرة تلك بعبارة "كبديل عن المنهجية الحالية، فقد طلبت لجنة البرنامج والميزانية من الأمانة إعداد سيناريو في وثيقة الأسئلة والأجوبة. وسيعكس السيناريو الوارد في وثيقة الأسئلة والأجوبة أثر إزالة النسبة البالغة 1 في المائة. وفتح الرئيس المجال للإدلاء بالآراء.

510. وأعاد وفد إندونيسيا قراءة اقتراحه. وقال إنه عقب اقتراح الرئيس، فإن الصياغة التي يمكن للوفد تقبّلها هي اقتراح مساهمة اسمية قدرها 1 في المائة من الإيرادات المقدرة للاتحادات الممولة من الاشتراكات واتحادي لاهاي ولشبونة لأغراض المصروفات المشتركة، كبديل عن المنهجية الحالية المطبّقة لتخصيص الإيرادات والنفقات بحسب كل اتحاد. وبذلك فإن الأمانة ستعدّ في (المرفق الثالث، توزيع الإيرادات والنفقات للثنائية 21/2020 بحسب كل اتحاد)، في هذا الصدد، وبحسب صياغة الفقرة "4" (ج) شيئا من قبيل ما سبق. وبعد ذلك، ترك الوفد للأمانة صياغة البقية فيما يتعلق بهذا الأمر.

511. وأعرب وفد الولايات المتحدة الأمريكية عن رغبته في الإشارة، ردا على نقطة وفد إندونيسيا، إلى أنه اقتراح للبرنامج والميزانية، مشيرا إلى أن اقتراح الرئيس قد ذكر كل شيء بوضوح. وقال الوفد إنه لا يرى ضرورة إضافة كلمة اقتراح مرة أخرى أو كلمة مقترحة في الفقرة "4" (د). وأعرب الوفد عن رضاه بصيغة الفقرة كما هي. وأعرب الوفد عن أمله في أن يتاح وقت ما للمناقشة في هذه المسألة المؤقتة. وقال الوفد إنه لا يعتقد أن الصياغة الواردة في اقتراح الرئيس تحتاج إلى تعديل.

512. وشكر وفد سويسرا وفد إندونيسيا على روحه الابتكارية. ورأى الوفد أنه سيكون من الجيد التمييز في صياغة الفقرة "4" (د)، بالمقارنة مع "4" (أ) و(ب) و(ج)، للفصل بينها، والإشارة إلى أن تلك البنود تتطلب مزيدا من التوضيح ومزيدا من المعلومات. في حين أن هناك اختلافا جوهريا في الآراء بشأن الفقرة "4" (د). وقال إن ذلك واضح جدا في الاقتراح الذي تقدم به وفد إندونيسيا والذي تناول أيضا نقطة مهمة بالنسبة للوفود، وهي الإشارة إلى المنهجية الحالية في هذه الفقرة .

513. وشكر الرئيس وفد سويسرا وكرر اقتراح الوفد بفصل الفقرة "4" (د) عن القضايا الثلاث الأخرى، نظرا للخلاف الكبير بشأنها، حسب رأي الوفد. وقد تتمثل إحدى الإمكانيات في أخذ الصيغة الواردة في الفقرة "4" (د) وجعلها نقطة جديدة، النقطة "5"، ووضعها بصيغة من قبيل "وأحاطت علما بعدم التوصل إلى توافق في الآراء بشأن المساهمة الاسمية المقترحة البالغة 1 في المائة من الإيرادات المقدرة للاتحادات الممولة من الاشتراكات، واتحادي لاهاي ولشبونة لأغراض المصروفات المشتركة، المرفق الثالث"، وما إلى ذلك. وعلاوة على ذلك، طلبت لجنة البرنامج والميزانية من الأمانة إعداد نسخة من المرفق الثالث استنادا إلى إزالة المساهمة البالغة 1 في المائة وإدراجها في وثيقة الأسئلة والأجوبة. وتابع الرئيس بالقول إنه نظرا إلى أن الفقرة "4" (د) ستحذف، فينبغي أن يذكر أن لجنة البرنامج والميزانية ستعود إليها في الدورة الثلاثين

لأنها ستتابع بموجب افتتاحية الفقرة "4". وأعرب الرئيس عن أن البداية هي العنصر الحاسم، أي أن تقول الفقرة "5" الجديدة: أحاطت علما بعدم التوصل إلى توافق في الآراء بشأن المساهمة الاسمية المقترحة البالغة 1 في المائة، وتكمل كما يلي. وأن يضاف شيء من قبيل أن الأمانة ستقوم بإعداد معلومات في إطار وثيقة الأسئلة والأجوبة؛ وأن اللجنة ستعود لهذه المسألة في الدورة المقبلة. وفتح الرئيس الباب للاطلاع على ما إذا كان ذلك مقبولا على نطاق واسع .

514. وقال وفد الولايات المتحدة الأمريكية إن الفقرة "4" ذكرت أن المسائل الأربع جميعها معلقة، وهذا يعني أنه لم يتم التوصل إلى توافق في الآراء بشأنها. فبعضها بحاجة إلى معلومات إضافية. وأعرب الوفد عن رضاه التام للطريقة التي كتبت بها الفقرة، وأنه لا يريد أن تفصل الفقرة لوحدها كفقرة جديدة. وجميع البيانات التي أدلي بها دوّنت في المحضر .

515. وصرح وفد إندونيسيا بأنه غير سعيد بالصياغة المقترحة في الوقت الراهن بشأن الفقرة "4" (د)، وفيما يتعلق بالاقتراح البناء فقد يقبله، ولكن هناك شيء مفقود في الاقتراح، وهو "كبديل للمنهجية الحالية المطبقة على تخصيص الإيرادات والنفقات بحسب كلك اتحاد".

516. وأعرب وفد إيران (جمهورية-الإسلامية) عن تقديره للاقتراح البناء الذي قدمه الرئيس. وقال إنه أقل بكثير مما يتطلع إليه الوفد، مشيرا إلى أنه يمكنه، من منطلق روح الحل التوفيقي، أن يقبل به لأنه يبين عدم وجود توافق في الآراء بشأن هذه المسألة بالذات. ولأنه يستجيب إلى طلب الوفد من الأمانة تقديم المزيد من المعلومات قبل الدورة المقبلة للجنة البرنامج والميزانية فيما يتعلق بهذا المرفق بالذات .

517. وشكر وفد الصين الأمانة على عملها الممتاز بتوفير حل متوازن نسبيا في مثل هذه الفترة الزمنية القصيرة. وأعرب الوفد عن رضاه التام عن ذلك. وناشد الوفد أيضا الوفود أن تعتمد نهجا بناء لمناقشة اقتراح الرئيس بحيث يمكن تحقيق هذا الهدف .

518. وأشار وفد إيطاليا إلى عدم وجود إجماع برفض المساهمة الاسمية المقترحة بنسبة 1 في المائة، وقال إنه سيقبل بروح من التوافق اقتراح الرئيس.

519. وأخذ الرئيس الكلمة ليشير إلى الحاجة إلى مزيد من العمل والتشاور فيما بين المهتمين بالأمر في هذا الصدد. واقترح الرئيس تأجيل الاجتماع لفترة قصيرة، وطلب إلى الوفود المهتمة بصفة خاصة بالصياغة الدقيقة أن تجتمع على المنصة لمناقشة أفضل السبل لإيجاد صياغة تناسب الجميع، وأشار إلى أن من الأنجع محاولة القيام بذلك في مجموعة صغيرة. وبعد الاستراحة، عاد الرئيس إلى البند 6 من جدول الأعمال، مشروع اقتراح البرنامج والميزانية للثنائية 21/2020 والقرار المتعلق بهذا البند من جدول الأعمال. وأشار الرئيس إلى أنه عمم مشروع قرار محدّث خلال فترة الاستراحة استنادا إلى مناقشاته مع الوفود المهتمة. وقرأ الرئيس مشروع القرار المنقح. ونظرا لعدم وجود اعتراضات، اعتمد القرار.

520. إن لجنة البرنامج والميزانية، وإذ انتهت من استعراض أولي شامل بحسب كل هدف استراتيجي، وكذلك المرفقات والملحقات، لمشروع اقتراح البرنامج والميزانية للثنائية 21/2020 (الوثيقة WO/PBC/29/3):

"1" وافقت على التعديلات التي اقترحت الدول الأعضاء إدخالها على استراتيجيات التنفيذ، والمخاطر وإجراءات التخفيف منها، وأطر النتائج، والنصوص التوضيحية والجداول الخاصة بالموارد، والأشكال الخاصة

بالتعاون فيما بين البرامج، والإشارات إلى أهداف التنمية المستدامة في البرامج 1 و2 و3 و8 و9 و15 و16 و19 و20 و21 و23 و28 و30؛

"2" والتمست من الأمانة إصدار نسخة مراجَعة من مشروع اقتراح البرنامج والميزانية للثنائية 21/2020 استنادا إلى ما ورد في "1"؛

"3" وأحاطت علما بأن تكاليف الموظفين للثنائية 21/2020 ستُحدّث في النسخة المراجَعة من مشروع اقتراح البرنامج والميزانية للثنائية 21/2020 لتجسيد أثر التغييرات التي أدخلت على جدول مرتبات موظفي الفئة الفنية والفئات العليا لتُطبّق اعتباراً من 1 يناير 2019، والجدول الجديد للأجور الداخلة في حساب المعاش التقاعدي لموظفي الفئة الفنية والفئات العليا الذي دخل حيّز النفاذ في 1 فبراير 2019 (تبلغ قيمة ذلك الأثر نحو 3 ملايين فرنك سويسري)؛

"4" وأحاطت علما بجملة أمور منها المسائل العالقة في البرامج التالية والتي ستنظر فيها لجنة البرنامج والميزانية في دورتها الثلاثين:

(أ) مؤشر الأداء المتعلق بترجمة منشورات الويبو بكل اللغات الرسمية (البرنامج 19)؛

(ب) برنامج الويبو للمكافآت والتقدير (البرنامج 23). وفي هذا الصدد، ستعمل الأمانة مع الدول الأعضاء المهتمة، بما في ذلك على تنظيم جلسة إعلامية في أقرب وقت ممكن، من أجل إحراز تقدم في هذه المسألة قبل الدورة القادمة للجنة البرنامج والميزانية؛

(ج) ومبادرة الختم الزمني الرقمي (البرنامج 28). وفي هذا الصدد، ستُنشر وثيقة موسّعة للأسئلة والأجوبة في أقرب وقت ممكن قبل الدورة القادمة للجنة البرنامج والميزانية، تتناول بالتفصيل المسائل المرتبطة بالمجالين التقني والقانوني ومجال الملكية الفكرية والمطروحة في الدورة التاسعة والعشرين للجنة البرنامج والميزانية؛

(د) ومنهجية تحديد مخصصات الاتحادات المستخدمة لإعداد المرفق الثالث: تخصيص الإيرادات والنفقات للثنائية 21/2020 بحسب كل اتحاد. وفي هذا الصدد، ستُدرج الأمانة في وثيقة الأسئلة والأجوبة نسخة من المرفق الثالث دون المساهمة الإسمية البالغة واحد في المائة من الإيرادات المقدرة للاتحادات الممولة من الاشتراكات واتحادي لاهاي ولشبونة لأغراض المصروفات المشتركة.

البند 7 الصيغة المحدثة لإطار الويبو للمساءلة

521. استندت المناقشات إلى الوثيقة WO/PBC/29/4.

522. وافتتح الرئيس البند 7 من جدول الأعمال بشأن الصيغة المحدثة لإطار الويبو للمساءلة كما وردت في الوثيقة WO/PBC/29/4. وأشار إلى أن الوثيقة المذكورة أعلاه تمثل تحديثا لإطار المساءلة الأصلي الذي قدم في الدورة الثانية والعشرين للجنة الميزانية في عام 2014. وأعطى الرئيس الكلمة للأمانة لعرض البند 7.

523. وأوضحت الأمانة أن إطار المساءلة في الويبو يقدم أول رؤية شاملة للعناصر التي توفر ضمانات لنظام المنظمة للحوكمة والمساءلة، للدول الأعضاء فيها، ومستخدمي وعملاء أنظمة الملكية الفكرية العالمية وغيرهم من أصحاب المصالح والموظفين الداخليين أيضاً. ومنذ عام 2014، بدأت الويبو برنامج للتحسين المستمر في مجال المساءلة لمواصلة تعزيز الإطار التنظيمي فضلا عن تنفيذ الاستراتيجيات المعتمدة تكنولوجيا والتي تسترشد بأفضل الممارسات المتبعة في هذا المجال .وقد جمعت الصيغة المحدثة لإطار الويبو للمساءلة مختلف عناصر المساءلة التنظيمية في سبعة مجالات واسعة، ويشتمل الإطار أيضا على العناصر الخمسة لإطار المراقبة الداخلية المتكامل في لجنة المنظمات الراعية التابعة للجنة تريدواي (COSO) وهي: بيئة المراقبة؛ وإدارة المخاطر؛ وأنشطة المراقبة؛ والمعلومات والاتصالات؛ والرصد. وبالإضافة إلى هذه العناصر الخمسة، يتضمن الإطار عناصر للتخطيط وآداب المهنة. وتجلى تطبيق الإطار بنموذج الدفاع الثلاثي الذي حدد فيه المديرون التنفيذيون كخط الدفاع الأول، وشمل خط الدفاع الثاني أنشطة مراقبة الإدارة المنشأة لتعزيز ورصد أنشطة خط الدفاع الأول، وكانت شعبة الرقابة الداخلية خط الدفاع الثالث. وتوفر المراجعة الخارجية للحسابات واللجنة الاستشارية المستقلة للرقابة ومجالس إدارة الدول الأعضاء مزيدا من الرقابة. وقدّم هذا الإطار الشامل والمحدث للمساءلة إلى الدول الأعضاء تماشيا مع القرار الصادر في عام 2014 لاعتماده، وفقا للعناصر السبعة المبينة فيه. وتماشيا مع تفاعلات الأمانة خلال جلسات الإحاطة الإعلامية الإقليمية غير الرسمية، لم يكن هناك سعي للحصول على أي موافقات محددة أو جديدة على أية سياسات من خلال هذا الاقتراح. وهو مجرد عرض لمجموعة من أطر المساءلة القائمة بطريقة واضحة ومنظمة لتكون مرجعا لمعلومات الدول الأعضاء. وأكدت الأمانة عدم سعيها للحصول على أية موافقة على أية سياسة يشار إليها في هذه الوثيقة.

524. وشكر الرئيس الأمانة على عرضها وفتح باب الأسئلة أو التعليقات.

525. وشكر وفد كرواتيا، متحدثا باسم مجموعة بلدان أوروبا الوسطى والبلطيق، الأمانة على إعداد إطار المساءلة المحدث للويبو، وأشار إلى أن المساءلة بالغة الأهمية لأغراض الإدارة التنظيمية الجيدة داخل منظومة الأمم المتحدة والويبو أيضا. ونظرا لأهمية المساءلة، طلب باسم المجموعة مزيدا من التوضيح بشأن الاختلافات بين إطار المساءلة الحالي والمحدث المقترح.

526. وتحدث وفد كندا باسم المجموعة باء وشكر الأمانة على إعداد الإطار المحدث المقترح للمساءلة في الويبو. وقال إن المجموعة لا زالت تعلق أهمية كبيرة على المساءلة في الويبو وفي منظومة الأمم المتحدة، لأن المساءلة ومكوناتها هي صميم الإدارة التنظيمية الجيدة. وأضاف أن المجموعة أحاطت علما بأن الإطار المحدث المقترح للمساءلة في الويبو يقترح تحديث الإطار الحالي، الذي يستند إلى ثلاث ركائز، ليصبح إطاراً يستند إلى سبعة عناصر، وترحب بعرض موجز من الأمانة تشرح فيه الاختلافات الرئيسية بين الإطار الحالي والتحديث المقترح.

527. ودعا الرئيس الأمانة إلى الرد على الأسئلة المحددة التي طرحها وفدا كرواتيا وكندا.

528. وأشارت الأمانة إلى سرورها بعرض تحديث إطار المساءلة على اللجنة. وهناك عدد من المجالات التي أحرز فيها تقدم كبير في العناصر الأساسية للمساءلة، وأشير إليها في الوثيقة مع رمز التقدم المحرز. وكمثال على ذلك، سلطت الأمانة الضوء على مجال إدارة المخاطر، حيث أحرز تقدم هائل على مدى السنوات الخمس الماضية، فدمجت في عمليات التخطيط التي تضطلع بها المنظمة، ضماناً لأن تكون جزءا من رد الفعل لدى المنظمة ومديري برامجها فيما يتعلق بأنشطة التخطيط والتنفيذ والرصد. وقد وضع نظام معلوماتي واضح وشامل لتسجيل المخاطر المؤسسية للويبو. وأشارت الأمانة إلى أن عملا كبيرا قد أنجز سواء من حيث تحديث إطار السياسة العامة أو من حيث تكامل العملية ونظم تقييم المخاطر المتعلقة بتكنولوجيا

المعلومات. وأشارت الوثيقة إلى التحسينات التي أدخلت على رصد الأداء وإدارة أمن المعلومات والمرونة التنظيمية وإدارة استمرارية الأعمال. وأشارت الوثيقة أيضا إلى التقدم الكبير المحرز في طريقة إبلاغ الأمانة عن التقدم المحرز فيما يتعلق بتنفيذ توصيات وحدة التفتيش المشتركة. وقد قيمت الويبو بالمركز الأول، بالشراكة مع منظمة الطيران المدني الدولي، فيما يتعلق بقدرتها على تزويد الدول الأعضاء بمعلومات محدثة عما تم القيام به فيما يتعلق بتوصيات وحدة التفتيش المشتركة. وقد تم أيضا تطوير آليات غير رسمية لمنع النزاعات. وقد استحدث أمين المظالم نظاما إخطار يساهم فيه عدد من الموظفين في تسوية النزاعات بالوسائل غير الرسمية مع زملائهم. وتم توسيع إطار الرقابة الداخلية بشأن استخدام نظام إدارة مخاطر تكنولوجيا المعلومات. واستخدم هذا النظام لأغراض تسجيل الضوابط الداخلية، سواء الضوابط على مستوى المنظمة أو مستوى العمليات، لتوفير استنتاجات قائمة على الأدلة فيما يتعلق بخطابات التمثيل الإداري وبيان الرقابة الداخلية المقدم إلى الدول الأعضاء وأصحاب المصالح والمراجعين الخارجيين للحسابات، ليطّلعوا على الضوابط المعمول بها في المنظمة. وقد سجل الفصل بين الواجبات والأدوار في نظام آلي جرى تنفيذه في السنتين أو السنوات الثلاث السابقة بطريقة تضمن الإدماج الكامل لمختلف عناصر نظام تخطيط موارد المؤسسة في المنظمة. وقد تعززت ضوابط مكافحة الغش بدرجة كبيرة خلال العام الماضي، وأجريت عملية تقييم شاملة لمخاطر الغش في عام 2018. وقد تم تحديث سياسة مكافحة الغش وأطلق تدريب جديد للتوعية بالغش في الأسبوع الماضي. وذكرت الأمانة أن تقدما كبيرا قد أحرز في مجالات عديدة كما هو مبين بالتحديد في الوثيقة. وذكرت الأمانة أنها على استعداد لتقديم مزيد من التفاصيل عن أي مجالات محددة تحظى بالاهتمام.

529. وشكر الرئيس الأمانة وفتح الباب لطرح أية أسئلة أو تعليقات إضافية.

530. وأيد وفد الولايات المتحدة البيان الذي ألقي باسم المجموعة باء. وشكر الوفد الأمانة على التقرير وأكد دعم لمنظمات الأمم المتحدة في تعزيز أطرها الخاصة بالمساءلة وتحديثها بفعالية. وأشار إلى أن التقرير يذكر أن إطار المساءلة يراعي التوصيات الواردة في أطر المساءلة في تقرير وحدة التفتيش المشتركة في منظومة الأمم المتحدة، وأن التوصيات قد أغلقت. وأعرب وفد الولايات المتحدة عن سروره بدمج بعض توصيات وحدة التفتيش المشتركة والمعايير المرجعية المذكورة في إطار المساءلة. ولكن رأى أن من غير الواضح ما إذا كانت التوصية 4 المتعلقة بنشر الإجراءات التأديبية التي يتخذها الرئيس التنفيذي للمنظمة مبينة في الإطار. وطلب إلى الأمانة أن تبين الكيفية التي نفذت بها تلك التوصية، لا سيما وأن تلك التوصية قد وسعت مؤخرا لتصبح التوصية 9 في تقرير وحدة التفتيش المشتركة عن السياسات والممارسات المماثلة في منظومة الأمم المتحدة. وقال إنّه يؤيد بشدة اتفاقات كبار المديرين كأداة فعالة تضمن مسؤولية الإدارة على جميع المستويات عن تعزيز ثقافة المساءلة والسلوكيات الأخلاقية. ووفقا لتقرير وحدة التفتيش المشتركة لعام 2011، كانت الأمم المتحدة هي المنظمة الوحيدة التي أدرجت في إطارها نظاما من الاتفاقات العليا مع الأمين العام لمساءلة كبار المديرين عن النتائج المحققة أو غير المنجزة. وقال إنه يعلم أن منظمة الصحة العالمية نفذت للتو اتفاقات كبار المديرين. وطلب الوفد مزيدا من المعلومات عن الطريقة التي تعتزم بها الأمانة إدراج اتفاقات كبار المديرين في إطار المساءلة. وأخيرا، أكد مجددا على الشواغل بشأن مكافأة الأداء التنظيمي، لأن هذه المكافأة تمنح لجميع الموظفين بغض النظر عن أدائهم الفردي. وقال الوفد إنه لا يعتقد أن هذه المكافأة تتماشى مع توصية لجنة الخدمة المدنية الدولية بشأن مكافآت الأداء، أو التوصية 5 من تقرير وحدة التفتيش المشتركة بشأن الاعتراف بالأداء المتميز للموظفين. وينبغي منح المكافآت للموظفين ذوي الأداء المتميز. وخلافا لذلك، قد تفقد المكافأة أهميتها وتعتبر استحقاقا يتعارض مع المبدأ الأساسي المتمثل في مكافأة أداء الفرد. ورأى أن النطاق والأهمية الماليين للمكافأة يتطلبان مزيدا من الشفافية من جانب الأمانة فضلا عن إشراف من جانب الدول الأعضاء على إدارة المكافأة. وأعرب الوفد عن رغبته في أن يوضح أنه لا يؤيد مكافأة الأداء التنظيمي المذكورة في الفقرة 15، واقترح أن من الأنسب للجنة أن تحيط علما بإطار المساءلة

بدلا من تأييده. وقال وفد الولايات المتحدة إنه يرحب بالاقتراحات المقدمة من أعضاء لجنة الميزانية الآخرين بشأن أفضل طريقة للمضي قدما بمكافأة الأداء التنظيمي في ضوء الاقتراح الداعي إلى إدراج 2.8 مليون فرنك سويسري في وثيقة البرنامج والميزانية للثنائية 21/2020 لهذا الغرض. وأعرب وفد الولايات المتحدة عن اهتمامه بالآراء حول دور الدول الأعضاء في الويبو في تقييم أداء المنظمة لغرض مكافأة الموظفين، وما إذا كان ينبغي وضع معايير توجّه تحديد منح هذه المكافآت لجميع الموظفين أو بعضهم فقط. ورأى أن السؤال الرئيسي الذي يستحق المناقشة هو هل ينبغي أن يكون تقييم أداء المنظمة لأغراض المكافآت على نطاق المنظمة مسؤولية مشتركة بين قيادة الويبو والدول الأعضاء في الويبو. وقال الوفد إنه لن يستوفي مسؤولياته الرقابية إن كانت سلبية بشأن مسألة الأداء التنظيمي العام. وتساءل عما إن كانت منظمة دولية أخرى قد أجرت هذه الممارسة. وإن وجد، فكيف كانت التجربة في تلك المنظمة. أمّا إن كان الجواب نفيا، فهل ينبغي البحث في تجارب المنظمات غير الحكومية أو غيرها من المنظمات. ومن الأسئلة الرئيسية الأخرى العلاقة بالمبادئ التي يقوم عليها النظام الموحد لتعويض الموظفين في منظمات الأمم المتحدة، وما إذا كانت المكافأة على نطاق المنظمة تتسق مع مبادئ ذلك النظام الموحد. وفي هذا الصدد، أشار وفد الولايات المتحدة إلى أن الجمعية العامة للأمم المتحدة أعربت، في قرارها 273/73، عن قلقها الشديد بشأن إدارة مكافأة الأداء التنظيمي في عام 2019. وهذا القلق إشارة واضحة إلى ضرورة العمل بحذر وإيلاء العناية الواجبة لهذه المسألة. وثمة سؤال رئيسي آخر هو مدى دقة التقييم الأداء. فهل انطلق من افتراض أن أداء كل برنامج من برامج الويبو وقطاعات الأمانة كان عاليا، أم ينبغي إجراء تحليل أدق يكون أساسا لتقديم المكافآت؟ () ورأى وفد الولايات المتحدة أنه ينبغي التفكير مليا في هذه المسائل، من أجل الوفاء بمسؤولية ضمان الرقابة الجيدة على الأموال المقدمة من خلال اشتراكات الدول الأعضاء ورسوم مودعي الطلبات، والامتثال لنظام الأمم المتحدة الموحد وحفظ المكانة الجيدة التي تتمتع بها الويبو في هذا النظام.

531. ورحب وفد المكسيك بعملية تحديث إطار المساءلة وسلط الضوء على أهمية القيام بذلك بطريقة منظمة. وأحاط علما بأن تحديث هذا الإطار تمّ على أساس توصيات وحدة التفتيش المشتركة، وحثّ الأمانة على مواصلة معالجة مختلف توصيات وحدة التفتيش المشتركة كما تنطبق على الويبو. وعلاوة على ذلك، وجه الانتباه إلى الطابع المترابط للعناصر السبعة لإطار المساءلة. وقال إن التقدم المحرز في أحد العناصر قد يحمل أثراً إيجابياً على التقدم المحرز بشأن العناصر قيد النظر. ولكن، يمكن أن يكون العكس صحيحا أيضا، أي أن التحديات التي تواجه أيا من العناصر السبعة يمكن أن تؤثر على التقدم والنتائج الجيدة في العناصر الأخرى. وبناء على ذلك، أعرب وفد المكسيك عن رغبته في توجيه الانتباه إلى التقدم المحرز فيما يتعلق بالعنصر 2 المتعلق بالأداء وإدارة المخاطر، والعنصر 3 فيما يتعلق بالرصد والرقابة والشكاوى وآليات الاستجابة. وذكر أن وفد الولايات المتحدة الأمريكية أشار مسبقا إلى المنهجية المتبعة في التعويض من خلال المكافآت المقدمة لموظفي الويبو. وقيل إن الأمر قد يكون مسألة ينبغي مناقشتها في الوقت المناسب. وأشار وفد المكسيك إلى العمليات الرسمية وغير الرسمية لتسوية المنازعات التي يمكن استخدامها. ورأى أن من الضروري بذل المزيد من الجهود في هذين العنصرين. وقال الوفد إنه يدرك أن الوثيقة تهدف إلى توضيح الفرص والمجالات التي يمكن إدخال تحسينات فيها. واختتم الوفد كلمته بالإشارة إلى ضرورة استعراض النقطتين الأخيرتين على الأقل، في مرحلة معينة، بمزيد من التفصيل.

532. وشكر وفد الهند الأمانة على عرضها بشأن تحديث إطار المساءلة في الويبو. وقال إن الوثيقة شاملة ومنظمة جيدا، وأعرب عن تأييده الكامل لجميع العناصر الواردة في الوثيقة، بما في ذلك العنصر 6 المتعلق بالمعايير الأخلاقية والنزاهة. وقال إن ذلك يكتسي أهمية خاصة لأن بعض الدول الأعضاء تلقت في الأشهر الأخيرة بلاغات مباشرة من بعض موظفي الويبو الخاضعين للتحقيق. وأعرب عن اعتقاده بأن طبيعة هذه الاتصالات ومضمونها لا يتفقان مع معايير السلوك المعمول بها في

الخدمة المدنية الدولية. ولذلك، طلب الوفد إلى الويبو إنفاذ إطار المساءلة وتنفيذه بصرامة ليساعد على تحسين الحوكمة العامة للمنظمة.

533. وشكر الرئيس اللجنة على صبرها وأشار إلى أنه لا يبدو أن هناك أي طلبات أخرى لأخذ الكلمة. وقال إن هناك قائمة شاملة جيدة من الأسئلة ثم أعطى الكلمة للأمانة للرد على الأسئلة.

534. وردت الأمانة بأن التوصية 4 لوحدة التفتيش المشتركة قد نفذت. وأن المدير العام نشر تعميما إعلاميا تضمن جميع المعلومات المتعلقة بالإجراءات التأديبية، ويواصل نشره بانتظام. ولذلك، فإن التوصية 4 لوحدة التفتيش المشتركة هي توصية منفذة تنفيذا كاملا. ثم عادت الأمانة إلى الغرض من إطار المساءلة.. وذكرت أن الوثيقة حققت غرضها، لأن الغرض منها والهدف من جمع إطار المساءلة للدول الأعضاء كي تنظر فيه وتحصل على معلومات بشأنه، هو إتاحة جميع عناصر المساءلة التي تنظم عمل المنظمة في وثيقة واحدة منظمة جيدا. وكما أشار عدد من الوفود، فإن تلك التوصية صدرت عن وحدة التفتيش المشتركة في الماضي. وكانت أفضل ممارسة داخل منظومة الأمم المتحدة، وقد نشرت الأمانة أول إطار للمساءلة كي تنظر فيه الدول الأعضاء في عام 2014. وعلى مدى السنوات الخمس التالية، أدخل عدد من التحسينات والتغييرات بشأن العمليات والنظم الأساسية وإطار السياسة العامة، وكان الغرض من الوثيقة WO/PBC/29/4 إطلاع الدول الأعضاء على جميع العناصر المختلفة. وعندما قامت بذلك، وجدت أن الهيكل المكون من سبعة عناصر هو أكثر ملاءمة لتغطية جميع العناصر الشاملة التي تشكل أساس المساءلة مقارنة بهيكل العناصر الثلاثة للوثيقة الأصلية. وكان هذا الهيكل أحد التغييرات الأساسية في هذه الوثيقة. وقالت الأمانة إنها استمعت إلى توصية وفد الولايات المتحدة الأمريكية بشأن تغيير صياغة القرار، وتترك للرئيس الفصل في الأمر. وفيما يتعلق بالدراسة المحددة لبرنامج المكافآت والتقدير، اقترحت الأمانة أن من المفيد العودة إليها أثناء قراءة البرنامج والميزانية في اليوم التالي.

535. وطلب الرئيس من الأعضاء تقديم اقتراحات بشأن القرار الذي ينبغي اتخاذه، إن لزم الأمر، وتقديم اقتراح واضح من وفد الولايات المتحدة الأمريكية بتعديل الإجراء، لكي تحيط لجنة الميزانية علما بإطار المساءلة. ووضع الرئيس تلك الصيغة على أنها احتمال. وأشار الرئيس إلى أن أكثر من وفد أثار أسئلة بشأن مسألة المكافآت والتقدير، وأن الأمانة أبلغت عن استعدادها الرد على الأسئلة المتعلقة بذلك، وقد يكون من الأنسب تناول المسألة في اليوم التالي كجزء من المناقشة في إطار بند جدول الأعمال المتعلق بالميزانية المقترحة للثنائية المقبلة. وقال إنه يتوقع أن تطرح على الأقل بعض الأسئلة عن المسألة في اليوم التالي، وإن الأمانة حريصة كل الحرص على شرح هذه المسألة ومناقشتها كجزء من ذلك الاقتراح. وفتح الرئيس الباب لأي تعليقات أو أسئلة أخرى قبل الانتقال إلى القرار نفسه. وقال الرئيس إنه لا يبدو أن هناك أي أسئلة أو تعليقات أخرى. واقترح الرئيس تعديل الإجراء المقترح تماشيا مع اقتراح وفد الولايات المتحدة الأمريكية. وقال إن الصياغة الكاملة المقترحة هي كما يلي: أحاطت لجنة البرنامج والميزانية علما بإطار المساءلة الذي وضعته الويبو وفقا للعناصر السبعة وهي "1" التخطيط القائم على النتائج؛ "2" وإدارة الأداء والمخاطر؛ "3" والرصد وآليات الشكاوى والاستجابة؛ "4" وأنشطة المراقبة؛ "5" والمعلومات والاتصالات؛ "6" والمعايير الأخلاقية والنزاهة؛ "7" وبيئة المراقبة.

536. وبعد ذلك، لخّص الرئيس أن التغيير في فقرة القرار هو أساسا تغيير "أحاطت علماً" إلى "اعتمدت". وأشار إلى وجود اهتمام واسع النطاق ببرنامج المكافآت والتقدير، وذكر أن الأمانة حريصة على إجراء هذه المحادثة، ولكن أشار إلى إمكانية إجرائها في اليوم التالي كجزء من مناقشة ميزانية الثنائية المقبلة. ونظرا لعدم وجود تعليقات أخرى، تلا الرئيس فقرة القرار التي اعتمدت.

537. أحاطت لجنة البرنامج والميزانية علما بإطار المساءلة الذي وضعته الويبو وفقا للعناصر السبعة التالية: "1" التخطيط القائم على النتائج؛ "2" وإدارة الأداء والمخاطر؛ "3" والرصد وآليات الشكاوى والاستجابة؛ "4" وأنشطة المراقبة؛ "5" والمعلومات والاتصالات؛ "6" والمعايير الأخلاقية والنزاهة؛ "7" وبيئة المراقبة.

البند 8: الصيغة المحدثة لبيان الويبو بشأن قابلية تحمّل المخاطر

538. استندت المناقشات إلى الوثيقة WO/PBC/29/5.

539. وافتتح الرئيس البند 8 من جدول الأعمال المتعلق بالصيغة المحدثة لبيان الويبو بشأن قابلية تحمّل المخاطر الواردة في الوثيقةWO/PBC/29/5 . وأشار إلى أن الوثيقة، على غرار البند 7 من جدول الأعمال، هي تحديث لبيان قابلية تحمل المخاطر الأصلي المقدم في الدورة الثانية والعشرين للجنة الميزانية في عام 2014. وقال الرئيس إن القرار المقترح بشأن البند 8 من جدول الأعمال هو الإحاطة علما ببيان المنظمة بشأن قابلية تحمل المخاطر على النحو المبين في الوثيقة المذكورة. وأعطى الرئيس الكلمة للأمانة لتقديم البند 8 من جدول الأعمال.

540. وأوضحت الأمانة أن المنظمة قدمت أول بيان بشأن قابلية تحمل المخاطر إلى الدول الأعضاء في سبتمبر 2014، وهذه الوثيقة هي تحديث للبيان الأصلي المذكور، وتعكس النضج المعزز لممارسات إدارة المخاطر والوعي بالمخاطر في المنظمة، فضلا عن تطور أنظمة الرقابة الداخلية فيها، المبين أيضا في إطار المساءلة في الويبو، وعلى النحو الوارد في الوثيقة السابقة التي نظرت فيها اللجنة سابقا. ويشكل بيان قابلية تحمل المخاطر المحدّث عنصرا من عناصر إطار شامل لإدارة المخاطر وضع على مدى الثنائيات الأربع الماضية، ويتألف من بيان قابلية تحمل المخاطر وسياسة إدارة المخاطر ودليل إدارة المخاطر والضوابط الداخلية، ويقع تحت مسؤولية فريق إدارة المخاطر. وقد شكلت إدارة المخاطر المؤسسية في الويبو جزءا لا يتجزأ من عمليات التخطيط السنوي والثنائي السنوات، واشتملت على من التأمين ضد المخاطر لضمان استمرارية العمل، والأمن المادي، وتأمين المعلومات، وإدارة مخاطر الغير. وتعرف قابلية تحمل المخاطر بأنها: "مقدار المخاطر التي يوجد لدى المنظمة استعداد لقبوله في سعيها لتحقيق أهدافها الاستراتيجية ونتائجها المرتقبة". وقد أعرب عن قابلية تحمل المخاطر في المنظمة، تماشيا مع إطارها الخاص بالمساءلة (الوثيقة WO/PBC/29/4) ضمن العناصر السبعة التالية: "1" التخطيط القائم على النتائج؛ "2" وإدارة الأداء والمخاطر؛ "3" والرصد وآليات الشكاوى والاستجابة؛ "4" وأنشطة المراقبة؛ "5" والمعلومات والاتصالات؛ "6" والمعايير الأخلاقية والنزاهة؛ "7" وبيئة المراقبة. ويعدّ نموذج أعمال الويبو فريدا من نوعه ضمن منظومة الأمم المتحدة، وهو عامل يتجلى في البيان، الذي يوجه بدوره نهج المنظمة إزاء قبول بعض المخاطر المتبقية مقابل فعالية التكاليف المحتملة وكفاءة العمليات والابتكار. ولا تُقبل المخاطر المتبقية التي تتجاوز مجمل قابلية تحمل المخاطر في المنظمة على النحو المبين أعلاه إلّا بموافقة صريحة من مدير البرنامج المعني وفريق إدارة المخاطر. ويُبلّغ فريق إدارة المخاطر، على نحو منهجي، بجميع حالات المخاطر المتبقية التي قُيّم مستوى التعرّض لها على أنه متوسط أو مرتفع. واقترح البيان سلسلة متصلة من قابلية تحمل المخاطر إزاء فرص تحسين الخدمات وزيادة الكفاءة وتحقيق الأهداف الاستراتيجية والنتائج المتوقعة. وكما ذكرت الأمانة سابقا، أدخل تدريجيا عدد من التحسينات في نهج إدارة المخاطر ومنهجياتها ونظمها وعملياتها. وقد نفذت جميع المعايير المرجعية لوحدة التفتيش المشتركة، وتجاوزت الأمانة تلك المعايير المرجعية، فساهمت في تطوير نموذج الاستحقاق لمنظومة الأمم المتحدة ككل من خلال عمل مجلس الرؤساء التنفيذيين واللجنة الإدارية الرفيعة المستوى.

541. وفتح الرئيس باب الأسئلة والتعليقات.

542. وقال وفد كندا إنه سعيد لأخذ الكلمة باسم المجموعة باء، وشكر الأمانة على إعداد البيان المحدّث لقابلية تحمل المخاطر. ورحب بالبيان المحدث وأيده كتحسن مهم من حيث الوضوح والعمق مقارنة بالنسخة السابقة التي قدمتها الأمانة في الدورة الثانية والعشرين للجنة الميزانية في سبتمبر 2014. ورحب بالنهج الحصيفة والواقعية المبينة في البيان وأشار إلى أن تقبل المنظمة للمخاطر يربط بين مجالات سبعة حددها البيان، بما في ذلك ما يتعلق بسياسة المنظمة بشأن الاستثمارات. وقال إنه يدرك أن الأمانة ستواصل استعراض بيان قابلية تحمل المخاطر وتحديثه حسب الاقتضاء.

543. وشكر وفد كرواتيا، متحدثا باسم مجموعة بلدان أوروبا الوسطى والبلطيق، الأمانة على إعداد الوثيقة WO/PBC/29/5. وأعرب عن امتنانه الشديد للصيغة المحدثة فهي أكثر وضوحا وتعمقاً من الوثيقة منذ عام 2014. وأحاط علما مع الارتياح بالموقف الحذر بشأن مدى تقبل المخاطر في المجالات السبعة المحددة في البيان وخاصة سياسات الويبو المتعلقة بالاستثمار.

544. وأخذ وفد الولايات المتحدة الأمريكية الكلمة لتأييد البيان الذي أدلي به باسم المجموعة باء. وأعرب عن تقديره لعرض الأمانة بيان قابلية تحمل المخاطر أمام اللجنة. وأشار إلى أن المنظمة أعربت، في إطار الأداء وإدارة المخاطر، عن قابلية متوسطة لتحمل المخاطر بشأن الخسائر المتكبدة فيما يتعلق بتنفيذ سياسة الاستثمار في الويبو. وقد جرت العادة أن تقوم المنظمات الدولية باستثمارات منخفضة المخاطر بوجه عام، لأنها لا تستهدف الربح، وهي مسؤولة عن ضمان استقرار مواردها. وقال الوفد إنه فهم أن سياسة الاستثمار تسمح ببعض المخاطر، لذا أعرب عن رغبته في الحصول على مزيد من الإيضاح بشأن أسباب القابلية المتوسطة لتحمل المخاطر في الاستثمار مقارنة بالقابلية المنخفضة. وذكر أن البيان أشار أيضا إلى أن المنظمة لديها قابلية منخفضة لتحمل المخاطر بشأن أي تزوير في عمليات الويبو، وأعرب عن تأييده لذلك. وقال إن من المؤسف أن منع حدوث أي غش في منظمة ما أمر مستحيل. وأعرب الوفد عن رغبته في الحصول على مزيد من المعلومات من الأمانة عن كيفية إدارة خطر الغش، رغم أن الوقاية الكاملة مستحيلة، وما إذا كانت تبذل جهودا لاسترداد الأموال المفقودة بسبب الغش. وأشار إلى أن المنظمة لديها قابلية منخفض للمخاطر التي يمكن أن تضر بسمعة المنظمة. ورأى الوفد أن مخاطر أخرى حددها البيان قد تصبح مخاطر تضر بالسمعة، مثل الغش والسلوك غير الأخلاقي في مكان عمل يسوده التوافق. وقال إنّه سيقدر عاليا الحصول على تفسير لكيفية تحديد المخاطر التي قد تضر بسمعة المنظمة وماهية هذه المخاطر، وكيف ترى الأمانة أن هذا النوع من المخاطر يجري التخفيف من أثرها بفعالية. وأخيرا، أعرب عن سروره لأن الأمانة تبدي قابلية منخفضة لتحمل المخاطر فيما يتعلق بالسلوك غير الأخلاقي. وشدد الوفد على أن وضع مدونة لقواعد السلوك وسياسات وإجراءات الأخلاقيات قد يخفف من هذه المخاطر. ومع ذلك، شجع الأمانة على النظر في التدريب في مجال الأخلاقيات والتوعية وتحديد اللهجة كتدابير تخفيف أيضا. وينبغي أن تشمل تدابير التخفيف من السلوكيات غير الأخلاقية الجهود التي يمكن أن تؤدي إلى تغيير ثقافي في المنظمة.

545. ورحب وفد الصين بالمستوى المنخفض لقابلية تحمل المخاطر في الويبو. ورأى في ذلك دليلاً على أن العملية العامة للويبو مستقرة وسليمة من الناحية الإنمائية. وفيما يتعلق بمجالات القابلية المتوسطة لتحمل المخاطر، مثل أوجه عدم اليقين بشأن قدرتها على ضمان توافر مزيج مناسب من الموارد والمهارات لتلبية الاحتياجات التشغيلية، فقد أعرب الوفد عن أمله في أن تضع الويبو خطط موارد بشرية متكيفة مع الاحتياجات العالمية من خدمات الملكية الفكرية لتوفير خدمات عالية الجودة في الوقت المناسب للمستخدمين. وفي مجال القابلية العالية للمخاطر، مثل الاستثمار في المجالات التي يمكن أن تقدم

تحسينات كبيرة وابتكارات هامة في العمليات، فقد أعرب الوفد عن أمله في أن تؤدي الويبو دورا فعالا كاملا في حل قضايا الملكية الفكرية في المجالات الجديدة الناشئة بتطبيق التكنولوجيا الجديدة في إدارة الملكية الفكرية.

546. وأعرب وفد كندا عن اهتمامه بالحصول على توضيحات بشأن كيفية إدماج بيان قابلية تحمل المخاطر في التخطيط والبرمجة في الويبو وكذلك كيفية إنفاذ البيان المذكور.

547. وبدأت الأمانة بالرد على السؤال المتعلق بالقابلية المتوسطة اتحمل المخاطر والمقترحة فيما يتعلق بالخسائر الاستثمارية. وقالت إن جدول المخاطر الخاص بالمنظمة يتسم بالحذر الشديد، وبالتالي فإن المرحلة التي تعتبر فيها المخاطر عالية أو ذات أثر كارثي هي مرحلة مبكرة جدا، وبالتالي ونظراً إلى حجم استثمارات الويبو، فإن القابلية المتوسطة لتحمل المخاطر هي التقدير المناسب. وذكرت الأمانة بأن موضوع الاستثمارات قد أثير في الأسبوع السابق في الجلسات الإعلامية للمجموعات الإقليمية. وأن الاستثمارات تسترشد بالسياسة الاستثمارية بشكل كامل. وأن المنظمة أنشأت آلية كاملة لإدارة الاستثمار، بما في ذلك خدمات مستشاري الاستثمار الخارجيين. وأضافت أن تقارير أداء الاستثمارات ترفع بانتظام إلى اللجنة الاستشارية المستقلة للرقابة. وقالت إن مراجعي حسابات الويبو الخارجيين راجعوا مجموعة الحسابات والمعاملات المتعلقة بالاستثمار بشكل كامل. ولخصت الأمانة بالقول إن الأنشطة الاستثمارية تتماشى مع سياسة الاستثمار تماشيا تاما، وأن أية خسائر تتسق تماما مع المعايير المرجعية. وعرضت الأمانة إمكانية تقديم المزيد من التفاصيل إذا لزم الأمر. وبخصوص السؤال المتعلق بكيفية إدماج المخاطر في عملية التخطيط، أشارت الأمانة إلى أن إدماج إدارة المخاطر في عمليات المنظمة والتخطيط المنتظم والتنفيذ وعمليات الإبلاغ، كانت محور تركيز رحلة الأمانة في إدارة المخاطر. وقالت الأمانة أنها تتبادل تجاربها في مجال إدماج إدارة المخاطر مع الوكالات الأخرى. وأضافت أن وثيقة البرنامج والميزانية أبرزت المخاطر بصورة منهجية لكل برنامج، ولكن هذه المخاطر ليست كلها من المخاطر التي تديرها المنظمة. وهي المخاطر الرئيسية التي تستحق أن تعرض على الدول الأعضاء. وأن مخاطر البرنامج والميزانية تحمل خلفها عددا من المخاطر على مستوى العمليات، وجميعها مدمجة في سجلات المخاطر الخاصة بالبرامج. وقد ظهر دليل على أحد أكبر الفوائد للتحسينات التي أدخلت على إدارة المخاطر عندما غيّرت المنظمة مراجعي الحسابات الخارجيين. وكانت جميع الجهود التي بذلتها الأمانة: معلومات المخاطر، وسجلات المخاطر، وإجراءات التخفيف من حدة المخاطر التي حددت، والإحالة إلى المالكين، مفيدة جدا لبدء حوار أولي مع مراجعي الحسابات الخارجيين للمنظمة. وقالت الأمانة إنها سترد بعد ذلك على السؤال المتعلق بالمخاطر التي تمس بالسمعة. وذكرت أن المنظمة لم تضع فئة مستقلة للمخاطر المتعلقة بالسمعة، ورأت أن التأثير على سمعتها يحتمل أن يكون متأصلا في أي من المخاطر. وعند تقييم شدة المخاطر، واحتمال حدوثها، ينظر في أثر وقوعها، بما في ذلك الأثر على سمعة المنظمة. ويمكن أن يكون للعديد من الأنواع المختلفة من المخاطر تأثير على سمعة المنظمة، مثل خطر الكشف عن المواد السرية وقيام الموظفين بتصرف غير مناسب أو مخاطر الاتصال بوجه عام. ولما كانت المخاطر المتعلقة بالسمعة ليست من فئات المخاطر، فإنها ستكون فئة عامة جدا إن خصصت لها فئة. وبدلا من ذلك، ينظر في أثر جميع المخاطر على السمعة عند تقييم كل المخاطر. ولذلك، إن كانت هناك حاجة إلى تخفيف المخاطر استجابة لجانب الأثر محتمل على السمعة، فإن إجراءات التخفيف من شأنها أن تعالج هذا الجانب المحدد. وقالت الأمانة إنها سترد أدناه على السؤال المتعلق بالغش. ففيما يتعلق بالتخفيف من الغش، ذكرت الأمانة أنه مجال واسع جدا أيضاً. وعند النظر إلى الغش في المنبع، ينبغي النظر في منع الغش. وقالت الأمانة إن من الضروري النظر فيما يمكن عمله للحد من وقوع الغش. فعلى سبيل المثال، هناك بنى قانونية يمكن وضعها إزاء الموردين. ويمكن وضع سياسات، صممت داخليا، لضمان النظر بعناية في أنواع معينة من المعاملات إضافة إلى سلوك الموردين. ونهج الإدارة بالغ الأهمية. وواصلت الأمانة قائلة إنه إضافة إلى الضوابط، سواء القانونية أو السياسات المحددة المعمول بها، يمكن التركيز أيضا على إذكاء الوعي بالغش لضمان

تمكين الموظفين من التعرف على أوجه الغش. وأشارت الأمانة إلى أنه بالتعاون الوثيق جدا مع الزملاء في خط الدفاع الثالث، تم تصميم برنامج متين للتوعية بالغش وبدأ تنفيذه. وتركز العناصر عند المنبع على كيفية منع الغش. وإضافة إلى ذلك، يجب إقامة المساءلة على مستوى المتلقين أيضا: إذا كشف عن الغش وجب تطبيق عقوبة. وخلاصة القول، نفذت أعمال هامة على مستوى المنبع والمتلقين بشأن مخاطر الغش التي حددت، بما في ذلك تكييف إجراءات التخفيف لتلائم نوعاً معيناً من المخاطر التي تم تحديدها وضمان معالجة جميع عناصر التخفيف.

548. ونظرا لعدم وجود تعليقات أخرى، تلا الرئيس فقرة القرار التي اعتمدت.

549. أحاطت لجنة البرنامج والميزانية علما ببيان قابلية المنظمة لتحمّل المخاطر، كما هو مبيّن في الوثيقة WO/PBC/29/5.

البند 9: خطة تمويلية لاستعادة تغطية استحقاقات الموظفين الطويلة الأجل في الويبو

550. استندت المناقشات إلى الوثيقة WO/PBC/29/6.

551. وأوضح الرئيس أن هذه الوثيقة تصف اقتراحا لاستعادة تغطية التزام الويبو بالتأمين الصحي بعد انتهاء الخدمة الذي خفض كثيرا نتيجة لاعتماد معيار محاسبي جديد، أي المعيار 39 من المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام. ودعا الرئيس الأمانة إلى تقديم هذه الوثيقة.

552. وأوضحت الأمانة أن بعض الوفود قد أثارت، خلال الدورة 28 للجنة الميزانية، شواغل بشأن مخاطر تمويل التزامات التأمين الصحي بعد انتهاء الخدمة في الويبو مشيرة إلى ضرورة معالجة ذلك، مع مراعاة الأداء المالي الجيد للمنظمة. وفي يوليو 2016، صدر معيار محاسبي جديد وهو المعيار 39 من معايير إيبساس، وحلّ محلّ "أسلوب الممرات" فيما يتعلق باستحقاقات الموظفين. وبموجب ذلك المعيار الجديد، أصبح من اللازم تقييد الخسائر الاكتوارية غير المقيّدة سابقاً في بيان الوضع المالي. وقد أدى ذلك التغيير في السياسة المحاسبية إلى زيادة خصم التأمين الصحي بعد انتهاء الخدمة في الويبو ضمن الحسابات المالية. وبالتالي، أُعيد تحديد خصم عام 2016 بموجب المعيار 39 إلى 320.9 مليون فرنك سويسري مقابل مبلغ 154.3 مليون فرنك سويسري الذي قُيّد سابقاً في البيانات المالية لعام 2016 بموجب "أسلوب الممرات". وكان الأثر الناجم عن اعتماد المعيار 39 هو تقليص تغطية استحقاقات الموظفين الطويلة الأجل من 49.7 في المائة عام 2014 إلى 38.3 في المائة بحلول نهاية عام 2018. وقد يتسبّب الاستمرار في عدم تمويل استحقاقات الموظفين على نحو كافٍ في تعريض المنظمة لزيادة مطرّدة في المتطلبات النقدية، ومن شأن ذلك أن يفرض عبئاً على الميزانيات المستقبلية. ومن أجل الاستجابة للقرار الذي اعتمدته سلسلة الاجتماعات 51 لجمعيات الدول الأعضاء في الويبو، سيلزم تخصيص مبلغ قدره حوالي 38.3 مليون فرنك سويسري لاستعادة التغطية إلى مستواها الأولي البالغ 50 في المائة. وقد بلغت احتياطات الويبو في 31 ديسمبر 2018 قيمة قدرها 328.7 مليون فرنك سويسري، واتسمت سيولتها القصيرة الأجل بوضع سليم. ولن يؤدي استخدام فائض الميزانية إلى استعادة تغطية استحقاقات الموظفين الطويلة الأجل إلى انخفاض الأموال الاحتياطية وصناديق رؤوس الأموال العاملة عن المستوى المستهدف.

553. وتحدث وفد كندا باسم المجموعة باء، وشكر الأمانة على إعداد خطة التمويل المقترحة لاستعادة تغطية استحقاقات الموظفين الطويلة الأجل في الويبو. وقال إن الإدارة السليمة لخصوم التأمين الصحي بعد نهاية الخدمة شاغل هام للمجموعة التي

رحبت بالاهتمام الذي توليه الأمانة لهذه المسألة. وبالنظر إلى الجدول الوارد في الفقرة 12 من الوثيقة، قال الوفد إنه مهتم بتلقي تفاصيل إضافية عن سبب انخفاض تغطية خصوم التأمين الصحي بعد انتهاء الخدمة في الويبو عنها في المنظمات الأخرى التي يفترض أنها نفذت أيضا المعيار 39 من معايير إيبساس. وأعرب عن اهتمام المجموعة بمعرفة كيف ستقارن الخطة المقترحة بالنُهج المتبعة في منظمات الأمم المتحدة الأخرى، لا سيما لضرورة اتباع نهج مشترك على نطاق المنظومة إزاء هذه المسألة الهامة. ومع هذا التحذير، قال الوفد إنه يمكن أن يؤيد خطة التمويل المقترحة.

554. وشكر وفد كرواتيا، متحدثا باسم مجموعة بلدان أوروبا الوسطى والبلطيق، الأمانة على إعداد مشروع خطة التمويل لاستعادة تغطية استحقاقات الموظفين الطويلة الأجل في الويبو. وشكر المنظمة على الإدارة السليمة لخصوم التأمين الصحي بعد انتهاء الخدمة وعلى تطبيق المعيار 39 الذي يضمن تحسين الشفافية وقابلية المقارنة داخل منظومة الأمم المتحدة. وقال الوفد إنه سيكون ممتنا للحصول على توضيحات من الأمانة بشأن سبب انخفاض تغطية التأمين الصحي بعد انتهاء الخدمة داخل الويبو عنها في منظمات الأمم المتحدة الأخرى.

555. وأحاط وفد المكسيك علما بمسألة تغطية التأمين الصحي بعد انتهاء الخدمة وأعرب عن تقديره للوثيقة المقدمة. ورحب بالمبادرة التي اتخذتها الأمانة لزيادة التغطية واعتبر ذلك مهما للصحة المالية للمنظمة. فمن المهم أن تكون المخاطر المتعلقة بهذا الموضوع مغطاة بالمزايا الممنوحة للموظفين. وأعرب عن اهتمام المجموعة بأجوبة الأسئلة التي طرحت على الأمانة.

556. وأيد وفد الولايات المتحدة الأمريكية تحويل 38.3 مليون دولار في الاحتياطيات لخفض خصوم التأمين الصحي بعد نهاية الخدمة. وأثنى على الأمانة لاقتراحها تعزيز الاستقرار المالي للمنظمة باتخاذ هذا الإجراء الحكيم والمسؤول من الناحية المالية. وقال إن مستوى التمويل سيظل في حدود 50 في المائة فقط من التكاليف المتوقعة، ولذلك حث الوفد الأمانة على مواصلة العمل مع الفريق العامل للأمم المتحدة لمواصلة البحث عن حلول لهذه المشكلة.

557. وشكر وفد سويسرا الأمانة على إعداد الوثيقةWO/PBC/29/6 . وقال إن الخصوم طويلة الأجل للتأمين الصحي بعد نهاية الخدمة موضوع يتطلب اهتماما متواصلا من الويبو. ونظرا إلى الوضع الحالي، رحب الوفد بقرار الأمانة زيادة معدل التغطية وشكرها على ذلك.

558. وشكر وفد الاتحاد الروسي الأمانة على الاقتراح المقدم بشأن تمويل الخصوم طويلة الأجل. وقال إنها لم تكن مسألة سهلة، بل ظلت مدرجة على جدول أعمال اللجنة لعدة مرات. وأنّه أيد دائما النهج العام الشامل لحل هذه المسألة. وقال إنّه لا يعترض على النموذج المقترح ولكنه يود أن تدرج في القرار فقرة مماثلة للفقرات الواردة مسبقا في قرارات مماثلة. وأعرب الوفد عن رغبته في أن يعكس القرار اعتزام الأمانة مواصلة المشاركة في الفريق العامل المعني بالتأمين الصحي بعد انتهاء الخدمة وشبكة المالية والميزانية، وكذلك عزمها دراسة المقترحات المحددة التي قدمها الأمين العام للأمم المتحدة إلى الجمعية العامة. واستنادا إلى تلك التوصيات، سترجع الأمانة إلى لجنة الميزانية بمقترح بشأن تدابير محددة.

559. وأحاط الرئيس علما بالاقتراح الذي تقدم به وفد الاتحاد الروسي، ودعا الوفد إلى تقديم نص محدد، إن وجد. وقال الرئيس إن الأمانة ستحاول مراعاة الاقتراح المقدم في سطر إضافي من فقرة القرار المقترحة لتنظر فيه اللجنة.

560. وأعرب وفد البرازيل عن تقديره للعمل الذي اضطلعت به الأمانة في متابعة خصوم التأمين الصحي بعد نهاية الخدمة. وأيد القرار المقترح، ولكن طرح سؤالا يتعلق بأثر الكيفية التي سيترجم بها ذلك إلى ضرورة البت كل عام في الزيادة في

المبالغ المطلوبة لتغطية استحقاقات الموظفين الطويلة الأجل. وسأل الوفد عما إذا كان ذلك سيطبق تلقائيا على مدى السنوات القادمة وطلب مزيدا من التوضيح بشأن الأثر، وتقديرات الثنائية المقبلة، إن أمكن وإن وجدت.

561. وعند النظر في أهمية ضمان اتباع نهج على نطاق المنظومة، أعرب وفد كندا عن رغبته في أن يكرر بيان المجموعة باء وأن يعرب عن اهتمامه بالكيفية التي تقارن بها إدارة الويبو لخصوم التأمين الصحي بعد انتهاء الخدمة بما تفعله وكالات الأمم المتحدة الأخرى.

562. وشكرت الأمانة جميع الوفود على أسئلتها التي ستحاول الرد عليها حسب الترتيب الذي طرحت فيه. وذكرت سؤال وفد كندا باسم المجموعة باء عن محتويات الفقرة 12 وعن سبب انخفاض تغطية الويبو. فقالت إن ذلك يعزى جزئيا إلى أن الويبو قد نفذت نهج الممرات في الماضي. وعند تقديم معايير إيبساس، تقرر اتباع هذا النهج الخاص فيما يتعلق باستحقاقات الموظفين الطويلة الأجل. وكان خيارا في إطار معايير إيبساس. ونهج الممرات يعني أن المكاسب والخسائر الاكتوارية غير معترف بها، وبهذه الطريقة كانت النتائج أقل تقلبا. وكانت هذه هي الميزة التي تحققت في ذلك الوقت. ومنذ ذلك الحين، أدرج المعيار 39 وحذف خيار عدم الاعتراف بالخسائر والمكاسب الاكتوارية. ولذلك لم يكن هناك من خيار سوى تنفيذ هذا النهج الجديد الذي يعني أن جميع المكاسب والخسائر الاكتوارية، وهي في الغالب خسائر في ذلك الوقت نظرا لحالة السوق، يجب أن تدرج في الخصوم. ولم تنفذ بعض الوكالات قط نهج الممرات. بل اتخذت دائما النهج المتمثل في الاعتراف بجميع المكاسب والخسائر الاكتوارية، وكانت خصوماتها أكبر من البداية عندما نفذت معايير إيبساس، ولذلك كانت تحاول دائما تمويل مبلغ أكبر بكثير. ولم يكن ذلك تحدي المنظمة، فعندما نفذت معايير إيبساس لأول مرة، كانت الخصوم بحاجة إلى تمويل على مستوى أدنى فقط. وقد زادت الخصوم الآن بسبب التغيير في السياسة المحاسبية امتثالا للمعيار 39. وفيما يتعلق بالسؤال الذي طرحه وفد كندا حول كيفية مقارنة إدارة الويبو للتأمين الصحي بعد انتهاء الخدمة بالوكالات الأخرى، أوضحت الأمانة أن الوكالات الأخرى اضطرت إلى القيام بما قامت به الويبو والاستغناء عن نهج الممرات. ونتيجة لذلك، واجهت هذه الوكالات تحديا مشابها فأصبحت تمول الآن قدرا أكبر من الخصوم. وتختلف ممارسة التمويل بين الوكالات وتعتمد إلى حد كبير على نموذج أعمال الوكالات. وتعتمد بعض الوكالات اعتمادا كبيرا على التبرعات، واعتمدت بعض تلك الوكالات ممارسة دفع خصوم التأمين الصحي بعد انتهاء الخدمة من قبل الجهات المانحة. وقال إن الويبو ليس لديها نفس مستوى التبرعات التي تقدم للوكالات الشقيقة، وبالتالي لا يمكنها أن تولد قدرا كبيرا من التمويل من التبرعات، ولكن هذه هي الممارسة التي تتبعها بعض الوكالات الأخرى. ومن ناحية الإدارة، دأبت بعض الوكالات تحاول دائما على تمويل خصوم بقدر أكبر بكثير من الوقت الذي نفذت فيه معايير إيبساس. وهذا الشرح ينطبق أيضا على السؤال الذي طرحه وفد كرواتيا بشأن سبب انخفاض النسبة المئوية للتغطية في الويبو مقارنة بالنسبة المئوية للمنظمات الأخرى. ويرجع ذلك إلى أن بعض المنظمات الأخرى كانت تحاول دائما تمويل خصوم أكبر بكثير لأنها لم تعتمد نهج الممرات، وقد تلقت بعض الوكالات الأخرى دعما من الدول الأعضاء في مرحلة مبكرة. ولذلك، فقد كانت تمول الخصوم عن فترة أطول، وبطرق مختلفة اختلافا طفيفا. وفيما يتعلق بموضوع التبرعات، فرضت بعض هذه الوكالات على المانحين دفع مبلغ معين لتمويل خصوم التأمين الصحي بعد انتهاء الخدمة عند تقديم تبرعاتهم إلى الوكالات المعنية. وردا على استفسار بشأن الفريق العامل، ذكرت الأمانة أنها تعمل مع الفريق العامل المعني بالتأمين الصحي بعد انتهاء الخدمة كعضو نشط فيه. وقد قدم الفريق وثيقته الختامية إلى الجمعية العامة للأمم المتحدة وتمخضت عنها توصيات مختلفة. وقالت الأمانة إنها ستتابع تلك التوصيات في إطار شبكة الشؤون المالية والميزانية، وتنفذها حسبما وحيثما تراه مناسبا، ومن المؤكد أنها ستواصل المشاركة في المناقشات بشأن هذا الموضوع. وردا على سؤال وفد البرازيل، فلم يكن هناك اقتراح بأن تطلب المنظمة من الدول الأعضاء رفع مستوى التمويل كل سنة أو كل ثنائية لإعادة التغطية إلى نسبة 50 في

المائة على سبيل المثال. ولم تكن هذه هي الفكرة. وذكّرت الأمانة الوفود بأنه عندما قدّمت المساهمة الأولى للمبلغ الإجمالي في تمويل التأمين الصحي بعد انتهاء الخدمة في عام 2014، اشتمل الاقتراح جزءا بشأن توليد الفوائد والأرباح والعودة إلى تمويل خصوم التأمين الصحي بعد نهاية الخدمة. وبالإضافة إلى ذلك، كانت الرسوم على تكاليف الموظفين على مدى الثنائيات القليلة الماضية 6 في المائة، مع استثناء واحد، عندما انخفضت إلى 2 في المائة. وفي الثنائية 21/2020، كان الهدف من الاقتراح زيادة نسبة 6 في المائة إلى 8 في المائة. وبالعودة إلى الثنائية 2014/2013، فقد تضمن الاقتراح الخاص بتمويل التأمين الصحي بعد انتهاء الخدمة فكرة أخذ ما تبقى من نسبة 6 في المائة، بعد إجراء مختلف المدفوعات فيما يتعلق بالاستحقاقات الطويلة الأجل، وتخصيص ذلك لتمويل التأمين الصحي بعد انتهاء الخدمة. وقد أدى هذا الاقتراح إلى ممارسة استمرت منذ ذلك الحين. والهدف من الاقتراح الوارد في وثيقة البرنامج والميزانية للثنائية 21/2020 هو زيادة نسبة 6 في المائة إلى 8 في المائة. وأضافت الأمانة أن المأمول هو أن تتاح كل سنة بعض الأموال الإضافية التي يمكن تحويلها للتمويل. وبدلا من العودة لطلب تخصيص مبالغ إجمالية كبيرة للوفاء بمتطلبات التأمين الصحي بعد انتهاء الخدمة، من شأن الجمع بين العنصرين، أي الفائض من رفع نسبة 6 في المائة إلى 8 في المائة والأموال المتأتية من استثمارات الأموال الجانبية، أن يسهم في مواكبة نمو الخصوم. ولكن بطبيعة الحال لا يوجد أي ضمان لهذا الأمر، ولكنه بالتأكيد جزء من الاستراتيجية.

563. وأعطى الرئيس الكلمة للوفود لطرح أية أسئلة أو ردود فعل أخرى على الاقتراح المقدم من الاتحاد الروسي بتوسيع فقرة القرار لتشمل الصياغة المتعلقة بحاجة الأمانة إلى مواصلة المشاركة في شبكة الشؤون المالية والميزانية والفريق العامل المعني بالتأمين الصحي بعد انتهاء الخدمة، ورصد المقترحات وتقديم اقتراحات بشأنها إلى لجنة الميزانية، حسب الاقتضاء .

564. وسأل وفد الاتحاد الروسي الأمانة، مع الإحاطة بالتوضيحات التي قدمت للتو، عن مدى صحة فهمه بأن طبيعة القرار المقترح ستكون مختلفة عن القرار الذي اتخذ في الدورة 51 للجمعيات. وفي ذلك الوقت، اتخذ قرار بتمويل الخصوم الطويلة الأجل بنسبة 50 في المائة، ولكن مع مرور الوقت سيتم تخفيض هذه النسبة تلقائيا، ولن يستمر التمويل بنسبة 50 في المائة. وقد وصل التمويل إلى نسبة 38 في المائة. وتساءل الوفد، من أحدث التوضيحات التي وردت، عما إذا كانت هذه النسبة البالغة 50 في المائة ستظل ثابتة وستأتي تلقائيا من احتياطي الميزانية.

565. وقالت الأمانة إن الاقتراح المقدم إلى الدول الأعضاء هو تقديم مساهمة لمرة واحدة من أجل إعادة التغطية إلى 50 في المائة. والأمل معقود على أن يدر استثمار هذه الأموال بعض العائدات، وأن تتوافر بعض الأموال المتبقية من نسبة 6 في المائة أو 8 في المائة رهنا بقبول الدول الأعضاء للاقتراح الوارد في البرنامج والميزانية. وستضاف تلك الأموال، مع عائدات الأموال الجانبية، إلى مستويات التمويل. وبهذه الطريقة، من المأمول أن يواكب مستوى التمويل نمو الخصوم أو يزداد على الأقل. وليس القصد من الممارسة المتمثلة في تقديم مساهمات كبيرة لمرة واحدة من أجل رفع مستوى تمويل الخصوم حتى نسبة مئوية معينة، أن تصبح ممارسة اعتيادية.

566. وقرأ الرئيس فقرة القرار الجديدة المقترحة لتنظر فيها الدول الأعضاء، وكانت على النحو التالي:

أوصت لجنة البرنامج والميزانية جمعيات الويبو، كل فيما يعنيه، بما يلي:

"1" أن توافق على التمويل لاستعادة مستوى التغطية إلى 50% من خصوم استحقاقات الموظفين الطويلة الأجل في الويبو، وهو ما يعادل مبلغاً قدره 38.3 مليون فرنك سويسري؛

"2" وأن تطلب من الأمانة مواصلة المشاركة في العمل المستمر لشبكة المالية والميزانية في المسائل المتعلقة بإدارة خصوم التأمين الصحي بعد انتهاء الخدمة.

567. ونظرا لعدم إبداء أي تعليقات أخرى، اعتمد القرار المقترح.

البند 10 اختتام الدورة

568. نظرا لعدم وجود طلبات أخرى لأخذ الكلمة، انتقل الرئيس إلى البند 10 من جدول الأعمال، وهو اختتام الدورة. ودعا الرئيس الأمانة إلى تمرير القائمة المجمعة للقرارات. وتماشيا مع الممارسة المعتادة، جرى تمرير قائمة بجميع القرارات التي اتخذت طوال الأسبوع. وأشار الرئيس إلى أن القائمة لا تحوي مفاجآت لأن كل قرار يرد فيها تم إقراره أثناء مواصلة اللجنة عملها هذا الأسبوع. وتوخيا للشفافية التامة ووفقا للممارسة المتبعة، وزعت القائمة المجمعة للقرارات كي تحيط بها الوفود علماً. ثم استأنف الرئيس الجلسة ودعا إلى تقديم التعليقات على قائمة القرارات.

569. وقال وفد الاتحاد الروسي إنه لا اعتراض لديه على أي مما ورد في قائمة القرارات التي اتخذتها اللجنة على مدار الأسبوع. ولكن قبل اختتام الدورة، أعرب الوفد عن رغبته في معرفة آراء الدول الأعضاء بشأن الصياغة التي اقترحها الوفد، لفهم من أين ستبدأ اللجنة مناقشة اقتراحه في يوليو. وذكر الوفد أنه قد يطلب الكلمة مرة أخرى خلال هذه الدورة، استنادا إلى التعليقات التي سيحصل عليها من الزملاء.

570. وذكر الرئيس أنه يؤيد الدخول إلى اجتماع يوليو بأحسن طريقة بناءة، ولذا قال إنه سيعيد فتح البند 6 من جدول الأعمال بإذن من الأعضاء. ومع ذلك، ونظرا لأن القرار قد اتخذ، فإن الرئيس لم يقترح إعادة فتح القرار. ورأى الرئيس أن مداخلة وفد الاتحاد الروسي مفادها أن الوفد يثمن غاليا أي تعليقات أولية تقدمها الوفود الأخرى بشأن الاقتراح الذي قدمه الوفد. وأوضح الرئيس أن الاقتراح بشأن مؤشري أداء جديدين. أولهما بشأن النسبة المئوية لمنشورات الويبو الرائدة التي يُترجم ملخصها التنفيذي إلى كل اللغات الرسمية للأمم المتحدة؛ بأساس مقارنة 62.5%، أي 5 من أصل 8؛ ونسبة مستهدفة هي 100%. وثانيهما بشأن النسبة المئوية لمنشورات الويبو العامة بشأن المسائل الموضوعية للملكية الفكرية التي ستنُشر في الثنائية 21/2020 وتتُرجم إلى جميع اللغات الرسمية للأمم المتحدة. وأساس المقارنة في عام 2018، هو صفر في المائة، وذكر أن الهدف سيحدد لاحقا. وأعطى الرئيس فترة استراحة قصيرة ليرى ما إن كان للوفود أي مشورة أو تعليق ترغب في طرحها على مؤيدي هذا الاقتراح.

571. وشكر وفد كندا، متحدثا باسم المجموعة باء، وفد الاتحاد الروسي على اقتراحه. وقال إنه أجرى، بصفته منسق المجموعة باء، مناقشات جيدة بعد ظهر هذا الموضوع مع الوفد. وأشار وفد كندا إلى أن الفرصة لم تتح له للتنسيق مع مجموعته بشأن هذه المسألة، ولكنه سيقوم بذلك في الفترة السابقة للدورة المقبلة للجنة الميزانية، حيث يتطلع إلى المشاركة في هذه المسألة.

572. وشكر وفد الصين وفد الاتحاد الروسي على الاقتراح الذي قدمه. ورأى الوفد أن الاقتراح معقول جدا. وذكر أنه سيشارك أيضا في دورة يوليو للجنة الميزانية بطريقة بناءة، وأعرب عن أمله في أن تتمكن الوفود في ذلك الوقت، من الاتفاق على نسبة مئوية فيما يتعلق بترجمة المنشورات الرئيسية إلى جميع اللغات الرسمية للأمم المتحدة.

573. وشكر وفد كرواتيا وفد الاتحاد الروسي والبلدان الأخرى على اقتراحاتهم، ورأى أنه سابق لأوانه في هذه المرحلة، لأن اللجنة لا زالت تتحدث عن زيادة في النسبة المستهدفة. وأشار الوفد إلى أنه سينسق مع مجموعة بلدان أوروبا الوسطى والبلطيق، وسيعود إلى هذه المسألة في الدورة المقبلة للجنة الميزانية في يوليو.

574. وتحدث وفد إندونيسيا باسم مجموعة بلدان آسيا والمحيط الهادئ وذكر بأن المجموعة ناقشت موضوع اللغات في اجتماع التنسيق الذي عقدته في اليوم السابق. وشكر وفد الاتحاد الروسي على الاقتراح، وقال إن المجموعة تتطلع إلى اتخاذ قرار إيجابي فيما يتعلق بمؤشري الأداء الرئيسيين الجديدين المتعلقين باللغات في دورة لجنة الميزانية في يوليو.

575. وشكر وفد البرازيل وفد الاتحاد الروسي على الاقتراح الذي قدمه. وأعرب الوفد عن رأي إيجابي للغاية بشأن الاقتراح، وعن تطلعه إلى مناقشته في دورة يوليو.

576. وأخذ وفد الاتحاد الروسي الكلمة من جديد، وشكر بصفة خاصة الأمانة على العمل المثمر الذي قامت به بشأن هذه المسألة، وجميع الوفود على دعمها، وخاصة الوفود التي تحدثت عن هذه المسألة. وأعرب الوفد عن أمله في أن تتمكن الأمانة العامة خلال الفترة الفاصلة بين الدورتين من تنظيم جلسات إحاطة للدول الأعضاء، لضمان الشفافية في العملية، وأعرب الوفد عن أمله في أن تقدم الأمانة، في سياق جلسات الإحاطة الإعلامية تلك، مزيدا من المعلومات المفصلة عن الآثار المالية المحتملة المتصلة بالمبادرة وعن أي معايير أخرى متبقية، كي يتكوّن لدى جميع الدول الأعضاء بحلول يوليو فهم كامل لما يترتب على المبادرة من آثار مالية وغيرها من الآثار الإدارية.

577. وشكر الرئيس وفد الاتحاد الروسي وقال إنه بصفته رئيسا للدورة يؤيد إجراء أكبر قدر ممكن من المناقشات غير الرسمية بين الدورتين، وأعرب عن ثقته في أن الأمانة ستقدم الدعم الوفود في مناقشاتها وتنخرط مع الأعضاء الآخرين المهتمين من حيث بناء التفاهم بين الدورتين. وسوف تعود اللجنة إلى هذا الأمر رسميا في دورة يوليو. ونظرا لعدم وجود طلبات أخرى لأخذ الكلمة، أغلق الرئيس إلى البند 6 من جدول الأعمال، وعاد إلى البند 10 من جدول الأعمال وإلى قائمة القرارات المقترحة. وأشار الرئيس إلى أن هذه القرارات قد اعتمدت ولذلك فلن يعيد فتح باب الموافقة عليها لأنها حظيت بالموافقة مسبقا. ثم أوقف الرئيس الجلسة ليتحرّى وجود تعليقات أو أي شيء لم يتفق عليه مسبقا. وأشار الرئيس مرة أخرى إلى أن قائمة القرارات المقترحة ينبغي أن تلخص قائمة القرارات التي اتخذت من قبل. ونظرا لعدم وجود طلبات أخرى لأخذ الكلمة، ذكر الرئيس أن اللجنة وصلت إلى نهاية عملها الموضوعي لذلك الأسبوع. وأعرب الرئيس عن جزيل الشكر لجميع الوفود على مشاركتها البناءة والنشطة في هذا الأسبوع. وأعرب عن فخره الكبير لدوره كرئيس للجنة. وقال إنه يتطلع إلى العمل مع الوفود فيما بين الدورات وفي اجتماع لجنة الميزانية في شهر يوليو. وأضاف أنه مدين بعرفان كبير جدا لموظفي الأمانة، وبكل تأكيد أولا للمدير العام وفريقه، بمن فيهم عديد مديري البرامج الذين حضروا جلسات ذلك الأسبوع وقدموا إيضاحات، لا سيما بشأن مشروع البرنامج والميزانية، ومجموعة من المجالات الأخرى. وأعرب الرئيس عن امتنانه الشديد للمترجمين الفوريين وموظفي شعبة المؤتمرات واللغات على كل ما قدموه من دعم في إعداد الاجتماع وإدارته. وأعرب عن بالغ امتنانه الشخصي، لكل من أمبي وشيترا ومايا وجانيس وماغدي وأفرقتهم عل كل الدعم الذي قدموه له كرئيس في الفترة التي سبقت انعقاد الاجتماع وفي أسبوع الجلسات وفي الأيام والأسابيع القادمة. وتوجه الرئيس بالشكر إلى الذين قدموا من عواصمهم لحضور الجلسة وتمنى لهم رحلة آمنة وسريعة إلى ديارهم وعطلة نهاية أسبوع سعيدة. وفتح الرئيس باب التعليقات الختامية قبل اختتام الاجتماع.

578. وتحدث وفد غواتيمالا باسم مجموعة بلدان أمريكا اللاتينية والكاريبي، وقال إنه يتشرف بأخذ الكلمة وهنأ الرئيس على الطريقة التي قاد بها الاجتماع والإدارة الجيد للوقت وضمان التفاهم بين الجميع وتفهّم مواقفهم. وشكر باسم المجموعة جميع الأعضاء الذين أثروا المناقشات بمقترحاتهم ومساهماتهم. وقال إن المجموعة ترى أنها تمكنت من اتخاذ قرارات هامة بشأن كل بند من بنود جدول الأعمال التي جرى تناولها خلال ذلك الأسبوع. واغتنم الفرصة ليكرر الشكر للأمانة على الطريقة التي نظمت بها الاجتماع وأثنى على مشاركة جميع هيئات الويبو الممثلة خلال هذه الدورة وشكرها على ما قدمته من إسهامات وتفسيرات قيمة شجعت على اتخاذ القرارات. وأعرب عن تطلع المجموعة باهتمام إلى الاجتماع المقبل للجنة الذي سيعقد في يوليو، وأشار إلى الروح البناءة التي ستبديها المجموعة من أجل التوصل إلى نتائج إيجابية يتطلع إليها كل أعضاء المنظمة. وشكر قسم خدمات المؤتمرات والترجمة التحريرية والشفوية على الدعم الواسع خلال هذا الاجتماع.

579. وتحدث وفد إندونيسيا باسم مجموعة آسيا والمحيط الهادئ، وشكر الرئيس على الطريقة الفعالة التي قاد بها الاجتماع طوال الأسبوع، وقال إنه يتطلع إلى مواصلة العمل مع الرئيس حتى دورة لجنة الميزانية في يوليو. وشكر الأمانة والمدير العام وجميع مديري البرامج ومساعد المدير العام وجميع موظفي الأمانة على كل ما قاموا به من عمل شاق وممتاز وما قدّموه من دعم لضمان الإجابة على الأسئلة المعقدة في أحيان والبسيطة جدا في أحيان أخرى. وشكر المجموعة خدمات المؤتمرات والمترجمين الفوريين وجميع الدول الأعضاء والوفود على المرونة والروح البناءة التي سادت الاجتماع فانتهى بصورة جيدة.

580. وشكر وفد كندا، متحدثا باسم المجموعة باء، الرئيس على قيادته للجنة هذا الأسبوع وعلى إدارته الفعالة لعملها. وأثنى الفريق على الأمانة، ولا سيما الزملاء في المنصة وأفرقتهم، وعلى عملهم الممتاز قبل الدورة وأثناءها. وشكر قسم خدمات المؤتمرات والمترجمين الفوريين والتحريريين. ورحب بالمشاركة الإيجابية والمرنة لجميع الدول الأعضاء في ذلك الأسبوع، وأعرب عن سعادته بإحراز تقدم في المسائل المعلقة. وذكر الوفد بأن مجموعته قدمت، في بيانها المتعلق بمشروع اقتراح البرنامج والميزانية للفترة 21/2020، طلبات محددة بشأن برنامج الويبو للمكافآت والتقدير، وهي تتطلع إلى متابعة من الأمانة بشأن هذه المسألة الهامة التي لا تزال معلقة. وأعرب عن تطلع المجموعة إلى العمل مع الدول الأعضاء الأخرى والأمانة قبل بدء دورة لجنة الميزانية في يوليو.

581. وهنأ وفد كرواتيا، متحدثا باسم مجموعة بلدان أوروبا الوسطى والبلطيق، الرئيس ونائبيه على توجيهاتهم الحكيمة للدورة التاسعة والعشرين للجنة الميزانية. وشكر الأمانة على عملها الدؤوب في إعداد الوثائق المختلفة وغيرها من المهام. وشكر المترجمين الفوريين وخدمات المؤتمرات ومختلف الوفود على دورهم النشط خلال الدورة التاسعة والعشرين للجنة الميزانية. وأشار الوفد بالرضا عن التقدم المحرز في الدورة التاسعة والعشرين للجنة الميزانية فيما يتعلق بالبرنامج والميزانية للثنائية المقبلة وخاصة بشأن البرنامجين 10 و11 اللذين اتفق عليهما دون تعديل. وقال إنه سيشارك مشاركة بناءة في المفاوضات بشأن القضايا العالقة بين دورتي لجنة الميزانية وكذلك خلال الاجتماع المقبل للجنة الميزانية المقرر عقده في شهر يوليو. وتمنى لجميع الوفود العائدة إلى عواصمها رحلة آمنة وعطلة نهاية أسبوع سعيدة لجميع المشاركين في دورة اللجنة التاسعة والعشرين.

582. وأعرب وفد الصين عن تقديره لقيادة الرئيس. ففي ظل قيادته، كان الاجتماع عمليا وفعالا جدا ولم تعقد أيّة جلسة ليلية. ولهذا السبب، أعرب الوفد عن تقديره الحقيقي للرئيس. وشكر الوفد الأمانة على عملها الشاق وعلى حرفيتها الرائعة. وأعرب الوفد عن شكره للروح البناءة والمرونة التي أبدتها جميع الوفود. وإضافة إلى ذلك، شكر الوفد موظفي خدمات المؤتمرات والمترجمين الفوريين والتحريريين على عملهم لمساعدة الوفود على إدارة الاجتماعات بسلاسة. وشكر الوفد مرة أخرى الرئيس والأمانة. وذكر الوفد أنه سيشارك في الدورة الثلاثين للجنة والميزانية بطريقة بناءة.

583. وتحدث وفد أوغندا باسم المجموعة الأفريقية، وأعرب عن اعتقاده الراسخ بأن العامل الحاسم للنجاح في تنفيذ أجندة الويبو بشأن التنمية وأهداف التنمية المستدامة هو كيفية تنفيذها عمليا. ورأى أن تعميم توصيات أجندة التنمية وأهداف التنمية المستدامة في البرنامج والميزانية عن طريق ربط كل برنامج بأهداف التنمية المستدامة والتوصيات يعكس الطموح الإيجابي القوي للمنظمة نحو تنفيذ توصيات أجندة التنمية في الممارسة العملية. وذكر أن هذا الطموح الإيجابي انعكس أيضا في تخصيص المزيد من الموارد للأنشطة الإنمائية في الثنائية 21/2020 وفي التأكيدات القوية التي قدمتها الأمانة بتخصيص مزيد من الموارد للأنشطة الموجهة نحو التنمية كلما دعت الحاجة إلى ذلك. ورأى أن الدورة كانت ناجحة عموما وغطّت الكثير من المجالات. وأقرّ بأن بعض المسائل لا تزال معلقة، ولكن أعرب عن أمل مجموعته في أن تتمكن الدول الأعضاء في الدورة القادمة للجنة الميزانية من التوصل إلى فهم مشترك بشأنها وتوافق على البرنامج والميزانية. وقبل أن الختام، شكر الرئيس وأعضاء مكتبه على قيادتهم الممتازة للجنة أثناء الدورة. وشكر الأمانة على ما قدمته من دعم تقني، وأثنى على فريق خدمات المؤتمرات والمترجمين الفوريين لما قدموه من دعم لوجستي إلى الدول الأعضاء خلال الأسبوع. وهنّأ جميع الوفود على عملها الدؤوب والتزامها البناء ومرونتها أثناء المناقشات. وتمنّى عودة سليمة لجميع الوفود المسافرة إلى عواصمها. وتمنّى للمقيمين في سويسرا، ومن يصومون رمضان، نهاية أسبوع رائعة.

584. وأيد وفد الولايات المتحدة الأمريكية البيان الذي أدلى به وفد كندا باسم المجموعة باء. وأعرب الوفد عن تقديره للطريقة الفعالة التي أدار بها الرئيس هذا الاجتماع. فقد استفادت اللجنة من إرشاداته الحكيمة واقتراحاته البناءة. وشكر الوفد أيضا الأمانة على إعداد اقتراح البرنامج والميزانية وتخصيص الوقت للإجابة على مزيد من الأسئلة. ومضى يقول إن جزءا من النجاح يعتمد على العمل الجيد لخدمات المؤتمرات التي تقدمها الويبو والمترجمين الفوريين، وشكرهم على ما قدموه من مساعدة قيمة. وشكر جميع الوفود على مرونتها في إحراز تقدم بشأن العديد من البرامج المقترحة في إطار مشروع البرنامج والميزانية. فمن شأن الكفاءة على مدى الأيام الخمسة الماضية أن تتيح للوفود تخصيص الوقت اللازم في اجتماع يوليو لحل مسائل البرامج المتبقية والأكثر تحديا في إطار مشروع البرنامج والميزانية. واغتنم الوفد الفرصة لطرح اثنين من البنود. أولهما، إن مسألة ميزانيات اتحاد معاهدة التعاون بشأن البراءات وغيره من الاتحادات الممولة من الرسوم هي مسألة منفصلة عن المشاكل الناجمة عن عجز اتحاد ممول من الرسوم عن الوفاء بالتزاماته التعاهدية بتغطية المصروفات والمساهمة في المصروفات المشتركة للمنظمة. فعلى عاتق كل اتحاد ممول من الرسوم مسؤولية قانونية باعتماد ميزانية تتفق مع التزاماته التعاهدية. وفي الظروف الراهنة، التي تتطلب اتخاذ قرار، من المؤسف ألا يوافق أعضاء لجنة البرنامج والميزانية على اقتراح الأمانة بوضع حد أدنى من المساهمة الرمزية في سبيل تقاسم المصروفات المشتركة. وذكر أن تخصيص الإيرادات والنفقات بحسب كل اتحاد هي بطبيعتها مسألة متشعبة بين جميع برامج الويبو. ولن تتمكن الدول الأعضاء ككل من إحراز تقدم في جميع البرامج إلى حين التوصل إلى حل ملائم لهذه المسألة. وأعرب الوفد عن استيائه إزاء النهج الذي أبدته بعض الاتحادات في التخصيص الحالي للميزانية منذ عام 2015، وقال إن من المؤسف أن الوفود لم تتمكن حتى الآن من التوصل إلى توافق في الآراء بشأن المساهمة السليمة في المصروفات المشتركة للاتحادات رغم التوجيه الواضح من الجمعية العامة الذي صدر منذ سنتين تقريبا. وأضاف أنه أبدى مرونة بعد أن لاحظ أن التغييرات اللازمة لم تحدث على الفور، ولم يصرّ على تخصيص نسبي للنفقات المباشرة وغير المباشرة، ولكنه أشار إلى إمكانية تحقيق زيادة تدريجية في النفقات المشتركة على المدى الطويل. وللأسف لم يبد الأعضاء الذين واصلوا الإصرار على عدم إجراء أي تغييرات في تخصيص الإيرادات والنفقات بحسب كل اتحاد، أي نوع مماثل من المرونة. ولا يمكن للوفد أن يؤيد تخصيصا للإيرادات والنفقات بحسب كل اتحاد، يؤدي إلى ألّا تدفع اتحادات الويبو الممولة من الرسوم أيّ شيء من النفقات المشتركة للمنظمة. وقال الوفد إنه لا يستطيع الموافقة على وثيقة برنامج وميزانية تخلّ

بأحكام اتفاقية الويبو ومعاهدات الاتحادات الممولة من الرسوم، التي تتطلب جميعها التعاون في دفع جميع النفقات المشتركة لجميع الاتحادات الممولة من الرسوم. وأضاف أن الهدف من هذه المنهجية لم يكن مطلقا تمكين بعض الاتحادات الممولة من الرسوم من التصرف على نحو غير مسؤول، وإهمال التزاماتها بموجب المعاهدات، وتستفيد مجانا من المنظمة وتدعي بأنها جزء لا يتجزأ منها. وأعرب الوفد أكثر من مرة عن استيائه من عدم اتخاذ الاتحادات التي تعاني من عجز لخطوات ملموسة في الأفرقة العاملة لدراسة تدابير ترمي إلى معالجة أوجه العجز المذكورة. وثانيا، فيما يتعلق ببرنامج المكافآت والتقدير، أعرب الوفد عن تطلعه إلى مواصلة المناقشات مع الأمانة بشأن جائزة الأداء التنظيمي. وقال إنه لا يزال لديه بعض الأسئلة والشواغل العالقة بشأن هذا البند. وطلب الوفد من الأمانة أن تدرج، في تقرير الأسئلة والأجوبة للدورة المقبلة، الإيرادات المتنوعة وسيناريوهات المحاكاة التناسبية كما فعلت في دورات سابقة للجنة الميزانية. وأعرب الوفد عن سعادته بمتابعة مسائل محددة مع الأمانة، وأعرب عن أمله في التوصل إلى حل مقبول للجميع بشأن هذين البندين وغيرهما خلال اجتماع يوليو.

585. وانضم وفد الاتحاد الروسي إلى الوفود العديدة التي ذكرت عبارات الثناء لرئيس الدورة. ورأى الوفد أن الرئيس عمل بكفاءة بالغة وساهم في تحقيق خطوات هامة كبيرة إلى الأمام في الاتفاق على مشروع البرنامج والميزانية. وأعرب الوفد أيضا عن امتنانه للأمانة على عملها النشط في إعداد وثائق الاجتماع وشكر الأمانة على دعمها للوفد في وضع الصيغة النهائية لمقترحه. وكرر الوفد أيضا عبارات الشكر لموظفي خدمات المؤتمرات والمترجمين الفوريين والتحريريين، وأعرب عن أمله في تحقيق النجاح في الدورة المقبلة. وتمنى الوفد للجميع النجاح وأعرب عن تطلعه إلى جولة مقبلة من العمل البناء.

586. وشكر الرئيس اللجنة على تعليقاتها الكريمة على عمله أثناء الأسبوع، وأعلن اختتام الدورة التاسعة والعشرين للجنة البرنامج والميزانية.

[يلي ذلك المرفق]

ANNEX : LISTE DES PARTICIPANTS / LIST OF PARTICIPANTS

I. ÉTATS MEMBRES/MEMBER STATES

(dans l'ordre alphabétique des noms français des États/
in the alphabetical order of the names in French of States)

ALGÉRIE/ALGERIA

Nadji AICHE (M.), directeur, administration et moyens, Institut national algérien de la propriété industrielle (INAPI), Alger

Khaled DEBAILI (M.), chargé d'études, finances et comptabilité, Institut national algérien de la propriété industrielle (INAPI), Alger

Mohamed BAKIR (M.), premier secrétaire, Mission permanente, Genève

ALLEMAGNE/GERMANY

Jan POEPPEL (Mr.), Counsellor, Permanent Mission, Geneva

ARGENTINE/ARGENTINA

German Edmundo PROFFEN (Sr.), Ministro, Misión Permanente, Ginebra

AZERBAÏDJAN/AZERBAIJAN

Gulara MUSTAFAYEVA (Ms.), Head of Department, Financial Economy and Supply, Intellectual Property Agency of the Republic of Azerbaijan, Baku

Rustam AGAYEV (Mr.), Head, Intellectual Property Analysis and Policy Department, Intellectual Property Agency of the Republic of Azerbaijan, Baku

BANGLADESH

Md. Mahabubur RAHMAN (Mr.), First Secretary, Permanent Mission, Geneva

BRÉSIL/BRAZIL

Cauê OLIVEIRA FANHA (Mr.), Secretary, Permanent Mission to the World Trade Organization (WTO), Geneva

Fernando CASSIBI DE SOUZA (Mr.), Adviser, National Institute of Industrial Property (INPI), Ministry of Economy, Rio de Janeiro

Aline SCHRAIER (Ms.), Intern, Intellectual Property, Permanent Mission to the World Trade Organization (WTO), Geneva

CANADA

Gabrielle DOLGOY (Ms.), Trade Policy Officer, Global Affairs, Ottawa

Nicolas LESIEUR (Mr.), First Secretary, Permanent Mission, Geneva

CHINE/CHINA

Yaning ZHANG (Ms.), Director, International Cooperation Department, China National Intellectual Property Administration (CNIPA), Beijing

Ping YANG (Ms.), Project Administrator, International Cooperation Department, China National Intellectual Property Administration (CNIPA), Beijing

COLOMBIE/COLOMBIA

Yesid Andrés SERRANO ALARCÓN (Sr.), Tercero Secretario, Misión Permanente, Ginebra

ÉGYPTE/EGYPT

Ahmed Mohamed Ibrahim MOHAMED (Mr.), Second Secretary, Permanent Mission, Geneva

ÉQUATEUR/ECUADOR

Heidi VÁSCONES (Sra.), Tercera Secretaria, Misión Permanente ante la Organización Mundial del Comercio (OMC), Ginebra

EL SALVADOR

Ana Patricia BENEDETTI DE RIVAS (Sra.), Ministra Consejera, Representante Permanente Alterna, Misión Permanente ante la Organización Mundial del Comercio (OMC), Ginebra

Diana HASBUN (Sra.), Ministra Consejera, Representante Permanente Alterna, Misión Permanente ante la Organización Mundial del Comercio (OMC), Ginebra

ÉMIRATS ARABES UNIS/UNITED ARAB EMIRATES

Abdelsalam AL ALI (Mr.), Director, Permanent Mission to the World Trade Organization (WTO), Geneva

Shaima AL-AKEL (Ms.), International Organizations Executive, Permanent Mission to the World Trade Office (WTO), Geneva

ESPAGNE/SPAIN

Juan José LUEIRO GARCÍA (Sr.), Primero Secretario, Misión Permanente, Ginebra

ÉTATS-UNIS D'AMÉRIQUE/UNITED STATES OF AMERICA

Howard SOLOMON (Mr.), Minister Counsellor, Permanent Mission, Geneva William LEHMBERG (Mr.), Deputy Counsellor, Multilateral Economic and Political Affairs, Permanent Mission, Geneva

Tarek FAHMY (Mr.), Director, Department of State, Washington

Karin FERRITER (Ms.), Deputy Chief Policy Officer, Office of Policy and International Affairs, United States Patent and Trademark Office (USPTO), Washington

Todd REVES (Mr.), Attorney Advisor, Texas Regional Office, United States Patent and Trademark Office (USPTO), Dallas

Adriana GONZALEZ (Ms.), Management Reform Officer, Department of State, Washington

Yasmine FULENA (Ms.), Intellectual Property Advisor, Permanent Mission, Geneva

Mark J. CASSAYRE (Mr.), Chargé d'affaires, a.i., Permanent Mission, Geneva

Deborah LASHLEY-JOHNSON (Ms.), Intellectual Property Attaché, Permanent Mission to the World Trade Organization (WTO), Geneva

Kristine SCHLEGELMILCH (Ms.), Intellectual Property Attaché, Economic and Science Affairs Section, Permanent Mission, Geneva

FÉDÉRATION DE RUSSIE/RUSSIAN FEDERATION

Galina MIKHEEVA (Ms.), Deputy Head, Federal Service for Intellectual Property (ROSPATENT), Moscow

Natalia AGEENKO (Ms.), Senior Research Assistant, Federal Service for Intellectual Property (ROSPATENT), Moscow

Ivan NOVIKOV (Mr.), Third Secretary, Permanent Mission, Geneva

FRANCE

Francis GUÉNON (M.), conseiller, Mission permanente, Genève

GABON

Edwige KOUMBY MISSAMBO (Mme), premier conseiller, chargé d'affaires a.i., Mission permanente, Genève

Roland Steve ENGONE NGYE (M.), conseiller, Mission permanente, Genève

GUATEMALA

Eduardo SPERISEN YURT (Sr.), Embajador, Representante Permanente, Misión Permanente ante la Organización Mundial del Comercio (OMC), Ginebra

Flor de María GARCÍA DÍAZ (Sra.), Consejera, Misión Permanente ante la Organización Mundial del Comercio (OMC), Ginebra

HONGRIE/HUNGARY

Csaba BATICZ (Mr.), Head, Legal and International Department, Hungarian Intellectual Property Office (HIPO), Budapest

INDE/INDIA

Animesh CHOUDHURY (Mr.), First Secretary, Permanent Mission, Geneva

IRAN (RÉPUBLIQUE ISLAMIQUE D')/IRAN (ISLAMIC REPUBLIC OF)

Reza DEHGHANI (Mr.), Counsellor, Permanent Mission, Geneva

ITALIE/ITALY

Simona MARZETTI (Ms.), Head, International Affairs Division, Italian Patent and Trademark Office (IPTO), Ministry of Economic Development, Rome

Delfina AUTIERO (Ms.), Senior Officer, Italian Patent and Trademark Office (IPTO), Ministry of Economic Development, Rome

JAPON/JAPAN

Yukio ONO (Mr.), Director, Multilateral Policy Office, International Policy Division, Planning and Coordination Department, Japan Patent Office (JPO), Tokyo

Masaki EMA (Mr.), Deputy Director, Multilateral Policy Office, International Policy Division, Planning and Coordination Department, Japan Patent Office (JPO), Tokyo

Hiroki UEJIMA (Mr.), First Secretary, Permanent Mission, Geneva

KAZAKHSTAN

Svetlana SHADIKOVA (Ms.), Head, Department of Finance and Logistical Support, National Institute of Intellectual Property, Ministry of Justice of the Republic of Kazakhstan, Astana

KIRGHIZISTAN/KYRGYZSTAN

Mirbek MONOLOV (Mr.), Head, Financial and Economic Section, State Service of Intellectual Property and Innovation under the Government of the Kyrgyz Republic, Bishkek

LITUANIE/LITHUANIA

Renata RINKAUSKIENĖ (Ms.), Counsellor, Permanent Mission, Geneva

MALAISIE/MALAYSIA

Priscilla Ann YAP (Ms.), First Secretary, Permanent Mission, Geneva

MAROC/MOROCCO

Khalid DAHBI (M.), conseiller, Mission permanente, Genève

MEXIQUE/MEXICO

Juan Raúl HEREDIA ACOSTA (Sr.), Embajador, Representante Permanente Alterno, Misión Permanente, Ginebra

Diana HEREDIA GARCÍA (Sra.), Directora, Divisional de Relaciones Internacionales, Instituto Mexicano de la Propiedad Industrial, Ciudad de Mexico

Sonia HERNÁNDEZ ARELLANO (Sra.), Subdirectora, Divisional de Asuntos Multilaterales y Cooperación Técnica Internacional, Dirección Divisional de Relaciones Internacionales, Instituto Mexicano de la Propiedad Industrial (IMPI), Ciudad de Mexico

Paulina CEBALLOS ZAPATA (Sra.), Asesora, Misión Permanente, Ginebra

NIGÉRIA/NIGERIA

Smaila AMINA (Ms.), Minister, Permanent Mission, Geneva

OMAN

Hilda Ali Rashid AL-HINAI (Ms.), Deputy Permanent Representative, Permanent Mission, Geneva

Mohammed AL BALUSHI (Mr.), First Secretary, Permanent Mission, Geneva

OUGANDA/UGANDA

George TEBAGANA (Mr.), Second Secretary, Permanent Mission, Geneva

RÉPUBLIQUE DE CORÉE/REPUBLIC OF KOREA

Hyuntae KIM (Mr.), Deputy Director, Multilateral Affairs Division, Korean Intellectual Property Office (KIPO), Daejeon

Jungok SHIN (Mr.), Deputy Director, Multilateral Affairs Division, Korean Intellectual Property Office (KIPO), Daejeon

Bonghyun CHO (Mr.), Assistant Deputy Director, Multilateral Affairs Division, Korean Intellectual Property Office (KIPO), Daejeon

Si Young PARK (Mr.), Counsellor, Permanent Mission, Geneva

RÉPUBLIQUE DÉMOCRATIQUE DE CORÉE/DEMOCRATIC REPUBLIC OF KOREA

Myong Hak JONG (Mr.), Counsellor, Permanent Mission, Geneva

RÉPUBLIQUE TCHÈQUE/CZECH REPUBLIC

Luděk CHURÁČEK (Mr.), Director, Finance Department, Industrial Property Office (IPO), Prague

ROUMANIE/ROMANIA

Florin TUDORIE (Mr.), Minister, Permanent Mission, Geneva

Daniela GAGEANU (Ms.), Head, Economics, State Office for Inventions and Trademarks (OSIM), Bucharest

Laura STANCU (Ms.), Expert, Economics, State Office for Inventions and Trademarks (OSIM), Bucharest

ROYAUME-UNI/UNITED KINGDOM

Liam HYNES (Mr.), Deputy Director, International Policy, Intellectual Property Office (IPO), Newport

SINGAPOUR/SINGAPORE

Wei Hao TAN (Mr.), Assistant Director, International Engagement, Intellectual Property Office of Singapore (IPOS), Singapore

Fuad JOHARI (Mr.), Second Secretary, Permanent Mission, Geneva

SUÈDE/SWEDEN

Malin WIKLUND (Ms.), Controller, Swedish Patent and Registration Office (SPRO), Stockholm

Mattias ARVIDSSON (Mr.), Head, Controlling, Swedish Patent and Registration Office (SPRO), Stockholm

SUISSE/SWITZERLAND

Charlotte BOULAY (Mme), conseillère juridique, Division du droit et des affaires internationales, Institut fédéral de la propriété intellectuelle (IPI), Berne

Ursula SIEGFRIED (Mme), conseillère juridique, Division du droit et des affaires internationales, Institut fédéral de la propriété intellectuelle (IPI), Berne

Reynald VEILLARD (M.), conseiller, Mission permanente, Genève

TADJIKISTAN/TAJIKISTAN

Nurali Nazarov (Mr.), Head, National Center for Patents and Information (NCPI), Ministry of Economic Development and Trade of the Republic of Tajikistan, Dushanbe

Artur HAITOV (Mr.), Examiner, Department of International Registration of Trademarks and International Cooperation, National Center for Patents and Information (NCPI), Ministry of Economic Development and Trade of the Republic of Tajikistan, Dushanbe

TURQUIE/TURKEY

Tuğba CANATAN AKICI (Ms.), Legal Counsellor, Permanent Mission to the World Trade Organization (WTO), Geneva

Sadettin AKIN (Mr.), Intellectual Property Expert, European Union and Foreign Affairs Department, Turkish Patent and Trademark Office, Ankara

II. OBSERVATEURS/OBSERVERS

(dans l'ordre alphabétique des noms français des États/

in the alphabetical order of the names in French of States)

AFGHANISTAN

Mohammed Qurban HAQJO (Mr.), Ambassador, Permanent Representative, Permanent Mission to the World Trade Organization (WTO), Geneva

Sulaiman SATARI (Mr.), Counsellor, Legal Affairs, Permanent Mission to the World Trade Organization (WTO), Geneva

AUSTRALIE/AUSTRALIA

Matthew FORNO (Mr.), Assistant General Manager, Policy and Governance Group, IP Australia, Canberra

BAHAMAS

Bernadette BUTLER (Ms.), Minister Counsellor, Permanent Mission, Geneva

BELGIQUE/BELGIUM

Sandrine PLATTEAU (Mme), première secrétaire, Mission permanente, Genève

BOLIVIE (ÉTAT PLURINATIONAL DE)/BOLIVIA (PLURINATIONAL STATE OF)

Ruddy José FLORES MONTERREY (Sr.), Ministro Consejero, Representante Permanente Alterno, Encargado de Negocios a.i., Misión Permanente, Ginebra

Fernando Bruno ESCOBAR PACHECO (Sr.), Primer Secretario, Misión Permanente, Ginebra

Mariana Yarmila NARVAEZ VARGAS (Sra.), Segunda Secretaria, Misión Permanente, Ginebra

BURUNDI

Déo NIYUNGEKO (M.), directeur, Département de la propriété industrielle, Ministère du commerce, de l'industrie et du tourisme, Bujumbura

CROATIE/CROATIA

Alida MATKOVIĆ (Ms.), Minister Counsellor, Permanent Mission, Geneva

DJIBOUTI

Kadra AHMED HASSAN (Mme), ambassadeur, représentant permanent, Mission permanente, Genève

FINLANDE/FINLAND

Anna VUOPALA (Ms.), Government Counsellor, Copyright and Audiovisual Culture, Ministry of Education and Culture, Helsinki

Ilkka TOIKKANEN (Mr.), Counsellor, Permanent Mission, Geneva

GHANA

Cynthia ATTUQUAYEFIO (Ms.), Minister Counsellor, Permanent Mission, Geneva

HONDURAS

Giampaolo Carmelo RIZZO ALVARADO (Sr.), Embajador, Representante Permanente, Ginebra

Carlos Alberto ROJAS SANTOS (Sr.), Ministro, Representante Permanente Alterno, Misión Permanente, Ginebra

Mariel Fabiola LEZAMA PAVON (Sra.), Consejera, Misión Permanente, Ginebra

ÎLES COOK/COOK ISLANDS

Anthony TURUA (Mr.), Secretary, Ministry of Cultural Development, Rarotonga

INDONÉSIE/INDONESIA

Erry Wahyu PRASETYO (Mr.), Second Secretary (Intellectual Property Issues), Permanent Mission, Geneva

IRAQ

Baqir Bahir Rasheed RASHEED (Mr.), Second Secretary, Permanent Mission, Geneva

ISRAËL/ISRAEL

Daniela ROICHMAN (Ms.), Adviser, Permanent Mission, Geneva

Judith GALILEE METZER (Ms.), Counsellor, Permanent Mission, Geneva

JAMAÏQUE/JAMAICA

Sheldon BARNES (Mr.), First Secretary, Permanent Mission, Geneva

KENYA

Daniel KOTTUT (Mr.). Minister Counsellor, Permanent Mission, Geneva

KOWEÏT/KUWAIT

Abdulaziz TAQI (Mr.), Commercial Attaché, Permanent Mission, Geneva

MALTE/MALTA

Nicoleta CROITORU-BANTEA (Ms.), Political Officer, Permanent Mission, Geneva

MYANMAR

Yi Mar AUNG (Ms.), Second Secretary, Permanent Mission, Geneva

NAMIBIE/NAMIBIA

Kleopas Setson SIRONGO (Mr.), Commercial Counsellor, Permanent Mission, Geneva

NÉPAL/NEPAL

Bhuwan PAUDEL (Mr.), Second Secretary, Permanent Mission, Geneva

NICARAGUA

Carlos Ernesto MORALES DÁVILA (Sr.), Embajador, Representante Permanente, Misión Permanente, Ginebra

Nohelia Carolina VARGAS IDIÁQUEZ (Sra.), Primera Secretaria, Misión Permanente, Ginebra

PAKISTAN

Zunaira Latif BHATTI (Ms.), First Secretary, Permanent Mission, Geneva

PAYS-BAS/NETHERLANDS

Henk EGGINK (Mr.), First Secretary, Permanent Mission, Geneva

PÉROU/PERU

Cristóbal MELGAR PAZOS (Sr.), Ministro, Misión Permanente, Ginebra

POLOGNE/POLAND

Agnieszka HARDEJ-JANUSZEK (Ms.), First Counsellor, Permanent Mission, Geneva

PORTUGAL

Francisco SARAIVA (Mr.), Counsellor, Permanent Mission, Geneva

RÉPUBLIQUE DE MOLDOVA/REPUBLIC OF MOLDOVA

Diana STICI (Ms.), Head, Legal Department, State Agency on Intellectual Property (AGEPI), Chisinau

Maria TURCAN (Ms.), Chief Accountant, Accounting, Planning and Acquisition Section, State Agency on Intellectual Property (AGEPI), Chisinau

SAINT-SIÈGE/HOLY SEE

Carlo Maria MARENGHI (Mr.), Attaché, Permanent Observer Mission, Geneva

SÉNÉGAL/SENEGAL

Lamine Ka MABAYE (M.), premier secrétaire, Mission permanente, Genève

TUNISIE/TUNISIA

Sami NAGGA (M.), ministre plénipotentiaire, Ministre des affaires étrangères, Mission permanente, Genève

TRINITÉ-ET-TOBAGO/TRINIDAD AND TOBAGO

Ornal BARMAN (Mr.), Second Secretary, Permanent Mission, Geneva

UKRAINE

Alla KLIEBANOVA (Ms.), Chief of Staff to the Deputy Minister, Ministry of Economic Development and Trade of Ukraine, Kyiv

Kateryna KOLODII (Ms.), Head, Planning and Finance Division, Ministry of Economic Development and Trade of Ukraine, Kyiv

Olena SYLKA (Ms.), Chief Accountant, Ministry of Economic Development and Trade of Ukraine, Kyiv

Andriy NIKITOV (Mr.), First Secretary, Permanent Mission, Geneva

VIET NAM

Chi Dung DUONG (Mr.), Ambassador, Permanent Representative, Permanent Mission, Geneva

Nguyen DAO (Mr.), Second Secretary, Permanent Mission, Geneva

YÉMEN/YEMEN

Mohammed Abdullah Hasan FAKHER (Mr.), First Secretary, Permanent Mission, Geneva

III. BUREAU/OFFICERS

Président/Chair: Andrew STAINES (M./Mr.) (Royaume-Uni/United Kingdom)

Vice-présidents/Vice-Chairs: Raúl VARGAS JUÁREZ (M./Mr.) (Mexique/Mexico)

Liene GRIKE (Mme/Ms.) (Lettonie/Latvia)

Secrétaire/Secretary: Chitra NARAYANASWAMY (Mme/Ms.) (OMPI/WIPO)

IV. BUREAU INTERNATIONAL DE L'ORGANISATION MONDIALE DE LA PROPRIÉTÉ INTELLECTUELLE (OMPI)/ INTERNATIONAL BUREAU OF THE WORLD INTELLECTUAL PROPERTY ORGANIZATION (WIPO)

Francis GURRY (M./Mr.), directeur général/Director General

Naresh PRASAD (M./Mr.), sous-directeur général et chef de cabinet, Cabinet du directeur général/Assistant Director General and Chief of Staff, Office of the Director General

Ambi SUNDARAM (M./Mr.), sous-directeur général, Secteur administration et gestion/Assistant Director General, Administration and Management Sector

Frits BONTEKOE (M./Mr.), conseiller juridique/Legal Counsel

Chitra NARAYANASWAMY (Mme/Ms.), directrice, Département de la gestion des programmes et des finances (contrôleur)/Director, Department of Program Planning and Finance (Controller)

Maya BACHNER (Mme/Ms.), directrice, Division de l’exécution des programmes et du budget/Director, Program Performance and Budget Division

Magdi BONA (Mme/Ms.), contrôleur adjoint, Bureau du contrôleur/Assistant Controller, Office of the Controller

Janice COOK ROBBINS (Mme/Ms.), directrice, Division des finances/Director, Finance Division

[نهاية المرفق والوثيقة]